التحليل المالي

منهج تحليلي لتقويم الأداء

ودعم العملية الادارية

الدكتور
سالم محمد عبود

الدكتور
أحمد محمد فهمي البرزنجي



الطبعة الاولى

٢٠١٩





التحليل المالي

منهج تحليلي
لتقويم الاداء ودعم العملية الادارية

الدكتور
سالم محمد عبود

ا.م الدكتور
احمد محمد فهمي البرزنجي

الطبعة الاولى / بغداد
٢٠١٩ – ٢٠٢٠



اسم الكتاب : التحليل المالي ، منهج تحليلي لتقويم الاداء ودعم العملية الادارية

اسم المؤلف : د. سالم محمد عبود .. و د. احمد محمد فهمي

الناشر : دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية.

العنوان: بغداد- شارع المتنبي- الفرع المجاور لمطبعة الاشبال.

موبايل: ٠٧٩٠١٩٧٨٥٢٥ - ٠٧٩٠٤٧٩٧٣٥١ - ٠٧٧٠٦٤٧٩١٥٩

الطبعة : الاولى.

سنة النشر : ٢٠١٩

رقم الايداع : في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٤٩٣) لسنة ٢٠١٩.

التجهيز والاشراف الفني : مجموعة دار الدكتور .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وامام المتقين وعلى اله الكرام وصحبه الابرار . وبعد ...

ان دعم الادارة والعملية الادارية بحاجة لمختلف الاساليب والتقنيات واستخدام الادوات الفنية منها مايوفر المعلومات والبيانات اللازمة من خلال التقارير المالية المختلفة.

وبقدر ما للقوائم المالية والتقارير المتنوعة من اهمية في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، ولكن بالوقت نفسه ان الارقام والمعطيات قد لاتعطي تصور متكامل للادارة العليا او الجهات المستفيدة ، لذا اصبح من الضروري ان تتم عملية التحليل المالي والتي تمثل نشاط يسبق التخطيط المالي ويلازمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية. فهي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار. حيث تتم القيام بدراسة القوائم المالية عن طريق أساليب إحصائية ورياضية بهدف التعرف علي التغييرات التي تحل على عناصر القوائم سواء خلال مدة زمنية معينة آو أكثر من مدة ويتم ذلك عن طريق معرفة الارتباطات التي تربط العناصر معا ، وفى النهاية يتم معرفة الأثر الذي طرأ على الهيكل المالي الخاص بالمشروع بسبب هذه التغييرات والتي تساعد الأطراف المستفيدة في عدد مختلف من الجوانب.

كما إن التحليل المالي للقوائم المالية يساعد في الإجابة على العديد من الأسئلة المهمة منها كفاءة العمليات الإنتاجية والمركز الائتماني للوحدة الاقتصادية ومعدل نمو الوحدة الاقتصادية ودرجة نجاح الوحدة الاقتصادية مقارنة بالوحدات المماثلة وكفاءة أداء الوحدة الاقتصادية ودراسة مستقبليات التنافس للمؤسسة ..... وغيرها.

وفي هذا المجال توجد العديد من المصادر والبحوث والمؤلفات التي تناولت التحليل المالي وباساليب مختلفة. وفي ضوء المستجدات وحاجة الباحثين والطلبة وبعض العاملين في هذا

الاطراف المستفيدة جاءت فكرة هذا الكتاب بالاعتماد على جهود من

ونحن اذ نقدم هذا الجهد العلمي المتواضع نسال الله ان يكون لنا ذخراً ونأمل ان يلقى قبولاً لدى اساتذتنا والباحثين والزملاء ونسجل شكرنا لكل من كان معنا وقدم لنا المعونة ولو بكلمة طيبة وسنكون شاكرين لكل من يقدم لنا النصيحة والملاحظة التي تساعدنا في اخراج هذا الجهد باحسن احواله في طباعته اللاحقة.

فأذا ما اتممنا هذا الامر على احسن وجه فهو من فضل الله تعالى واذا ما كان فيه بعض النقص فنحن بشر فنطلب من الله العفو ومنكم الصفح.

ونسال الله ان يكون هذا الجهد خالصا لوجهه الكريم وخدمة للصالح العام.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ....

المؤلفان / بغداد ٢٠١٩

الفصل الاول
الاطار النظري للمحاسبة المالية

تعريف المحاسبة

المحاسبة حقل شامل تطور تعريفه بتطور البيئة الاعمال وحاجة المجتمع التي يعمل بها وقد تعرض المهنيين والباحثين لتعريف المحاسبة من زوايا مختلفة منها:

– تعريف المعهد الاريكي للمحاسبين القانونيين (AICP) الذي لخصها (بانها فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والاحداث ذات الصيغة المالية باسلوب مفيد واستخلاص نتائجه وتحليلها)

– ويمكن تعريف المحاسبة بانها عملية يتم من خلالها تحديد وتسجيل وتوصيل المعلومات الماليه للمستخدمين لاتخاذ القرارات المناسبة، فعند حدوث العملية المالية وتحديدها نقوم بعد ذلك بتسجيلها في الدفاتر وفق المبادئ والفروض المحاسبية ليتم الحصول على معلومات مالية مفيدة يتم ايصالها الى متخذي القرارات في الشركة او المنشا.

وتؤكد التعاريف في جوهرها على وظائف المحاسبة والتي تتضمن ماياتي:

١. التحديد : ويعني تحديد الاحداث الاقتصادية (تسمى العمليات المالية) التي ينبغي الاهتمام بها ومعالجتها وتجهيزها. وبمعنى اخر تحديد طبيعة الاهداف العملية فيما اذا كانت مالية ام غير مالية ومن امثلة العمليات المالية بيع السلع وتقديم الخدمات ودفع الاجور والرواتب وغيرها. اما العمليات غير المالية فمن امثلتها قرار تعيين موظف.

٢. القياس : بعد تحديد العمليات المالية يجب قياسها بوحدة النقد بمعنى تحديد قيمتها بالريال على سبيل المثال العمليات التي يصعب قياسها بوحدة النقد يجب تجاهلها ومن امثلة ذلك قرار تعيين الموظف حيث لايمكن القياس ماليا

٣. التسجيل : بعد قياس العمليات يتم اثباتها في الدفاتر المحاسبية وذلك باتباع الالطرائق العلمية السليمة وعملية التسجيل تعتبر توثيق تاريخي مستمر للعمليات المالة لاي منشاة.

٤. التوصيل : لكي تتم عملية الاستفادة من العمليات التي تم تحديدها وفياسها وتسجيلها ينبغي توصيل نتائجها الى المهتمين بها . ويتم الى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير المالية ومن اهم هذه التقارير القوائم المالية .

الإطار الفكري للمحاسبة Accounting Conceptual Framework

يهدف الإطار الفكري للمحاسبة إلى إيجاد إطار نظري يكفل تبرير استخدام الأساليب والإجراءات المحاسبية السائدة وتقييم الممارسات المحاسبية والتنبؤ بالآثار المترتبة على تطبيق إجراءات محاسبية جديدة ولقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هذا الإطار فيسنة ١٩٧٦ كما ياتي :

- يمثل الإطار النظري دستورا ونظاما متماسك من الأهداف والأسس المترابطة التي تؤدي إلى إيجاد معايير ثابتة قادرة على وصف طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية، حيث تحدد الأهداف أغراض المحاسبة، والأسس ما هي إلا الخلفية الفكرية التي ترتكز عليها المحاسبة وتهدف إلى المساعدة على اختيار الأحداث التي تتم المحاسبة عنها وكيفية قياس تلك الأحداث والوسائل الكفيلة بتوصيلها إلى الجهات ذات [illegible]

[illegible] من هذا النوع أساسية نظرا لأن المفاهيم الأخرى تنبع منها كما أن [illegible] ضرورية لوضع وتفسير وتطبيق معايير المحاسبة [illegible]

[illegible] المحاسبة ووفقا لوجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية يهدف إلى [illegible]

١. مساعدة مجلس معايير المحاسبة المالية على إصدار المعايير المحاسبية.

٢. تقديم خلفية فكرية يتم من خلالها معالجة المشاكل المحاسبية المختلفة في حالة عدم توافر معايير بشأنها.

٣. الحد من الاجتهادات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية .

٤. تعزيز قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة وذلك من خلال تخفيض عدد البدائل المحاسبية .

على ضوء ما سبق فإن عناصر الإطار الفكري للمحاسبة تتمثل في:

* قائمة بأهداف القوائم المالية .

* قائمة بالفروض والمفاهيم النظرية للمحاسبة والتي ترتبط بالفروض البيئية وطبيعة الوحدة المحاسبية.

* قائمة بالمبادئ المحاسبية والموضوعة على أساس الأهداف والفروض والمفاهيم المحاسبية.

* مجموعة متكاملة من الأساليب المحاسبية المشتقة من المبادئ المحاسبية .

ان جميع هذه العناصر تشكل مجموعة مترابطة ولا يجب النظر لأحد عناصرها بمعزل عن العناصر الأخرى وتعتبر مهمة تحديد وتطوير هذه العناصر من أصعب مهام المحاسبة وأكثرها تحديا ومما زاد في تعقيد هذه المهمة هو عدم وضوح ودقة المصطلحات المحاسبية الشائعة في أدبيات المحاسبة والتي أشار إليها Littleton كما ياتي: عادة ما يتضمن كل كتاب على خليط من البديهيات ، الأعراف ، التعميمات ، الالطرائق ، القواعد ، الفروض ، الممارسات ، الإجراءات ، المبادئ والمعايير وكل هذه المصطلحات لا يمكن أن تكون مرادفات ."

ان اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد الى اخر ادى الى اختلاف في اعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجين التي تقدمها الشركات في تلك البلدان كما وادى الاختلاف في تلك الظروف الى استخدام تعاريف متعددة لعناصر البيانات المالية كالموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات كذلك استخدام معايير مختلفة للقياس والعرض اذ ان كل دولة تاخذ باعتبارها احتياجات مختلف مستخدمي البيانات المالية عند وضع متطلبات اعداد البيانات المالية محليا وتبذل لجنة معايير المحاسبة الدولية جهودا متواصلة لايجاد نوع من التوافق والتنسيق بين التشريعات والمعايير المحاسبية والاجراءات المتعلقة باعداد وعرض البيانات المالية وتعتقد اللجنةانه

يمكن تحقيق المزيد من التوافقعن طريق التركيز على البيانات المالية التي تعد بهدف توفيرمعلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي تلبي احتياجات معظم المستخدمين وقد تم وضع اطار بحيث يكون قابلا للتطبيق بالنسبة للعديد من النماذج المحاسبية والمفاهيم الخاصة براس المال والمحافظة عليه.

الاهداف الاساسية للاطار النظري للمحاسبة

يهدف الاطار النظري للمحاسبة الى تحديدالمفاهيم الاساسية الخاصة باعداد عرض للبيانات المالية للمستخدمين من خارج الوحدة الاقتصادية ويهدف الاطار الى ماياتي :

١. مساعدة الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة المالية بتوجيه جهودها ولكي يكون هذا الاطار المنطق الرئيسي لاستباط تلك المعايير

٢. مساعدة المحاسبيين القانونيين وغيرهم (مثل ادارة الوحدة الاقتصادية) في تحديد المعالجة السليمة للامور التي لم تصدر لها معايير محاسبية مالية بعد.

٣. زيادة فهم من يستخدمون القوائم المالية للمعلومات التي تشملها وفق حدود استخدام تلك المعلومات وبذلك تزيد مقدرتهم على استخدام تلك المعلومات .

<u>الاطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية</u>

اولا : اطراف داخلية : وتتمثل

- بادارة المنشاة : قد تكون في المنشاة الصغيرة من اصحاب المنشاة وفي اصحاب المنشاة الاكبر يمكن ان تكون الادارة من غير اصحاب المنشاة وعموما ادارة اي منشاة تحتاج الى معلومات لغرض التخطيط والرقابة وقياس الاداء .فالموازنات التخطيطية على سبيل المثال لاالحصر من اهم ادوات التخطيط المالي والتي تستخدم كاداة في التخطيط والرقابة وقيايس الاداء .فضلا عن ان المحاسبة تزود الادارة بمعلومات عن الربحية والسيولة والمركز المالي ومعدل العائد على المال المستثمروتكاليف الانتاج وجميع هذه المعلومات وغيرها تبني على معلومات المحاسبية ممايؤدي الى اعتبار ادارة المنشاة واحدة من اهم الاطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية.

- العاملين : ان استمرارية المنشاة ونمائها وتحقيقها للارباح يساعد على تحقيق الامن الوظيفي للعاملين فيها ودفع رواتبهم وتحسين مستواهم معيشتهم الامر الذي يدفع العاملين الى تتبع الوضعية المالية للمنشاة.

ثانيا : اطراف خارجية

- اصحاب المنشاة : يرغب اصحاب المنشاة في معرفة نتيجة الاعمال المنشاة من ربح او خسارة ، والبيانات والتقارير التي يعدها المحاسب تعتبر مصدرا هاما للحكم على نتيجة اعمال المنشاة حيث يحرص اصحاب المنشاة على معرفة ما اذا كانوا قد حققوا ارباحا نتيجة استثمار اموالهم كمؤشر في استمرارية الاستثمار او استرداد جزء او جميع الاموال لاستثمارها في بدائل اخرى
- الدائنون : هم الجهات التي اما ان تقدم قروض مالية قصيرة الاجل او طويلة الاجل مثل البنوك وشركات الاستثمار .او الجهات التي تحصل منها الوحدة الاقتصادية على السلع والخدمات بالاجل (على حساب) ، وهؤلاء تهمهم مقدرة المنشاة على السداد في موعد الاستحقاق . بل ان البنوك او شركات الاستثمار تحتاج الى تحليل المركز المالي للمنشاة قبل السماح بمنح اي قرض لها. وهذا دليل واضح على اهمية المعلومات المحاسبية للدائنين .
- المستثمرون الحاليون او المرتقبون : يستخدم المستثمرون المعلومات المالية للتعرف على البدائل المتاحة لهم لاختيار افضلها ،وتعد التقارير المالية اهم مصدر للمعلومات لاتخاذ قرارات شراء الاسهم او استمرارية الاحتفاظ بها او بيعها .حيث يتعرف المستثمرون على مدى تقدم المنشاة وقياس نتيجة اعمالها من ربح او خسارة وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشاة الاخرى المماثلة.
- العملاء : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الوحدة الاقتصادية خاصة في حالة ارتباطهم او اعتمادهم على تلك الوحدة في الاجل الطويل
- الجهات الحكومية : تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بانشطة الوحدات الاقتصادية المختلفة وتحتاج تلك الجهات الى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم

تلك الانشطة ووضع السياسات الضريبية زكذلك كاساس للاحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

• الجمهور العام تؤثر الوحدات الاقتصادية على الجمهور العام بالطرائق متعددة فمثلا قد تقدم الوحدات الاقتصادية مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل او دعم الموردين المحليين .

وتجدر الاشارة الى ان هناك بعض المستخدمين الذين يحتاجون الى معلومات معينة يتمتعون بقوة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مثل السلطات الضريبية واجهزة التخطيط والجهات الاشرافية والرقابية والجهات المختصة بوضع المعايير ويكون لهذه الجهات الحق في طلب تلك المعلومات للقيام بمهامها.

وهناك اطراف اخرى يمكن ان تكون قادرة على الزام منظمات الاعمال بتقديم معلومات محددة للوفاء بحاجة خاصة مثل البنوك وشركات التامين التي تتفاوض مع المنظمة لاتمام صفقة مالية اذتتمكن تلك الجهات من الحصول على معلومات محددة كشرط لاتمام الصفقة.

وعلى الرغم من ان البيانات المالية لاتفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات الا ان هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين .فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر راس المال سوف تفي ايضا بمعظم احتياجات المستخدمين الاخرين.

دور المحاسبة كنظام للمعلومات

تؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة يمكن ان تتحد ومعالمها الرئيسة في ثلاث خطوات متتالية هي :

– حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية وتمثيلها في صورة بيانات Prmary or Basic Data تسجيل في الدافتر المحاسبية.

- تشغيل اومعالجة Processing البيانات الاساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول في هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي الى معلومات Informatin مالية تخدم اغراض مستخدم هذه المعلومات
- ايصال Communicating المعلومات التي تتم معالجتها الى اطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية financial Reports

ويمكن تمييز ثلاثة اجزاء رئيسية لنظام المعلومات المحاسبي هي :

١. مدخل النظام Inputs :وتتمثل بالبيانات التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ويتم ادخال هذه البيانات الى النظام محمولة على وسائط (Media) هي المستندات(Documents).

٢. وسائل المعالجة Processing Means:تتم معالجة هذه البيانات بواسطة اجراءات محكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة وهذه الاجراءات هي :

- التسجيل Recording
- التبويب Classifying
- التلخيص Summarizing
- تحليل بالنتائج Analyzing
- التقرير عنها Reporting

ويتم القيام بهذه الاجراءات في دفاتر وسجلات محاسبية

٣. مخرجات النظام Output: وتتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المعلومات اي البيانات التي تم تشغيلها بالاجراءات السابقة وينتج النظام المحاسبي نوعين او مجموعتين رئيسيتين من التقارير :المجموعة الاولى تمثل تقارير داخلية يتم اعدادها للمديرين داخل المشروع والفريق الاداري عمومابحيث تكون تفصياتية بشان دقائق النشاط الداخلي لتعاون في مجالات النخطيط وتقييم الاداء الداخلي .اما المجموعة الثانية من التقارير فتمثل تقارير خارجية (عامة) تقدم للمستفيدين خارج المشروع المعلومات العامة التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم. وتشكل القوائم المالية الجزء الاساس من التقارير المالية.

تعريف القوائم المالية Financial Statcments Definition.

تعرف القوائم المالية بأنها مجموعة من الكشوفات والجداول والتقارير التي يتم إعدادها في نهاية مدة زمنية أطلق عليها بالمدة المحاسبية والهدف من إعداد القوائم المالية هو بيان وضع الوحدة الاقتصادية في نهاية تلك المدة الزمنية ونتيجة نشاطها وما تمتلكه من موجودات وطبيعة هيكل تحويلها، ويشير البعض إلى إن القوائم المالية تشمل قائمة الدخل أو كشف النتيجة وقائمة المركز المالي أو كشف الميزانية ، إلا إن هذا التعريف للقوائم المالية يعد ضيقاً نظراً للتطور الذي حدث في علم المحاسبة وقدرته في تقديم كم هائل من المعلومات، مما دفع البعض إلى تقسيم القوائم المالية التي يقدمها علم المحاسبة إلى قوائم رئيسية وقوائم مساعدة.

وتهدف اساسا الى اعلام الاطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح ادارة المنشاة او اخفاقها في تحقيق اهدافعا فضلا عن امداد هذه الاطراف بالبيانات والمعلومات المفيدة والمناسبة والحكم على نتائج الاعمال التي تساعد في اتخاذ القرارات.

وتشمل مجموعة كاملة من القوائم المالية الاجزاء الاتية :

١. قائمة المركز المالي.
٢. قائمة الدخل.
٣. قائمة الأرباح المحتجزة.
٤. قائمة التغيير في المركز المالي.
٥. قائمة القيمة المضافة.

أما القوائم المساعدة فقد قسمها البعض إلى أكثر من عشرين قائمة نذكر منها:

١. قائمة الموجودات الثابتة واندثارها.
٢. قائمة المدينون.
٣. قائمة الدائنون.
٤. قائمة المخزون وحركة المواد.
٥. قائمة النقدية أو الموازنة النقدية.

٦. قائمة القروض الممنوحة.

٧. قائمة القروض المستلمة.

اهداف التقارير المالية

ان الهدف الاساس للمحاسبة المالية هو انتاج معلومات محاسبية مفيدة وتوصيلها يحتاج اليها المستخدمون الخارجيين والداخلين لاغراض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ويمكن تلخيص اهداف التقارير المالية بماياتي:

أ. انا نفيدة للذين يتخذون قرارات الاستثمار والائتمان ان الهدف العام للتقارير المحاسبية هو ايصال المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات واهم الفئات التي توجه لها اهتمامات معدي التقارير المحاسبية هم المستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين والمستخدمين الاخرين لاتخاذ القرارات المحتملة للاقراض والقرارات المماثلة.

ب. تساعد في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية.

ج . تقدم المعلومات حول مصادر المشروع والمطالبات على تلك المصادر والتغيرات في تللك المصادر والمطالبات.

ويمكن القول ان التقارير المالية تلبي الحاجات المشتركة للمستخدمين معظمهم وهذا بسبب ان المستخدمين كافة تقريبا يتخذون قرارات اقتصادية مثل تحديد متى يتم الشراء او الاحتفاظ او بيع استثمار في حقوق الملكية ،تقييم تدبير الادارة ومسؤوليتها ،تقييم الضمان المتوافر للاموال التي اقرضت المشروع وتحديد الارباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الارباح هذا بالاضافة الى تحديد السياسات الضريبية وتحضير احصاءات الدخل القومي ولكن في الوقت نفسه هذه التقارير لاتوافر المعلومات كافة التي يمكن ان يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية بسبب القيود على المعلومات واهمها الوازنة بين التكلفة والمنفعة والاهمية النسبية والتي هي مسالة متروكة للتقدير المهني .

ويخضع إعداد القوائم المالية، كما هو العمل المحاسبي، إلى مجموعة من الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية التي يتم الالتزام بها والعمل بموجبها كونها فرضيات

ومبادئ ومحددات متعارف عليها ومقبولة قبولاًسنةاً من قبل جمهور المحاسبيين، نذكر منها:

١. فرضية الكيان الاقتصادي Economic Entiry Assumption. تقوم هذه الفرضية على تعريف استقلال الوحدة الاقتصادية عن مالكيها مما يجعل القوائم المالية تمثل الأحداث المالية المرتبطة بالوحدة الاقتصادية ومدى تأثر وضعها المالي ونتيجة نشاطها بتلك الأحداث، لذا فان الكيان الاقتصادي يمثل وحدة محاسبية مستقلة.

٢. فرضية الاستمرارية Going Concern Assumption. تشير هذه الفرضية إلى إن الوحدة الاقتصادية وجدت لتبقى وتستمر في نشاطها الاقتصادي إلى أطول مدة ممكنة، وان هذه الفرضية تبرر الأسس والقواعد المستخدمة في التقييم والقياس المحاسبي.

٣.فرضية وحدة القياس النقدي Monetary Unit Assumption. تستند هذه الفرضية على إن وحدة القياس النقدي المستخدمة يجب أن تكون واحدة على مدى استمرارية الوحدة الاقتصادية مع افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد عند استخدامها في التعبير عن القوائم المالية.

٤.فرضية المدة الزمنية Periodical Assumption. بموجب هذه الفرضية يقسم عمر الوحدة الاقتصادية إلى مدد زمنية متساوية يتم في نهاية كل مدة منها تقديم البيانات والمعلومات إلى المستفيدين الداخليين والخارجيين عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة أعمالها خلال كل مدة زمنية، ويطلق على المدة الزمنية الواحدة بالمدة المحاسبية.

٥.مبدأ التكلفة التاريخية Historical Cast Principle. ينص هذا المبدأ على إن جميع ممتلكات الوحدة الاقتصادية يجب أن تظهر في الدفاتر المحاسبية والقوائم المالية بالقيم التي دفعت للحصول على هذه الممتلكات أي بمقدار تكلفة الحصول عليها وقت الاقتناء أو الامتلاك.

٦. مبدأ تحقق أو اكتساب الإيراد Revenue Recognition Principle. إن حاجة الوحدة الاقتصادية لقياس نتائج أعمالها عن مدة محاسبية يتطلب تحديد الإيرادات التي يمكن اعتبارها خاصة بتلك المدة المحاسبية دون غيرها والتي يمكن مقابلتها بمصاريف

نفس المدة المحاسبة، وقد جرى العرف المحاسبي على إن الإيراد يتحقق عند إتمام عملية البيع للسلع والخدمات التي تنتجها أو تتاجر بها الوحدة الاقتصادية بصرف النظر عن إن عملية البيع تمت نقداً أو بالأجل.

٧. مبدأ المقابلة Matching Principle. يقوم هذا المبدأ على إن تحديد نتيجة الأعمال لأي وحدة اقتصادية (صافي الدخل) يجب أن يتم من خلال تحديد الإيرادات التي تحققت خلال المدة المحاسبية المطلوب قياس نتيجتها ومقابلتها مع النفقات أو المصروفات التي انقضت للحصول على تلك الإيرادات خلال نفس المدة المحاسبية، سواء تم استلام الإيراد أو لم يتم استلامه، وسواء دفعت النفقة أو لم يتم دفعها.

٨. مبدأ الإفصاح الشامل Full disclosure Principle. ينص هذا المبدأ على أن تتضمن القوائم المالية المعدة من قبل الوحدة الاقتصادية كافة الأحداث المالية التي حدثت خلال المدة المحاسبية التي أعدت من أجلها تلك القوائم، سواء كان هذا العرض ضمن القوائم نفسها أو من خلال ملاحق مرفقة بهذه القوائم ، وبالشكل الذي يمكن المستفيدين من تلك القوائم باتخاذ القرارات المناسبة.

٩. محدد التكلفة والمنفعة Benefit and Cost Constraint. ينص هذا المحدد على إن تكلفة إعداد المعلومات المحاسبية المطلوبة وما يرتبط بها من قوائم مالية يجب أن تتناسب مع المنفعة المتوقعة منها، وان لا تكون هذه التكلفة اكبر من تلك المنفعة مع مراعاة الأهمية النسبية لتلك المنفعة.

١٠. محدد المادية أو الموضوعية Materiality Constraint. يفترض هذا المحدد إن الأحداث المالية يجب أن تستند إلى دليل موضوعي قابل للتحقق، وذات أهمية نسبية، وان القوائم المالية يجب أن تعكس تلك الأحداث والقيم الاقتصادية، وان قابلية التحقق يجب أن تشمل تعريف إمكانية اتخاذ نفس القرار استنادا إلى نفس المعلومات رغم اختلاف القائمين باتخاذ ذلك القرار.

١١. محدد التحفظ Conservatism. يستند هذا المحدد على تعريف الحيطة والحذر عند القياس الزمني لنتائج عمليات الوحدة الاقتصادية بالشكل الذي يأخذ بنظر الاعتبار كل الخسائر المحتملة واستبعاد كل الأرباح المحتملة والتي لم تتحقق بعد.

كما ويخضع إعداد القوائم المالية لمجموعة من الالطرائق والأساليب المحاسبية منها:

- الطرائق تقييم الاندثار.
- الطرائق تقييم المخزون.
- الطرائق احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- الطرائق تقييم الأوراق المالية.

قائمة المركز المالي (Financial position Statement (Balance Sheet

تعرف قائمة المركز المالي (يطلق عليها أيضاً بالميزانية) بأنها تلخيص مبوب للراصدة المتبقية في نهاية المدة المحاسبية بعد إعداد كشف النتيجة، كما وتعرف بأنها: كشف يظهر مجموعة الأموال التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية ومصدر هذه الأموال في نهاية مدة محاسبية.

ومما تقدم يتضح لنا بان قائمة المركز المالي بيان يظهر عناصر الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية في نهاية مدة محاسبيه، فالموجودات تمثل الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية لغرض استخدامها في الأنشطة المختلفة التي تمارسها تلك الوحدة، أما المطلوبات فهي مصادر الأموال الخارجية التي نحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الغير وتلتزم بسدادها في مواعيد استحقاق محددة مسبقاً، وأما حقوق الملكية فهي مصادر التمويل الداخلية للوحدة الاقتصادية، أي الأموال التي يقدمها المالكين أو المستثمرين وما تحققه الوحدة الاقتصادية من أموال عن نشاطها الجاري.

تبويب عناصر قائمة المركز المالي.

يتم تبويب عناصر قائمة المركز المالي من موجودات ومطلوبات وحقوق ملكية (الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية) في مجموعات مناسبة تساعد في تقديم البيانات المالية بشكل مفيد وواضح تمكن قارئ القوائم المالية من فهم واستيعاب المركز المالي ومساعدته في

اتخاذ القرارات المناسبة من خلال تحليل مفردات هذه العناصر ومقارنتها بمثيلاتها في القوائم المعدة في مدد محاسبية سابقة لنفس الوحدة الاقتصادية أو لوحدات اقتصادية أخرى تعمل في نفس النشاط. ويمكن تبويب عناصر قائمة المركز المالي على النحو الآتي:

أولاً : تبويب عناصر الموجودات (الأصول) :

تبوب عناصر الموجودات إلى ثلاثة مجموعات هي :

١. الموجودات الثابتة (طويلة الأجل):

هي الموجودات الملموسة التي تقتنيها الوحدة الاقتصادية بهدف الاحتفاظ بها واستخدامها في نشاطها الجاري لأكثر من مدة محاسبية.

٢. الموجودات المتداولة (قصيرة الأجل):

وهي الموجودات التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية لغرض استخدامها في النشاط الجاري خلال مدة محاسبية ويتأمل تحولها من خلال ذلك إلى نقد أو موجود (أصل).

ويمكن تصنيف الموجودات المتداولة إلى نوعين هما:

أ. موجودات متداولة نقدية تتمثل بالنقد الموجود في الصندوق أو المصرف والاستثمارات النقدية في الأوراق المالية قصيرة الأجل والمدينون وأوراق القبض.

ب. موجودات متداولة غير نقدية وهي الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في تاريخ مستقبلي محدد، وتتمثل بالمخزون السلعي والاستثمار في السندات والمصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة.

٣. الموجودات الأخرى :

وهي الموجودات غير الملموسة التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية وتساهم بصورة غير مباشرة في أداء الوحدة الاقتصادية، وتتمثل هذه الموجودات في براءة الاختراع وحق الامتياز ونفقات الأبحاث والتجارب ونفقات التأسيس... الخ.

ثانياً: تبويب عناصر المطلوبات (المطلوبات):

تبوب عناصر المطلوبات إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

١. مطلوبات طويلة الأجل: وهي مجموعة من الالتزامات على الوحدة الاقتصادية يستحق سدادها في مواعيد تمتد إلى ما بعد انتهاء المدة المحاسبية الجارية، ومن أمثلتها القروض طويلة الأجل والقروض برهن وسندات القرض.

٢.مطلوبات قصيرة الأجل(متداولة) : وهي التزامات يستحق سدادها خلال المدة المحاسبية الجارية مثل الدائنون وأوراق الدفع والمصروفات المستحقة والإيرادات المستلمة نقداً.

ثالثاً: حقوق الملكية:

هي مصادر الأموال التي يقدمها المالكين أو المستثمرين لبدا مزاولة الوحدة الاقتصادية لنشاطها المحدد، وتشمل رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

ويمكن تنظيم قائمة المركز المالي وترتيب عناصرها بإحدى الطريقتين الآتيتين:

أولاً: طريقة سهولة التحويل إلى نقدية:

ويطلق على هذه الطريقة بالسيولة لأنها تهتم في ترتيب الموجودات والمطلوبات تبعاً لقدرتها على التحول إلى نقدية، وبناءا على ذلك يتم إظهار الموجودات المتداولة أولاً ثم الموجودات الثابتة ثم الموجودات الأخرى، ويتم تنظيم عناصر كل مجموعة وفقا لسيولته، فبالنسبة للموجودات المتداولة يكون النقد (الصندوق، المصرف) أولاً ثم الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل، فالمدينون وأوراق القبض، ثم المخزون السلعي فالمصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة.

أما الموجودات الثابتة فيتم تنظيمها على أساس العمر والقيمة النسبية للموجودات الثابتة، فتوضع الأراضي أولاً وتتبعها المباني والآلات والمعدات ثم السيارات والأثاث، وأما الموجودات الأخرى فيتم إظهار نفقات التأسيس أولاً ثم الموجودات غير الملموسة الأخرى.

وتتأثر المطلوبات بطريقة تنظيم الموجودات المشار إليها أعلاه، فيتم إظهار المطلوبات قصيرة الأجل (المتداولة) أولاً ثم المطلوبات طويلة الأجل، ويأتي على رأس المطلوبات أوراق الدفع والدائنون ثم المصاريف المستحقة والقروض قصيرة الأجل، أما المطلوبات

طويلة الأجل فيتم تنظيمها على أساس مواعيد استحقاقها، ثم يأتي بعدها حق الملكية ويكون رأس المال أولاً ثم باقي مفردات حق الملكية.

ثانياً: طريقة صعوبة التحويل إلى نقدية.

يتم بموجب هذه الطريقة تنظيم قائمة المركز المالي وفقاً لصعوبة تحويل الموجودات إلى نقدية، وترتيب عناصر المطلوبات تبعاً لصعوبة الوفاء بقيمتها، وبناء على ذلك تكون الموجودات الثابتة أولاً ثم تليها الموجودات المتداولة والأخرى، أما المطلوبات فتكون المطلوبات طويلة الأجل أولاً ثم تليها المطلوبات قصيرة الأجل.

أما حقوق الملكية فتوضع في الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي قبل المطلوبات.

ويتم ترتيب عناصر الموجودات الثابتة والأخرى فيتم بنفس الأسلوب الوارد في الطريقة الأولى ، أما الموجودات المتداولة فيتم وفقاً لأقل العناصر سيولة وصولاً إلى النقد.

تحليل قائمة المركز المالي.

لكي تتمكن الوحدة الاقتصادية من وضع الخطط لنشاطها المستقبلي لابد لها من أن تكون على معرفة بمركزها المالي، فالخطط التي تضعها الوحدة الاقتصادية يجب أن تتناسب مع الإمكانيات المالية لتلك الوحدة، ولكي يتحقق ذلك، لابد من أن تقوم الإدارة المالية للوحدة الاقتصادية بتحليل المركز المالي من خلال البيانات والمعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية ، والتي يتم من خلال استخدام أدوات التحليل المالي مساعدة الإدارة العليا على اتخاذ القرارات الرشيدة، كما إن العديد من المستفيدين الخارجيين كالدائنين والمصارف والمستثمرين المحتملين والجهات الحكومية تهتم بنتائج تحليل القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ قرارات مالية واستثمارية.

كما إن التحليل المالي للقوائم المالية يساعد في الإجابة على العديد من الأسئلة المهمة منها:

١. ما هي كفاءة العمليات الإنتاجية؟
٢. ما هو المركز الائتماني للوحدة الاقتصادية؟
٣. ما هو معدل نمو الوحدة الاقتصادية؟

٤. ما هي درجة نجاح الوحدة الاقتصادية مقارنة بالوحدات المماثلة؟

٥. ما هي كفاءة أداء الوحدة الاقتصادية؟

إن تحليل قائمة المركز المالي يتضمن نوعين من التحليل هما:

١. التحليل الفردي للحسابات التي تتضمنها قائمة المركز المالي.

٢. التحليل المقارن والذي يتضمن حساب أو مجموعة حسابات مع بعضها أو مع مجموعة أخرى من الحسابات الظاهرة في القوائم.

إن التحليل الفردي للحسابات يمكننا من فهم وتوضيح وإعارة صياغة العمليات والإجراءات التي تؤثر على تلك الحسابات، وبالتالي التمكن من معرفة التغيرات التي تحدث فيها وتظهر في القوائم من مدة إلى أخرى، كما يمكننا التحليل المقارن من إعادة صياغة التغييرات في قائمة المركز المالي من خلال:

أ. القدرة على قراءة القوائم المالية بشكل مناسب.

ب. القدرة على فهم أنواع الأنشطة التي تستطيع أن تؤدي إلى الزيادة أو النقصان في الحسابات المحددة.

إن تحليل القوائم المالية يمكن أن يكون تحليلاً عمودياً أو أفقياً أو تحليل علاقة، وان هذه الأنواع من التحليل قد تؤدي إلى تحليل فردي للقوائم تمكننا من فهم التغيرات التي حدثت أو التي يتوقع حدوثها لحساب ما، أو قد تؤدي إلى تحليل مقارن يمكننا من فهم التغيرات الاتجاهية أو السببية لحسابات القوائم المالية.

قائمة الدخل (كشف الدخل) Income Statement

تعد قائمة الدخل بمثابة الأداة المستخدمة في تحديد نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها المختلفة، ويمكن تعريف قائمة الدخل بأنها القائمة التي تظهر نتيجة الأعمال التشغيلية الجارية للوحدة الاقتصادية خلال مدة محاسبية، وتهدف قائمة الدخل إلى توفير مجموعة من البيانات الملائمة لاحتياجات مستخدمي هذه القائمة لتحقيق الأهداف التي يسعون إليها من خلال:

١. التفريق بين رأس المال المستثمر والدخل، أي التفريق بين مخزون الثروة والتدفقات، بمعنى المحافظة على رأس المال المستثمر داخل الوحدة الاقتصادية، وضمان عدم توزيع جزء منه على المالكين في صورة أرباح، فدخل الوحدة الاقتصادية يمثل أقصى ما يمكن توزيعه خلال مدة زمنية معينة على المالكين بحيث تحافظ الوحدة الاقتصادية على ثروتها في نهاية المدة الزمنية لتكون كما كانت في بداية تلك المدة الزمنية.

٢. استخدام الدخل كمقياس لكفاءة أداء الإدارة من خلال بيان قدرة إدارة الوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة لتحقيق الأهداف الرئيسة لتلك الوحدة، حيث تنعكس هذه الكفاءة على التوزيعات الجارية واستخدام رأس المال المستثمر في تحقيق توزيعات مستقبليه.

٣. استخدام الدخل المتحقق كأساس للتنبؤ بالدخل المتوقع والتوزيعات المحتملة، أي تقديم بيانات عن العمليات المالية للوحدة الاقتصادية والتي تساعد في التنبؤ والمقارنة وتقييم الربحية المستقبلية لتلك الوحدة.

٤. استخدام الدخل كمقياس لمدى تنفيذ الخطط الموضوعة والمساعدة في اتخاذ القرارات المستقبلية.

٥. استخدام بيانات الدخل لخدمة أهداف المحاسب القومي في تحديد الدخل القومي.

٦. استخدام الدخل كأساس لوضع السياسات الضريبية.

تحليل قائمة الدخل

إن وجود عدة مفاهيم للدخل وتطور تعريف الإفصاح عن الدخل، مع وجود الحاجة الماسة إلى البيانات والمعلومات التي تقدمها قائمة الدخل والتي تساهم في قياس نتيجة الأعمال ووضع الخطط والموازنات المستقبلية، جعل من غير المناسب أن تظهر الدخل بصورة مجردة، لذا تطلبت هذه الحاجات إلى إظهار مصادر الدخل والنفقات التي ساهمت في تحقيق تلك المصادر، وإجراء المقارنات بين المدد المحاسبية المختلفة، والمقارنات مع الوحدات الاقتصادية المماثلة والعاملة في نفس القطاع أو النشاط وذلك لتقييم أوجه نشاط تلك الوحدة ورفع كفاءة أداءها.

ويتضمن تحليل قائمة الدخل التحليل الفردي لعناصر القائمة، بالإضافة إلى التحليل المقارن، وان أهم مفردات قائمة الدخل التي تخضع للتحليل هي:

١- الإيرادات التشغيلية : وهي الإيرادات المتحققة من العمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية أي من نشاطها الجاري الاعتيادي خلال المدة المحاسبية، والتي تتمثل بصافي المبيعات (مجمل المبيعات مطروحاً منها المطلوبات والسماحات والمردودات).

٢- الإيرادات الأخرى: وهي الإيرادات المتحققة من الأنشطة غير التشغيلية، وتشمل الفوائد المتحققة على السندات وأرباح الأسهم المستثمر بها وأرباح المتاجرة بالأوراق المالية (في الوحدات الاقتصادية غير العاملة في سوق المال) وإيرادات تأجير الموجودات أو الأصول الثابتة... الخ.

٣- تكلفة البضاعة المباعة: وهي نفقات النشاط الإنتاجي أو التجاري للوحدة الاقتصادية ويتم الحصول عليها في الوحدات الاقتصادية الصناعية من خلال قائمة التصنيع (كشف التشغيل)، وفي الوحدات الاقتصادية التجارية من خلال قائمة المتاجرة، وهي تشمل تكلفة مخزون أول المدة مضافاً إليه تكلفة صافي المشتريات وتكلفة مصاريف الشراء مطروحاً منه تكلفة مخزون آخر المدة والناتج يمثل تكلفة البضاعة المباعة.

٤- مجمل الدخل: وهو الفرق من مقابلة إيرادات النشاط التشغياتي بتكاليف البضاعة المباعة، وهي تمثل نتيجة النشاط التشغياتي أو التجاري للوحدة الاقتصادية.

٥- النفقات العاملة والتسويقية: وهي الأعباء أو المصاريف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية لممارسة نشاطها أو أعمالها الاعتيادية ولانجاز العمليات التشغيلية وتحقيق أهداف تلك الوحدة الاقتصادية، وتشمل هذه النفقات مصاريف البيع والإعلان والدعاية والمصاريف الإدارية والرواتب والأجور للعاملين في الإدارة أو التسويق بالإضافة إلى أقساط الاندثار أو النفاذ أو الإطفاء ومصاريف الفوائد والمصاريف المتحققة على القروض وإيجار الموجودات... الخ.

٦- صافي الدخل:يتم التوصل إلى صافي الدخل من خلال المقابلة بين الإيرادات الكلية للوحدة الاقتصادية والمصاريف الكلية لتلك الوحدة وقبل استبعاد الضريبة، حيث يطلق

عليه عند ذلك بصافي الدخل قبل الضريبة، أما إذا تم تنزيل الضريبة فيطلق عليه بصافي الدخل بعد الضريبة أو صافي الدخل القابل للتوزيع.

٧- البنود الاستثنائية : تضيف العديد من الوحدات الاقتصادية إلى قائمة الدخل بعد استخراج صافي الدخل التشغياتي أو الاعتيادي ملحق بالبنود الاستثنائية والتي تشمل الإيرادات والنفقات الاستثنائية التي تتحقق من العمليات أو الأحداث غير الاعتيادية مثل إيرادات التعويض عن الحرائق أو الخسائر الناشئة عن الفيضانات والحرائق.

إن كشف الدخل يتأثر بشكل واضح بالتغير الذي يطرأ على الأساليب والالطرائق المحاسبية المتبعة من قبل الوحدة الاقتصادية، مما يستوجب الإفصاح عن هذه التغيرات، كما انه من الضروري الإفصاح عن البنود الاستثنائية.

إن أي تغير يطرأ على الأساليب المحاسبية يستوجب من المحلل المالي عند إجراء الدراسة والمقارنة بين مجموعة من القوائم المالية لمدد مختلفة، أن يتأكد من إن هذه القوائم المالية تم استخراجها أو إعدادها باستخدام نفس الأساليب والالطرائق المحاسبية المستخدمة في النشاط الذي تعمل فيه الوحدة الاقتصادية، وعند وجود اختلاف في أعداد القوائم يجب أن يفصح عن ذلك ، وان يقوم بإعادة تنظيم هذه القوائم وفقاً للأساليب أو الطريقة المحددة والمتفق عليها في النشاط الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية حتى تكون المقارنة مناسبة ودقيقة وعلمية، كما على المحلل المالي أن يحصل إلى البيانات الضرورية والتي تساعده في إجراء التحليل المناسب من مصادرها الداخلية أو الخارجية ، مع ملاحظة توافر الخصائص الضرورية في تلك البيانات ضمانا لسلامة عملية التحليل وان هذه الخصائص تتضمن : الدقة والمصدر والتخصص والوضوح والملائمة.

وان على المحلل المالي أن يعمل جاهداً من اجل جعل المعلومات التي يحصل عليها من عمليات التحليل التي يقوم بها متضمنة لمتطلبات الجهات المستفيدة من تلك المعلومات، سواء كانت هذه الجهات داخلية أو خارجية.

معايير تقييم البيانات المحاسبية Standard Valuation of AceountingData.

وضعت جمعية المحاسبين الأمريكية عدد من المعايير لتقييم البيانات المحاسبية لتقرير مدى كفاءة النظام المحاسبي في خدمة الأغراض المستهدفة، وهذه المعايير هي:

١. الملاءة Relevance : يعد معيار الملائمة من المعايير الرئيسة لتقييم البيانات التي ينتجها النظام المحاسبي، وتعرف على إنها مجموعة البيانات التي يجب على متخذي القرارات معرفتها، كما وتعرف بأنها المنفعة النسبية للبيانات في التنبؤ بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرارات.

٢. القابلية للتحقق Verifiability : يقصد بهذا المعيار هو قدرة الجهات المستفيدة والمؤهلة عند فحص بيانات ودفاتر ومستندات معينة بصفة مستقلة في التوصل إلى مقاييس أو نتائج متماثلة.

٣. الموضوعية والبعد عن التحيز Freedom From Bias : يفترض هذا المعيار إن البيانات التي يتم تقييمها هي بيانات موضوعية وغير منحازة لجهة دون أخرى أو لنشاط دون آخر، وان تكون لهذه البيانات نوع من الحيادية والاستقلالية.

٤. القابلية للقياس الكمي Quanticiability: يجب أن تكون البيانات المقيمة قابلة للقياس الكمي لان البيانات المحاسبية تعد أداة للتعبير عن النشاط الاقتصادي في شكل وحدات نقدية.

الفصل الثاني
المدخل لدراسة التحليل المالي

تمهيد

تعد القوائم المالية من الوسائل التي يتم من خلالها عرض المعلومات التي تتعلق بالنشاط ومصادره واستخداماته ونتيجة الأعمال ، وكذلك المركز المالي. ورغم أن هذه المعلومات وما يرافقها من تقارير وكشوفات تعبر عن حقيقة واقعة وعن الأحداث الاقتصادية وأنشطة المنظمة ، ولكن تبقى عند الكثير هي أرقام قد لا يدرك واقعها أو أهميتها إلا من خلال إعادة تفسير وقراءة تحلياتية وهذه القوائم لأغراض الحكم على مدى تحقيق المشروع لأهدافه والتوازن المفروض بين مصادر الأموال واستخداماته ..

وهناك أطراف عديدة تستفيد بشكل مباشر من مخرجات النظام المحاسبي فضلاً عن أن عملية التحليل تستلزم فهماً وإدراكاً للمبادئ والفروض والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم وتهتم الإدارة المالية كثير في مجال التحليل المالي حين لا ينجز استخدامه فقط في تحليل القوائم المالية وبالأدوات المحدد أو المجالات المعروفة للمنظمة.

وهذا الفصل سيتناول مدخلسنة لماهية التحليل المالي كتعريف واهمية واهداف مع الاشارة الى فلسفة التحليل وخطواته

التحليل المالي Financial Analysis Concept

فالتحليل المالي (Analysis) لغة هو : رد الشيء إلى عناصره المكونة له، مادية كانت أم معنوية ويستخدم في الهندسة للتوصل إلى العناصر التي يتوقف عليها حل مسألة رياضية.

كما ويعرف التحليل في مجالات الأعمال – بصورة عامة – بأنه عملية تجزئة الكل إلى أجزائه مع تفحص هذه الأجزاء وبيان علاقة كل جزء بالآخر للخروج بسلسلة من الخطوات نحو تحقيق نتيجة معينة بأكثر الطرائق فاعلية. والتحليل المالي لا يخرج في إطاره العام عن معنى التحليل من حيث تفكيك البيانات المالية وجعلها أكثر وضوحاً وفائدة من أجل أغراض اتخاذ القرار الإداري.

ويمكن عرض بعض من التعاريفات كونها كثيرة وقد تتشابه بالجوهر والمحتوى ومنها:

- يعرف التحليل المالي بأنه نشاط يسبق التخطيط المالي ويلازمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية.

- يمكن تعريف التحليل المالي بأنه دراسة الأداء الماضي للوحدة الاقتصادية وتقييم أداءها الحالي في ظل ظروفها الحاضرة ، ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق الأهداف المرغوبة في المستقبل.

- ويمكن تعريف التحليل المالي بأنه نشاط يسبق التخطيط المالي ويلازمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية.

- ويعرف التحليل المالي أيضاً بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.

- فأن التحليل المالي عبارة عن عملية منظمة لمعالجة بيانات متاحة تهدف من خلالها الحصول على معلومات منتقاة نستعملها في عملية اتخاذ القرارات وتفسير أداء المؤسسات التجارية في المدة الماضية والحاضرة وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (والمعلومات) بقصد بها المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي للوحدة الاقتصادية .

- كما يوصف التحليل المالي كونه عملية فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشاة معينة عن مدة او فترات سابقة يقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشاة خلال مدة الدراسة التنبؤ لنتيجة اعمالها ونشاطها عن فترات معينة.

هذا التعريف يشكل مضمون التحليل المالي كونه يتقتصر على البيانات المالية والمحاسبية المنشورة فقط من قبل الادارة حيث لا يسمح للمحلل المالي بالحصول على البيانات الداخلية المنشورة والتي نعكس واقع العمل الاداري ونشاطه اما التحليل المحاسبي فانه يتسع ليشمل دور التحليل المالي بالاضافة الى الحصول على البيانات الغير منشورة

المتعلقة بحسابات التكاليف والموازنات التخطيطة لتقارير المحاسبية الادارية ورغم الاختلاف في مضمون وهدف التحليل المالي والتحليل المحاسبي الا اننا نؤكد ان التحليل المالي المحاسبي انما يهدف الى ذات الاهداف التي يسعى الى تحقيقها التحليل المالي مع التاكيد ايضا الى ان نتائج التحليل المحاسبي تكون اعمق واكثر تفصيلا من نتائج التحليل المالي لشموله على البيانات المالية المنشورة وغير المنشورة التي تعتبر الاهم لمنشاة الاعمال بل ان ادارة المنشاة تحاول عدم بيان نتائج ذلك التحليل خوفا من الجهات التي يمكن ان تستفيد منها مثل المنشات الاخرى في السوق.

– كما نجد ان التحليل المالي ركز على تقييم اداء الوحدة الاقتصادية من زوايا متعددة وبطريقة تخدم اهداف مستخدمي المعلومات في الوحدة بقصد تحديد جوانب القوة والضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات في ترشيد قراراتهم وتقييم كفاءة الوحدة الاقتصادية. كما نجد ان التحليل المالي يمثل وسيلة للتعرف على نقاط الضعف والقوة للسياسات المالية واظهار اهمية البيانات المحاسبية المتوافرة في القوائم المالي.

– كما يعرف التحليل المالي بانه دراسة انتقادية للقوائم المالية للمنشاة بعد اعادة تبويبها التبويب الملائم لاغراض التحليل مع الاستعانة بالبيانات الاخرى الضرورية التي لا تشملها تلك القوائم وذلك باستخدام الاساليب المتنوعة للتحليل، بغرض توضيح اسباب ما حدث من نتائج وتقييم تلك النتائج وبيان الارتباطات بين عناصرها المختلفة ، وتتبع تطورها على مدار الفترات المالية المتتالية، واجراء المقارنة على اساس سليم بين المشروعات المتماثلة.

– عملية يتم من خلالها تشخيص الوضع المالي الخاصة بالشركة وهو يتضمن المردية المالي والتوازن المالي.

– القيام بدراسة القوائم المالية عن طريق أساليب إحصائية ورياضية بهدف التعرف علي التغييرات التي تحل على عناصر القوائم سواء خلال مدة زمنية معينة آو أكثر من مدة ويتم ذلك عن طريق معرفة الارتباطات التي تربط العناصر معا ، وفى النهاية يتم معرفة الأثر الذي طرأ على الهيكل المالي الخاص بالمشروع بسبب هذه التغييرات والتي تساعد الأطراف المستفيدة في عدد مختلف من الجوانب.

من هذا نلاحظ ان التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير واسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة واجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها الى دراسة تفصياتية دقيقة وايجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، فمثلا العلاقة بين الاصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين المطلوبات المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الاجل على المنشأة والعلاقة بين اموال الملكية والالتزامات طويلة الاجل بالإضافة الى العلاقة بين الايرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها والبحث عن اسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة الى تقييم انظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

مما تقدم يمكن ان نقول ان التحليل المالي ما هو الا دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الاضافية المكملة بعد تبويبها التبويب الملائم وباستخدام الاساليب الاحصائية والرياضية وذلك لغرض ابراز الارتباطات التي تربط عناصرها وبهذا الشكل فان التحليل المالي يساعد في الحصول على اجابات موضوعية على اسئلة جوهرية تهم الاطراف المعينة.

نظرة تاريخية عن التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية ، فضلا عن ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من المدة بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التحليل المالي ، ففي سنة ١٩٣٣ أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف،ساهمت في نشر التقديرات والإحصاءات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينيات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة،عليه تكونت في فرنسا سنة ١٩٦٧ لجنة عمليات البورصة

التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في ايجاد نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لمدة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ٣ سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية

أهمية التحليل المالي Financial Analysis Importance

تنبع اهمية التحليل المالي باعتباره احد مجالات المعرفة الاقتصادية ، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع وهو بالتالي يعتبر احد الادوات العلمية من قبل اداة الشركة لمراقبة انشطة الشركة من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرا عليها خلال مدة زمنية محددة او مدد زمنية متعددة، اضافة الى بيان حجم هذا التغير على اداء المشروع والهيكل المالي العام للمشروع وبالتالي يساعد التحليل المالي في الاجابة عن التساؤلات المختلفة التي تطرحها جهات معينة ومن المستثمرين الدائنين والجهات الحكومية ذات العلاقة بالمشروع ويمكن القول ان اهمية التحليل المالي تتمثل في الاتي:

١. يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة ، وبغض النظر عن طبيعة عملها ، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

٢. يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لاقامة المشاريع، ولتقييم الاداء بعد انشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لانشطة المشروع ، اضافة الى اخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة

٣. يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الاعمال ، وبالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

من جانب اخر تنبع أهمية التحليل المالي من خلال الإجابة عن التساؤلات كافة التي تطرحها الجهات المستفيدة من القوائم المالية وبذلك يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط الآتية :

١. يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية ، ويساعد في التخطيط المستقبلي للنشاطات الاقتصادية كافة من ناحية أخرى، علاوة على ذلك إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
٢. تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق.
٣. يعد أداة من أدوات التخطيط والرقابة حيث أن الخطط يجب أن تتناسب والقدرات الحالية والمتوقعة للمنشأة.
٤. يمثل وسيلة للمدير المالي لمعرفة قدرات منشأته المالية والإدارية.
٥. يساعد الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.
٦. يعد وسيلة لاكتشاف العلاقات بين الأرقام وأسباب قيامها وتفسيرها وليس مجرد اكتشافها فقط.
٧. يمكن الاستفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض الرقابة الداخلية .
٨. تساعد في تشخيص وضع مالي مناسب يساعد في التنبؤ بالنتائج المستقبلية وفي الوقت نفسه يساعد على دراسة وتشخيص الوضع السابق وتقييم قرارات الإدارة المالية، وبما يمكن المدير المالي من تقويم البدائل ووضع الخطط.

٩. كما تبرز أهميته من كونه محاولة للتعرف المبكر عن ظاهرة خطرة قد تمر بها منشآت الأعمال وتكييف العملية الإدارية لمجابهتها من خلال اتخاذ التدابير العلاجية اللازمة لتلافي هذا الموقف.

١٠. أيضاً أنه يمد متخذي القرارات بما يأتي:

- المؤشرات التي تساعد في عملية اتخاذ القرار الرشيد.
- المؤشرات التي تساعد في عملية التخطيط والرقابة.
- المؤشرات التي تساعد في تحديد مواطن القوة والضعف للوحدة الاقتصادية.
- المؤشرات المقارنة للسنوات السابقة والوحدات الاقتصادية المشابهة في نوع النشاط.

ويمكن تفصيل أهمية التحليل المالي في النقاط الاتية :

- تحديد القدرة الائتمانية للشركة
- تحديد القدرة الايرادية للشركة (وتحديد مدي كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة).
- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل واتخطيط المالي للشركة.
- تحديد حجم المبيعات المناسب من خلال تحليل التعادل والتحليل التشغياتي.
- تحديد قيمة الشركة الصافية ومؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- تحديد هيكل التكاليف في الشركة.
- تقييم أداء الادارة العليا.
- المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلة للشركة وتوفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارت.
- تحديد القيمة العادلة لاسهم الشركة.

اهداف التحليل المالي

إن القيام بمثل هذا التحليل يتطلب توافر مجموعة من الاختصاصيين في مجال التحليل المالي ممن تتوافر لديهم الخبرة والقدرة على استخدام البيانات والمعلومات التي تقدمها القوائم المالية في إعطاء صورة أكثر تكاملاً وشمولاً عن الوحدة الاقتصادية مع القدرة على التوقع، وبالتالي يقع على عاتق هؤلاء الاختصاصيين تقييم ودراسة الجوانب الآتية:

١. هيكل التمويل للوحدة الاقتصادية لمعرفة مصادر الأموال وكيفية استخدامها في الحصول على الموجودات.

٢. الدورة التشغيلية للوحدة الاقتصادية ومراحل إنتاج السلعة أو الخدمة وبيعها وتحصيل ثمنها.

٣. اتجاهات أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل على مدى عدة سنوات.

٤. المرونة التي تتمتع بها الوحدة الاقتصادية في التعامل مع الأحداث المستقبلية غير المتوقعة سواءً على مستوى التشغيل أو مستوى الاستثمار.

ويعبر بعض المحاسبين عن التحليل المالي كونه وسيلة تضمن الاجراءات اللازمة لاعطاء صورة عن فاعلية انشطة المنشأة وكذلك كفاءة تلك الانشطة في كل مقطع منها ثم طبيعة ومستوى الاموال التي حصلت عليها تلك المنِأة وكيفية استغلالها وتوزيعها والعلاقات الحسابية المتبادلة مع المنشات الاخرى وكذلك علاقاتها المالية مع المنشأت الاعلى التي تتبع لها او مع موازنة الدولة .

ان التحليل كعملية اداة لها اهداف تم تحديدها في ضوء ما ترنو له المؤسسة وكذلك ما تفرضه مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

لذا يمكن تصور اهم تلك الاهداف التي يتفق عليها اغلب الكتاب وكما ياتي:

١. تقييم الاداء المالي للمنظمة في المدة الماضية.

٢. الكشف عن جوانب الضعف والقصور المالي وتشخيصها تمهيدا لاعادة الهيكلة..

٣. اتخاذ العديد من القرارات المستقبلية لتحسين الاداء المالي للمنظمة.

٤. امكانية مقارنة الاداء المالي للمنظمة مع الاداء المالي للمنظمات الاخرى

٥. معرفة وضع الشركة في قضائها.

٦. تعرف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

٧. تعرف الاتجاهات التي يتحدها اداء المؤسسة.

٨. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.

٩. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

١٠. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.

١١. الاستفادة من المعلومات لمتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

١٢. الحكم على مدى كفاءة الادارة.

ونلاحظ أن الإدارة تستخدم مخرجات التحليل المالي في الأغراض الآتية :

١. الاسترشاد بها في عملية التخطيط والرقابة.

٢. اتخاذ القرارات المصححة للانحرافات المحتملة.

٣. وسيلة لتقويم أداء الإدارات المختلفة.

٤. تقويم المركز التنافسي للمشروع.

٥. تقويم قدرة المشروع على الاستمرار (الفشل المالي)

٦. تقويم مدى كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات.

فضلاً عن يساعد التحليل المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كان ذلك على مستوى منشأة الأعمال أم على المستوى القومي ، ويوفر التحليل المالي قرارات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم يساعد في إعداد المكونات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة.

كما ان أهداف التحليل المالي قد تختلف باختلاف الطرف القائم بهذا التحليل ، ونلاحظ أن الإدارة تستخدم مخرجات التحليل المالي في الأغراض الآتية:

١. الاسترشاد بها في عملية التخطيط والرقابة.

٢. اتخاذ القرارات المصححة للانحرافات المحتملة.

٣. وسيلة لتقويم أداء الإدارات المختلفة.

٤. تقويم المركز التنافسي للمشروع.

٥. تقويم قدرة المشروع على الاستمرار (الفشل المالي).

٦. تقويم مدى كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات.

فضلاً عن يساعد التحليل المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كان ذلك على مستوى منشأة الأعمال أم على المستوى القومي.

الجهات المستفيدة من نتائج التحليل

من زاوية اخرى نجد ان البعض ينظر للمستفيدين وحتى نوسع الافق العام لأهمية التحليل المالي لمنشأة الاعمال لابد من تحديد الجهات التي تستفاد منه وتهتم بأجراءه داخل المنشأة. وعادة ما تختلف طريقة عرض المعلومات والبيانات وفقا للجهة المقدمة لها، وتلخص هذه الجهات كما يأتي:

١. التحليل المالي الموجهة للمساهم .
٢. التحليل المالي الموجهة للدائن.
١. التحليل المالي الموجه للمورد.
٢. التحليل المالي الموجهة للعميل.
٣. التحليل المالي الموجه للعاملين.
٤. التحليل المالي لادارة المنشأة.

من زاوية اخرى يمكن ملاحظة الاطراف المهتمة، حيث يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الاجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة ويمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي ممايأتي :

أ. ادارة المنشأة : حيث يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الادارة في اداء وظيفتها . اذ يعتبر اداة من اجل :

١. معرفة الادارة العليا لمدى كفاءة الادارات التنفيذية في اداء وظائفها.
٢. تقييم اداء الادارات والاقسام والافراد وكذلك السياسات الادارية.
٣. المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

ب. اصحاب المنشأة : وهم المساهمون او الشركاء او اصحاب المنشأت الفردية . ونجد اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الموال المستثمرة وكذلك قدرة المنشأة على سداد التزاماتها.

ت. الدائنون : حيث تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين وما اذا كدين طويل الاجل او دين قصير الاجل.

ث. جهات أخرى : مثل الغرف التجارية والصناعية وأجهزة التخطيط والمستثمرون المحتملون والمصارف والمقرضين والعملاء والموردين وغيرهم من الفئات ذوي المصلحة مع المنشأة .

استخدامات التحليل المالي

يمكن استخدام التحليل المالي لخدمة اغراض متعددة اهمها:

١. التحليل الائتماني : يهدف هذا التحليل الى معرفة الاخطار المتوقع ان يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين) وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض فيقوم بتعينه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم.

٢. التحليل الاستثماري : يعتبر هذا التحليل من افضل التطبيقات العملية للتحليل المالي وتكمن هذه الاهمية لجهود المستثمرين من افراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلاسة استثماراتهم وكفاية فوائدها.

٣. تحليل الاندماج والشراء : ينتج عن هذا التحليل منالاندماج وشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين او اكثر معا زوال الشخصية القانونية لكل منهما او لاحدهما.

٤. تحليل تقييم الاداء : هذا النوع من تحليلاتهم به معظم الاطراف التي لها علاقة بالموسسة مثل الاداء والمستثمرين والمقرضين وتعتبر ادوات التحليل المالي ادوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لمالها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

العوامل المؤثرة في زيادة اهمية التحليل المالي :

١. التطور الصناعي الكبير والحاجة الى رؤوس الاموال الضخمة من اجل انشاء الشركات وتجهيزها.

٢. الائتمان الذي اصبح بمثابة عصب الحياة الاقتصادية واصبح محل اهتمام البنوك وجهات الاقراض المختلفة .

٣. اسواق الاوراق المالية (البورصات) واهمية قيام الهيئات المسيطرة عليها بوضع اللوائح التي تهدف الى ضمان نشر القوائم المالية للمنشأت بأسلوب واضح.

٤. تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية لحماية المستثمرين من التلاعب والتحريف في هذه القوائم . ويتم ذلك عن طريق اصدار القوانين التي تكفل مراجعة هذه القوائم بواسطة مراجعين خارجيين ونشر القوائم المالية على الجمهور اعترافا منها.

نتائج التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الاسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الادارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الافضل للموارد. وعليه فان التحليل المالي يهدف الى تحقيق الاتي :

١. تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.

٢. تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.

٣. تحديد انحرافات بالاداء المتحقق عن المخطط وتشخيص اسبابها.

٤. الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.

٥. تحديد الفرص المتاحة امام الشركة والتي يمكن استثمارها.

٦. التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة.

٧. يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

خصائص التحليل المالي

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق اهدافها لابد لها من مقومات او شروط او متطلبات وكما ياتي:

١. ان تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية او الموثوقية وان تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة اخرى.

٢. ان يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع اهداف عملية التحليل كما ان يستخدم اساليب وادوات تجمع هي الاخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعوية والملائمة للاهداف التي يسعى اليها.

وتتسم عملية التحليل المالي بجملة من الخصائص والسمات التي من خلالها **يمكن تحقيق الاهداف المتوخاه وهي:**

١. ان التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية ومصادر اخرى كاساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.

٢. ان القوائم المالية يلزم اعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بامكانية القيام بالتحليل.

٣. ان هناك العديد من الاساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.

٤. انه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية او بين المؤسسات المتشابهة بالصناعة الواحدة.

٥. ان التحليل لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وانما يسعى في البحث الى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن ان تفيد في عملية اتخاذ القرارات.

ان القيام بمثل هذا التحلل يتطلب توافر مجموعة من الاختصاصيين في مجال التحليل المالي ممن تتوافر لديهم الخبرة والقدرة على استخدام البيانات والمعلومات التي تقدمها القوائم المالية في اعطاء صورة اكثر تكاملا وشمولا عن الوحدة الاقتصادية مع القدرة على التوقع وبالتالي يقع على عاتق هولاء الاختصاصيين تقييم ودراسة الجوانب الاتية:

١. هيكل التمويل للوحدة الاقتصادية لمعرفة مصادر الاموال وكيفية استخدامها في الحصول على الموجودات.

٢. الدورة التشغيلية للوحدة الاقتصادية مراحل انتاج السلعة او الخدمة وبيعها وتحصيل ثمنها.

٣. اتجاهات اداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل على مدى عدة سنوات .

٤. المرونة التي تتمتع بها الوحدة الاقتصادية في التعامل مع الاحداث المستقبلية غير المتوقعة سواء على مستوى التشغيل او مستوى الاستثمار.

٥. على المحلل المالي في دراستة وتقييمه للبيانات التي تقدمها القوائم المالية في الحصول على المعلومات المطلوبة ، ان يكون عمله ليس فقط دراسة فنية باستخدام ادوات التحليل ، ولكن عليه ، ان يقدم معرفته وخبرته في تفسير هذه المعلومات بشكل حيادي وغير منحاز الى اي طرف من المستفيدين.

أنواع التحليل المالي :

يبوب التحليل المالي تبويبات مختلفة حسب الزواية التي تنظر منها إليه ، حاله في ذلك كحال بعض مجالات المعرفة الأخرى كالمراجعة مثلاً ، ويبوب التحليل إلى التبويبات الآتية:

أولاً : من حيث الجهة التي تتولى القيام به ويبوب إلى:

١. التحليل المالي الخارجي : ويتم بوساطة أطراف خارجة عن المنشأة ولخدمة أهدافها .

٢. التحليل المالي الداخلي : فهو الذي يتم بتكليف من إدارة المشروع، (ويقوم به موظف أو إدارة داخل المشروع أو بوساطة طرف خارجي متخصص).

ثانياً: من حيث صلته بالبيانات والمعلومات غير المنشورة ويبوب إلى:

١. التحليل المحاسبي : ويراد به التحليل المقتصر على البيانات المحاسبية.

٢. التحليل المالي : يشمل تحليل كافة أنواع البيانات المحاسبية وغير المحاسبية المنشورة وغير المنشورة.

ثالثاً : يمكن أجراء التحليل المالي من حيث نطاقه وتقسم على النحو الآتي :

١. التحليل المالي على المستوى القومي : قصد بهذا النوع من التحليل هو تفسير نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال مدة زمنية معينة ، وتدخل ضمن عملية التقييم هذه الظواهر والعمليات المالية الداخلة في مقاييس الاقتصاد الوطني ككل.

٢. التحليل المالي على مستوى منشأة الأعمال : ويقصد بهد تقويم نشاط منشأة الأعمال سواء أكانت تهدف إلى الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال مدة زمنية معنية.

رابعاً : كما يمكن إجراء التحليل من حيث شموليته وعلى النحو الآتي:

١. التحليل المالي الشامل : ويقصد بهذا النوع من التحليل تقويم نشاط منشأة الأعمال ومركزها المالي ككل خلال مدة زمنية معينة.

٢. التحليل المالي الجزئي : ويقصد به تقويم جزء معين من نشاط منشأة الأعمال خلال مدة زمنية معينة مثل تحليل رأس المال الثابت، أو تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل، أو تحليل القابلية الإيرادية للمنشأة أو تحليل المخزون السلعي.. الخ.

خامساً : كما يمكن أجراء التحليل المالي من حيث وقت (زمن) ونوعه ويقسم على الاتي:

١. التحليل التاريخي : ويقصد به تقويم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو لكليهما معاً خلال مدة زمنية ماضية مختارة كأن تكون لمدة ثلاث سنوات مالية أو خمسة سنوات مالية مختارة ... الخ.

٢. التحليل المستقبلي : ويقصد به نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي أو كليهما معاً خلال مدة زمنية لاحقة (مستقبلية) كأن تكون لمدة ثلاث سنوات قادمة ، أو خمسة سنوات قادمة وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية للمنشاة.

سادساً: من حيث شكله إلى التحليل الرأسي والتحليل الأفقي. والبعض الآخر يبوبه حسب الأسلوب الاتي :

١. التحليل الرأسي (Vertical Analysis) : ينطوي هذا النوع على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية بتاريخ معين وهو تحليل عادة ما يتصف بالسكون والثبات ويساعد على تقييم الأداء واكتشاف نواحي القوة والضعف للوحدة الاقتصادية لكن يبقى هذا التحليل في حاجة لأن يدعم بالنوع الثاني من التحليل.

٢.التحليل الأفقي (Horizontal Analysis) (تحليل الاتجاه) : يقصد بهذا النوع من التحليل مقارنة البيانات الواردة في القوائم المالية لمنشأة معينة مع بعضها ولعدد معين من الفقرات المالية المتتالية لتحديد التغيرات التي طرأت خلال الفترات الزمنية موضوعة البحث والاستفادة من هذه التغيرات من خلال تحليلها واتخاذ قرارات لاحقة بشأنها. وتعد المدة الأولى هي مدة ما أو (سنة) الأساس ويحسب التغير وفق المعادلة الآتية:

نسبة التغير = <u>القيمة في آخر المدة – القيمة في سنة الأساس</u> × ١٠٠%

القيمة في سنة الأساس

وتقوم الإدارة أو المحلل المالي بإعطاء تفسير لهذه التغيرات ووضع ما يعتقد من مسببات ورفع التوصيات التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات.

ان اختيار سنة الأساس يؤثر على حساب الاتجاهات مستقبلاً ولذلك يجب أن تخضع لمقاييس دقيقة في اختبارها.

سابعاً: حسب طبيعة البيانات والمعلومات، يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل من زوايا مختلفة من أهمها :

١. مصدر الحصول على البيانات والمعلومات.

٢. مدى تدقيق البيانات من عدمه وتقسم إلى بيانات تم تدقيقها وبيانات لم يتم تدقيقها.

٣. مدى نشر البيانات من عدمه وتقسم إلى بيانات منشورة وبيانات غير منشورة.

ويلاحظ الفرق بينهما، إذ ان البيانات المنشورة عادة ما تكون ملخصة وعامة بينما تكون البيانات غير المنشورة أكثر تفصيلاً.

ثامناً : من حيث الأسلوب المتبع في التحليل:

تتعدد الأساليب المتعبة في التحليل المالي ومن امثلتها: أسلوب التحليل المقارن وأسلوب التحليل باستخدام الطرائق الرياضية.

تاسعاً : من حيث المدة يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طول المدة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي إلى قصير الأجل والتحليل المالي طويل الأجل.

عاشراً : من حيث الهدف من التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل ، ومنها تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. وتحليل لتقويم ربحية المنشأة وتحليل التدفقات النقدية وتحليل لتقييم كفاءة الإدارة أو إحدى الإدارات.

الحادي عشر : كما إن الاختصاصيين في التحليل المالي أن يكونوا على معرفة ودراية كاملة بأنواع التحليل الآتية:

١. التحليل الائتماني.

٢. التحليل الاستثماري.

٣. تحليل الاندماج والشراء.

٤. تحليل تقييم الأداء.

٥. التحليل المستقبلي (التخطيطي).

مبادئ التحليل المالي

ان التحليل المالي له طبيعة تحكمه مجموعة من المبادئ كونها عملية متكاملة وليس عشوائية ولكن لا مانع من وضع بعض المبادئ العامة لتعرف اساسسنة لمنهجية التحليل المالي ومن هذه الاسس العامة ما يأتي :

١. تحديد الهدف الذي يسعى اليه المحلل. لانه يجب على المحلل العمل الذي يخدم الهدف مباشرة.

٢. تحديد المدة التي يشملها تحليل القوائم المالية . لان القوائم المالية الخاصة ليست واحدة فقد لا تكون مفيدة عن الاتجاة العام للاداء.

٣. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول الى غايته. لأن رغبة المحلل بالوفاء تعتمد على ادبياته والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات اما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

٤. اختيار اسلوب واداة التحليل الانسب وقدرته للتعامل مع المشكلة موضوع البحث. لأن المشكلة موضوع البحث هي السيولة، لذا تستعمل الاداوات التحلياتية المعبرة عن هذه النسب.

٥. استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار او الاجراءات المعنوية.

وتعتبرهذه الخطوة الاصعب والاكثر اهمية وتحتاج الى مقدار كبيرمن العمل الذهني والحكمه والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الارقام من حقائق.

٦. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج ولا مانع من استعمال اكثر من معيار.

٧. تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على اهمية الانحراف بالارقام المطلقة والنسبيه.

لذا يجب ان يحقق التحليل المالي الغايات الاتية:

١. معرفة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ومدى قدرتها على الاقتراض .

٢. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة ومدى كفاءة الادارة في تنفيذها

٣. تقييم الاستثمارات للوحدة الاقتصادية ومدى كفاءة هذه الاستثمارات.

٤. مدى ملائمة المطلوبات التي يقدمها التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالرقابة والتقويم.

٥. مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في ادائها مقارنة بالوحدات المعاملة في قطاعها.

٦. وضع المحلل القائم بالتحليل.

نقاط الضعف في تحليل القوائم المالية

برغم كل ما يقدمه تحليل القوائم المالية من فوائد جمة على صعيد تقييم المنشأت واتخاذ القرارات فانه لابد من الاشارة الى وجود بعض اوجه القصور ونقاط الضعف فيه تجعل من الضرورة بمكان اخذها بالاعتبار من قبل المحلل المالي عند القيام بالتحليل. ويمكن ايعاز نقاط الضعف هذه الى عدة اسباب يمكن ان نوجزها بالاتي:

١. نقاط ضعف ناشئة عن كون المحلل من خارج المنشأة.

٢. نقاط ضعف ناشئة عن القوائم المالية المستخدمة.

٣. نقاط ضعف ناشئة عن الاداة او الاسلوب المستخدم في التحليل.

خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي التحليل، وهي تبدا بتحديد غرض التحليل وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحلل ، ثم اختيار ادوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول الى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل ، تساعد في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة بصفةسنةة ، ان خطوات التحليل المالي هي:

١. تحديد الغاية او الهدف من التحليل ، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية ، او التحليل لاغراض تقييم الاداء النهائي او تحليل انتاجية العمل .. الخ.

٢. جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فاذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالامر يتطلب معرفة الاصول المتداولة عناصرها المختلفة لمدة زمنية معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية المطلوبات

المتداولة لنفس المدة، اما اذا كان هدف التحليل لاغراض تقييم الاداء النهائي للمشروع ، فان البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والايرادات لمدة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسة التي تلعب دورا حاسما في اداء المشروع مثل المبيعات او الانتاج او الربحية.

٣. تحديد اداة او اسلوب التحليل المناسب التي يطبقها المحلل للوصول الى افضل النتائج وباسرع وقت ، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الاولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل ، ومدى الحاجة او فريق التحليل بالاساليب المختلفة لعملية التحليل.

٤. معالجة البيانات ذات الصلة بهدف التحليل بالاعتماد على الادوات المستخدمة للوصول الى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

٥. تحليل المؤشرات التي تم التوصل اليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

٦. كتابة الاستنتاجات والتوصيات واقتراح الحلول الملائمة.النهائية.

من يقوم بعملية التحليل

ان عملية التحليل تتم من قبل شخص او فريق وقد يكون من قبل مركز متخصص وقد تنتمي الى داخل المنظمة ويسمى (بالمحلل الداخلي) او من جهات اخرى خارج المنظمة ويسمى (بالمحلل الخارجي) ويمكن توضيح كل منها:

اولا : المحلل الداخلي

هو احد افراد التنظيم لمنشاة الاعمال ، ينحصر نشاطة بتحليل الحسابات الختامية للمنشاة، ليحصل على نتائج من خلالها يستطيع ان يقيم شكل الاداء السائد والذي هو انعكاس لمجموع السياسات والتصرفات والقرارات الادارية المختلفة.

ولابد من الاشارة الى ان المحلل المالي الداخلي ولكونة احد افراد التنظيم في المنشاة فانه قادر على ان يحصل على البيانات المالية والمحاسبية بدقة اكبر ولربما بتفاصيل ادق، ولا يوجد من حرج لدى المهتمين بالسياسات الادارية والمالية والتشغيلية في مده بالمساعدة التي تمكنه من انجاز مهمته بيسر وشمولية ، نظرا لما يمكن ان يتوافر من معلومات مالية داخلية.

وتشمل اعماله.

أ. القوائم المالية الاساسية.

ب. المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية .

ت. تقارير مجلس الادارة.

ث. تقارير الادارات المتخصصة.

ج. تقرير مراقب الحسابات في المنشاة.

ثانيا: المحلل الخارجي

شخص(طبيعي / معنوي) من خارج التنظيم يتسم بمنهج حيادي في التحليل المالي ولذلك فان ما يقدمه من نتائج مستخرجة من تحليل الحسابات الختامية لمنشاة الاعمال تتصف بالدقة سواء بحساب النتائج او بتحليلها لتقييم الاداء. ولكونه من غير اعضاء التنظيم داخل المنشاة فان امكانية حصوله على بيانات ومعلومات دقيقة خصوصا تلك المتعلقة بالسياسات التشغيلية للمنشاة وتطلعاتها المستقبياتية قد تكون محدودة .وبشكلسنة فان كل من المحلل الداخلي والخارجي، انما يخدم اطرافا مهمة، ولذلك فان طريقة عرض وتحليل النتائج التي يتم التوصل اليها سوف تختلف تبعا لذلك.

وظيفة المحلل المالي

المحلل المالي يقوم بوظيفتين رئيستين هما

أولا : الوظيفة الفنية

لقد بينا ان التحليل المالي هو علم له قواعد واسس ومعايير اما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنياً مع كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد وهي :

- كيفية احتساب النسب المالية رياضيا.
- تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة.
- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

ثانيا : الوظيفة التفسيرية

وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول اليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج .

وعلى المحلل المالي عند مزاولته لوظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة ما ياتي

(١) الشكل القانوني للمنشاة .

(٢) طبيعة النشاط الذي تزاوله .

(٣) ادارة المنشاة.

(٤) مركز المنشاة في الصناعة او القطاع الذي تنتمي له.

(٥) خصائص الصناعة التي تنتمي لها المنشاة .

(٦) طبيعة الانظمة الحكومية التي تعمل المنشاة في ظلها.

(٧) طبيعة السوق الذي تعمل به.

(٨) الموقع الجغرافي التي توجد به المنشاة.

استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى اداء المنشئات واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الاغراض الاتية :

١. التحليل الائتماني : الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضون وذلك بهدف معرفة الاخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها .

٢. التحليل الاستشاري : الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من افراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما ان هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الادارة في تشكيل مجالات استثمار جديدة ، فضلا عن قياس ربحية وسيولة المنشأة.

٣. تحليل الاندماج والشراء : يستخدم هذا النوع من التحليل اثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يعدد قيمة الاداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

٤. التخطيط المالي : يعتبر التخطيط المالي من اهم الوظائف للإدارات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا يلعب التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الاداء السابق وتقدير الاداء المتوقع في المستقبل .

٥. الرقابة المالية : تعرف الرقابة المالية بانها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من ان تنفيذها يسير وفقا للمعايير والاسس الموضوعة وذلك لاكتشاف الاخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب .

٦. تحليل تقييم الاداء : يعتبر تقييم الاداء في المنشأة من اهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية اعادة التقييم الحكم على مستوى الارباح وقدرة المنشاة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة الى تقييم الموجودات.

الفصل الثالث
معايير وأدوات التحليل المالي

تمهيد

ان عملية التحليل المالي لاتتم الامن خلال ادوات اوطرائق او اساليب فنية حيث نلاحظ ذلك من خلال اي تعريف فالتحليل المالي ما هو الا دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الاضافية المكملة بعد تبويبها التبويب الملائم وباستخدام الاساليب الاحصائية والرياضية اوباستخدام اساليب وادوات متنوعة للتحليل وذلك لغرض ابراز الارتباطات التي تربط عناصرها وبهذا الشكل فان التحليل المالي يساعد في الحصول على اجابات موضوعية عن اسئلة جوهرية تهم الاطراف المعنية .

المنهجية العلمية للتحليل المالي

هي الطرائق والاساليب والاجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في اجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والاسس العامة التي يجب اخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بتسلسل معين :

١. توضيح الأهداف المرجوة من التحليل المالي وتختلف من شركة لآخري ومن نشاط لآخر ولكنها تتوقف في النهاية على طبيعة المشكلة أو الرؤية الخاصة بالشركة.

٢. توضيح وتحديد المدة التي سيتضمنها التحليل المالي : لكي تنتظر من المحلل المالي بيانات صحيحة عليك بتوفير مجموعة من القوائم لعدة سنوات سابقة حتي يستطيع الوصول لأكبر قدر من المعلومات مما يضمن لك ايضا توفير مجموعة البيانات المالية للاعتماد عليها في المستقبل.

٣. توضيح وتحديد ما يلزم المحلل المالي من معلومات ليتمكن من الوصول للأهداف من التحليل : وهناك مجموعة كبيرة من القوائم المالية الخاصة بالشركة سواء المنشورة آو غير منشورة التي توافر له جانب كبير من المعلومات اللازمة. وهناك مجموعة التقارير التالي يمكن الاعتماد عليها كتقارير مجلس الإدارة وتقارير مراقب الحسابات بالإضافة إلي ما

توافره المكاتب الاستشارية آو الصحف الاقتصادية . ويقوم المحلل المالي بإعادة تبويب القوائم المالية لكي تصبح متناسبة مع أهداف خطة التحليل المالي.

٤. القيام باختيار أدارة التحليل والأساليب المناسبة لحل المشكلة الخاصة بالشركة : بعد حصول المحلل المالي علي المعلومات اللازمة لتحديد أداة التحليل المالي والذي يستخرج منها المعلومات في شكل تحليل مؤشرات آو تحليل مقارن آو تحليل باستخدام النسب.

٥. القيام باختيار المعيار المناسب من ضمن المعايير الخاصة بالتحليل المالي ليتم استخدامه في قياس النتائج : وهو معيار مطلق متعارف عليه في مجال التحليل المالي على سبيل المثال قياس السيولة يكون بمتوسط لنسبة التداول ٢ : ١ أو يتم مقارنة معيار مؤشرات نشاط خاص بنتائج التحاليل آو معيار اتجاهي عن طريق مقارنة حركة أداة التحليل في مدة معينة او معيار مستهدف عن طريق تحديد بعض النسب للوصول إليها.

٦. القيام بتحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس : آي تحديد ومعرفة الفروقات الظاهرة بين النتائج الفعلية والمعيار الذي تم اختياره وهذا يمثل استعمال للمعلومات المتوافرة لدي المحلل المالي في اتخاذ القرارات المناسبة تجاه قيمة ومعنى ودرجة خطورة الانحراف.

٧. القيام بتحليل ودراسة أسباب الخاصة بالانحراف : وتعد تلك المرحلة من أهم المراحل الخاصة بالتحليل وهي تطلب معرفة وفهم كبير لنتائج التحليل بشكل دقيق وبدون تحيز لعلاقات ومعاني الأرقام.

٨. القيام بوضع مجموعة من التوصيات اللازمة في التقرير الخاص بالمحلل بعد الانتهاء من عملية التحليل : وتأتي هذه المرحلة الختامية مكملة للتحليل المالي عن طريقة القيام بصياغة التقرير الخاص بتحليل النتائج و وضع التوصيات النهائية مستندة لخبرة المحلل المالي في نفس النشاط واستنادا للنتائج نفسها.

خصائص معايير التحليل المالي وإستخداماتها

اولا: الخصائص:

١. ان يكون المعيار واقعيا ويمكن تنفيذه.

٢. ان يتصف بالاستقرار النسبي بمعنى ان يبقى ثابتا لا يتغير من مدة لأخرى .

٣. ان يكون المعيار واضحا ويتصف بالبساطة وسهولة الاستخدام وان لا يكون له اكثر من تفسير .

ثانيا: الاستخدام:

١.يستخدم اداة للمقارنة بينه وبين النسب الفعلية التي تظهر لدى المنشئات مما يمكن المحلل من اكتشاف الانحرافات والبحث عن اسبابها.

٢.تفسير النسبة او الرقم الناتج عن عملية التحليل على ضوء المعيار المستخدم في الدراسة .

ثالثا : انواع المعايير:

١. **المعايير المطلقة (المنطقية) :**

وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشاة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من اضعف المعايير المستخدمة من الامثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل نسبة التداول ٢:١ ونسبة السيولة السريعة ١:١.

٢. **معيار الصناعة :**

ويتم التوصل الى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات تنتمي الى صناعة واحدة خلال مدة زمنية واحدة ويعتبر هذا المعيار من اكثر المعايير استعمالا وحتى انه يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وان تكون نتائجه مقنعة ومناسبة لا بد ان تتوافر فيه الخصائص الاتية:

- ان تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة .
- ان تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم واحد .

- ان تكون الشركات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة .
- ان تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية .

كما ان لهذا المعيار صعوبات في استخدامه تتمثل فيما ياتي:

- صعوبة تصنيف الصناعات لاختلاف انشطتها .
- اختلاف الظروف والحجم والمستوى التكنولوجي والطرائق الانتاج لدى الشركات .
- اختلاف الاساليب والنظم المحاسبية بين الشركات .
- الاختلاف في الموقع الجغرافي .
- الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض ومنها من يعتمد على اموال الملكية ومنها من يجمع بين النوعية .

٣. المعيار الاتجاهي (التاريخي) :

وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم عن مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الاداء لهذه الشركات فمثلا لو افترضنا ان نسب المديونية الحالية ٣:١ في حين انها كانت في الماضي ٢:١ اذن هناك انحراف بين النسبتين مما يدعو المحلل الى التساؤل والبحث عن اسباب هذا الانحراف وهل هو انحراف سلبي او ايجابي ويمكن احتسابه من خلال المتوسط الحسابي لمجموعة النسب لدى شركة واحدة لعدة سنوات ويمكن استعماله في الحالات الاتية :

أ. في حالة عدم توافر معايير اخرى بديلة مثل المعايير النمطية او الصناعية .

ب. عدم وجود صناعات اخرى مشابهة من اجل المقارنة بينها.

ج. صعوبة معرفة اتجاه اداء الشركة على مدى الزمن .

المعيار المخطط او المستهدف او المعيار الوضعي:

نسبة او رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الادارة لاستخدامه في قياس انشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك

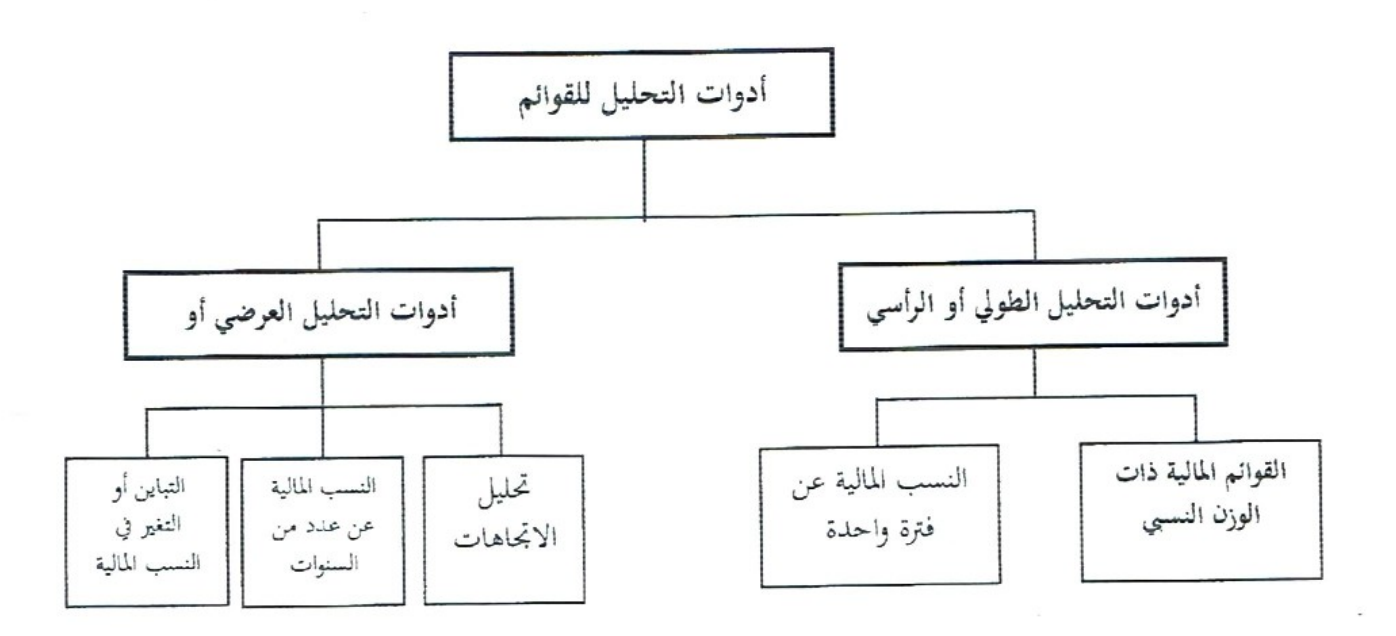
خلال مدة زمنية محددة. ومن الأمثلة عليها النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض الى الودائع وغيرها من النسب الاخرى.

تصنيفات التحليل المالي وادواته

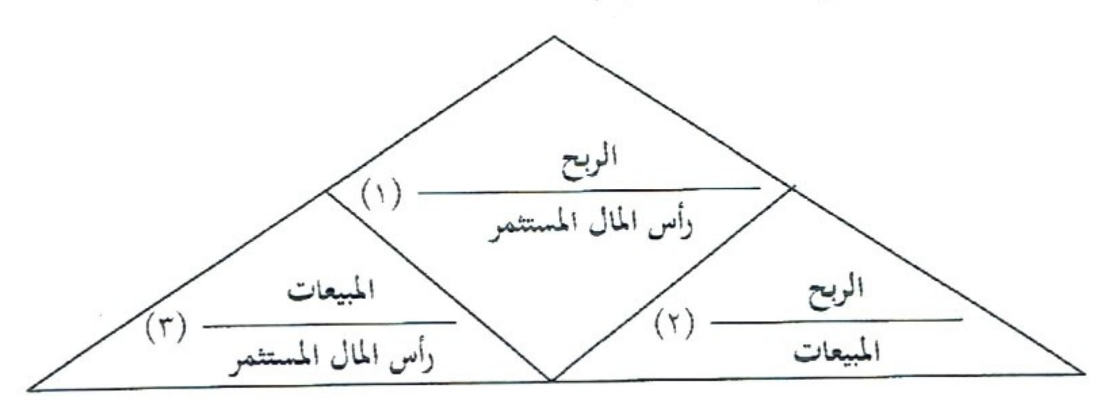
هناك أدوات متنوعة تستخدم في عملية التحليل المالي وبدرجات مختلفة الغاية من التحليل [illegible] القائمة فيه والنتائج المرجوة أو المجال. ويمكن بلورة أهم تلك الإداوات في ثلاثة [illegible]

- التحليل الأفقي Horizontal Analysis : عبارة عن التحليل للقوائم المالية من خلال نسبة التغير إلى سنة الأساس بما يساعد في تحليل الاتجاهات.
- التحليل الرأسي (أو التوزيع النسبي لعناصر القوائم الحالية (Common – Size Statement) Vertical Analysis: عبارة عن التحليل للقوائم الحالية من خلال نسبة التوزيع النسبي لكل عنصر بالقائمة منسوباً إلى إجمالي القائمة.
- التحليل بالنسب المالية (المعادلات) (Ratio Analysis): وهو عبارة مجموعة من المؤشرات في شكل نسب مالية تهدف إلى قياس وتقييم الأداء في عدة مجالات تشمل مجال التحليل المالي. ويمكن استعراض أدوات التحليل بشكل آخر من خلال المخطط في الشكل (١).

شكل رقم (١) أدوات التحليل المالي



أن تحليل النسب وهيكلية بنائها يتمثل في هرم ترتبط النسب المشتقة بالرئيسة منها وتتناسب والمنطق الرياضي أنظر الشكل (٢):



النسبة (١) = النسبة (٢) × النسبة (٣)

شكل رقم (٢) الهرم والتحليل المالي

وبالإمكان تركيب عدد من النسب المحاسبية المختلفة معتمدين قوائم الأعمال (الأرباح والخسائر) وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) إلا أنه من الواجب أن تتماش هذه

النسب مع الهدف من تشكيلها وفي الغالب بالإمكان تقسيم النسب المالية إلى خمسة مجاميع رئيسة وهي :

أ- نسبسنةة تهدف لدراسة الهيكل للقوائم المالية وتحديد العلاقة الإجمالية العامة بين النتائج وحجم الأموال المستثمرة والمستخدمة. طبقاً لذلك فأنها بنوع القائمة المستخدمة وهي:

أولاً: مجموعة النسب الخاصة بنتائج الأعمال:

(١) صافي الربح / صافي المبيعات = (إجمالي الربح – الضرائب) / (إجمالي المبيعات – المطلوبات والمرتجعات)

(٢) مجمل الربح (قبل تنزيل الضرائب) / صافي المبيعات

(٣) تكلفة المبيعات / صافي المبيعات

(٤) مصروفات البيع والتوزيع / صافي المبيعات

(٥) المصروفات الإدارية واالتمويلية / صافي المبيعات

ثانياً: مجموعة النسب المستخرجة من قائمة المركز المالي والتي تقيس عناصر هذه القائمة مع مكوناتها وهي:

(١) رأس المال / إجمالي الأصول (الموجودات)

(٢) الموجودات المتداولة (النقد + المدينون + قروض قصيرة الأجل) / إجمالي الموجودات

(٣) المطلوبات المتداولة (الدائنون + قوض قصيرة الأجل)
إجمالي الأصول

(٤) القروض طويلة الأجل
إجمالي الأصول

(٥) صافي الربح
رأس المال المستثمر

ب- نسب قياس الربحية وتتمثل بالنسب المستخرجة من قائمة نتائج الأعمال (الأرباح والخسائر) وحسب مراحلها وكالآتي:

- **قائمة مرحلة الصنع .**
- **قائمة مرحلة المتاجرة.**
- **قائمة الأرباح والخسائر (النتيجة).**

والنسبة الرئيسة والعامة المستخدمة في هذا المجال هي:

الربح
------- وهي النسبة المعتمدة لقياس ربحية المنظمة
صافي المبيعات

وبالإمكان تحليل النسبة المذكورة إلى النسب حسب المجالات:

وهناك توزيع للنسب بشكل آخر في ضوء مجالات رئيسة يقع عليها التحليل المالي ومن أهمها:

١- تحليل السيولة Liquidity Analysis:

عبارة عن النسب المالية ذات العلاقة بتقييم أوضاع السيولة بالمشروع بمعنى مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. وهذا يشمل عدد من المؤشرات شائعة الاستخدام مثل :

أ- نسبة التداول: وتمثل العلاقة بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويراد بها معرفة القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وتحددها المعادلة الاتية:

= $\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$ %

ب- نسبة السيولة السريعة : وتعبر عن قدرة الشركة في تسوية التزاماتها من خلال ما لديها من نقد أو موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وتعبر عنها المعادلة الآتية:

= $\frac{\text{الموجودات المتداولة النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

٢- تحليل الربحية Profitability Analysis : عبارة عن النسب المالية ذلت العلاقة تقيم مدى قدرة المشروع على تحقيق أرباح. وهناك عدة مؤشرات يمكن قياسها لتقييم الربحية ومن أكثرها استخداماً.

أ- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات : وتعبر عن المعادلة الآتية:

نسبة عمل الربح= $\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}}$ %

ب- نسبة صافي الربح إلى المبيعات Return on Sales: حيث تؤخذ النسبة من المبيعات مقاساً إلى الصافي أي بعد استبعاد المصاريف كافة وتحسب وفق المعادلة الآتية:

نسبة صافي الربح = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$

ج- معدل العائد على الاستثمار Rate of Return on Investment: وهنا يقاس صافي الربح إلى حجم الاستثمار ، ويراد بالاستثمار هنا إجمال الموجودات أو إجمالي حقوق الملكية أو إجمالية لموجودات العاملة ففي كل الأحوال تعبر المعادلة الآتية عن ذلك :

معدل العائد على إجمالي الأموال= $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأموال}}$

ملاحظة : حيث يتم اعتماد صافي الربح قبل الضريبة والفوائد.

أما إذا أعتمد حق الملكية على أساس الاستثمار فيكون بحسب المعادلة الآتية:

معدل العائد على حقوق المساهمين العاديين= $\frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة- التوزيعات المستحقة لحملة الأسهم الممتازة}}{\text{حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية}}$

د- مؤشر قياس ربح السهم العادي الواحد: ويمثل نصيب السهم من صافي الربح الذي يؤول إلى حملة الأسهم العادية وتعبر عنه المعادلة الآتية:

الربح للسهم الواحد= $\frac{\text{صافي الربح – التوزيعات المقررة لحملة الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية}}$

٣- تحليل النشاط Activity Analysis : عبارة عن مجموعة من المعدلات أو المؤشرات التي تستخدم في تقييم نشاط إدارة الأصول. ومن المؤشرات العامة في تحليل النشاط هو:

أ- معدل دوران المدينون Account Receivable Furnover: فهذا يستخدم كمؤشر على قدرة الإدارة على تحويل أرصدة العملاء إلى نقدية خلال المدة ويعبر عنه:

= $\frac{\text{صافي المبيعات ألآجلة}}{\text{متوسط المدينون}}$

أما متوسط المدينون نستخرج:

$$= \frac{\text{رصيد المدينون أول المدة + رصيد المدينون آخر المدة}}{٢}$$

وبهذا الاتجاه يمكن أن تنشأ مؤشرات أخرى مرتبطة بمعدل دورات المدينون بخصوص مدة الدين أو متوسط عمر الدين ويحسب المعادلة:

$$\text{متوسط عمر الدين} = \frac{\text{عدد أيام السنة}}{\text{معدل دوران المدينون}}$$

ب- معدل دورات المخزون Inventory Turnover: ويعبر هذا المؤشر عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات من خلال تكلفة البضاعة المباعة وهذا يعطي مؤشر على دورات ونشاط البضاعة ويحسب وفق المعادلة الآتية:

$$= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط تكلفة المخزون}}$$

ج- معدل دوران الموجودات الثابتة : وهذا يقاس من خلاله مدى كفاءة الإدارة لتشغيل الموجودات الثابتة في تكلفة الانتاج وبالتالي المبيعات وتحسب وفق المعادلة الآتية:

$$= \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط الموجودات الثابتة}}$$

د- معدل دوران إجمالي الموجودات Total Asset Turnover : ويحسب هذا المعدل وفق الاتي :

$$= \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الموجودات}}$$

٤- تحليل الهيكل التمويلي Capital Structure Analysis : عبارة عن مجموعة من النسب تهدف إلى تقييم معيار التمويل وتنوعها بين المصادر الداخلية والخارجية وأثر ذلك على معدل العائد حقوق أصحاب المشروع. ومن المؤشرات الشائعة لهذا النوع هي:

أ- نسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات Debt Ratio : وهذه النسبة تساعد في قياس مدى استخدام التمويل في مجال الأموال عن طريق أموال الغير (الاقتراض) وتحسب بالمعادلة الآتية :

$$= \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ب- نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية: وهذه تعطي مقياس عن درجة المخاطرة للمقرضين حيث أنه كلما زادت النسبة كلما زادت درجة المخاطرة وتمثلها المعادلة الآتية:

$$= \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

محددات تطبيق التحليل المالي

إن ظهور العديد من القيود والمحددات عند استعمال التحليل المالي قد يؤدى إلى صعوبة استعماله في حالة التحوّل إلى قياس الأداء الكلي للشركة. ومن اهمها:

- استناد التحليل المالي إلى بيانات تاريخية،
- اعتماد التحليل على قيم حدّدت بأسس و سياسات معينة،
- عدم الأخذ بعين الإعتبار ظروف الخطر وعدم التأكد عند قياس الأداء،
- عدم الأخذ بعين الإعتبار أثر العوامل الخارجية (منافسة، عملاء، دولة ...)،
- التحليل المالي يتعامل مع الأهداف في الأجل القصير دون الطويل،
- التحليل المالي يغيّب البعد الإستراتيجي،
- إهمال عناصر التداخل بين محاور قياس الأداء الكلي في التحليل المالي،
- عدم مسايرة التحليل المالي لبيئة الأعمال الحديثة،

الفصل الرابع
ادوات التحليل المالي لقائمة الدخل والمركز المالي

تمهيد

القوائم المالية بكل اشكالها تخضع لمنهج التحليل المالي من خلال استخدام الادوات والطرائق والمعادلات وفق منهج وخطوات . وبشكلسنة فان هناك نوعين من القوائم المتفق عليها ولابد لاي منظمة من اعدادها فاما الاولى فهي قائمة الدخل التي من خلالها يعرف نتيجة النشاط، والثانية قائمة المركز المالي والتي من خلالها يتم معرفة المركز المالي للمنظمة، فضلا عن هناك قوائم اخرى تخضع للتحليل حسب طبيعة النشاط وحاجة الادارة وهنا في هذا الفصل سيتم التركيز على النسب المالية والادوات الخاصة بعناصر ومقومات قوائم الدخل.

قوائم الدخل التعريف و المقومات

قائمة الدخل (Income Statement)

هي عبارة عن كشف يبين مقدار الفرق من (ربح أو خسارة) بين الإيرادات بجميع عناصرها والنفقات بمختلف مكوناتها خلال السنة المالية ويظهر نتيجة أعمال المشروع، ويسمى بحساب الأرباح والخسائر ويستخدم في معرفة التدفقات النقدية وقياس كفاءة الأداء كما يمكن تسميتها أيضاً بقائمة الربح أو الخسارة ، وهي عبارة عن قائمة تقدّم تفصيلاً مختصَراً مبسّطاً، وفقاً لنوع القائمة الذي ينوي المحاسب إعدادها، سواء كانت ذات خطوة واحدة أو متعددة المراحل، ويكمن الفرق بين هذين النوعين بأن الأخيرة تتولى مسؤولية إيجاز ما تحتويه القائمة من إيرادات، ومصروفات، وأرباح وخسائر، وتزويد المحاسب بما يلزمه من معلومات حول صافي الدخل خلال مدة زمنية معينة.

أهداف قائمة الدخل

يمكن ان تساعد مستخدمي البيانات في توقع التدفقات النقدية المستقبلية، فالمستثمرون يمكنهم استخدام بيانات قائمة الدخل لتقييم الأداء السابق للمنشأة الذي يمكن ان يبنى عليه توقعات الأداء المستقبلية، كما يمكن ان تساعد في تحديد المخاطر، وان فصل الدخل

التشغياتي عن غيرة يمكن ان يعطي فوائد جمة وذلك لان العمليات التشغيلية تشكل أكبر مصدر للإيراد وبالتالي لتحقيق التدفقات النقدية.

أنواع قائمة الدخل

تصنّف أنواع قائمة الدخل إلى نوعين رئيسيْن وفقاً لطريقة إعداد القائمة، وهي:

١. **القائمة المبسطة** ، وهي ذات الخطوة الواحدة، إذ تُدرج الإيرادات والأرباح معاً في مطلع القائمة ، ويتم ترتيبها وفقاً للأهمية المادية التي تحظى بها، ثم تليها في الترتيب المصروفات فالخسائر أيضاً يتم ترتيبها وفقاً لأهميتها الماديّة، ومن أبرز الأمثلة على الإيرادات صافي المبيعات ثم إيرادات أخرى ثم مجموع الإيرادات، ثم تأتي بعد ذلك في الترتيب المصروفات وهي تكلفة المبيعات، ثم المصاريف التشغيلية، فمصاريف أخرى، وضريبة الدخل، وأخيراً مجموع المصروفات، وفي نهاية القائمة ينتَج صافي الدخل.

٢. **قائمة الدخل المتعددة الخطوات** ، وهي تلك القائمة التي تقدم شرحاً مفصّلاً حول المجمل الربحي ، والدخل التشغياتي للمنشأة ، وصافي دخلها قبل طرح الضرائب منها.

عناصر قائمة الدخل

تتألف قائمة الدخل من مجموعة من العناصر التي تعتبر أساسيّةً في إعدادها ، وهي:

– صافي المبيعات : ويعرف صافي المبيعات أو إجمالي الإيرادات بأنه ما حققته الشركة من إيرادات مطروحاً منه المطلوباتات والعوائد، ويعتبر أساساً رئيسياً لنجاح القائمة، وبالتالي الكشف عما خرج من صندوق رأس مال الشركة للدلالة على مدى نجاح أعمالها.

– تكلفة البضائع المباعة : وتسمّى أيضاً بتكلفة المبيعات، وتعد واحدة من بين المصاريف المطروحة من الإيرادات وتشكّل النسبة الأكبر فيها عادةً، ويطلق على التكلفة التي تدفعها الشركة لتصنيع البضائع مسمّى تكلفة المبيعات ، وذلك بخصم تكلفة المبيعات والتكاليف المباشرة منها خلال المدة التي يتمّ إعداد التقرير فيها ، وتعبّر قيمة هذا البند عن الهامش الأولي لربح المنشأة.

- المصاريف : وهو الوصف المباشر لما تقوم به الشركة من أداء تشغياتيسنة، إذ يمكن الوصول إلى قيمة هذا البند عبر طرح مصاريف التشغيل من إجمالي الأرباح ، ويمكن تسمية القيمة الناتجة لدينا بقوة الأرباح التشغيلية.
- الدخل من العمليات الرئيسة.
- الإيرادات والمصاريف الأخرى.
- الدخل من العمليات المستمرة.
- العمليات المنتهية.

وفي أدناه النموذج لقائمة الدخل:

قائمة الدخل

البيان	المبلغ
المبيعات	#####
كلفة البضاعة المباعة	#####
مجمل الربح	#####
مصاريف التشغيل	#####
مصاريف البيع والتوزيع	#####
المصاريف الإدارية	#####
مصاريف متنوعة أخرى	#####
صافي ربح العمليات	#####
الفوائد	#####
صافي ربح العمليات بعد الفوائد	#####
إيرادات الاستثمارات	#####
خسارة بيع الموجودات	#####
صافي الربح قبل الضريبة	#####
الضريبة	#####
صافي الربح	#####

وتتضمن قائمة الدخل العناصر الآتية:

عناصر قائمة الدخل الشامل

أ. **المبيعات : (Gross Sales)** وهي الدخل المتحقق من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمشروع ، وقد تكون هذه المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات المبيعات ومبالغ الخصم المسموح بها.

ب. **تكلفة المبيعات: (Cost Of Good Sold)** يتكون هذا العنصر من التكاليف التي لها علاقة بالوحدات المباعة، وتختلف مكونات تكلفة المبيعات حسب طبيعة المشروع، فالمشاريع التجارية تتكون من بضاعة أول المدة والمشتريات ومصاريف نقل المشتريات بعد طرح بضاعة آخر المدة، أما المشاريع الصناعية فيضاف إليها المصروفات الصناعية المباشرة وغير المباشرة، كتكلفة العمل والمواد ومصاريف الصيانة والتأمين واستهلاك المصنع.

ج. **مجمل الربح (Gross Margin)** : وهو الفرق بين المبيعات وكلفتها.

د. **مصروفات التشغيل (Operation Expenses)** : وهي إجمالي مصاريف البيع والتوزيع مثل رواتب رجال البيع والدعاية والإعلان والمصروفات الإدارية والعمومية مثل الرواتب والإيجار والهاتف .... الخ.

هـ. **صافي ربح العمليات:** وهو الربح الذي يحققه المشروع من النشاط الرئيسي، دون إضافة أية إيراد أو مصروف لا ترتبط بالأنشطة الأساسية له أي الإيرادات أو الخسائر العرضية.

و. **الإيرادات والمصروفات الأخرى: (Other Revenues & Expenses)** وهي الإيرادات الناجمة عن الأنشطة غير الرئيسة كالعوائد الناجمة عن الاستثمارات في الأوراق المالية والفوائد الدائنة ، وكذلك المصاريف المتعلقة بمثل هذه الإيرادات ، ويقع ضمن هذا البند أيضاً الأرباح والخسائر غير العادية وغير المتكررة.

ز. **صافي الربح بعد الضريبة** ويتم احتسابه بعد طرح الربح المتحقق من العمليات التشغيلية ومصادر الإيرادات الأخرى من مبلغ الضريبة.

النسب المالية لتحليل قائمة الدخل

هناك انواع من النسب خاصة تعتمد في تحليل قائمة الدخل

١. نسبة الربحية
٢. نسبة مجمل ربح العمليات
٣. هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب)
٤. هامش ربح قبل وبعد الضرائب
٥. نسب المصروفات

أولاً: مجموعة النسب الخاصة بنتائج الأعمال:

(١) $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$ **(إجمالي الربح – الضرائب)** / **(إجمالي المبيعات – المطلوبات والمرتجعات)**

(٢) $\frac{\text{مجمل الربح (قبل تنزيل الضرائب)}}{\text{صافي المبيعات}}$

(٣) $\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$

(٤) $\frac{\text{مصروفات البيع والتوزيع}}{\text{صافي المبيعات}}$

(٥) $\frac{\text{المصروفات الإدارية واالتمويلية}}{\text{صافي المبيعات}}$

أ– نسبة مجمل الربح إلى المبيعات : وتعبر عن المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة عمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}} \%$$

ب- نسب قياس الربحية وتتمثل بالنسب المستخرجة من قائمة نتائج الأعمال (الأرباح والخسائر) وحسب مراحلها وكالآتي:

قائمة مرحلة الصنع .

قائمة مرحلة المتاجرة.

قائمة الأرباح والخسائر (النتيجة).

والنسبة الرئيسة والعامة المستخدمة في هذا المجال هي:

الربح

-------- وهي النسبة المعتمدة لقياس ربحية المنظمة

صافي المبيعات

مثال محلول

فيما ياتي قائمة الدخل لشركة المعتز بالله للمقاولات العامة عن السنوات ٢٠١٦ - ٢٠١٨

البيان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
صافي المبيعات	٣٠٠٠	٩٠٠٠	١٨٠٠٠
تكلفة المبيعات	(١٨٠٠)	(٣٦٠٠)	(٥٤٠٠)
مجمل الربح	١٢٠٠	٥٤٠٠	١٢٦٠٠
مصروفات إدارية وعمومية			
الرواتب والأجور	٣٨٠	٧٦٠	١١٤٠
الإيرادات	٣٥٢	٧٠٤	١٠٥٦
الماء والكهرباء	١٨	٣٦	٥٤
مجموع المصروفات العمومية والإدارية	٧٥٠	١٥٠٠	٢٢٥٠
مصروفات التسويق			
الإعلان	١٣٠	٢٦٠	٣٩٠
رواتب رجال البيع	١٧٠	٣٤٠	٥١٠
مجموع مصروفات التسويق	٣٠٠	٦٠٠	٩٠٠
مجموع مصروفات التشغيل	١٠٥٠	٢١٠٠	٣١٥٠
صافي الربح	١٥٠	٣٣٠٠	٩٤٥٠

فوائد دائنة	٣	٩	١٨
كوبونات أوراق مالية	٢	٦	١٢
مجموع إيرادات أخرى	١٥٥	٣٣١٥	٩٤٨٠
فوائد مدينة	(١)	(٣)	(٨٠)
صافي الربح قبل الضرائب	١٥٤	٣٣١٢	٩٤٠٠
الضريبة	(١٥)	(٣٣١)	(٩٤٠)
صافي الربح بعد الضريبة	١٣٩	٢٩٨١	٨٤٦٠
عدد الأسهم العادية	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠

ملاحظة : قدرت الشركة توزيع الأرباح بنسبة ٦٠ % من صافي الربح بعد الضريبة.

المطلوب: احتساب نسبة الربحية، نسب المصروفات وابداء الرأي التحليلاتي لأداء الشركة

الحل:

أولا : نماذج المؤشرات

المؤشرات	الانموذج
نسبة مجمل العمليات	(مجمل ربح العمليات / صافي المبيعات) × ١٠٠
هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب)	(صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات) × ١٠٠
هامش الربح قبل الضرائب	(الأرباح قبل الضرائب / صافي المبيعات)× ١٠٠
هامش الربح بعد الضرائب	(الأرباح بعد الضرائب / صافي المبيعات) × ١٠٠
ربحية السهم الواحد	(الأرباح بعد الضرائب / عدد الأسهم العادية) × ١٠٠
توزيعات الأرباح المدفوعة	(توزيعات الأرباح المدفوعة / عدد الأسهم العادية) × ١٠٠
المصروفات / المبيعات الصافية	(اجمالي المصروفات / المبيعات الصافية) × ١٠٠
مصروفات التسويق / المبيعات الصافية	(اجمالي مصروفات التسويق/المبيعات الصافية)× ١٠٠
المصروفات الإدارية والعمومية / المبيعات الصافية	(المصروفات الإدارية والعمومية/ المبيعات الصافية) × ١٠٠
الوزن النسبي للأجور	(الرواتب والأجور / اجمالي المصروفات) × ١٠٠

الوزن النسبي للايجارات	(الإيجارات / اجمالي المصروفات) × ١٠٠
الوزن النسبي للماء والكهرباء	(الماء والكهرباء / اجمالي المصروفات) × ١٠٠
الوزن النسبي للاعلان	(الإعلان / اجمالي المصروفات) × ١٠٠
الوزن النسبي رواتب رجال البيع	(رواتب رجال البيع/ اجمالي المصروفات) × ١٠٠

ثانيا: قيمة المؤشرات النسبية

المؤشرات	السنوات		
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
نسبة مجمل ربح المبيعات	١٢٠٠/٣٠٠% = ٤٠%	٥٤٠٠ / ٩٠٠٠%=٦٠%	١٢.٦٠٠/ ١٨.٠٠٠ = ٧٠%
هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب)	١٥٠/٣٠٠٠% = ٥%	٣٣٠٠/٩٠٠٠% = ٣٧%	٩٤٥٠/١٨.٠٠٠% = ٥٢.٥%
هامش ربح قبل الضرائب	١٥٤/ ٣٠٠٠% = ٥.١%	٣٣١٢/٩٠٠٠% = ٣٦.٨%	٩٤٠٠/ ١٨.٠٠٠%= ٥٢.٢%
هامش ربح بعد الضرائب	١٣٩/ ٣٠٠٠% = ٤.٦%	٢٩٨١/٩٠٠٠% = ٣٣.١%	٨٤٦٠/١٨.٠٠% = ٤٧%
ربحية السهم الواحد	١٣٩/ ٢٠٠ = ٠.٦٩٥ دينار	٢٩٨١/٢٠٠% = ١٤.٩٠٥%	٨٤٦٠/٢٠٠ = ٣.٤٢ دينار
توزيعات الأرباح المدفوعة ٦٠% في صافي ربح بعد الضريبة	٨٣.٤/ ٢٠٠ = ٠.٤١٧ دينار	١٧٨٨.٦/٢٠٠ = ٨.٩٤٣ دينار	٥٠٧٦/٢٠٠ = ٢٥.٣٨ دينار
المصروفات / المبيعات الصافية	١٠٥٠/٣٠٠٠% = ٣٥%	٢١٠٠/ ٩٠٠٠% = ٢٣.٣%	٣١٥٠/١٨.٠٠٠% = ١٧.٥%
المصروفات			
التسويق/ المبيعات الصافية مصاريف	٣٠٠/٣٠٠٠% = ١٠%	٦٠٠/٩٠٠٠% = ٦.٧%	٩٠٠/١٨.٠٠٠% = ٥%
المصروفات الإدارية والعمومية/ المبيعات الصافية	٧٥٠/٣٠٠٠% = ٢٥%	١٥٠٠/٩٠٠٠% = ١٦.٧%	٢٢٥٠/١٨.٠٠٠% = ١٢.٥%
الوزن النسبي للرواتب و الأجور	٣٨٠/١٠٥٠% = ٣٦.٢%	٦٧٠/٢١٠٠% = ٣٣.٥%	١١٤٠/ ٣١٥٠% = ٣٦.٢%
الوزن النسبي المصاريف للماء والكهرباء	١٨/١٠٥٠% = ١.٧١%	٣٦٤/٢١٠٠% = ٩١.٧١%	٥٤/٣١٥٠% = ١.٧١%
الوزن النسبي المصاريف للاعلان	١٣٠/ ١٠٥٠ % = ١٢.٤%	٢٦٠/٢٠٠٠% = ١٣%	٣٩٠/٣١٥٠% = ١٢.٤%
الوزن النسبي رواتب رجال البيع	١٧٠/١٠٥٠% = ١٦.٢%	٣٤٠/٢١٠٠% = ١٦.٢%	٥١٠/٣١٥٠% = ١٦.٢%

التحليل

١.ربحية المشروع الممثلة بنسبة مجمل ربح العمليات، هامش ربح التشغيل، هامش ربح قبل الضرائب وبعد الضرائب في تصاعد خلال السنوات الثلاث وكذلك ربحية السهم الواحد، وتوزيعات الأرباح الموزعة. وهذا يدل على ماياتي:

- زيادة حجم المبيعات خلال السنوات الثلاث قابلها انخفاض الوزن النسبي للمصروفات لنفس المدة حيث كانت المصروفات الى المبيعات في سنة ٢٠١٦ ٣٥% أصبحت ٢٣.٣% في سنة ٢٠١٧ وفي سنة ٢٠١٨ ١٧.٥%.

- من النظر الى الاوزان النسبية للمصروفات يتضح ان مصروف الرواتب والأجور تشكل اعلى الاوزان وسط المصروفات ياتيها الإيجارات، ولأجل زيادة ربحية المشروع لابد من تخفيض هذين المصروفين وخصوصا الأجور عن طريق ربطها بالانتاجية.

ثانيا : ادوات التحليل المالي للمركز المالي

من الطبيعي ان لكل قائمة مالية عناصر وبالتالي فان الادوات والمعادلات المعتمدة تتناسب مع مقومات القائمة وخصوصا بالسنبة للحسابات الختامية وتحديدا قائمة المركز المالي . وفي الفصل السابق تم الاشرة الى اليات استخدام الادوات التحلياتية لقائمة الدخل وفي هذا الفصل سيتم التركيز على الأدوات والطرائق والاساليب المعتمدة في تحليل قائمة المركز المالي.

ماهي قائمة المركز المالي ومقوماتها

تعرف قائمة المركز المالي ويُطلق عليها أيضاً اسم الميزانيّة العموميّة (Balance Sheet / Statement of Financial Position : بانها عبارة عن بيان يساهم في توضيح المركز الماليّ للشركة أثناء تاريخ معين ، وغالباً يكون في نهاية المدة الزمنيّة المحاسبيّة ،

من جانب اخر تعرف قائمة المركز المالي بانها عبارة عن كشف بجانبين يبين المركز المالي للمشروع في نهاية السنة المالية ، ويعرض في الجانب الأول الموجودات التي يملكها المشروع ، إذ تستخدم هذه الموجودات لأغراض تحقيق الدخل، أما الجانب الآخر فهو جانب المطلوبات وحقوق الملكية التي تعبر عن الموارد التي حصل عليها المشروع، ويتم إعداد قائمة المركز المالي على أساس سنوي وتعبر عن الموقف المالي في لحظة معينة ، ويتم تبويب عناصر المركز المالي لتحقيق الهدف الأساسي من إعدادها ، وهو عرض صورة المشروع بما يسهل مهمة الوقوف على حقيقة المركز المالي في نهاية المدة المالية، ويتكون هذا الكشف من جزأين:

الأول: يعرض قيمة الاستثمارات في المشروع أي استخدام مصادر الأموال ويعبر عنها في شكل موجودات، وقد تكون هذه الموجودات ثابتة أو موجودات متداولة.

والثاني: يبين مصادر الأموال المستثمرة التي قد تكون مصادر ممولة من الغير (أموال دائنة) تسمى المطلوبات المتداولة أو المطلوبات، أو مصادر يساهم بها أصحاب المشروع ويطلق عليها تسمية (حقوق الملكية)، وتعرض عناصر الموجودات والمطلوبات بشكل

نقدي في تاريخ معين، وتستخدم مخرجات الكشف في تقييم المشروع بوسائل تحليل متعددة منها استخراج النسب المالية وتحديد العلاقة بين عناصر ومكونات هذه العناصر ، وتعطي المؤشرات المستخرجة نتائج متعددة تحدد نسب الربحية ودرجة سيولة الموجودات وقدرة المشروع على تسديد التزاماته وكفاءة استغلال استثمارات المشروع،

مكونات قائمة المركز الماليّ

تحتوي قائمة المركز الماليّ على مجموعة من المكونات التي تشكل البيانات الماليّة الموجودة فيها، والكشف أدناه يبين العناصر التي تعرض في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) ويختلف ترتيب مكونات عناصر قائمة المركز المالي من قطاع إلى آخر أو من مشروع إلى آخر حسب سيولة هذه الموجودات وأهميتها بالنسبة للمشروع، وفيما يأتي معلومات عن هذه المكونات:

اولا: الموجودات

١. **الموجودات Assets** : هي إجمالي الموجودات الخاصة بالشركة، وتُعدُّ المكون الأول من مكونات قائمة المركز الماليّ، وتُقسم إلى الآتي:

الاول : الموجودات المتداولة : هي الموجودات التي من الممكن أنّ تصبح نقوداً ، كما تتميّز بالقدرة على استهلاكها أو بيعها، وتشمل مجموعة من الأنواع هي:

- النقود : هي عبارة عن النقد الذي يكون ملكاً للشركة في حسابها المصرفيّ ، ويتمّ إدراج النقود في قائمة المركز الماليّ بالاعتماد على قيمتها السوقيّة.
- الأوراق الماليّة : هي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل، وتشكّل مجموعة من الأوراق الماليّة كالسندات والأسهم التي تكون موجودة في السوق الماليّ.
- الذمم المدينة : هي المبالغ الماليّة المدينة للشركة من الخدمات والسلع التي تقدّمها للعملاء بالاعتماد على الائتمان؛ إذ تشكّل الذمم المدينة كافة الخدمات والمنتجات التي لم يدفع العملاء ثمنَها للشركة.
- المخزون : هو كافة المواد المتاحة للبيع أو التي يتمُّ تجهيزها لبيعها، ومن الممكن تقييم هذا المخزون؛ من خلال الاعتماد على تطبيق وسائل متنوعة تساعد في حساب

تكلفة السوق الحاليّة، ومن أهمّها: الوارد أولاً صادر أولاً، والوارد أخيراً صادراً أولاً، وطريقة متوسط التكلفة .

-المصاريف المدفوعة مقدماً : هي مبالغ ماليّة تُدفَع مقابل الخدمات التي تكون ضمن توقعات الشركة المستقبليّة ؛ إذ يتمُ التوقع بالحصول عليها مستقبلاً ، ومن أهمها الإيجارات ، والأقساط المترتبة على التأمين.

ثانيا : الموجودات طويلة الأجل : هي النوع الثاني من الموجودات التي لا يتمُ عرضها غالباً في ميزانيّة الشركة؛ لذلك تعدُّ كافة الموجودات التي لا يتمُ تصنيفها ضمن الموجودات المتداولة موجوداتاً طويلة الأجل، وتشمل الأنواع الآتية :

– الاستثمارات : هي الاستثمارات الخاصة بالشركة والمتوقع بيعها خلال سنة، وتشمل الأوراق الماليّة العاديّة، وطويلة الأجل،والموجودات الثابتة غير المستخدمة مثل الأراضي.

– الموجودات الثابتة : هي الموجودات التي تمتلك خصائصاً تساهم في بقائها لأكثر من سنة واحدة، مثل المعدات ، والأراضي ، والمباني التي تستخدمها الشركة.

– الموجودات الأخرى: هي الموجودات التي لا يمكن إدراجها ضمن أيّ فئة من فئات الموجودات ، مثل المصاريف المؤجلة، والمبالغ الماليّة المستحقة للقبض.

– الموجودات غير الملموسة : هي الموجودات التي تفتقر إلى العنصر الماديّ، ولكنّها تساهم في توفير كافة الخصائص الاقتصاديّة ، ومن الأمثلة على الموجودات غير الملموسة حقوق النشر، والعلامة التجاريّة، والشهرة ، وغيرها.

ثانيا: المطلوبات (Liabilities) : هي إجماليّ المطلوبات المترتبة على الشركة، وتُقسم إلى الآتي:

اولا: المطلوبات المتداولة : هي عبارة عن الديون التي يستحق دفعها خلال سنة واحدة، وغالباً تعتمد هذه المطلوبات على وجود موجودات متداولة، أو توفير مجموعة من الخدمات ، وفيما يأتي أمثلة على هذه المطلوبات :

– مديونيّة المصرف ؛ وهي المبلغ الماليّ المُستحَق دفعه للمصرف على المدى القصير .

– الرواتب ، والأجور، والضرائب المستحقة.

- القروض قصيرة الأجل التي تشكل ديناً على الشركة للدائنين.

ثانيا : المطلوبات طويلة الأجل : هي المطلوبات التي يُتوقّع أن يتمّ دفع كامل قيمتها خلال مدة زمنيّة تتجاوز السنة ، وفيما يأتي أمثلة على هذه المطلوبات:

- الذمم الدائنة : هي المبلغ الماليّ الذي يشكل ديناً على الشركة للدائنين، وعادةً يتمُّ الحصول على فوائد ماليّة مقابلها.

- الديون طويلة الأجل : هي نوع من أنواع الأوراق الماليّة التي تشكلها السندات المستحقة.

- الإيجارات طويلة الأجل : هي اتفاق بين مالك العقار والشركة (المستأجر) من أجل استخدام العقار خلال مدة زمنيّة معينة.

٢. حقوق الملكيّة (Owner's Equity : ويُطلق عليها أيضاً اسم حقوق المساهمِين، وتشمل مجموعة من المكونات منها:

- الأسهم المفضلة (هي عبارة عن الاستثمارات الماليّة الخاصة بالمساهمين المميزين، ويكون لها أولويّة على أسهم المساهمين العاديين).

- رأس المال : هو المال الذي يتمُّ تحصيله كقيمة للمخزون من المستثمرين المساهمِين بالشركة.

- الأسهم العاديّة : هي الاستثمارات الماليّة التي يشارك فيها المساهمون، ويتمُّ تقييمها بالاعتماد على قيمتها المعلنة أو الاسميّة.

النسب والادوات للتحليل المالي لقوائم المركز المالي

من الطبيعي ان لكل عنصر من عناصر الموازنة او الميزانية او الحسابات الختامية او ما تسمى بالمركز المالي فان عملية التحليل المالي تتم باستخدام ادوات مختلفة **وبالإمكان تحليل النسبة المذكورة إلى النسب حسب المجالات:**

وهناك توزيع للنسب بشكل آخر في ضوء مجالات رئيسة يقع عليها التحليل المالي ومن أهمها :

١. تحليل السيولة Liquidity Analysis:

عبارة عن النسب المالية ذات العلاقة بتقييم أوضاع السيولة بالمشروع بمعنى مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. وهذا يشمل عدد من المؤشرات شائعة الاستخدام مثل:

أ- نسبة التداول : وتمثل العلاقة بين المطلوبات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويراد بها معرفة قدرة على أسداد المطلوبات قصيرة الأجل وتحددها المعادلة الاتية:

$$= \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \%$$

ب- نسبة السيولة السريعة : ويعبر عن قدرة الشركة في تسوية التزاماتها من خلال ما لديها من نقد أو موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة جداً وتعبر عنها المعادلة الآتية:

$$= \frac{\text{الموجودات المتداولة النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

٢- تحليل الربحية Profitability Analysis: عبارة عن النسب المالية ذلت العلاقة تقييم مدى قدرة المشروع على تحقيق أرباح. وهناك عدة مؤشرات يمكن قياسها لتقييم الربحية ومن أكثر استخداماً.

أ- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات : وتعبر عن المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة عمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}} \%$$

ب-نسبة صافي الربح إلى المبيعات Return on Sales: حيث تؤخذ النسبة من المبيعات مقاساً إلى الصافي أي بعد استبعاد المصاريف كافة وتحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

ج- معدل العائد على الاستثمار Rate of Return on Investment: وهنا يقاس صافي الربح إلى حجم الاستثمار، ويراد بالاستثمار هنا إجمال الموجودات أو إجمالي حقوق الملكية أو إجمالية لموجودات العاملة ففي كل الأحوال تعبر المعادلة الآتية عن ذلك:

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأموال} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأموال}}$$

ملاحظة : حيث يتم اعتماد صافي الربح قبل الضريبة والفوائد.

أما إذا أعتمد حقوق الملكية على أساس التعريف الاستثمار فيكون المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد عل حقوق المساهمين العاديين} = \frac{\text{صافي الربح الضريبة- التوزيعات المستحقة لحملة الأسهم الممتازة}}{\text{حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية}}$$

د- مؤشر قياس ربح السهم العادي الواحد: ويمثل نصيب السهم من صافي الربح الذي يؤول إلى حملة الأسهم العادية وتعبر المعادلة الآنية:

$$\text{الربح للسهم الواحد} = \frac{\text{صافي الربح – التوزيعات المقررة لحملة الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية}}$$

٣- تحليل النشاط Activity Analysis : عبارة عن مجموعة من المعدلات أو المؤشرات التي تستخدم في تقييم نشاط إدارة الموجودات . ومن المؤشرات العامة في تحليل النشاط الاتي :

أ- معدل دورات المدينون Account Receivable Furnover: فهذا يستخدم كمؤشر على قدرة الإدارة على تحويل أرصدة العملاء إلى نقدية خلال المدة ويعبر عنه:

$$= \frac{\text{صافي المبيعات ألآجلة}}{\text{متوسط المدينون}}$$

أما متوسط المدينون نستخرج:

$$= \frac{\text{رصيد المدينون أو المدة} + \text{رصيد المدينون آخر المدة}}{2}$$

وبهذا الاتجاه يمكن أن تنشأ مؤشرات أخرى مرتبطة بمعدل دورات المدينون بخصوص مدة الدين أو متوسط عمر الدين ويحسب المعادلة :

$$\text{متوسط عمر الدين} = \frac{\text{عدد أيام السنة}}{\text{معدل دوران المدينون}}$$

ت- معدل دوران المخزون Inventory Turnover : ويعبر هذا المؤشر عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات من خلال تكلفة البضاعة المباعة وهذا يعطي مؤشر على دورات ونشاط البضاعة ويحسب وفق المعادلة الآتية:

$$= \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط تكلفة المخزون}}$$

ج- معدل دوران الموجودات الثابتة : وهذا يقاس من خلاله مدى كفاءة الإدارة لتشغيل الموجودات الثابتة في تكلفة إنتاج وبالتالي المبيعات وتحسب وفق المعادلة الآتية:

$$= \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط الموجودات الثابتة}}$$

د- معدل دوران إجمالي الموجودات Total Asset Turnover: ويحسب هذا المعدل وفق :

$$= \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الموجودات}}$$

٤- **تحليل الهيكل التمويلي Capital Structure Analysis** : عبارة عن مجموعة من النسب تهدف إلى تقييم معيار التمويل وتنوعها بين المصادر الداخلية والخارجية وأثر ذلك على معدل العائد حقوق أصحاب المشروع. ومن المؤشرات الشائعة لهذا النوع هي:

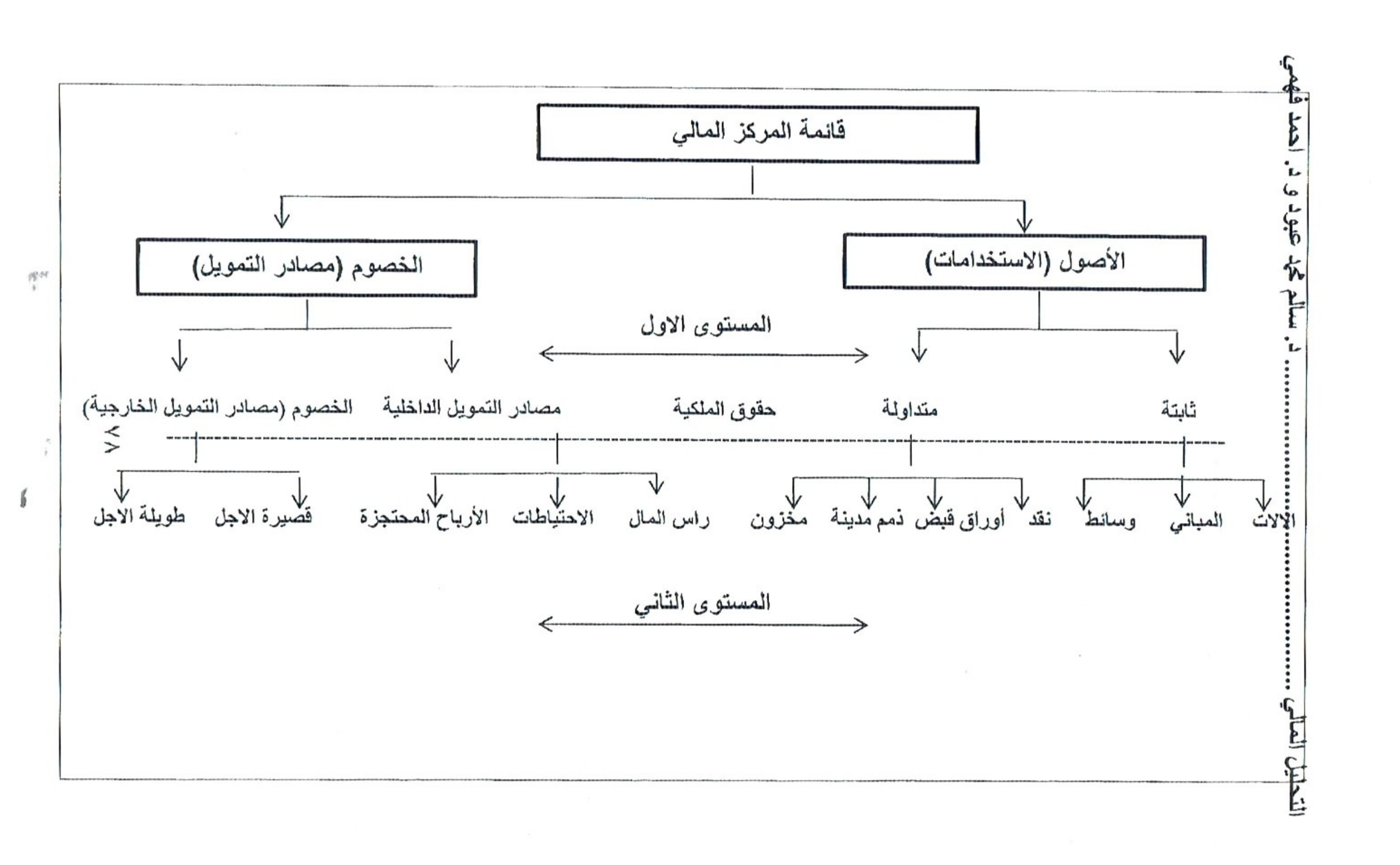
أ- نسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات Debt Ratio : وهذه النسبة تساعد في قياس مدى استخدام التمويل في مجال الأموال عن طريق أموال الغير (الاقتراض) وتحسب بالمعادلة الآتية:

$$= \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ب- نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية: وهذه تعطي مقياس عن درجة المخاطرة للمقرضين حيث أنه كلما زادت النسبة كلما زادت درجة المخاطرة وتمثلها المعادلة الآتية:

$$= \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$


قائمة المركز المالي
الأصول (الاستخدامات)
الخصوم (مصادر التمويل)
المستوى الاول
ثابتة
متداولة
حقوق الملكية
مصادر التمويل الداخلية
الخصوم (مصادر التمويل الخارجية)
الالات
المباني
وسائط
نقد
أوراق قبض
ذمم مدينة
مخزون
راس المال
الاحتياطات
الأرباح المحتجزة
قصيرة الاجل
طويلة الاجل
المستوى الثاني

مثال محلول

الآتي مخطط لقائمة المركز المالي لشركة البرزنجي اخوان كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٢

الموجودات
- متداولة ٢٥٠٠٠٠
- ثابتة ٥٠٠٠٠

المطلوبات
- حقوق الملكية ٢٠٠٠٠٠
- الالتزامات ١٠٠٠٠٠
  - قصيرة ٧٠٠٠٠
    - أوراق دفع ٢٠٠٠٠
    - دائنون ٥٠٠٠٠
  - طويلة ٣٠٠٠٠

علما بان تكلفة البضاعة المباعة خلال سنة ٢٠١٢ بلغت ٥٠٠٠٠ دينار.

المطلوب : احتساب نسب الرفع المالي

١. معدل التمويل بالديون = اجمالي الالتزامات / حقوق الملكية

= ١٠٠٠٠٠ / ٣٠٠٠٠٠ = ٠.٣٣٣ :١

ذلك معناه ان كل دينار واحد من موجوداتها تم تمويل ٣٣% منه من الديون في سنة٢٠١٢.

٢. معدل الديون / حقوق الملكية = اجمالي الالتزامات / حقوق الملكية

$$= \frac{١٠٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠} = ٠.٥ :١$$

ومعنى ذلك ان تحليل هيكل تمويل شركة حداد يوضح انه امام كل دينار واحد من حقوق ملكيتها هناك ٠.٥ دينار اجمالي ديون عليها.

٣. معدل التمويل بالديون قصيرة الاجل = الالتزامات المتداولة / اجمالي الموجودات

$$= \frac{٧٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠} = ٠.٢٣٣ :١$$

معنى ذلك ان كل ١ دينار من تمويل الموجودات هناك ٠.٢٣٣ دينار تمويل من الالتزامات المتداولة.

٤. معدل التمويل بالديون طويلة الاجل = الالتزامات طويلة الاجل / اجمالي الموجودات

$$= \frac{٣٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠} = ٠.١ :١$$

يعني ان كل ١ دينار من تمويل الموجودات هناك ٠.١منه أي ١٠% من التمويل تم عن طريق الالتزامات طويلة الاجل. بمعنى اخر ان كل دينار من موجودات شركة البرزنجي هناك ٠.٢٣٣ دينار تمويل خارجي (٠.٣٣٣ + ٠.١)

٥. متوسط مدة السداد = أوراق الدفع / تكلفة البضاعة المباعة

٧٠٠٠٠

= -------- ٣٦٥

٣٠٠٠٠٠

= ٠.٠٠١٠٩ يوما لتسديد أوراق الدفع

مثال شامل

توافرت لديك البيانات الاتية عن احدى شركة البياتي الصناعية، كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١ المطلوب اكمال الميزانية العمومية الاتية: (المبالغ (الف دينار)

الميزانية العمومية كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١

الموجودات		المطلوبات و حق الملكية	
النقد	٣٠	الدائنون	١٢٠
أوراق مالية قابلة للتسويق	٢٥	أوراق الدفع	؟
أوراق قبض وذمم مدينة	؟	المستحقات	٢٠
المخزون	؟	مجموع المطلوبات المتداولة	؟
مجموع الموجودات المتداولة	؟	المطلوبات طويلة الاجل	؟
صافي الموجودات الثابتة	؟	حق الملكية	٦٠٠
اجمالي الموجودات	؟	اجمالي المطلوبات وحق الملكية	

البيانات:

١. صافي المبيعات (١٨٠٠) الف دينار.

٢. هامش اجمالي الربح (٢٥ %).

٣. دوران المخزون (٦) مرة.

٤. مدة التحصيل (٤٠) يوم.

٥. دوران اجمالي الموجودات (١.٢) مرة.

٦. نسبة المديونية (٦٠ %).

الحل:

الذمم المدينة × ٣٦٠

١. مدة التحصيل = ---------------

صافي المبيعات

س × ٣٦٠

٤٠ = ----------

١٨٠٠

٤٠ × ١٨٠٠

اذن الذمم المدينة = ---------- = ٢٠٠ الف دينار

٣٦٠

صافي المبيعات

٢. دوران المخزون = ----------- = مرة

المخزون

١٨٠٠

٦ = --------

المخزون

١٨٠٠

اذن المخزون = -------- = ٣٠٠ الف دينار

٦

صافي المبيعات

٣. دوران اجمالي الموجودات = ------------ = مرة

اجمالي الموجودات

١٨٠٠

١.٢ = --------------

اجمالي الموجودات

اذن اجمالي الموجودات = ١٨٠٠ / ١.٢ = ١٥٠٠ الف دينار

٤. اجمالي الموجودات = مجموع الموجودات المتداولة + صافي الموجودات الثابتة

١٥٠٠ = (٣٠ + ٢٥ + ٢٠٠ + ٣٠٠٠) + س

اذن صافي الموجودات الثابتة = ١٥٠٠ – ٥٥٥

= ٩٤٥ الف دينار

اجمالي المطلوبات طويلة الاجل

٥. نسبة المديونية = ———————————

حق الملكية

اجمالي المطلوبات طويلة الاجل

٦٠ % = ———————————

٦٠٠

اذن اجمالي المطلوبات طويلة الاجل = ٣٦٠ الف دينار

اجمالي الموجودات = اجمالي المطلوبات + حق الملكية

اجمالي المطلوبات = المطلوبات طويلة الاجل + المطلوبات المتداولة

١٥٠٠ = المطلوبات المتداولة + ٣٦٠ + ٦٠٠

المطلوبات المتداولة = ١٥٠٠ – ٩٦٠ = ٥٤٠ الف دينار

٦. المطلوبات المتداولة = الدائنون + أ.الدفع + المستحقات

٥٤٠ = ١٢٠ + أ. الدفع + ٢٠

اذن أ. الدفع = ٥٤٠ – ١٤٠

= ٤٠٠ الف دينار

٧. ادخال نتائج حساب النسب في الميزانية العمومية.

الفصل الخامس
التحليل المالي باستخدام النسب

يعد التحليل المالي بالنسب مرادفا إلى حد ما لاسلوب التحليل الرأسي، إذ تتم فيه مقارنة الارقام فى القوائم للمدة المالية نفسها. بحيث فيه تتم مقارنة حسابات أو بنود القوائم المالية التى تربطها سببية ببعضها ، وتكون حصيلة هذه المقارنة نسبة مالية . وبموجب علاقات السببية هذه يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية ، تمكن المحللين الماليين من استخدامها كمؤشرات فى تقييم أداء الشركات وأوجه نشاطها المختلفة

تحليل النسب المالية

تُشكّل النسب الماليّة : مجموعةً من العلاقات التي ترتبط مع المعلومات الماليّة الخاصة بمُنشأةٍ معينة ، وتُستخدم هذه النسب بهدف المُقارنة بين عدّة نتائج ماليّة، ومن الأمثلة على النسب الماليّة العائد على الموجودات (ROA) ، والعائد على الاستثمار (ROI) ، وغيرها من أنواع النسب الأُخرى التي تُساعد في نجاح عملية القياس الماليّ ، أو معرفة أرصدة الحسابات الخاصة بالمُنشأة خلال مُدّةٍ مُحددةٍ من الزمن.

تحليل النسب المالية (Analysis of Financial Ratios) هي وسيلة تُستخدم للمقارنة بين مجموعة من الحسابات الماليّة عن طريق استخدام وسائل رياضيّة، ويُساعد هذا التحليل على فهم طبيعة أداء الأعمال التجاريّة؛ من خلال توفير معلومات ماليّة لكلٍّ من إدارة الشركة ، والدائنين ، والمستثمرين ، كما يُعدّ تحليل النسب الماليّة أداةً إداريّةً تساهم في تطوير العمل؛ عن طريق دراسة النتائج الماليّة المعتمدة على استخدام مؤشرات لقياس، وتحليل الأداء التنظيميّ لشركة ما.

أنواع النسب المالية

يعتمد تحليل النسب الماليّة على استخدام مجموعة من أنواع النسب التي تساهم في تحديد النتائج الماليّة للعمل ، وفيما يأتي معلومات عن أهمّ أنواع هذه النسب :

نسب الدخل

تُصنف نسب الدخل (Income Ratios) إلى الأنواع الآتية :

١.مُعدّل دوران الموجودات التشغيلية : وهي نسبة تُحسب عند ظهور زيادة في قيمة المبيعات؛ ممّا يؤدي إلى زيادة الحاجة للحصول على مزيدٍ من الموجودات ، وفي حال ظهور العكس عندها تكون كمية المبيعات غير كافية، ويُعبّر عن هذه النسبة من خلال القانون الآتي :

صافي المبيعات / إجمالي الموجودات التشغيلية = مُعدّل دوران الموجودات التشغيلية قيمة إجمالي الموجودات التشغيلية = مجموع الموجودات – (الاستثمارات طويلة الأجل + الموجودات غير الملموسة).

٢.صافي المبيعات إلى إجمالي القيمة الملموسة : وهو مُعدّل الاستثمار الشخصيّ في النشاط التجاريّ الذي يُعدّ مناسباً للمبيعات، ويُعبر عنه باستخدام القانون الآتي:

صافي المبيعات / صافي القيمة الملموسة = صافي المبيعات لإجمالي القيمة الملموسة صافي القيمة الملموسة = حقوق المالكين – الموجودات غير الملموسة.

٣. إجمالي الهامش الخاص بصافي المبيعات: وهو مُعدّل يُستخدم لتحليل التغيرات التي تظهر خلال مجموعة من السنوات، ويساعد على تقييم السياسات الخاصة بالائتمان، وعمليات الترويج أو الشراء التابعة للشركة، ويُعبّر عن هذا المُعدّل من خلال القانون الآتي:

هامش الربح الإجمالي / صافي كمية المبيعات = إجمالي الهامش الخاص في صافي المبيعات هامش الربح الإجماليّ = صافي كمية المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة.

٤.قيمة الدخل التشغياتي لصافي النسبة الخاصة بالمبيعات : وهي نسبة تُساهم في توضيح الأرباح الناتجة عن المبيعات الخاصة بالأعمال، ويُعبّر عنها باستخدام القانون

الآتي : الدخل التشغياتي / صافي قيمة المبيعات = قيمة الدخل التشغياتي لصافي النسبة الخاصة بالمبيعات.

نسب الربحيّة

نسب الربحيّة (Profitability Ratios) : هي نسب ترتبط بشكل مباشر مع النسب الخاصة بالدخل، وتهتمّ بتوضيح العوائد الماليّة الناتجة عن عمليات الاستثمار والبيع، وفيما يأتي معلومات عن أهمّ أنواع هذه النسب:

١. إجمالي الربح من صافي المبيعات: وهي نسبة تساهم في توضيح المعدّل الخاص بالربح الإجماليّ؛ إذ في حال كان يتراجع بشكل مستمر عن متوسط هامش الربح عندها يدلّ على وجود شيء غير صحيح ، ويُعدّ إشارةً على ظهور بعض المشكلات في المستقبل، ويُعبر عن هذه النسبة باستخدام القانون الآتي :

(صافي قيمة المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة) / صافي قيمة المبيعات = إجمالي الربح من صافي المبيعات.

٢. صافي الربح من صافي قيمة المبيعات : وهي نسبة تساعد على توفير تقييم مبدئيّ حول صافي الربح الخاصة بالاستثمار، ويُعبر عنه باستخدام القانون الآتي:

قيمة الأرباح بعد فرض الضرائب / صافي المبيعات = صافي الربح من صافي قيمة المبيعات.

٣. مُعدّل العائد على الإدارة؛ وهي مقارنة نسبة الأرباح بين الموجودات التشغيلية والدخل التشغياتي، ويُشار لها بأنّها المجموع الخاص في الموجودات الثابتة وصافي رأس المال، ويُعبر عنها بالقانون الآتي :

قيمة الدخل التشغياتي / (الموجودات الثابتة + صافي رأس المال) = مُعدّل العائد على الإدارة.

نسب السيولة

تُعدّ نسب السيولة Liquidity Ratios :هي نسب مفيدة لكلٍّ من المصرفيين، والمورّدين، والدائنين، كما تُعتبر من النسب ذات الأهمية للمديرين الماليين الذين يهتمّون بمتابعة سداد الالتزامات للمورّدين، وتُقسم هذه النسب إلى الأنواع الآتية:

١.النسبة الحالية : وهي عبارة عن قياس للتوازن بين الموجودات الحالية والالتزامات الحالية، وتساعد هذه النسبة على الكشف عن أيّ تغيرات تظهر في قائمة الميزانيّة العموميّة، ويُعبر عن النسبة الحالية من خلال القانون الآتي :

(الموجودات الحالية / الالتزامات الحالية) = النسبة الحالية؛ حيثُ تُعدّ الموجودات الحالية صافي قيمة الالتزامات المتوقعة على كافة الأوراق الماليّة التي سيستحقّ قبضها، أمّا الالتزامات الحالية فهي كافة الديون التي سيتمّ استحقاقها خلالسنة واحد.

٢.النسبة السريعة : وهي نسبةٌ ماليّةٌ تُساعد على تحديد مدى القدرة على تحويل الموجودات الحالية إلى نقود تساهم في تغطية كافة قيمة الالتزامات المتداولة، ويُعبر عن النسبة السريعة باستخدام القانون الآتي:

(النقود + الأوراق الماليّة + صافي الحسابات المدينة) / الالتزامات الحالية = النسبة السريعة نسبة السيولة المُطلقة:

وهي وسيلة تساعد على التخلص من أيّ مُخالفات قد تؤثر على المستحقات الماليّة، ويُعبّر عن هذه النسبة بالقانون الآتي :

(النقود + الأوراق الماليّة المتداولة) / الالتزامات الحالية = نسبة السيولة المُطلقة.

٣.دوران الذمم المدينة : وهو مُؤشر يُستخدم للإشارة إلى السيولة الماليّة، ونسبة الدوران الخاصة بالمستحقات الماليّة التي تُشير إلى دور الإدارة في استخدام الأموال المستثمرة في سداد قيمة المستحقات الماليّة المترتبة عليها، ويعبر عن دوران الذمم المدينة باستخدام القانون الآتي:

إجمالي المبيعات على الائتمان/ متوسط المبالغ الماليّة المستحقة=دوران الذمم المدينة

٤. متوسط مدة التحصيل : وهو عبارة عن اختيار نوعية الأعمال التي يتمّ استحقاقها؛ ممّا يساعد على تحديد المتوسط الخاص في مدة التحصيل؛ من خلال الاعتماد على قاعدةٍ أساسيّة يجب ألّا تتجاوز فيها قيمة المبالغ الماليّة المستحقة للقبض، قيمة المبالغ التي سيتمّ استحقاقها خلال مدة زمنيّة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ يوماً، ويُعبر عن متوسط مدة التحصيل بالقانون الآتي :

(الحسابات + أوراق القبض) / (صافي المبيعات الائتمانيّة السنويّة) / ٣٦٥ يوماً) = متوسط مدة التحصيل.

وفى الغالب العام يمكن حصر نسب التحليل المالى فى المجموعات الخمس الاتية:

١. نسب السيولة Liquidity Ratios

٢. نسب قياس كفاءة النشاط Activity Ratios

٣. نسب الربحية Profitability Ratios

٤. نسب المديونية "الرفع المالى Leverage Ratios "

٥. نسب السوق Market Ratios

١.نسب السيوله Liquidity Ratios

Liquidity Ratios



Working Capital = Current Assets – Current Liabilities

Current Ratio = $\frac{\text{Current Assets}}{\text{Current Liabilities}}$

Quick Ratio = $\frac{\text{Current Assets – Liabilities}}{\text{Current Liabilities}}$

يمكن تعريف السيولة المالية بشكلسنة فى كونها : القدرة على تحويل الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية بغرض الوفاء بالالتزامات المستحقة.وعليه فإن نسب السيولة هى مجموعة النسبه لتى تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل من خلال توفير السيولة المناسبة. كما يمكن تنسيب النقد المحقق من النشاط الى المبيعات أو الديون أو أى من الحسابات الاخري

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، وتشمل هذه النسب ما ياتي :

*** نسب التداول Current Ratio = الموجودات المتداولة مقسوما على المطلوبات المتداولة**

*** نسبة السيولة السريعة Quick Acid Ratio = الموجودات المتداولة – المخزون وبالقسمة على المطلوبات المتداولة**

*** نسبة النقدية Cash Ratio = الموجودات النقدية وشبه النقدية مقسوما على المطلوبات المتداولة**

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفق عليها كمقياس للسيولة وإن كان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معينة ، لكن يمكن القول بأن معايير السيولة تكون عادة متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية .

مسمى النسبة	طريقة الحساب	ملاحظات
نسبة التداول	الموجودات المتداولة/الالتزامات المتداولة	>النسبة المعيارية ٢:١
نسبة التداول السريع	(الموجودات المتداولة – المخزون) / الالتزامات المتداولة	النسبة المعيارية١:١
نسبة النقدية	النقدية وما حكمها/ الالتزامات المتداولة	النسبة المعيارية ١:١ أو أقل قليلاً

رأس المال العامل	الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة	مؤشر لكفاءة الإدارة
مدة التغطية النقدية	(الموجودات المتداولة – المخزون) / المعدل اليومى لتكاليف التشغيل	لرصد المدة اللازمة للتمويل
مدة التمويل الذاتى	(الموجودات السائلة – المطلوبات المتداولة) / المعدل اليومى لتكاليف التشغيل	أكثر احتياطاً من النسبة السابقة

٣- نسب قياس كفاءة النشاط Activity Ratios

Activity Ratios



Inventory Turnover = $\frac{\text{Cost of Goods Sold}}{\text{Average Inventory}}$

Receivables Turnover = $\frac{\text{Sales}}{\text{Average Accounts Receivable}}$

مجموعة نسب تقيس مدى نجاح الشركة فى إدارة موجوداتها والتزاماتها ، وبتعبير أخر تقوم هذه النسب بقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات ، وتستخدم نسب هذه المجموعة فى الغالب لتقييم أداء الشركات المرتبط بالمركز المالى قصير المدى(ذي الاجل القصير) .

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات ، ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيسيتين هما :

١. نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة وتشمل ما ياتي :

* معدل دوران الذمم المدينة Accounts Receivable Turnover = صافي المبيعات مقسوم على رصيد المدينين. ويقيس هذان المعدلان كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو متوسط مدة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس بالعكس .

* معدل دوران المخزون Inventory Turnover = تكلفة البضاعة المباعة مقسوما على رصيد المخزون

* متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون = ٣٦٥ مقسوما على معدل دوران المخزون

ويقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون وكلما زاد معدل دوران المخزون او انخفض متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه اكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون .

* معدل دوران الذمم الدائنة Accounts Payable Turnover = تكلفة البضاعة المباعة مقسوما على رصيد الدائنين

أو = المشتريات مقسوما على رصيد الدائنين

* متوسط مدة الائتمان = ٣٦٥ مقسوما على معدل دوران الذمم الدائنة

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمه بين سياستي البيع والشراء ، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط مدة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة ، ذلك سيزيد من طول المدة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة .

* معدل دوران صافي رأس المال العامل Net Working Capital Turnover = صافي المبيعات مقسوما على رصي صافي رأس المال العامل

وكلما زاد هذا المعدل كان دليلا على كفاءة إدارة صافي رأس المال والعكس صحيح .

٢. نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل :

تقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس ، ومن أهم المعدلات :

* معدل دوران الموجودات Total Assets Turnover = صافي المبيعات مقسوما على جملة الموجودات

* معدل دوران الموجودات العاملة Working Assets Turnover = صافي المبيعات مقسوما على جملة الموجودات – الموجودات غير العاملة

* معدل دوران الموجودات الملموسة Tangible Assets Turnover = صافي المبيعات مقسوما على جملة الموجودات – الموجودات غير الملموسة .

صافى المبيعات / مجموع الموجودات مرات استخدام الموجودات فى تحقيق ايراد

مسمى النسبة	طريقة الحساب	ما تقيسه النسبة
معدل دوران الموجودات		
معدل دوران العملاء	المبيعات الآجلة/إجمالى العملاء	قدرة الشركة على التحصيل
متوسط مدة التحصيل	365 / معدل دوران العملاء	مدة تحصيل الآجل
معدل دوران الموردين	صافى المبيعات / متوسط رأس المال العامل	القدرة الائتمانية لدى الشركة
متوسط مدة الائتمان	365 / معدل دوران الموردين	مدة الائتمان
	صافى المبيعات / متوسط رأس المال العامل	كفاءة استخدام راس المال فى تحقيق مبيعات

مدة الاحتفاظ براس المال	365 / معدل دوران راس المال	المدة قبل تدوير راس المال
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون	عدد مرات بيع المخزون واستبدالة
متوسط مدة الإحتفاظ	365 / معدل دوران المخزون	المدة الازمة لتحويل المخزون الى مبيعات
الدورة التشغيلية	متوسط مدة التحصيل + متوسط مدة الاحتفاظ	مدة إتمام عملية تشغيل كاملة
الدورة النقدية	الدورة التشغيلية – متوسط مدة الائتمان	مدة إتمام صافى نقد (بيع ، وتحصيل ، وسداد)

وكما نرى فإن هذه المجموعة تهتم كثيراً بمعدلات الدوران ، ومتوسط مدد الاداء التشغيلى كفاءة إدارة موجودات الشركة .

٣.نسب الربحيه Profitability Ratios

Profitability Ratios	Formula	Ratios For Emerson
Net Profit on Sales (Chapter 5: Profitabilty on sales; for comparison and trend analysis)	$\frac{\text{Net Income}}{\text{Net Sales}}$	$\frac{\$1,000,000}{\$3,250,000} = 31\%$
Gross Profit Margin (Chapter 5: Gross profit rate; for comparison and trend analysis)	$\frac{\text{Gross Profit}}{\text{Net Sales}}$	$\frac{\$2,090,000}{\$3,250,000} = 64\%$
Return on Assets (Chapter 15: Asset utilization in producing returns)	$\frac{\text{Net Income + Interest Expense}}{\text{Average Assets}}$	$\frac{\$1,100,000}{\$3,865,000} = 28\%$
Return on Equity (Chapter 15: Effectiveness of equity investment in producing returns)	$\frac{\text{Net Income - Preferred Dividends}}{\text{Average Common Equity}}$	$\frac{\$1,000,000}{\$2,095,000} = 48\%$

بما أن الربحية ،.وتعظيم ثروة المساهمين بالشركات هو الهدف الاساسى للمعنيين بذلك ، لذلك نجد اهتمام التحليل المالى بدراسة هذه الجزئية بشكل مفصول للوقوف على نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الادارة العليا.

وتهتم نسب الربحية بقياس قدرة الشركة على توليد الارباح من انشطها التشغيلية ، ويفضل تقسيم نسب الربحية الى نوعين على النحو التالى :

أ – النسب التى تقيس ربحية المشروع استناد إلى مبيعات المشروع .

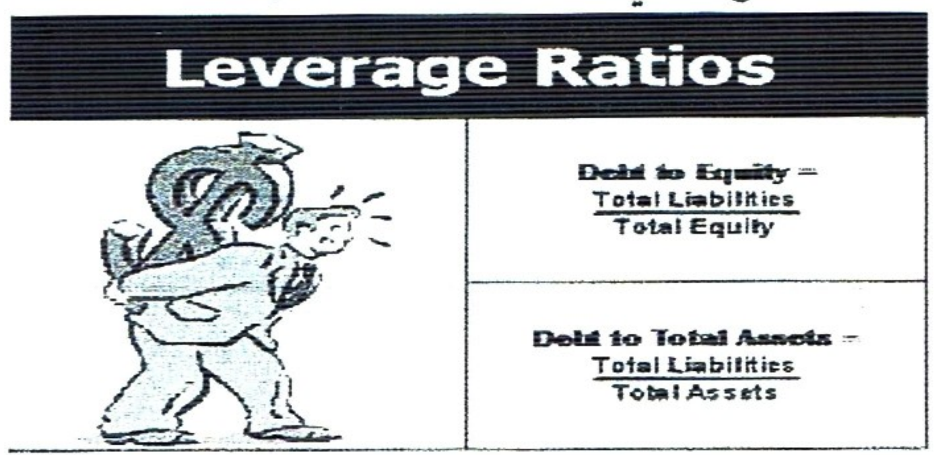
ب – النسب التى تقيس ربحية المشروع استناد الى حجم الاستثمارات فى المشروع .

و كذلك ايضاً يمكن تنسيب صافى الربح لاى من حسابات وبنود القوائم المالية ، للوقوف على علاقة مساهمة هذا البند فى تحقيق الربح

مسمى النسبة	طريقة الحساب	فائدة النسبة
نسبة مجمل الربح	مجمل الربح / المبيعات * ١٠٠	قدرة المنشاة على ادارة التكاليف
نسبة صافى الربح	صافى الربح / المبيعات * ١٠٠	تحكم المنشاة فى المصروفات بخلاف التكاليف
العائد على الموجودات	صافى الربح / متوسط مجموع الموجودات * ١٠٠	قياس مدى مساهمة الموجودات فى الربحية
صافى الربح على راس المال	صافى الربح / راس المال العامل	قياس قدرة راس المال العامل الربحية
العائد على حقوق المساهمين	(صافى الربح - توزيعات الاسهم الممتازة)/الاسهم العادية	قياس العائد على استثمارات المساهمين
معدل العائد على الاستثمار	صافى الربح / إجمالى الاستثمار	قياس العائد على اجمالى الاستثمار

و كذلك ايضاً يمكن تنسيب صافى الربح لاى من حسابات وبنود القوائم المالية ، للوقوف على علاقة مساهمة هذا البند فى تحقيق الربح.

٤. نسب الرفع المالي "المديونيه Leverage Ratios



الرافعة المالية هى مدى اعتماد الشركة فى تمويل استثماراتها على الديون ، من خلال الاقتراض أو استخدام أى أداة مالية (كالخيارات المالية أو العقود المستقبياتية) ينتج عنها تضخيم أثر الارباح أو الخسائر على لمستثمر ،وبالتالى فهذه المجموعة تهتم بالملاءة على الاجل الطويل من خلال هيكل راس المال ومعدلات التغطية .

وتكمن أهمية خاصة لهذه النسب فى قدرتها على تقييم الهيكل التمويلى للشركة فى تاريخ معين من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل داخلية إن كانت أو خارجية .

مسمى النسبة	طريقة الحساب	فائدة النسبة
نسبة المديونية	مجموع الديون / مجموع * ١٠٠	درجة التمويل الخارجى فى هيكل الشركة
تغطية الفوائد	صافى الربح / الفوائد	قدرة سداد الفوائد من الارباح
الديون إلى حقوق الملكية	الديون قصيرة الاجل/ حقوق الملكية	خدمة الديون من حقوق الملكية

مثال شامل

الاتي بيانات مأخوذة من قائمتي الدخل والمركز المالي لشركة الشهد الخضراء للمدة من ٢٠١٥ – ٢٠١٧ :

العناصر	السنوات		
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
صافي المبيعات (منها ٢٠% مبيعات آجلة)	١٥٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
الموجودات المتداولة	٧٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
نقدية	٢٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠	١٢,٥٠٠
مدينون	١٠,٠٠٠	١٠,٥٠٠	١١,٥٠٠
مخزون سلعي	٤٠,٠٠٠	٥٨,٥٠٠	٣٥,٠٠٠
مشتريات (الصافية)	٨٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الالتزامات قصيرة الاجل	٣٥,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
دائنون	٣٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٢,٠٠٠
اوراق دفع	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٣٠٠٠
الموجودات الثابتة (الصافي)	٤٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
مكائن	٢٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
اثاث	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
وسائط نقل	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠
مجموع الموجودات	١١٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠

المطلوب: استخراج نسب النشاط، والنسب المعيارية للنشاط باستخدام الوسط الحسابي ثم علق على نشاط الشركة.

الحل:اولا: انموذج المؤشر

المؤشرات	الانموذج
معدل دوران رأس المال العامل (مرة)	صافي المبيعات / متوسط رأس المال العامل
معدل دوران رأس المال العامل (يوم)	٣٦٥/ معدل دورات رأس المال العامل
معدل دوران المدينين (مرة)	صافي المبيعات الاجلة / متوسط رصيد المدينين
متوسط مدة التحصيل (مرة)	٣٦٦ / معدل دوران المدينين
معدل دوران المخزون (مرة)	تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون
معدل دوران المخزون (يوم)	٣٦٥/ معدل دوران المخزون
معدل دوران الذمم الدائنة (مرة)	المشتريات الصافية / (رصيد الدائنين + اوراق الدفع
معدل دوران الذمم الدائنة (يوم)	٣٦٥ / معدل دوران الذمم الدائنة
معدل دوران الموجودات المتداولة	صافي المبيعات / الموجودات المتداولة
معدل دوران الموجودات الثابتة	صافي المبيعات / الموجودات الثابتة
معدل دوران مجموع الموجودات	صافي المبيعات / اجمالي الموجودات
النسب المعيارية بطريقة الوسيط	النسب الوسط بعد ترتيب قيم المشاهدة تصاعديا

المؤشرات	السنوات			النسب المعيارية لعام ٢٠١٨
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
معدل دوران رأس المال العامل (مرة)	-----	١٨٠.٠٠٠ ٢.٢٥ = ---------- ٨٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠ ٣٨ = ---------- ١٠٥.٠٠٠	٢.٣٣ + ٢.٢٥ ٢.٣١٥ مرة = ---------- ٢
معدل دوران رأس المال العامل (يوم)	------	١٦٠= ٢.٢٥/٣٥	= ٢.٣٣ /٣٦٥ ١٥٣.٣٦	١٥١ +١٦٠ ١٥٦.٧ يوم = ---------- ٢
معدل دوران المدينين (مرة)	--------	٣.٥= ١٠.٢٥٠ / ٣٦.٠٠٠	١١.٠٠٠ / ٥٠.٠٠٠ ٤.٥=	٤.٥ +٣.٥ ٤ مرة = ---------- ٢
متوسط فترة التحصيل (يوم)	-------	١٠٣.٣ = ٣.٥ /٣٦٠	٨١.١١ = ٤.٥ / ٣٦٥	٨١.١١ +١٠٤.٤ ٩٢.٧ يوم = ---------- ٢
معدل دوران المخزون (مرة)	-------	= ٤٩.٢٥٠ / ١٠١.٥٠٠ ٢.١	٤٦.٧٥٠ / ١٢.٣٥٠ ٤.٦ =	٤.٦ +٢ ٣.٥ مرة = ---------- ٢
معدل دوران المخزون (يوم)	-----	١٨٢.٥ = ٢ / ٣٦٥	٨١.١ = ٤.٥ /٣٦٥	٨١.١ +١٨٢٥ ١٣١.٨ يوم = ---------- ٢

معدل دوران الذمم الدائنة (مرة)	٨٠٠.٠٠٠ ---------- = ٢.٢٩ ٣٠.٠٠٠ + ٥٠٠٠	١٢٠.٠٠٠ ---------- = ٣.٧٥ ٧٠٠٠ + ٢٥.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠ ---------- = ٤ ٣٠٠٠ + ٢٢.٠٠٠	٢.٢٨+ ٣.٧٥ + ٤ ---------- = ٣.٣٤ مرة ٣
معدل دوران الذمم الدائنة (يوم)	٣٦٠ / ٢.٢٩ = ١٥٧.٢	٣٦٥ / ٣.٧٥ = ٩٧.٣	٣٦٥ / ٤ = ٩١.٢٥	١٨٧.٢+ ٩٧٣ + ٩١.٢ ---------- = ١١٥.٢يوم ٣
معدل دوران الاصول المتداولة (مرة)	١٥٠.٠٠٠ / ٧٠.٠٠٠ = ٢.١	١٨٠.٠٠٠ / ٩٠.٠٠٠ = ٢	٢٥٠.٠٠٠ / ١٢٠.٠٠٠ = ٢.١	٢.١+ ٢ + ٢.١ ---------- = ٢مرة ٢
معدل دوران الاصول الثابتة (مرة)	١٥٠.٠٠٠ / ٤٥.٠٠٠ = ٣.٣	١٨٠.٠٠٠ / ٥٠.٠٠٠ = ٣.٦	٢٥٠.٠٠٠ / ٥٠.٠٠٠ = ٥	٣.٣+ ٣.٦ + ٥ ---------- = ٣.٩٦ مرة ٣
معدل دوران مجموع الاصول (مرة)	١٥٠.٠٠٠ / ١١٥.٠٠٠ = ١.٣	١٨٠.٠٠٠ / ١٤٠٠٠٠ = ١.٢٩	٢٥٠.٠٠٠ / ١٧٠.٠٠٠ = ١.٤٧	١.٣+ ١.٢٩ + ١.٤٧ ---------- = ١ مرة ٣

ملاحظات على الجدول:

١. لم يتم استخراج مؤشرات دوران لسنة ٢٠١٥ لعدم وجود بيانات للسنة ٢٠١٤ ولذلك تعتبر بيانات ٢٠١٥ هي رصيد اول المدة لاحتساب المتوسطات.

٢. تم احتساب متوسط رأس المال العامل لعام ٢٠٠٠ بواسطة " موجودات متداولة في ٢٠١٥ + موجودات متداولة في ٢٠١٦ مقسومة على ٢" اما بالنسبة لسنة ٢٠١٦ (موجودات متداولة في ٢٠١٦ + موجودات متداولة ٢٠١٧) ٢. ويتم تطبيق نفس الفكرة على بقية المتوسطات كلا حسب عناصرها.

٣. معدل دوران المخزون يتطلب استخراج تكلفة المبيعات وعليه تستخدم المعادلة الاتية: (المخزون السلعي اول المدة + المشتريات) مخزون سلعي اخر المدة. لذلك في سنة ٢٠١٦ كانت تكلفة المخزون = (٤٠.٠٠٠ + ١٢٠.٠٠٠) – ٥٨.٥٠٠ = ١٠١.٥٠٠ دينار. ونطبق نفس المعادلات على السنوات الاخرى.

٤. المبيعات الاجلة = صافي المبيعات × ٢٠%.

التحليل

جميع مؤشرات النشاط التي تم الحصول عليها من المعادلات المختلفة تشير الى حقيقة واحدة هي ان المشروع ذو كفاءة جيد ، والدليل على ذلك تحسن مؤشرات الاداء سنويا. كما هو واضح من الجدول السابق حيث بلغ معدل دوران راس المال العامل ٢.٣٨ مرة فيسنة ٢٠١٧ مرتفعا منسنة ٢٠١٦ بفارق ١٣% مر، وكذا الحال بالنسبة لمعدل دوران المدينين حيث بلغ ٤.٥ مرة فيسنة ٢٠١٧ بينما كان ٣.٥ مرة. وهكذا بالنسبة لبقية المؤشرات. لذلك فان المعدلات المستهدفة (المعيارية) لسنة ٢٠١٨ سوف احقق نموا اكبر في الاداء استنادا لاداء السنوات السابقة.

مثال عملي على احتساب النسب

الميزانية العمومية

لشركة (هالة الافنان) كما هي في ٢٠١١/١٢/٣١ بالدينار

الموجودات:	
نقد	٥٠٠٠
اوراق مالية	١٥٠٠٠
مدينون	٢٠٠٠٠
مواد خام	١٠٠٠٠
بضاعة تحت التصنيع	٥٠٠٠
بضاعة جاهزة	١٥٠٠٠
مجموع الموجودات المتداولة	٧٠٠٠٠
موجودات ثابتة	١٨٠٠٠٠
ناقص الاستهلاك المتراكم	(٥٠٠٠٠)
صافي الموجودات الثابتة	١٣٠٠٠٠
مجموع الموجودات	٢٠٠٠٠٠
موردّون	١١٠٠٠
بنوك	١٥٠٠٠
مستحقات	٤٠٠٠
مجموع المطلوبات المتداولة	٣٠٠٠٠
قرض طويل الاجل	٧٠٠٠٠
رأس مال مدفوع	٦٠٠٠٠
ارباح محجوزة	٤٠٠٠٠
اجمالي حقوق المساهمين	١٠٠٠٠٠
الاجمالي	٢٠٠٠٠٠

ملاحظة:

قسط الدين السنوي ٢٠ الف دينار ، ورأس المال مقسم الى ٦٠ الف سهم، والقيمة الاسمية دينار لكل منها، والسوقية ١.٢٥ دينار في نهاية المدة.

قائمة الدخل / لشركة هالة الافنان عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ بالدينار

المبيعات (جميعا آجلة) تكلفة المبيعات	٣٠٠٠٠٠ ٢٤٠٠٠٠
مجمل ربح العمليات	٦٠٠٠٠
المصروفات الادارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع	٤٠٠٠٠
صافي ربح المبيعات	٢٠٠٠٠
فوائد مدفوعة	٥٠٠٠
صافي ربح العمليات بعد الفوائد	١٥٠٠٠
ايرادات من غير العمليات	٥٠٠٠
صافي الربح قبل الضريبة	٢٠٠٠٠
ضريبة (٣٠ %)	٦٠٠٠
صافي الربح بعد الضريبة	١٤٠٠٠

ملاحظة:

١. الاستهلاك السنوي ١٥ الف دينار.

٢. الارباح الموزعة ١٢٠٠٠ دينار

اولا: نسب السيولة:

أ. نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

= ٧٠٠٠٠ / ٣٠٠٠٠ = ٢.٣ : ١ مرة

ب. السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة – البضاعة – المصروفات المدفوعة مقدما) / المطلوبات المتداولة

= (٧٠٠٠٠ – (١٠٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ١٥٠٠٠) - صفر) / ٣٠٠٠٠ = ٣.٣ : ١ مرة

ج. صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة ـ المطلوبات المتداولة

= ٧٠٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠

= ٤٠٠٠٠ دينار

ثانيا: نسب النشاط (السنة ٣٦٠ يوما)

أ. معدل مدة التحصيل (يوم) = (الحسابات المدينة × ٣٦٠) / صافي المبيعات

= (٢٠٠٠٠ × ٣٦٠) / ٣٠٠٠٠٠ = ٢٤ يوما

ب. معدل دوران البضاعة (مرة) = تكلفة المبيعات / رصيد البضاعة (خام، تحت التصنيع، جاهزة)

= ٢٤٠٠٠٠ / (١٠٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ١٥٠٠٠) = ٨ مرات

ج. معدل دوران البضاعة بالايام = (رصيد البضاعة × ٣٦٠) / تكلفة المبيعات

= (٣٠٠٠٠ × ٣٦٠) / ٢٤٠٠٠٠ = ٤٥ يوما

د. معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / صافي الموجودات الثابتة

$$= \frac{3000000}{30000} = 2.3 \text{ مرة}$$

هـ. معدل دوران مجموع الموجودات = صافي المبيعات / مجموع الموجودات (الموجودات)

$$= \frac{300000}{200000} = 1.5 \text{ مرة}$$

و. معدل دوران الموجودات المتداولة = صافي المبيعات / الموجودات المتداولة

$$= \frac{3000000}{70000} = 4.28 \text{ مرة}$$

ثالثا: نسب الربحية

أ. مجمل ربح العمليات = مجمل ربح العمليات / المبيعات

$$= \frac{60000}{300000} = 20\ \%$$

ب. صافي ربح العمليات/ المبيعات = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة والايرادات الاخرى / المبيعات

$$= \frac{20000}{300000} = 6.7\ \%$$

صافي الربح بعد الضريبة
ج. صافي الربح بعد الضريبة/ المبيعات = ------------------------------
المبيعات

١٤٠٠٠
= ------------------ = ٤.٧ %
٣٠٠٠٠٠

صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة والايرادات الاخرى
د. العائد على الموجودات = --
مجموع الموجودات

٢٠٠٠٠
= ------------------ = ١٠ %
٢٠٠٠٠٠

صافي الربح بعد الضريبة
هـ. العائد على حقوق المساهمين = ------------------------------
حقوق الساهمين

١٤٠٠٠
= ------------------ = ١٤ مرة
١٠٠٠٠٠

رابعا: نسبة المديونية

اجمالي الديون قصيرة الاجل والطويلة الاجل
أ. نسبة الديون / حقوق المالكين = --
حقوق المالكين

٧٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠
= ------------------------ = ١:١
١٠٠٠٠٠

الديون قصيرة الاجل
ب. نسبة الديون القصيرة الاجل / حقوق المالكين = ------------------------
حقوق المالكين

$$= \frac{٣٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠} = ١:٠.٣$$

ج. الديون طويلة الاجل / مصادر التمويل الطويلة الاجل = الديون الطويلة الاجل / الديون طويلة الاجل + حقوق المالكين

$$= \frac{٧٠٠٠٠}{٧٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠} = ١:٠.٤١$$

د. حقوق المالكين / الموجودات = حقوق المالكين / الموجودات

$$= \frac{١٠٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠} = ١:٠.٥$$

ب. التغطية:

أ. عدد مرات تحقق الفائدة = الدخل قبل الفائدة والضريبة / الفوائد السنوية المدفوعة

$$= \frac{١٤٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ٦٠٠٠}{٥٠٠٠} = ٥ \text{ مرات}$$

يمكن احتسابها كما ياتي = الدخل قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك / الفوائد السنوية المدفوعة

$$= \frac{١٤٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ٦٠٠٠ + ١٥٠٠٠}{٥٠٠٠} = ٨ \text{ مرات}$$

ب. نسبة التغطية الشاملة = الدخل قبل الضريبة + الفائدة المدفوعة + الاستهلاك / الفائدة + (قسط الدين / ١ - نسبة الضريبة)

$$= \frac{(١٤٠٠٠ + ٦٠٠٠) + ٥٠٠٠ + ١٥٠٠٠}{٥٠٠٠ + \frac{٢٠٠٠٠}{١ - ٠.٣}}$$

$$= \frac{٤٠٠٠٠}{٥٠٠٠ + ٢٨٥٧١} = ١.١٩ \text{ مرة}$$

خامسا: نسب السوق:

أ. نصيب السهم من الارباح = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{عدد الاسهم القائمة}}$

$$= \frac{١٤٠٠٠}{٦٠٠٠٠} = ٢٣ \%$$

ب. نسبة سعر السهم العائد = $\frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{العائد المتحقق على السهم}}$

$$= ١.٢٥$$

ج. نسبة المدفوع من الارباح = $\frac{\text{الارباح الموزعة على حملة الاسهم العادية}}{\text{الارباح الصافية المتحققة}}$

$$= \frac{١٢٠٠٠}{١٤٠٠٠} = ٨٥.٧ \%$$

د. عائد التوزيع = $\frac{\text{حصة السهم من الارباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوقي}}$

$$= \frac{٠.١}{١.٢٥} = ٨ \%$$

واذا علمنا ان سعر السهم السوقي في بداية المدة كان ١.٠٥ دينار، واردنا احتساب عائد الاحتفاظ بالسهم، فان ذلك يتم على النحو التالي:

عائد الاحتفاظ بالسهم = (السعر السوقي في نهاية المدة – السعر السوقي للسهم في بداية المدة + نصيب السهم من الارباح الموزعة) ÷ عدد الاسهم القائمة

$$= \frac{١.٢٥ - ١.٠٥ + ٠.١}{١.٠٥} = ٢٨.٦ \%$$

مثال تطبيقي

توافرت لديك البيانات الاتية عن شركة الحسن:

١. نسبة التداول ١.٥ : ١

٢. نسبة السيولة السريعة: ٠.٧ : ١

٣. معدل دوران المدينين١٢ مرة

٤. المبيعات ٩٠٠٠٠ دينار ٥٠ % منها نقدا

٥. نسبة الديون قصيرة الاجل الى الديون طويلة الاجل ٣:٢

٦. نسبة الديون الى حقوق الملكية ٢٠ %

٧. حقوق الملكية ٨٠٠٠٠ دينار.

المطلوب: ١. اكمال قائمة المركز المالي للشركة وفق الشكل الاتي:

	××	**النقدية**		××	**المطلوبات المتداولة**
	××	**المدينون**		××	**قروض طويلة الاجل**
	××	**المخزون**	××		**اجمالي المطلوبات**
××		**اجمالي الموجودات المتداولة**	××		**حقوق الملكية**
××		**اجمالي الموجودات الثابتة**			
××		**اجمالي الموجودات**	××		**اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية**

٢. تحسين نسبة التداول للشركة وصولا الى المعيار المطلق ٢:١ باستخدام الطرائق الممكنة واعداد قائمة المركز المالي في ضوء كل طريقة مقترحة.

الحل:

١. نسبة المدينين الى حقوق الملكية = اجمالي المطلوبات / حقوق الملكية

٢٠ %= اجمالي المطلوبات / ٨٠٠٠٠٠

اجمالي المطلوبات = ٨٠٠٠٠٠ × ٢٠% = ١٦٠٠٠٠ دينار

٢. بما ان نسبة الديون قصيرة الاجل (المطلوبات المتداولة) الى الديون طويلة الاجل (المطلوبات طويلة الاجل) هي ٢:٣

اذن المطلوبات المتداولة =١٦٠٠٠ × ٢ / ٥ = ٦٤٠٠٠ دينار

القروض طويلة الاجل =١٦٠٠٠٠ × ٣ / ٥ = ٩٦٠٠٠ دينار

٣. اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية = ١٦٠٠٠ / ٨٠٠٠٠٠ = ٩٦٠٠٠٠ دينار

وبموجب معادلة الميزانية فان اجمالي الموجودات = اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

اذن اجمالي الموجودات = ٩٦٠٠٠٠ دينار

٤. نسبة التداول = اجمالي الموجودات المتداولة / اجمالي المطلوبات المتداولة

١.٥ = اجمالي الموجودات المتداولة / ٦٤٠٠٠

اذن اجمالي الموجودات المتداولة = ٦٤٠٠٠ × ١.٥ = ٩٦٠٠٠ دينار
٥. الموجودات الثابتة = اجمالي الموجودات – اجمالي الموجودات المتداولة
= ٩٦٠٠٠٠-٩٦٠٠٠ = ٨٦٤٠٠٠ دينار

٦. معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الاجلة / المدينين

صافي المبيعات الاجلة = ٩٠٠٠٠٠ × ٥٠ % = ٤٥٠٠٠٠ دينار

اذن ١٢ = ٤٥٠٠٠٠ / المدينين

رصيد المدينين = ٤٥٠٠٠٠ / ١٢ = ٣٧٥٠٠ دينار

٧. نسبة السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة - المخزون) / المطلوبات المتداولة

٠.٧ = (٩٦٠٠٠ - المخزون) / ٦٤٠٠٠

اذن المخزون = ٥١٢٠٠ دينار

٨. بما ان اجمالي الموجودات المتداولة = النقدية + المدينون + المخزون
٩٦٠٠٠ = النقدية + ٣٧٥٠٠ + ٥١٢٠٠
اذن النقدية = ٧٣٠٠ دينار

وعليه فان شكل قائمة المركز المالي سوف تكون بالصيغة الاتية:

٧٣٠٠	النقدية	٦٤٠٠٠	المطلوبات المتداولة
٣٧٥٠٠	المدينون	٩٦٠٠٠	القروض طويلة الاجل
٥١٢٠٠	المخزون	١٦٠٠٠٠	اجمالي المطلوبات
٩٦٠٠٠	الموجودات المتداولة		
٨٦٤٠٠٠	الموجودات الثابتة	٨٠٠٠٠٠	حقوق الملكية
٩٦٠٠٠٠	اجمالي الموجودات	٩٦٠٠٠٠	اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

ثانيا: يمكن تحسين نسبة التداول من ١:١.١٥ الى ١:٢ لكي تتناسب مع المعيار المطلق وفق احدى الطرائق الاتية:

١.زيادة الموجودات المتداولة (او احد عناصرها، عن طريق تخفيض الموجودات الثابتة بنفس المبالغ، فقد كان يتم بيع جزء من الموجودات الثابتة نقدا لزيادة النقدية، وبافتراض ان المبلغ هو (س) فان :

اجمالي الموجودات المتداولة

نسبة التداول = ------------------------------

اجمالي المطلوبات المتداولة

٩٦٠٠٠ + س

١:٢ = -------------------

٦٤٠٠٠

١٢٨٠٠٠ = ٩٦٠٠٠٠ + س

اذن س = ٣٢٠٠٠ دينار

عليه يجب على الشركة بيع موجودات ثابتة بمبلغ ٣٢٠٠٠ دينار وايداعها ضمن النقدية لكي تصبح نسبة التداول ١:٢ وتكون قائمة المركز المالي بالشكل التالي:

٣٩٣٠٠٠	النقدية	٦٤٠٠٠	المطلوبات المتداولة
٣٧٥٠٠	المدينون	٩٦٠٠٠	القروض طويلة الاجل
٥١٢٠٠	المخزون	١٦٠٠٠٠	اجمالي المطلوبات
١٢٨٠٠٠	اجمالي الموجودات المتداولة	٨٠٠٠٠٠	حقوق الملكية
٨٣٢٠٠٠	الموجودات الثابتة		
٩٦٠٠٠٠ =====		٩٦٠٠٠٠ =====	اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

٢. تخفيض المطلوبات المتداولة عن طريق تخفيض الموجودات الثابتة بنفس المبالغ، كأن يتم بيع احد الموجودات الثابتة واستخدام المتحصلات النقدية في تسديد جزء من القروض قصيرة الاجل (او الدائنين). وبافتراض ان المبلغ هو (س) فان:

المطلوبات المتداولة

نسبة التداول = ------------------------------

المطلوبات المتداولة

٩٦٠٠٠

١:٢= -------------------

٦٤٠٠٠٠ - س

١٢٨٠٠٠ - ٢س = ٩٦٠٠٠

فان س = ١٦٠٠٠ دينار

وعليه تكون قائمة المركز المالي بالشكل الاتي:

٧٣٠٠٠	النقدية	٦٤٠٠٠	المطلوبات المتداولة
٣٧٥٠٠	المدينون	٩٦٠٠٠	القروض طويلة الاجل
٥١٢٠٠	المخزون	١٦٠٠٠٠	اجمالي المطلوبات
٩٦٠٠٠	اجمالي الموجودات المتداولة	٨٠٠٠٠٠	حقوق الملكية
٨٤٨٠٠٠	الموجودات الثابتة		
٩٤٤٠٠٠ =====	اجمالي الموجودات	٩٤٤٠٠٠ =====	اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

٣. زيادة الموجودات المتداولة (او احد عناصرها) عن طريق زيادة المطلوبات طويلة الاجل او حقوق الملكية، كأن يتم زيادة القروض طويلة الاجل(الحصول على قرض طويل الاجل) وايداعه ضمن نقدية الشركة.

وبافتراض ان المبلغ هو (س) فان:

الموجودات المتداولة

نسبة التداول = ------------------------------

المطلوبات المتداولة

٩٦٠٠٠

١:٢= -------------------

٦٤٠٠٠٠

١٢٨٠٠٠ = ٩٦٠٠٠ + س

فان س = ٣٢٠٠٠ دينار

ويكون شكل قائمة المركز المالي كالاتي:

٣٩٣٠٠	النقدية	٦٤٠٠٠	المطلوبات المتداولة
٣٧٥٠٠	المدينون	١٢٨٠٠٠	القروض طويلة الاجل
٥١٢٠٠	المخزون	١٩٢٠٠٠	اجمالي المطلوبات
٩٦٠٠٠	الموجودات المتداولة		
٨٦٤٠٠٠	الموجودات الثابتة	٨٠٠٠٠٠	حقوق الملكية
٩٩٢٠٠٠ =====		٩٩٢٠٠٠ =====	

الفصل السادس
التحليل المالي باسلوب المقارنة (الاتجاهات)

تمهيد

ان التحليل يمثل اجراءات عملية تعتمد على ادوات واساليب وطرائق متنوعة جميعها تتناسب مع طبيعة كل عنصر او الاهداف المتوخاة من منهجية التحليل المالي ، واساليب التحليل المالي تقسم بشكلسنة الى نوعين، هما النسب المالية بحيث يتم استخدام هذا الاسلوب في الحصول على مؤشرات دالة على كفاءة الشركة او قدرتها على تحقيق الربح ومواجهة الالتزامات ... الخ ، والتي سبق الاشارة اليها في الفصل السابق . والنوع الاخر هو التحليل المقارن للقوائم المالية (التحليل والمقارنة لاكثر من قائمة مالية لنفس المنشاة لتحديد التغير الحاصل بين سنة واخرى ، وتحديد ان كانت ايجابية او سلبية مع اتخاذ القرارات الادارية المناسبة). وهذا الفصل يتناول ماهية تلك الاتجاهات ومعادلاتها واليات تطبيقها.

اتجاهات التحليل المالي

تحليل الاتجاهات وفيه يتم تحليل حركة الحساب او النسب المالية وفقا لاتجاه معين إما خلال المدة ذاتها وبمقارنة الحساب بمجموعته فيكون (تحليل رأسي) أو علي مستوي عدة فترات محاسبيه ومقارنة قيمة الحساب في المدة المنشودة بالفترات الاخرى ويسمي (تحليل افقي). ويشمل نوعين هما :

اولا : **التحليل الرأسيّ** : هو التحليل الذي يُستخدم لتحليل القوائم الماليّة بشكل منفصل؛ حيث تُحلل كلّ قائمة بشكل مستقل عن القوائم الأخرى ، ويُطبق هذا التحليل بطريقة رأسيّة لعناصر القائمة ، فيُنسب كلّ عنصر إلى القيمة الإجماليّة لعناصرها ، ومن ثمّ يُضاف الى إجمالي مجموعة جُزئيّة ؛ أيّ تدرس العلاقات بين كافة العناصر على أساس كُليّ ، وضمن تاريخ مُحدد يوصف بأنّه ساكن أو ثابت، ويوصف هذا التحليل بأنّه توزيع نسبيّ .

من جانب اخر فان التحليل الرأسي يتم فيه تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها ، بحيث ينسب كل عنصر من عناصرها الي المجموع الاجمالي لهذه العناصر ، او

المجموعة الفرعية التابع لها العنصر، وبذلك يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية علي أساس كلي وفي تاريخ معين لتحليل وتشخيص نوعية النشاط الذي حقق المساهمة الاوضح في النشاط الاجمالي من جانب ، واكتشاف سلوكه وتقيمه من جانب اخر. تكمن اهمية هذا التحليل في تحويل العلاقات الي علاقات نسبية ، يمكن من ايجاد الاهمية النسبية لكل بند بالنسبة للمجموعة الفرعية التي ينتمي اليها.

وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات ثم المخزون السلعي إلى لإجمالي الموجودات. وهكذا تتم نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية.

ويعاب علي هذا الاسلوب كونه تحليل ساكن يتسم بالجمود وعدم التعبير عن الصورة الكاملة لاداء الشركة فهو يعتمد فقط علي مدة زمنية واحدة ولا يوضح بصورة جيدة العلاقات بين الحسابات المختلفة.

ثانيا : التحليل الأفقيّ : هو التحليل الذي يدرس سلوك كلّ عنصر من العناصر الخاصة بالقوائم الماليّة أثناء مرور الوقت ؛ حيث تتبع حركة كلّ عنصر نقصاً أو زيادة مع مرور الزمن ، ويُعدّ هذا التحليل ديناميكيّاً ؛ بسبب قدرته على توضيح التغيرات التي تحدث خلال مدة طويلة من الزمن التحليل الافقي لدراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية عن طريق تتبع حركته بالزيادة والنقصان بمرور الزمن.

وبمعنى اخر فالتحليل الافقي تحليل اتجاهى بتلافى إلى حد ما سمة الجمود الزمنى التى يتسم بها التحليل الرأسى وذلك عن طريق دراسة حركة البند أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعريف على مقدار واتجاه التغير الحادث فى حركة البند أو النسبة المالية ، مما يوفر له سمة الديناميكية والتعبير عن صورة اكثر دقة عن واقع المنشاة وعن اتجاهات المستقبلية . ويطلق عليه فى بعض الاحيان التحليل المتحرك لانه يرتكز على معرفة اتجاه تطور فقرات القوائم المالية. ولكن ايضاً يوجه لهذا التحليل انتقاضات فى كسوره عن التعبير الدقيق عن بعض فقرات القوائم المالية كرأس المال العامل الذى يتسم بأضطراد التغير خلال المدة. والتحليل الافقي يستهدف المقارنة بين عدة سنوات ودراسة

التغيرات المالية الطارئة على الميزانيات وحسابات الدخل والتدفقات النقدية الخ.... يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من مدة مالية إلى مدة مالية أخرى ، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، ويكون بمقارنة نفس البنود المحاسبية في القوائم المالية لعدد من السنوات، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توافر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ، ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية، لذلك ينبغي علي المستثمر أن ينتبه للتغيرات الجوهرية التي توجد في القوائم المالية ، وأن يقوم بمقارنتها بسنوات ماضية لمعرفة هل تلك التغيرات تمثل إتجاهات الشركة ، أم هي إتجاهات طارئة. وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات ثم المخزون السلعي إلى لإجمالي الموجودات . وهكذا تتم نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية.

مثال تطبيقي

البيانات الاتية ماخوذة عن قائمة المركز المالي لشركة خالد لاخر سنتين ٢٠١٥ و٢٠١٦

التفاصيل	البيانات الفعلية لسنة		المعدلات المعيارية
	٢٠١٥	٢٠١٦	لسنة ٢٠١٦
موجودات ثابتة (صافي)	٢١.٠٠٠	١٩.٥٠٠	١٨.٥٠٠
نقدية	١٠٠٠	٥٠٠	٨٠٠
أوراق قبض	٨٠٠٠	١٢.٠٠٠	١٠.٠٠٠
مدينون	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٦٠٠٠
المخزون السلعي	٢٠.٠٠٠	٢٨.٠٠٠	٢٧.٠٠٠
إجمالي الموجودات المتداولة	٣٥.٠٠٠	٤٧.٥٠٠	٤٣.٨٠٠
إجمالي الموجودات	٥٦.٠٠٠	٦٧.٠٠٠	٦٢.٣٠٠
رأس المال	٢٦.٠٠٠	٢٧.٠٠٠	٢٧.٠٠٠
الالتزامات قصيرة الاجل	٢٠.٠٠٠	١٥.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
الالتزامات طويلة الاجل	١٠.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	١٥.٣٠٠
مجموع المطلوبات	٥٦.٠٠٠	٦٧.٠٠٠	٦٢.٣٠٠

المطلوب: اعداد جدول المقارنات

جدول المقارنات

التفاصيل	البيانات التاريخية		التغيرات المطلقة		المتغيرات النسبية %		المعدلات المعيارية	الانحرافات الفعلية عن المعيارية			
								المطلقة		النسبية %	
	٢٠١٥	٢٠١٦	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	٢٠١٦	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة
اصول ثابتة	٢١.٠٠٠	١٩.٥٠٠		١٥٠٠		٧.١	١٨.٥٠٠	١٠٠٠		٥.٤	
نقدية	١٠٠٠	٥٠٠		٥٠٠		٥٠	٨٠٠		٣٠٠		٣٧.٥
اوراق قبض	٨٠٠٠	١٢.٠٠٠	٤٠٠٠		٥٠		١٠.٠٠٠	٢٠٠٠		٢٠	
المدينون	٦٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠		١٤.٣		٦٠٠٠	١٠٠٠		١٦.٦	
المخزون السلعي	٢٠.٠٠٠	٢٨.٠٠٠	٨٠٠٠		٤٠		٢٧.٠٠٠	١٠٠٠		٣.٧	
اجمالي الاصول الثابتة	٣٥.٠٠٠	٤٧.٥٠٠	١٢.٥٠٠		٣٥.٧		٤٣.٨٠٠	٣٧٠٠		٨٧	
اجمالي الاصول	٥٦.٠٠٠	٢٧.٠٠٠	١٠٠٠		٣.٦		٦٢.٣٠٠		٤٧٠٠	٧.٥	
رأس المال	٢٦.٠٠٠	٢٧.٠٠٠	١٠٠٠				٢٧.٠٠٠	---	--	--	--
الالتزامات القصيرة	٢٠.٠٠٠	١٥.٠٠٠		٥٠٠٠		٢٥	٢٠٠٠٠		٥٠٠٠		٢٥
الالتزامات الطويلة	١٠٠٠	٢٥.٠٠٠	١٥٠٠٠		١٥٠		١٥.٣٠٠	٩		٢٥٠٠٠	١٥.٠٠٠

من الجدول السابق يستطيع المحلل استنتاج المقارنات التي تخدم اهداف التحليل الذي سيجري استخدامه لاحقا.

مثال تطبيقي

الاتي بعض مؤشرات النشاط لشركة البرزنجي التجارية للمدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠:

المؤشرات	الوحدة	المعلومات التاريخية		المعدلات المعيارية
		٢٠٠٩	٢٠١٠	لسنة ٢٠١٠
معدل دوران رأس المال العامل	مرة	٢	٢.٥	٢.٣
معدل دوران المخزون السلعي	مرة	٢.٢	٢.٦	٢.١
معدل دوران الموجودات المتداولة	مرة	٢.٣	٢.٧	٢.٢
معدل دوران الموجودات الثابتة	مرة	٢	٢.٢	٢
معدل دوران المدينين	مرة	٢.٦	٢.٨	٢.١
معدل دوران الدائنين	مرة	٢	٢.٧	٢.٢

الحل:

اولا : اعداد جدول المقارنات

المؤشرات	المعلومات التاريخية		معدلات معيارية لسنة ٢٠١٠	انحرافات ٢٠٠٩ عنسنة ٢٠١٠			انحرافات ٢٠١٠ عن المعدلات المعيارية		
	٢٠٠٩	٢٠١٠		موجب	سالب	%	موجب	سالب	%
معدل دوران رأس المال العامل	٢	٢.٥	٢.٣	%٥		٢٥	٠.٢		٨.٧
معدل دوران المخزون السلعي	٢.٢	٢.٦	٢.١	%٤		١٨	٠.٥		٢٣.٨
معدل دوران الموجودات المتداولة	٢.٣	٢.٧	٢.٢	%٤		١٧	٠.٥		٢٢.٧
معدل دوران الموجودات الثابتة	٢	٢.٢	٢	%٢		١٠	٠.٢		١٠
معدل دوران المدينين	٢.٦	٢.٨	٢.١	%٢		٧.٧	٠.٧		٣.٣
معدل دوران الدائنين	٢	٢.٧	٢.٢	٠.٧		٣.٥	٠.٥		٢٢.٧

التحليل

١. من الجدول السابق يتضح ان الشركة البرزنجي قد حققت تصاعدا في نسب النشاط في سنة ٢٠١٠ عن سنة ٢٠٠٩ حيث ان جميع الانحرافات المطلقة كانت ايجابية. وهذا ما يدل على تحسن اداء المشروع في السنة الاخيرة بالمقارنة مع السنة التي سبقتها.

٢. ان تحسن نسب النشاط لن تقتصر فقط على البيانات الفعلية وانما شملت ايضا المعدلات المعيارية . وهذا يؤكد ان الشركة تحقق اداءً جيداً.

٣. ان تحسن نسب النشاط بالمقارنة مع السنة السابقة والمعدلات المعيارية يساعدها على زيادة ارباح الشركة.

مثال / محلول

قدمت اليك قوائم المركز المالي لشركة المعتز بالله التجارية للمدة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤.

التفاصيل	السنوات				
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
موجودات ثابتة					
مباني (تكلفة)	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٨٠
آلات (تكلفة)	١٤٠	٢٠٠	٢٣٠	٢٤٠	٢٦٠
مجموع الموجودات الثابتة	٣٠٠	٣٦٠	٣٩٠	٤٠٠	٤٤٠
ناقصا: مجمع الاندثار	(٤٠)	(٩٠)	(١٢٠)	(١٤٤)	(١٦٢)
صافي الموجودات الثابتة	٢٦٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٥٦	٢٧٨
موجودات متداولة					
نقدية	١٤	١٦	٢٠	٢٦	٣٤
أوراق مالية	٦	٨	٨	١٦	١٦
مخزون سلعي	٨٢	١١٤	١٢٤	١٣٤	١٤٦
مجموع الموجودات المتداولة	١٠٢	١٣٨	١٥٢	١٧٦	١٩٦
مجموع الموجودات	٣٦٢	٤٠٨	٤٢٢	٤٣٢	٤٧٤
رأس المال	١٦٤	١٨٨	١٩٢	١٩٤	٢٠٠
احتياطات وارباح محتجزة	١٨	٢٢	٢٦	٣٠	٣٦
مجموع حقوق أصحاب المشروع	١٨٢	٢١٠	٢١٨	٢٢٤	٢٣٦
التزامات طويلة الاجل	١٣٠	١٤٤	١٤٦	١٥٠	١٥٤
التزامات قصيرة الاجل	٥٠	٥٤	٥٨	٥٨	٨٤
مجموع المطلوبات	٣٦٢	٤٠٨	٤٢٢	٤٣٢	٤٧٤

المطلوب : اعداد جدول التحليل المالي الاحصائي لهذه القوائم : (المبالغ بالألف)

الحل :

قبل قيام المحلل المالي بالتحليل، لابد له من مراعاة ما ياتي:

١. توظيف البيانات الواردة في القوائم او أي بيانات أخرى بطريقة تنسجم مع هذا الأسلوب، اذ عليه تبويب البيانات في جداول تخدم هذا الأسلوب. علما ان عملية تبويب الجداول التحلياتية هي ذات محتوى فني، يراعى فيها الدقة والوضوح والبساطة بغية الاستفادة منها بشكل يخدم الغرض من التحليل.

٢. اختيار سنة الأساس للسنوات الأخرى، على ان تكون سنة طبيعية. فاذا اعتبرنا سنة ٢٠٠٠ أساسا لبقية السنوات الأخرى فانه:

٣. تعتبر جميع قيم سنة ٢٠٠٠ (١٠٠).

٤. ننسب العناصر المتشابهة الى العنصر الذي يمثله في سنة الأساس، مضروبا في ١٠٠ وفق المعادلة الاتية :

(قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة العنصر في سنة الأساس) × ١٠٠

وبعد اجراء الخطوات السابقة سنحصل على الجدول التالي:

العناصر	السنوات				
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
موجودات ثابتة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١١٢.٥
مباني	١٠٠	١٤٢.٩	١٦٤.٣	١٧١.٤	١٨٥.٧
آلالات					
مجموع الموجودات الثابتة	١٠٠	١٢٠	١٣٠	١٣٣.٣	١٤٦.٧
ناقصا : مجمع الاندثار	١٠٠	٢٢٥	٣٠٠	٣٦٠	٤٠٥
صافي الموجودات الثابتة	١٠٠	١٠٣.٨	١٠٣.٨	٩٨.٥	١٠٦.٩
الموجودات الثابتة					
نقدية	١٠٠	١١٤٣	١٤٢.٩	١٨٥.٧	٢٤٢.٩
أوراق مالية	١٠٠	١٣٣.٣	١٣٣.٣	٢٦٦.٧	٢٦٦.٧
مخزون سلعي	١٠٠	١٣٩	١٥١.٢	١٦٣.٤	١٧٨
مجموع الموجودات المتداولة	١٠٠	١٣٥.٣	١٤٩	١٧٢.٥	١٩٢
مجموع الموجودات	١٠٠	١١٢.٧	١١٦.٦	١١٩.٣	١٣٠.٩
حقوق المساهمين					
رأس المال	١٠٠	١١٤.٦	١١٧	١١٨.٣	١٢٢
احتياطات وارباح محتجزة	١٠٠	١٢٢.٢	١٤٤.٤	١٦٦.٧	٢٠٠
مجموع حقوق المساهمين	١٠٠	١١٥.٤	١١٩.٨	١٢٣	١٢٩.٧
التزامات قصيرة الاجل	١٠٠	١١٠.٨	١١٢.٣	١١٥.٤	١١٨.٥
التزامات طويلة الاجل	١٠٠	١٠٨	١١٦	١١٦	١٦٨
مجموع المطلوبات	١٠٠	١١٢.٧	١١٦.٦	١١٩.٣	١٣٠.٩

بعد اعداد الجدول السابق، يقوم المحلل المالي باجراء الدراسات المطلوبة على البيانات المتحققة على شكل نسب مئوي، وفق الغاية المحددة من التحليل المالي بالاستعانة بالاساليب الأخرى لتقديم تصورات تفيد الجهة المختصة في اتخاذ القرارات المناسبة. ونظرا لأهمية الأساليب الإحصائية، فقد شاع استخدامها في تحليل مجالات وغايات متعدد،

التحليل الربحي، وتحليل المصاريف، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من المجالات التي يشملها التحليل حسب الغرض منه.

مثال تطبيقي

توفرت لديك البيانات الاتية عن الإيرادات والمصروفات لاحدى الشركات الصناعية وكما هي في ٢٠٠٦/١٢/٣١ و ٢٠٠٥/١٢/٣١ (المبالغ الف دينار)

كشف الدخل المقارن والتحليل الافقي كما في ١٢/٣١

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٥	النمو او الانخفاض
صافي المبيعات	٤٥٢	٢١٦	١٠٩ %
تكلفة المبيعات	(٣٠٠)	(١٥٠)	١٠٠ %
اجمالي الربح	١٥٢	٦٦	١٣٠ %
مصاريف تشغياتية أخرى (بيع، إدارية، مالية) تسويق)	(٥٦)	(٣٤)	٦٥ %
صافي الربح التشغياتي قبل الاستهلاك	٩٦	٣٢	٢٠٠ %
الاهتلاك السنوي	(٨٠٠٠)	(٢٠٠٠)	٣٠٠ %
صافي الربح قبل الفائدة والضريبة	٨٨	٣٠	١٩٣ %
الفائدة السنوية	(١٠)	(٦٠٠٠)	٦٧ %
صافي الربح قبل الضريبة	٧٨	٢٤٠٠٠	٢٢٥ %
الضريبة ٥ %	(٣٩٠٠)	(١٢٠٠)	٢٢٥ %
صافي الربح (الدخل)	٧٤١٠٠	٢٢٨٠٠	٢٢٥ %
الأرباح الموزعة على المساهمين	(٤١٠٠)	(٢٨٠٠)	٤ %
الأرباح المحتجزة	٧٠	٢٠	٢٥٠ %

تحليل وتفسير النتائج

يتضح من تحليل اتجاهات التطور لفقرات كشف الدخل ان صافي المبيعات زادت بنسبة ١٠٩ %، في حين ان المصاريف التشغيلية زادت بنسبة ٦٥ %، كما ان الزيادة في المبيعات عند ربطها بالزيادة بالمدينون واوراق القبض (من الميزانية العمومية) يتضح ان اغلب المبيعات كانت آجلة، الامر الذي يفسر اعتماد الإدارة على البيع بالآجل وربما ضمن ظروف ميسرة لشروط الائتمان، كما يمكن التحقق من الرقابة على المصاريف التشغيلية الأخرى من خلال تحليل العلاقة بين صافي الربح قبل الفائدة والضريبة واجمالي

الربح ، فعلى الرغم من الزيادة في المصاريف التشغيلية وبنسبة ٦٥ % الا ان الزيادة في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة كان بوتيرة اكبر من اجمالي الربح، اذ بلغت نسبة النمو ١٩٣ % مقارنة بنسبة ١٣٠ % لاجمالي الربح. وهكا يستطيع المحلل المالي ان يفسر الكثير من العلاقة من خلال التحليل الافقي لكشف الدخل.

مثال محلول

في حالة استخدام التحليل الرأسي على قائمة واحدة للمركز المالي (ل مدة مالية واحدة) على افتراض ان قائمة المركز المالي لشركة الطارق المساهمة عن المدة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ كانت كما ياتي:

بيان	المبلغ	
الموجودات المتداولة		
نقدية	١٥٠٠٠	
اوراق مالية	١٠٠٠٠	
اوراق القبض	٥٠٠٠	
مدينون	٣٥٠٠٠	
مخزون	٥٥٠٠٠	
اجمالي الموجودات المتداولة		١٢٠٠٠٠
الموجودات الثابتة (صافي)		
الاراضي	٢٠٠٠٠	
المباني	١٥٠٠٠	
الاثاث	١٥٠٠٠	
اجمالي الموجودات الثابتة		٨٠٠٠٠
اجمالي الموجودات		٢٠٠٠٠٠
المطلوبات المتداولة		
اوراق الدفع	١٠٠٠٠	
دائنون	٣٥٠٠٠	
قروض قصيرة الاجل	١٥٠٠٠	
اجمالي المطلوبات المتداولة		٦٠٠٠٠
سندات طويلة الاجل		١٥٠٠٠
اجمالي المطلوبات		٧٥٠٠٠
حقوق الملكية		
رأس المال (اسهم)	١٠٠٠٠	
ارباح محتجزة	٣٥٠٠٠	
اجمالي حقوق الملكية		١٢٥٠٠٠
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		٢٠٠٠٠٠

الوزن النسبي لعناصر قائمة المركز المالي وفقا لطريقة المجموعة الفرعية (الجزئية) وفقا لطريقة المجموعة الفرعية يتم استخراج الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر قائمة المركز المالي قياسا الى المجموعة الفرعية التي ينتمي اليها وكما ياتي:

الوزن النسبي للنقدية = (النقدية ÷ اجمالي الموجودات المتداولة) × ١٠٠

= (١٥٠٠٠ ÷ ١٢٠٠٠٠) × ١٠٠ = ١٢.٥%

الوزن النسبي للاوراق المالية = (١٠٠٠٠ ÷ ١٢٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٨.٣ %

الوزن النسبي لاوراق القبض = (٥٠٠٠ ÷ ١٢٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٤.٢ %

الوزن النسبي للمدينين = (٣٥٠٠٠ ÷ ١٢٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٢٩.٢ %

الوزن النسبي للمخزون = (٥٥٠٠٠ ÷ ١٢٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٤٥.٨ %

الوزن النسبي للاراضي = (الاراضي ÷ اجمالي الموجودات الثابتة) × ١٠٠

= (٢٠٠٠٠ ÷ ٨٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٢٥ %

الوزن النسبي للمباني = (٤٥٠٠٠ ÷ ٨٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٦.٢٥ %

الوزن النسبي للاثاث = (١٥٠٠٠ ÷ ٨٠٠٠٠) × ١٠٠ = ١٨.٧٥ %

الوزن النسبي لاوراق الدفع = (اوراق الدفع ÷ اجمالي المطلوبات المتداولة) × ١٠٠

$$= \frac{١٠٠٠٠}{٦٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٦.٧ \%$$

$$\text{الوزن النسبي للدائنين} = \frac{٣٥٠٠٠}{٦٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٥٨.٣ \%$$

$$\text{الوزن النسبي للقروض قصيرة الاجل} = \frac{١٥٠٠٠}{٦٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٢٥ \%$$

$$\text{الوزن النسبي للسندات طويلة الاجل} = \frac{\text{السندات طويلة الاجل}}{\text{اجمالي المطلوبات طويلة الاجل}} \times ١٠٠$$

$$\text{الوزن النسبي للسندات طويلة الاجل} = \frac{١٥٠٠٠}{١٥٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٠٠ \%$$

$$\text{الوزن النسبي لرأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٩٠٠٠٠}{١٢٥٠٠٠} \times ١٠٠ = ٧٢ \%$$

$$\text{الوزن النسبي للارباح المحتجزة} = \frac{٣٥٠٠٠}{١٢٥٠٠٠} \times ١٠٠ = ٢٨ \%$$

ب. الوزن النسبي لعناصر قائمة المركز المالي وفقا لطريقة المجموعة الفرعية (الجزئية) وفقا لطريقة المجموعة الكلية يتم استخراج الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر قائمة المركز المالي قياسا الى اجمالي الموجودات او مجموعة اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية حسب طبيعة ذلك العنصر وكما ياتي:

$$\text{الوزن النسبي للنقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{١٥٠٠٠}{} \times ١٠٠ = ٧.٥\%$$

١٢٠٠٠٠

١٠٠٠٠
الوزن النسبي للاوراق المالية = ------------ × ١٠٠ = ٥ %
٢٠٠٠٠٠

٥٠٠٠
الوزن النسبي لاوراق القبض = ------------ × ١٠٠ = ٢.٥ %
٢٠٠٠٠٠

٣٥٠٠٠
الوزن النسبي للمدينين = ------------ × ١٠٠ = ١٧.٥ %
٢٠٠٠٠٠

٥٥٠٠٠
الوزن النسبي للمخزون = ------------ × ١٠٠ = ٢٧.٥ %
٢٠٠٠٠٠

٢٠٠٠٠
الوزن النسبي للاراضي = ------------ × ١٠٠ = ١٠ %
٢٠٠٠٠٠

٤٥٠٠٠
الوزن النسبي للمباني = ------------ × ١٠٠ = ٢٢.٥ %
٢٠٠٠٠٠

١٥٠٠٠
الوزن النسبي للاثاث = ------------ × ١٠٠ = ٧.٥ %
٢٠٠٠٠٠

اوراق الدفع
الوزن النسبي لاوراق الدفع = ------------------------------------ × ١٠٠
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

١٠٠٠٠
= ------------ × ١٠٠ = ٥ %
٢٠٠٠٠٠

٣٥٠٠٠
الوزن النسبي للدائنين = ------------ × ١٠٠ = ١٧.٥ %
٢٠٠٠٠٠

١٥٠٠٠
الوزن النسبي للقروض قصيرة الاجل = ------------ × ١٠٠ = ٧.٥ %
٢٠٠٠٠٠

١٥٠٠٠
الوزن النسبي للسندات طويلة الاجل = ------------ × ١٠٠ = ٧.٥ %
٢٠٠٠٠٠

٩٠٠٠٠
الوزن النسبي لرأس المال= ---------- × ١٠٠ = ٤٥ %
٢٠٠٠٠٠

٣٥٠٠٠
الوزن النسبي للارباح المحتجزة = ----------- × ١٠٠ = ١٧.٥ %
٢٠٠٠٠٠

ويلاحظ ان اجمالي الوزن النسبي لعناصر قائمة المركز المالي بموجب طريقة المجموعة الكلية (الاجمالي) سوف يكون ١٠٠% لكل من عناصر الموجودات و ١٠٠ % لكل من عناصر المطلوبات وحقوق الملكية.

ويمكن التعبير عن قائمة المركز المالي بالاوزان النسبية بطريقتي المجموعة الفرعية والمجموعة الكلية وفق الشكل الاتي:

العناصر	الوزن النسبي من المجموعة الفرعية	الوزن النسبي من المجموعة الكلية
الموجودات المتداولة		
نقدية	%١٢.٥	%٧.٥
اوراق مالية	% ٨.٣	% ٥
اوراق القبض	% ٤.٢	% ٢.٥
مدينون	% ٢٩.٢	% ١٧.٥
مخزون	% ٤٥.٨	% ٢٧.٥
اجمالي الموجودات المتداولة	% ١٠٠	
الموجودات الثابتة		
اراضي	% ٢٥	% ١٠
مباني	% ٢٥،٥٦	% ٢٢.٥
اثاث	% ١٨.٧٥	% ٧.٥
اجمالي الموجودات الثابتة	% ١٠٠	
اجمالي الموجودات	-------	% ١٠٠
المطلوبات المتداولة		
اوراق الدفع	% ١٦.٧	% ٥
دائنون	% ٥٨.٣	% ١٧.٥
قروض قصيرة الاجل	% ٢٥	% ٧.٥
اجمالي المطلوبات المتداولة	% ١٠٠	
سندات طويلة الاجل	% ١٠٠	%٧.٥
اجمالي المطلوبات	--	
حقوق الملكية		
رأس المال	% ٧٢	% ٤٥
الارباح المحتجزة	% ٢٨	% ١٧.٥
اجمالي حقوق الملكية	% ١٠٠	
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	----------	% ١٠٠

التحليل الافقي (تحليل الاتجاه)

بموجب هذا النوع من انواع التحليل المالي المقارن يقوم المحلل المالي بدراسة التغيرات التي حدثت لعناصر القوائم المالية في مدة مالية معينة مقارنة مع مدة مالية سابقة، حيث يقوم المحلل المالي باستخراج قيمة التغير في كل عنصر من عناصر القيمة المالية وايجاد نسبة هذا التغير الى مدة مالية سابقة (التي تعتمد في عملية المقارنة)، وذلك في سبيل معرفة الاتجاه العام للعناصر والحكم على تغير في ضوء هذا الاتجاه.

ويفضل الاعتماد على نسبة التغير في كل عنصر من عناصر القائمة المالية بدلا من الاعتماد على مبالغ التغير في سبيل اعطاء صورة تعريفة وواضحة ومجردة عن اتجاه التغير سواء كان التغير بالزيادة او النقصان.

ويتم احتساب نسبة التغير لكل عنصر من عناصر القوائم المالية بموجب الصيغة الرياضية الآتية:

مبلغ التغير في العنصر

نسبة التغير في العنصر = --------------- × ١٠٠

مبلغ المدة السابقة

حيث ان : مبلغ التغير في العنصر = مبلغ المدة الجارية – مبلغ المدة السابقة

وتطبيق ذلك على قائمة المركز المالي لشركة الطارق فان:

٥٠٠٠

نسبة التغير لعنصر النقدية = -------- × ١٠٠ = ٥٠ %

١٠٠٠٠

١٥٠٠٠

نسبة التغير لعنصر النقدية = -------- × ١٠٠ = ٧٥ %

٢٠٠٠٠

وهكذا للعناصر الاخرى المكونة للقائمة والتي يمكن توضيحها كما ياتي:

بيان	مبلغ التغير في العنصر	نسبة التغير في العنصر	اتجاه التغير
نقدية	٥٠٠٠	٥٠ %	زيادة
اوراق مالية	(٥٠٠٠)	(٣٣.٣)	نقصان
اوراق القبض	---	---	ثابت
مدينون	١٠٠٠٠	٤٠ %	زيادة
مخزون	١٥٠٠٠	٣٧.٥ %	زيادة
اراضي	١٠٠٠٠	١٠٠ %	زيادة
مباني	٢٠٠٠٠	٨٠ %	زيادة
اثاث	٥٠٠٠	١٠٠ %	زيادة
م.م.مقدما	---	---	ثابت
اوراق الدفع	(١٠٠٠٠)	(١٠٠ %)	نقصان
دائنون	١٥٠٠٠	٧٥ %	زيادة
قروض قصيرة الاجل	٥٠٠٠	٢٥ %	زيادة
مطلوبات طويلة الاجل	٥٠٠٠	٥٠ %	زيادة
رأس المال المدفوع	٤٠٠٠٠	٨٠ %	زيادة
ارباح محتجزة	٥٠٠٠	١٦.٦ %	زيادة

ويمكن تفسير اتجاه التغيرات التي حدثت في العناصر السابقة بموجب السياسات المالية التي خططت لها الوحدة الاقتصادية مسبقا او من خلال الاعتماد على احد معايير التحليل المالي المتاحة امام المحلل المالي.

الفصل السابع
التحليل المالي لمصادر واستخدامات الاموال

تمهيد

ان اي منظمة او شركة لا تعمل بدون تمويل و لها مصادر متنوعة كما ان لها استخدامات وان تقويم اي نشاط هو التوازن بين المعادلة اي المصادر والاستخدامات والجدوى منها بما يتناسب مع طبيعة النشاط والاهداف التي يراد تحقيقها. لذا اصبح من الضروري دراسة الهيكل التمويلي للشركة او المؤسسة وكيفية تحليله ماليا وفق الادوات والاساليب المعتمدة .

تعريف هيكل التمويل

تعمل الوحدات الاقتصادية على اختيار افضل هيكل للتمويل يحقق لها اقصى الارباح وافضل معدل للنمو في ظل الظروف الاقتصادية المتاحة، وان افضل هيكل للتمويل يتأثر بمصادر التمويل سواء كانت قصيرة الاجل او طويلة الاجل والالتزامات او الحقوق ومدى علاقتها بالمخاطرة والعائد المتوقع.

ويعرف هيكل التمويل بانه : (عبارة عن مجموعة او تركيبة مكونات الاحوال التي تمتلكها منشاة او شركة او وحدة اقتصادية معينة لتمويل موجوداتها) أي ان هيكل التمويل يمثل مصادر الاموال التي بحوزة الوحدة الاقتصادية لتمويل موجوداتها ، ويمثل هيكل التمويل الجانب الايسر من قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ، لذا فان هيكل التمويل يتكون من فقرتين هما :

اولاً: المطلوبات وتشمل:

١. المطلوبات او المطلوبات قصيرة الاجل.

٢. المطلوبات او المطلوبات طويلة الاجل.

وتعرف المطلوبات بانها ديون محددة القيمة او ممكن تقديرها بدقة مقبولة ناتجة عن عمليات واحداث مالية، يقدمها الغير وتستفيد منها الوحدة الاقتصادية وتلتزم بسدادها.

ثانياً: حقوق الملكية وتشمل:

١. راس المال.

٢. الارباح المحتجزة (الفائض المتراكم).

٣. الاحتياطات المخصصة وغير المخصصة.

وتمثل حقوق الملكية مجموعة الاموال التي تعود الى مالكي الوحدة الاقتصادية سواء قدموها مباشرة الى الوحدة الاقتصادية او نتجت عن نشاطها، ويطلق عليها تعبير صافي الموجودات لانها تمثل الفرق بين موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية، كما ويطلق على حقوق الملكية عبارة هيكل راس المال وهنالك راي يرى ان هيكل راس المال يشمل تركيبة الاموال طويلة الاجل، لذا فهو وفق هذا الراي يشمل اضافتة لما جاء اعلاه، القروض طويلة الاجل، منطلقين في رايهم من تعريف ان القروض طويلة الاجل مصدر مهم من مصادر الاموال فهي تشكل مصدر تمويل دائم.

يمثل هيكل التمويل الجانب الأيسر من الميزانية العمومية للمنشأة، ويعد عن تركيز أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الموجودات المتمثلة بالجانب الأيمن في الميزانية العمومية ، حيث يمكن تمويل هذه الموجودات من مصادر متعددة ، مثل: رأس المال، والفائض المحتجز ، وقروض قصيرة أو طويلة الأجل ويعد من أهم القرارات المالية التي تواجه الإدارة المالية للمنشآت هي تحديد نسبة الدائنين إلى الملكية العامة في هيكل التمويل، ذلك أن هيكل التمويل هو تركيب المصادر التي بموجبها يتم تمويل الموجودات، ودرجة الاعتماد على أحد هذه المصادر دون الأخر. ويتكون هيكل التمويل من قسمين أساسين:

الأول : الأموال المملوكة والتي تشمل رأس المال ، والاحتياطيات ، والفائض غير الموزع.
والثاني : هو الأموال الدائنة، التي تتمثل بالقروض والمطلوبات المتداولة (وهو ما تعتمد عليه المنشآت الصغيرة).

الهيكل التمويلي للمؤسسة او ما يعرف بالمزيج التمويلي وهو الكيفية التي تختارها المؤسسة للتمويل حيث يجب على المؤسسة ان تختار ما يناسبها لتمويل احدى المشاريع الانتاجية

و اي كانت طبيعة المؤسسة فتختار من مصادر التمويل ما ترى انه انسب صيغة تمويلية سواء أكان تمويل داخلي او خارجي تمويل طويل الاجل او قصير الاجل سواء كان يعتمد على القروض المصرفية او على صادر اخرى مثل طرح اسهم وسندات .. الخ

مكونات الهيكل المالي:

- هو الجانب الايسر من الميزانية (المطلوبات المتداولة – المطلوبات طويلة الاجل – حقوق الملكية).
- المطلوبات المتداولة : هي خصوم قصيرة الاجل واجبة الدفع ، مثل : الدائنون واوراق الدفع والفوائد المستحقة والضرائب المستحقة وأي مستحقات.
- المطلوبات الثابتة : هي خصوم طويلة الاجل ، مثل : القروض طويلة الاجل والسندات
- حقوق الملكية : رأس المال – الاحتياطيات – الارباح المحتجزة.
- اجمالي المديونية : هو مجموع المطلوبات المتداولة (قصيرة الاجل) والمطلوبات الثابتة (طويلة الاجل).

هناك فرق بين هيكل التمويل وهيكل رأس المال

- هيكل التمويل : هو الجانب الايسر بالكامل في الميزانية العمومية.
- هيكل رأس المال : المطلوبات طويلة الاجل + حقوق الملكية.

هناك أمور من الواجب مراعاتها في الهيكل المالي

١. قاعدة المقابلة او الملائمة او الموائمة او مقابلة الآجال او النمط العام في التمويل:
   - الموجودات المتداولة : تمويل قصير الاجل.
   - الموجودات الثابتة : تمويل طريق الاجل عن طريق الملكية او الدين.
٢. حجم المرونة : يجب ان يوجد مرونة في هيكل التمويل لان المرونة تساعد على الاستمرارية.
٣. الوقت المناسب : يجب مراعاته في الهيكل التمويلي.
٤. حرية الادارة.
٥. الدخل المتوقع.

والانموذج الاتي لقائمة المركز المالي يمثل تركيبه هيكل تمويل لاحدى الوحدات الاقتصادية ونسبة تمثيل كل عنصر من عناصر مصادر التمويل في هيكل تمويل الوحدة الاقتصادية.

مثال تطبيقي

شركة المعتز بالله المساهمة

قائمة المركز المالي كما في ٣١/١٢/ (الف دينار)

الموجودات		المطلوبات	%
موجودات متداولة (قصيرة الاجل)	٢٥٠	مطلوبات قصيرة الاجل	٢٥%
	٣٥٠	مطلوبات طويلة الاجل	٣٥
موجودات ثابتة (طويلة الاجل)	--	--------	
	٦٠٠	مج. المطلوبات	٦٠
		حقوق الملكية	
موجودات اخرى	٢٥٠	راس المال	٢٥
	١٠٠	ارباح محتجزة	١٠
	٥٠	احتياطيات	٥
	٤٠٠	مج. حق الملكية	
١٠٠٠ الموجودات	١٠٠٠	مج . المطلوبات وحق الملكية	١٠٠%

وسيلاحظ من الانموذج ان راس المال يمثل ٢٥% من هيكل التمويل، وان حقوق الملكية تمثل ٤٠% من هيكل التمويل ، في حين تمثل المطلوبات ٦٠% من هيكل التمويل.

اهمية هيكل التمويل Financial Structure Importance

ان الهدف من دراسة هيكل التمويل لاي وحدة اقتصادية يتمثل في:

١. تحديد مصادر الاموال التي بحوزة الوحدة الاقتصادية.

٢. تحديد نسبة مساهمة كل من الاموال المملوكة والاموال المقترضة (قصيره او طويلة الاجل) في تمويل الموجودات التي لدى الوحدة الاقتصادية ومتطلبات تمويلها.

٣. منافذ استخدام الاموال:

وتعمل الوحدة الاقتصادية على تحقيق هيكل التمويل الامثل الذي يحقق اكبر ربح او عائد للمالكين، أي الهيكل الذي يعظم القيمة السوقية للاسهم التي تصدرها الوحدة الاقتصادية الى اقصى حد ممكن، حيث ان طريقة التمويل (ذاتي او قروض) تؤثر على ربحية الوحدة الاقتصادية وبالتالي على ربحية الاسهم، لذا فانه من الاهمية ان يكون اختيار هيكل التمويل يحقق التوازن بين الارباح وبين المخاطرة المرتبطة بهيكل التمويل ذاته، وذلك لوجود نوعين من المخاطرة في حياة الوحدة الاقتصادية هما:

١. المخاطرة المالية والتي ترتبط بهيكل التمويل وتركيبه.

٢. مخاطرة الاعمال والتي ترتبط بحجم اعمال الوحدة الاقتصادية وطبيعتها.

ان الغاية من دراسة هيكل التمويل هو زيادة الارباح المتحققة كنتيجة لشكل او تركيبة هيكل التمويل ، ذلك لان نمو هيكل التمويل بشكل ثابت ومستمر يؤدي الى بقاء الوحدة الاقتصادية واستمرارها ، وبالنتيجة زيادة حقوق المالكين.

ومما تقدم لابد من التاكيد على ان شكل او تركيبة هيكل التمويل تتاثر بدورة حياة الوحدة الاقتصادية ، ولما كانت دورة حياة الوحدة الاقتصادية تتكون من اربع مراحل هي :

١- **التاسيس** : حيث تكون الوحدة الاقتصادية بحاجة ماسة للاموال التي تحصل عليها من المالكين والمقرضين.

٢- **التوسع** : عندما تكون الحياة الاقتصادية جيدة، ابجا الوحدة الاقتصادية الى توسيع نشاطها مما يتطلب الحصول على الاموال اللازمة للتوسع عن طريق المالكين او المقرضين.

٣- **الاستقرار** : تكون حاجة الوحدة الاقتصادية الى الاموال الاضافية محدودة وذلك لانها تكون قد بلغت مرحلة تحقيق اهدافها مما يؤدي الى انخفاض استثماراتها الجديدة.

٤- **الركود** : حيث لا تكون الوحدة الاقتصادية بحاجة الى الاموال الاضافية نتيجة لتوقف استثماراتها.

يمثل دوره حياة الوحدة الاقتصادية وهيكل التمويل من خلال بعض المؤشرات المالية التي تتاثر بتركيبة هيكل التمويل :

جدول يبين دورة الحياة للوحدة الاقتصادية وطبيعة هيكل التمويل

المؤشرات المالية	مراحل دورة الحياة للوحدة الاقتصادية			
	التاسيس	التوسع	الاستقرار	الركود
نسبة الديون الى حق الملكية	مرتفعة	مرتفعة	تنخفض	ضعيفة
نسبة توزيع الارباح	لا توجد	صغيرة ولكنها تميل للارتفاع	كبير	كبيرة وتميل للانخفاض حتى تظهر الخسارة

ان هذا الشكل يظهر العلاقة بين المؤشرات المالية ودورة حياة الوحدة الاقتصادية بشكلها العام، أي ان هذه العلاقة لا تنطبق على جميع الوحدات الاقتصادية نتيجة للظروف التي تمر بها كل وحدة اقتصادية وطبيعة الاقتصاد الذي تعمل به، وبالرغم من ذلك فهو مفيد كاساس لاتخاذ القرارات.

سؤال : لماذا تم اخذ نسبة توزيع الارباح ضمن العلاقة بين هيكل التمويل ودورة حياة الوحدة الاقتصادية ؟

الجواب : ذلك لان توزيع الارباح مؤشر على اداء الوحدة الاقتصادية ، وان هذا التوزيع يمكن ان يتم على شكل نقد او على شكل اسهم، وكلاهما يؤثر في مقدار الارباح المحتجزة ومقدار الاضافة الى راس المال.

طريقة التمويل وربحية الوحدة الاقتصادية.

تتاثر ارباح الوحدة الاقتصادية بطريقة التمويل المختارة والمعتمدة من قبلها ، حيث تزداد الارباح بزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي من خلال القروض التي تحصل عليها لتمويل موجوداتها ، والتي يؤدي استخدامها الامثل تحقيق افضل عائد للمالكين من خلال نسبة العلاقة بين اجمالي المطلوبات (الالتزامات التي على الوحدة الاقتصادية) واجمالي

الموجودات (الموارد التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية) وان هذه العلاقة يطلق عليها الرافعة االتمويلية.

اجمالي المطلوبات

الرافعة التمويلية = ---------------

اجمالي الموجودات

ان **الرافعة التمويلية** تكون مرغوبة عندما يكون العائد المتحقق على الموجودات اكبر من تكلفة الحصول على القروض وذلك عندما تكون الاحوال الاقتصادية جيدة، والمثال الاتي يوضح ذلك:

مثال: (أ- ب - ج .) ثلاث شركات تعمل في نفس القطاع ، تبلغ الرافعة االتمويلية في كل منهم على التوالي صفر، ٥٠%، ٧٥%، وان اجمالي الموجودات في كل منهم ٢٠١٧٠٠، وان نسبة العائد المتوقع على اجمالي الموجودات هو ١٠%.

المطلوب: احتساب العائد على حق الملكية في كل من الشركات الثلاث اذا كانت نسبة متوسط الفائدة على المطلوبات ٥%؟

اجمالي المطلوبات

الرافعة االتمويلية = ---------------

اجمالي الموجودات

حقوق الملكية = اجمالي الموجودات - اجمالي المطلوبات

اجمالي المطلوبات= الرافعة االتمويلية × اجمالي الموجودات

الشركة/ أ

اجمالي المطلوبات = صفر × ٢٠١٧٠٠ = صفر.

حقوق الملكية = ٢٠١٧٠٠ - صفر = ٢٠١٧٠٠ د.

الشركة / ب

اجمالي المطلوبات = ٥٠%× ١٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ د.

حقوق الملكية = ٢٠١٧٠٠- ١٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ د.

الشركة / ج

اجمالي المطلوبات = ٧٥% × ٢٠١٧٠٠ = ١٥٠٠٠٠ د.

حقوق الملكية = ٢٠١٧٠٠ – ١٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ د.

هذا وقد اعتمدت نسبة متوسط الفائدة على المطلوبات وذلك لان بعض المطلوبات لا يترتب عليها فوائد مثل بعض المستحقات او الايرادات المستلمة مقدماً وبعض حسابات الدائنون ويتم الحصول على نسبة متوسط الفائدة على المطلوبات وذلك بقسمة مجموع الفوائد المتحققة على اجمالي المطلوبات مضروباً في ١٠٠% للحصول على النسبة.

وفي ضوء ما تقدم فان نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات الثلاث هي:

ت	البيان/ الشركات	أ	ب	جـ
١	الرافعة االتمويلية	صفر	%٥٠	%٧٥
٢	اجمالي الموجودات	٢٠١٧٠٠	٢٠١٧٠٠	٢٠١٧٠٠
٣	نسبة العائد على الموجودات	%١٠	%١٠	%١٠
٤	العائد على الموجودات (٢×٣)	٢٠١٧٠	٢٠١٧٠	٢٠١٧٠
٥	المطلوبات	---	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٦	متوسط الفائدة ٥%	---	٥٠٠٠	٧٥٠٠
٧	العائد بعد الفوائد (٤-٦)	٢٠١٧٠	١٥٠٠٠	١٢٥٠٠
٨	حقوق الملكية (٢- ٥)	٢٠١٧٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
٩	نسبة العائد على حق الملكية (٧÷ ٨)	%١٠	%١٥	%٢٥

ومما تقدم يلاحظ ان الشركة أ التي رافقتها االتمويلية صفر انخفضت فيها نسبة العائد على حق الملكية وذلك لاعتمادها في ظل الظروف الاقتصادية الجيدة على التمويل الذاتي مما حرمها من الحصول على عوائد من التمويل الخارجي مقابل التضحية بتكلفة ذلك التمويل.

اما الشركة جـ فقد ارتفع العائد على حق الملكية فيها ليشكل نسبة ٢٥% وذلك بسبب استفادتها من التمويل الخارجي للحصول على عوائد اضافية في ظل الظروف الاقتصادية الجيدة.

اما في ظل الظروف الاقتصادية غير الجيدة فان الاعتماد على التمويل الخارجي (القروض) يؤدي الى انخفاض العائد على حقوق الملكية وذلك بسبب الانخفاض في نسبة العائد على الموجودات.

مثال: باستخدام البيانات في المثال السابق، وبافتراض ان الظروف الاقتصادية غير جيدة لذا فان نسبة العائد على الموجودات بلغت ٥%.

الحل: باستخدام نفس الخطوات في المثال السابق نتوصل الى ان نسبة العائد على حقوق الملكية بلغت في الشركات الثلاث كما ياتي:

ت	البيان/ الشركات	أ	ب	جـ
١	الرافعة التمويلية	صفر	٥٠%	٧٥%
٢	اجمالي الموجودات	٢٠١٧٠٠	٢٠١٧٠٠	٢٠١٧٠٠
٣	نسبة العائد على الموجودات	٥%	٥%	٥%
٤	العائد على الموجودات	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٥	المطلوبات	---	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٦	متوسط الفائدة ٥%	---	٥٠٠٠	٧٥٠٠
٧	العائد بعد الفوائد	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠
٨	حقوق الملكية	٢٠١٧٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
٩	نسبة العائد على حق الملكية	٥%	٥%	٥%

ان السبب في تساوي نسبة العائد على حقوق الملكية يعود الى ان الظروف الاقتصادية غير الجيدة لا تشجع على الاستثمار خاصة عندما يتطلب الاستثمار تمويل خارجي تتحمل بسببه الوحدة الاقتصادية تكلفة الحصول على الاموال، لذا فان استخدام الرافعة التمويلية يعظم اثر تغير الظروف الاقتصادية على العائد على حقوق الملكية سواء بالارتفاع او الانخفاض.

المخاطرة التمويلية Risk Financial

وهي المخاطرة التي تنشا عن اختيار هيكل التمويل الذي ترغب فيه الوحدة الاقتصادية ومدى مساهمة كل من الديون وحقوق الملكية في هذا الهيكل. وتبدا المخاطرة التمويلية بعد بدا المخاطرة التشغيلية أي بعد اتخاذ القرار المناسب للتشغيل من بين البدائل المتاحة لها، وعند ذاك يكون على الوحدة الاقتصادية دراسة شكل وتركيبة التمويل المرغوب او

المقبول لتنفيذ قرار التشغيل المتخذ، أي ان المخاطرة االتمويلية تبدا من قرار ... ما هو مصدر التمويل المناسب ؟

ان مثل هذا القرار يحدد مدى الماطرة االتمويلية التي ستواجه الوحدة الاقتصادية عندما:

١- تفشل في مواجهة الالتزامات المترتبة عليها.

٢- مقدار التغيير في نصيب المالكين من الارباح المحتملة.

ويقودنا هذا الى التعرف على درجة الرافعة االتمويلية التي تمثل مدى العلاقة الناشئة عن تاثر الارباح المتحققة بتركيبه هيكل التمويل، لذا فان احتساب درجة الرافعة االتمويلية يتم عن طريق معرفة الارباح المتحققة قبل الفوائد نسبة الى الارباح المتحققة بعد الفوائد ذلك لان الفوائد تمثل تكلفة المديونيه التي تتحملها الوحدة الاقتصادية نتيجة لاختيار التمويل الخارجي وكما ياتي:

الارباح المتحققة قبل الفوائد

درجة الرافعة االتمويلية = ----------------

الارباح المحققة بعد الفوائد

ولان الارباح تتحقق نتيجة لعمليات البيع التي تترتب عليها تكاليف مرتبطة بعملية البيع، فان العلاقة لاحتساب درجة الرافعة االتمويلية يمكن كتابتها بالشكل الاتي:

درجة الرافعة االتمويلية =

<u>المبيعات بالوحدات (سعرالوحدة- تكلفة تغير الوحدة) - تكاليف ثابتة</u>

المبيعات بالوحدات (سعر الوحدة- تكلفة متغيرة للوحدة) - تكاليف ثابتة- الفوائد

م بالوحدات (س- ك م للوحدة) - ك ث - ف

= ------------------------

م بالوحدات (س- ك م للوحدة) - ك ث - ف

حيث ك م = تكاليف متغيرة

مثال :

تبيع احدى الشركات منتج واحد بسعر ١٠ دينار، ولتحقيق كمية المبيعات المتوقعة تحتاج الى تمويل خارجي قدره ٥٠٠٠٠ دينار بفائدة ٥%.

المطلوب : احتساب درجة الرافعة االتمويلية ، اذا علمت ان التكلفة المتغيرة للوحدة ٥ دينار، والتكاليف الثابتة ٣٠٠٠٠ دينار ، وان كمية المبيعات المتوقعة بلغت ١٠٠٠٠ وحدة.

الحل : يمكن ايجاد درجة الرافعة االتمويلية باحدى الطريقتين الاتيتين:

أ- بايجاد الارباح المتحققة قبل وبعد الفوائد باستخدام كشف الدخل التقديري كما ياتي:

شركة / كشف الدخل التقديري للمدة المنتهية

المبيعات (١٠٠٠٠ × ١٠)	١٠٠٠٠٠
تطرح: التكاليف المتغيرة (١٠٠٠٠ × ٥)	(٥٠٠٠٠)
هامش المساهمة	٥٠٠٠٠
تطرح: التكاليف الثابتة عدا الفوائد	(٣٠٠٠٠)
الارباح المتحققة قبل الفوائد	٢٠١٧٠
تطرح: الفوائد (٥٠٠٠٠ × ٥%)	(٢٥٠٠)
الارباح بعد الفوائد	١٧٥٠٠

$$\text{درجة الرافعة االتمويلية} = \frac{\text{الارباح المتحققة قبل الفوائد}}{\text{الارباح المحققة بعد الفوائد}}$$

$$= \frac{٢٠١٧٠}{١٧٥٠٠} = ١.١٤$$

ث-تطبيق العلاقة الاتية :

$$\text{درجة الرافعة االتمويلية} = \frac{\text{م بالوحدات (س للوحدة – ك م للوحدة) – ك ث}}{\text{م بالوحدات (س للوحدة – ك م للوحدة) – ك ث – ف}}$$

= ١٠٠٠٠ (١٠- ٥) - ٣٠٠٠٠

١٠٠٠٠ (١٠- ٥) - ٣٠٠٠٠ -٢٥٠٠

٥٠٠٠٠- ٣٠٠٠٠

= ---------------- =١.١٤

٢٠١٧٠

٥٠٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٢٥٠٠ ١٧٥٠٠

الرافعة التشغيلية Operation Leverage

ترتبط الرافعة التشغيلية بقرار التشغيل المناسب (اختيار نوع واسلوب العمل المقترح) وما يترتب عليه من تكاليف ثابتة، وقدرت هذا القرار على تحقيق عوائد لتغطية التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة وتحقيق عائد مناسب لما ياتي الوحدة الاقتصادية مقابل اتخاذ قرار التشغيل، لذا فان درجة الرافعة التشغيلية تمثل مدى تاثر الارباح قبل الضريبة بالتغير الحاصل في المبيعات، أي انها مقياس لنسبة التغير في الارباح قبل الضريبة الى نسبة التغير في المبيعات، وان هذه العلاقة يمكن كتابتها بالشكل الاتي:

نسبة التغير في الارباح قبل الضريبة

درجة الرافعة التشغيلية = ----------------

نسبة التغير في المبيعات

او

الارباح قبل الضريبة وبعد التغيير - الارباح قبل الضريبة والتغيير

الارباح قبل الضريبة والتغيير

=--

المبيعات بعد التغير - المبيعات قبل التغير

المبيعات قبل التغير

مثال / محلول : يرغب احد المهنين في ممارسة نشاطه وقد توافر لديه بديلين لتحقيق ذلك هما:

١- استئجار محل لمهنة معينة بايجار يومي قدره ٥ دينار

٢- المشاركة في محل يكون له ٣/٤ من الاجر و ١/٢ من الاجر لصاحب المحل.

هذا وقد توافرت لديه البيانات الاتية :

أ- ان سعر الوجبة للشخص الواحد ٢،٥ دينار

ب- عدد الزبائن المتوقع في اليوم الواحد هو ٨ اشخاص.

المطلوب: تحديد أي البدياتين أفضل ؟ وتحديد درجة الرافعة التشغيلية للبديلين؟

الحل: لتحديد البديل الافضل لابد من معرفة مقدار الارباح المتوقعة قبل الضريبة لكل بديل وكما الاتية :

البيان	البديل الاول	البديل الثاني
الايراد الكلي (٨× ٢.٥)	٢٠	٢٠
تطرح: التكاليف المتغيرة	---	---
هامش المساهمة	٢٠	٢٠
تطرح: التكاليف الثابتة	٥.٠٠	٦.٦٧
الارباح قبل الضريبة	١٥	١٣.٣٣

وفقاً للتحليل اعلاه فان البديل الاول افضل من البديل الثاني لانه يحقق ارباح قبل الضريبة اكبر، ولكن في نفس الوقت فان المخاطرة في البديل الاول اكبر من المخاطرة في البديل الثاني لان عدم وصول زبائن يعني في البديل الاول تحمل خسارة قدرها ٥ دينار تمثل ايجار المحل، في حين لا توجد خسارة في البديل الثاني.

لذا فان المخاطرة التشغيلية والرافعة التشغيلية في البديل الاول اكبر من المخاطرة والرافعة التشغيلية في البديل الثاني. ولمعرفة درجة الرافعة التشغيلية علينا معرفة ماذا يحدث عند اضافة زبون جديد في كلا البدياتين؟ ففي البديل الاول عند اضافة زبون جديد فان الارباح قبل الضريبة سوف ترتفع بمقدار اجر الحلاقة، وكما ياتي:

الارباح قبل الضريبة= ١٥+ ٢.٥ = ١٧.٥ دينار .

اما البديل الثاني فان الارباح قبل الضريبة تكون كما ياتي:

الارباح قبل الضريبة = ١٣.٣٣+ (٢.٥× ٢/٣) = ١٥ دينار تقريباً.

لذا فان درجة الرافعة التشغيلية للبديلين هي:

البديل الاول:

١٥ − ١٧،٥

١٥

درجة الرافعة التشغيلية = ---------------------

٢٠ − ٢٢،٥

٢٠

٢،٥

١٥ ٠.١٦٧

= ------- = ------ = ٠.١٢٥

٢،٥ ١.٣٣٦

٢٠

البديل الثاني:

١٥− ١٣.٣

١٣،٣

درجة الرافعة التشغيلية = -----------

٢٠ − ٢٢.٥

٢٠

١.٦٧

١٣،٣ ٠.١٢٥

= ------- = ------ = ١

٢،٥ ٠.١٢٥

٢٠

ومما تقدم يظهر لنا ان ارتفاع درجة الرافعة التشغيلية يعني ارتفاع المخاطرة التشغيلية وبالتالي ارتفاع الارباح المتحققة والعكس صحيح.

ملاحظة : يمكن احتساب درجة الرافعة التشغيلية باستخدام العلاقة الاتية:

درجة الرافعة التشغيلية =

$$\frac{\text{المبيعات بالوحدات (سعر بيع الوحدة – التكاليف المتغيرة للوحدة)}}{\text{المبيعات بالوحدات (سعر بيع الوحدة – التكاليف المتغيرة للوحدة) – التكاليف الثابتة}}$$

ان المخاطرة التشغيلية للنشاط تتضمن عنصرين هما :

١. الخسارة عند عدم الحصول على الايراد الذي يغطي التكاليف الثابتة.

٢. المدى المتاح لحركة النشاط .

الرافعة الكلية Total Leverage

وهي العلاقة التي تمثل درجة المخاطرة التي تنشا من اخبار النشاط وتوفير مصادر التمويل لذلك النشاط لاي وحدة اقتصادية ، حيث يتم احتساب درجة الرافعة الكلية من خلال العلاقة بين درجة الرافعة االتمويلية ودرجة الرافعة التشغيلية، وكما ياتي:

درجة الرافعة الكلية = درجة الرافعة التشغيلية × درجة الرافعة االتمويلية

يمكن احتسابها من خلال العلاقة الاتية:

درجة الرافعة الكلية =

$$\frac{\text{المبيعات بالوحدات (سعر بيع الوحدة – تكاليف متغيرة للوحدة)}}{\text{المبيعات بالوحدات (سعر بيع الوحدة – ك.م للوحدة) – ك. ثابتة – الفوائد}}$$

قرار التمويل وربحية السهم العادي.

يتطلب تنفيذ قرار التشغيل المناسب دراسة مصادر التمويل المتاحة امام الوحدة الاقتصادية لاختيار مصدر التمويل الذي يحقق لها اكبر قدر من الربحية للسهم العادي التي تتاثر بدرجة المخاطرة االتمويلية التي ترغب بها الوحدة الاقتصادية، فان اختيار وحدة التمويل (قرار التمويل) يجب ان يدرس على اساس تاثيره على ربحية السهم العادي عندما لا

يتاثر العائد المتوقع من قرار التشغيل بنوع التمويل المطلوب ، ولتوضيح ذلك ناخذ المثال الاتي:

مثال : البيانات الاتية تم الحصول عليها من احدى الوحدات الاقتصادية:

١. عدد الاسهم العادية ١٠٠٠٠ سهم.

٢. سعر السهم ٢٠ دينار.

٣. الفائدة على المديونية ١٢%.

٤. ضريبة الدخل ٤٦%.

٥. ان الوحدة الاقتصادية ترغب في الحصول على مبلغ ٥٠٠٠٠ دينار لتوسيع نشاطها لكي تتمكن من تحقيق ارباح قبل الضريبة والفوائد مقدارها ١٥٠٠٠ دينار.

٦. امام الوحدة الاقتصادية بدياتين للتمويل هما:

أ. الاقتراض ب. اصدار اسهم عادية.

المطلوب : في ظل البيانات المناسبة، المطلوب تحديد أي من بدياتي التمويل افضل؟

الحل : لغرض تحديد أي من البدياتين افضل لابد من اجراء التحليل الاتي:

البيان	البديل الاول (الاقتراض)	البديل الثاني (اصدار اسهم)
الارباح قبل الضريبة والفوائد	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
تطرح: الفوائد (٥٠٠٠٠× ١٢/ ١٠٠)	٦٠٠٠	---
الارباح قبل الضريبة	٩٠٠٠	١٥٠٠٠
تطرح: الضريبة ٤٦ %	(٤١٤٠)	(٦٩٠٠)
الارباح بعد الضريبة	٤٨٦٠	٨١٠٠
عدد الاسهم المصدرة	١٠٠٠٠	١٢٥٠٠
نصيب السهم العادي من الارباح	٠.٤٨٦	٠.٦٤٨
الرافعة االتمويلية	%٢٥	صفر %

يلاحظ من التحليل السابق ان البديل الثاني أفضل لانه رفع من ربحية السهم العادي قياساً بالبديل الاول على الرغم من ان الرافعة االتمويلية للبديل الاول أكبر، والسبب في ذلك هو

ارتفاع نسبة الفائدة على المديونية من جعل عملية الاقتراض ذات لكنة عالية لصالح اصدار أسهم عادية.

معدل النمو Growth Average

ان احد اهداف الوظيفة المالية هو تعظيم الثروة أي تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي الى استمرارها في العمل (أي البقاء) وقدرتها على التوسع والتطور، ولغرض تحقيق ذلك يجب ان يؤدي اداء الوحدة الاقتصادية الى تحقيق نمو في حقوق المالكين بشكل مستمر ومتنامي لكي يؤدي الى تعظيم الثروة وان نمو الوحدة الاقتصادية يتاثر بثلاث عوامل أساسية هي :

١. **التوزيعات النقدية** : أي مقدار ما تقوم الوحدة الاقتصادية بتوزيعه كارباح على المالكين لتلبية رغباتهم وضمان استمرارهم في تمويل نشاطها.

٢. **الفوائد على الديون** : وهو مقدار ما تتحمله الوحدة الاقتصادية من كلف على الاموال المقترضة لتمويل نشاطها.

٣. **ضرائب الدخل** : يمثل مقدار الضرائب التي على الوحدة الاقتصادية الايفاء بها لصالح المجتمع مباشرةً.

ان هذه العوامل الثلاث تؤثر بشكل واضح على معدل نمو الوحدة الاقتصادية لانها تمثل ما يتم استقطاعه من صافي الدخل المتحقق لاي وحدة اقتصادية كارباح، وبالتالي مقدار ما يتم احتجازه من هذه الارباح داخل الوحدة الاقتصادية كاحتياجات مخصصة او غير مخصصة ضمن حقوق الملكية مما يؤدي الى ارتفاعها ونموها وبالتالي نمو الوحدة الاقتصادية.

ولتوضيح ذلك ناخذ المثال الاتي في ظل عدد من الفرضيات لبيان اثر كلسنةل من العوامل الثلاث على معدل نمو الوحدة الاقتصادية.

مثال : شركة المرسومي اجمالي موجوداتها بلغت ١٠٠٠٠٠ دينار ، وان ٥٠% من هذه الموجودات تمول عن طريق ديون بمتوسط زائده قدره ٦ % وان العائد المتوقع على اجمالي الموجودات (العائد على الاستثمار) يبلغ ١٢%، ونسبة ضريبة الدخل تعادل

٥٠% من صافي الدخل قبل الضريبة ، وان سياسة الشركة تقوم على توزيع ارباح قدرها ٩٥% من صافي الدخل بعد الضريبة على المالكين .

المطلوب : احتساب درجة نمو الشركة المتوقع في ظل الفرضيات الاتية:

١. لا توجد فوائد ولا ضرائب على الدخل ولا توزيعات ارباح.

٢. تقوم الشركة بتوزيع الارباح و لا توجد فوائد ولا ضرائب على الدخل.

٣. تقوم الشركة بتسديد الفوائد على الديون وتوزيع الارباح على المالكين ولا توجد ضرائب.

٤. تقوم الشركة بتسديد الفوائد والضرائب وتوزيع الارباح.

الحل : لغرض ايجاد معدل النمو لابد من تعريف الرموز الاتية:

ن = معدل النمو.

ع = العائد على الاستثمار.

أ = نسبة المحول من الارباح الى الارباح المحتجزة.

ف = الفوائد على الديون.

م = الديون.

ح = حقوق الملكية.

ض = الضرائب.

الفرضية ١: ن= ع

ن= ١٢% معدل النمو

الفرضية ٢: ن = أ ع

أ = ١٠٠ - ٤٠ = ٦٠% حيث ٤٠$ من الارباح يتم توزيعه

ن = ٠.٦٠ × ٠.١٢ = ٧.٢ % معدل النمو.

الفرضية ٣: ن = أ [ع+ (ع-ف) م/ح]

ن = ٠.٦٠ [٠.١٢+ (٠.١٢ - ٠.٠٦) ٥٠٠٠٠/ ٥٠٠٠٠]

ن = ١٠.٨ % معدل النمو.

الفرضية ٤: ن= أ (١- ض) [(ع-ف) م/ح]

ن= ٠.٦٠ (١- ٠.٥٠) [٠.١٢+ (٠.١٢- ٠.٦٠) ٥٠٠٠٠/ ٥٠٠٠٠].

ن= ٠.٦٠× ٠.٥٠ [٠.١٢+ ٠.٠٠٦× ١].

ن= ٠.٣٠× ٠.١٨..

ن= ٥.٤ % معدل النمو.

ومن خلال ما تقدم يظهر لنا اثر كل من الارباح المحتجزة والفوائد والضرائب على معدل النمو.

مصادر التمويل Financial Sources

ان امام أي وحدة اقتصادية مصدرين للحصول على الاموال اللازمة لممارسة نشاطها خلال دورة حياتها، وهذان المصدران هما:

١. مصادر الاموال الداخلية.

٢. مصادر الاموال الخارجية.

وفيما ياتي توضيح لكل نوع من مصادر التمويل.

اولا : مصادر الاموال الداخلية:

يمكن تعريف مصادر الاموال الداخلية بانها الاموال التي تستطيع الوحدة الاقتصادية الحصول عليها من امكانياتها الذاتية، حيث تتمثل المصادر الداخلية المتاحة امام الوحدة الاقتصادية بالفقرات الاتية:

١- راس المال.

٢- الارباح المتراكمة والاحتياجات.

وفيما ياتي توضيح لكل منهما:

١- **راس المال** : يعتبر راس المال المصدر الرئيسي لتمويل الوحدة الاقتصادية عند بدا نشاطها وخلال عمرها الاقتصادي ، وهو يمثل ما قدمه المالكين من اموال لتاسيس الوحدة الاقتصادية واستمرار نشاطها ، ويعبر عن راس المال بمجموعة من الاسهم لها قيمة اسمية محدده على اصل السهم (كما ولها قيمة سوقية تحدد على اساس العرض والطلب

في سوق المال "البورصة") ، التركيز على شركات الاموال دون شركات الاشخاص، والاسهم نوعان هما :

أ- **اسهم ممتازة** : وهي اسهم لها قيمة اسمية محددة على اصل السهم واسبقيه في الحصول على الارباح (وفقا لنسبة عائد من القيمة الاسمية للسهم الممتاز محدده على اصل السهم) عند الاعلان عن توزيع الارباح، ويوجد انواع مختلفة من الاسهم الممتازة منها الاسهم الممتازة من حيث الدخل والاسهم الممتازة القابلة للتحويل... الخ، وتمثل الاسهم الممتازة متاجرة بالملكية لصالح حملة الاسهم العادية عند تحقيق ارباح اكبر من نسبة العائد المحدد لها.

ب- **اسهم عادية** : هي اسهم لها قيمة اسمية مثبت على اصل السهم تمثل حق المالكين في راس المال ، وبالتالي في الحصول على الارباح عند الاعلان عن توزيعها وبعد منح حملة الاسهم الممتازة حصتهم من الارباح، وكما وان للاسهم العادية قيمة سوقية تحدد بناء العرض والطلب عليها في سوق الاوراق المالية والذي يعكس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الارباح وقدرتها على النمو والتوسع وتحقيق اهدافها، وتعد الاسهم العادية اكثر الاسهم المصدرة شيوعاً واستخداماً عند تاسيس الوحدات الاقتصادية.

ان الاسهم التي تصدرها الشركة مقابل حصولها على راس المال تمثل مصدر التمويل الوحيد المرتبط بحياتها من البداية وحتى نهاية عمرها الاقتصادي وبغض النظر عن شخصية حامل السهم ، لذا فان هذا المصدر من التمويل يعد مصدر تمويل طويل الاجل. كما ان الوحدة الاقتصادية عند الحاجة الى اموال اضافية خلال حياتها الاقتصادية تستطيع تمويل تلك الحاجة عن طريق زيادة راس المال باصدار اسهم لتمويل الزيادة، على ان تحمل الاسهم المصدرة لتمويل هذه الزيادة نفس القيمة الاسمية للاسهم الاصلية مع امكانية اصدارها بعلاوة اصدار او خصم اصدار.

٢.**الارباح المتراكمة والاحتياطات**:هي ذلك الجزء من الارباح الذي حققه الوحدة الاقتصادية وتحتفظ به لديها لغرض اعادة استثماره داخل الوحدة لغرض تحقيق نموها

الاقتصادي، لذا فان الارباح المتراكمة والاحتياطات تعد مصدراً داخلياً وذاتياً لتمويل توسع ونمو الوحدة الاقتصادية.

ثانيا : مصادر الاموال الخارجية :

وهي الاموال التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من مصادر مختلفة خارج الوحدة الاقتصادية والتي يمكن تحديدها بما ياتي :

١. مصادر التمويل قصيرة الاجل :

وتمثل المصادر التي يتم الحصول منها على الاموال لغرض تمويل الحاجات الموسمية او قصيرة الاجل والتي ترتبط باستخدام راس المال العامل الذي يمثل الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات قصيرة الاجل والذي يستخدم في العمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية.

اما اسباب استخدام التمويل قصير الاجل فيمكن تحديد بعضها بما ياتي :

أ. امكانية الحصول على القروض قصيرة الاجل اسهل من الحصول على القروض طويلة الاجل نظراً لقلة الاخطار والقدرة على توقع تلك الاخطار وبالتالي تجنبها.

ب. عدم توافر مصادر تمويل بديلة.

ج. امكانية الحصول على الاموال بدون فائدة.

ويمكن تقسيم مصادر التمويل قصيرة الاجل الى نوعين هما:

أولاً : الائتمان التجاري :

هو ذلك النوع من التمويل قصير الاجل تحصل عليه الوحدة الاقتصادية من خلال حصولها على المواد الاولية او نصف المصنعة او تامة الصنع بالاجل (على الحساب) وبدون فوائد لغرض تصنيعها او اعادة بيعها ضمن الدورة التشغيلية للوحدة الاقتصادية او ضمن مدة محاسبية واحدة، ويستبعد من الائتمان التجاري شراء الموجودات الثابتة على الحساب لانه يمثل تمويل متوسط او طويل الاجل.

ويعتبر الائتمان التجاري اكثر انواع التمويل قصير الاجل استخداماً في الوحدات الاقتصادية وخاصة تلك الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي تجد صعوبة في التعامل مع المؤسسات المالية للحصول على الاموال.

ويتمتع الائتمان التجاري بالعديد من المزايا منها:

١. **التكلفة** : حيث ان ليس للائتمان التجاري اعباء اضافية تتحملها الوحدة الاقتصادية عند حصولها على الاموال من خلال حصولها على المشتريات الاجلة لان الموردين يحددون سعر البيع لمنتجاتهم لا يتغير بتغير شروط الدفع.

٢. **المصدر الوحيد المتاح** : ان العديد من الوحدات الاقتصادية تستطيع الحصول على الاموال من الائتمان التجاري عندما لا يتوافر مصدر بديل للتمويل، وعندما يعمل الموردين على تشجيع عمليات الشراء بالاجل من خلال منح المطلوباتات ومنح مدة مناسبة للتسديد.

٣. **السهولة** : يعد الائتمان التجاري اسهل وسيلة للحصول على الاموال حيث يتم ذلك بمجرد الاتفاق بين الوحدات الاقتصادية (حتى لو كانت الاتفاق شفهياً) على السداد وشروطه ومواعيد التسديد.

٤. **المرونة** : ان الائتمان التجاري مصدر مرن للحصول على الاموال خاصة للوحدات الاقتصادية ذات النشاط الموسمي، حيث يمكن زيادة الحصول على الاموال في اوقات مناسبة لمواجهة طلبات موسمية تساهم في تسديد هذه الاموال وخدمتها.

ويوجد ثلاث انواع من الائتمان التجاري هي الحساب الجاري او الحساب المفتوح والكمبيالات والسندات الاذنية، حيث يعد النوع الاول اكثر الانواع شيوعاً واستخداما في الحياة الاقتصادية وذلك لانه يقوم على اتفاق شفهي معززاً بفاتورة توضح نوع البضائع واسعارها وشروط التسديد ومدته، اما اذا تم تعزيز عملية الحصول على البضائع (الشراء) بالتوقيع على كمبيالة يسحبها المورد على الوحدة المشترية وتقبلها تلك الوحدة، فعند ذلك يتحقق النوع الثاني من الائتمان التجاري وهو الائتمان المعزز بالكمبيالات، اما النوع

ثالث فهو ان تقدم الوحدة الاقتصادية مستند يؤيد التزامها بالتسديد في موعد محدد لصالح المورد او من ينوب عنه.

ثانياً : الائتمان المصرفي قصير الاجل :

يعد الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصاريف مصدراً مهما لتمويل الوحدات الاقتصادية التي تحتاج الى الاموال خلال دورة حياتها الاقتصادية، والتي تكون فيها الحاجة للاموال في مرحلتي التاسيس والتوسع مرتفعة ثم تبدأ بالانخفاض في مرحلتي الاستقرار والركود، حيث تلجأ الوحدات الاقتصادية الى المصارف للحصول على الاموال لتمويل نشاطها الانتاجي ، ومن خلال تلك الحاجة للاموال يتم تحديد نوع التمويل المصرفي المطلوب، حيث يوجد نوعان من الائتمان المصرفي هما:

الائتمان المصرفي قصير الاجل.

والائتمان المصرفي متوسط او طويل الاجل.

ويعرف الائتمان المصرفي قصير الاجل بانه القروض التي تمنحها المصارف والتسهيلات المصرفية كالسحب على المكشوف والتي لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة وتستخدم في تمويل النشاط الانتاجي وتكون بفائدة سنوية محددة بالاتفاق بين المصرف والوحدة الاقتصادية، وغالباً ما تحصل الوحدات الاقتصادية على القروض قصيرة الاجل لتمويل النقص الحاصل في السيولة او في تمويل المخزون، وخاصة في الوحدات الاقتصادية الصغيرة او ذات النشاط الموسمي التي تعمل على سداد القرض وفوائده في مواعيد الاستحقاق باستخدام التدفقات النقدية التي تحققها من عملياتها الانتاجية او البيعية.

والقروض المصرفية قصيرة الاجل نوعان هما:

أ- **القروض المصرفية غير المضمونة :** وهي القروض التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية دون منح ضمان محدد، وذلك لان هذه القروض تتصف بالتصفية الذاتية حيث يتم تحصيل قيمة القرض وفوائده من خلال التدفقات التي تتحقق من استخدام القرض في نشاط الوحدة الاقتصادية.

ب- القروض المصرفية المضمونة: وهي القروض التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية بضمان محدد يقدم الى المصرف لزيادة الثقة وضمان حق المصرف عند التاخر في تسديد القرض وفوائده، والضمان الذي يمكن تقديمه لمثل هذه القروض يتمثل بحسابات القبض (الذمم) او المخزون او احد الموجودات الثابتة التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية، وغالباً ما يتم تحديد قيمة القرض بنسبة من قيمة هذه الموجودات.

ويتمتع الائتمان المصرفي بمزايا وعيوب مقارنة بالائتمان التجاري، حيث يعد الائتمان المصرفي اقل تكلفة من الائتمان التجاري لامكانية الحصول على الاموال النقدية التي تستخدم في تمويل المخزون ، وبالتالي الحصول على الخصم النقدي من عمليات الشراء، والتمكن من تلبية شروط الموردين وتغطية الحاجة الى النقد ، الا انه بالمقابل لا يمكن التوسع بالائتمان المصرفي كما هو الحال في الائتمان التجاري الذي يرتفع حجمه بارتفاع مشتريات الوحدة الاقتصادية.

٢- مصادر التمويل طويلة الاجل:

هي المصادر الخارجية للحصول على الاموال والتي تمتاز بطول مدة التمويل التي تكون اكبر من دورة تشغيلية او مدة محاسبية ، وتستخدم في تمويل الموجودات الاستثمارية طويلة الاجل ، ويمكن تقسيمها الى:

أولاً : الائتمان المصرفي طويل الاجل:

يمثل الائتمان المصرفي طويل الاجل مصدر مهم من مصادر التمويل في مرحلتي التاسيس والتوسع ، لان هذا النوع من التمويل يستخدم في تمويل الحصول على الموجودات طويلة الاجل (الراسمالية) التي تحتفظ بها الوحدة الاقتصادية لاغراض مزاولة النشاط وليس للمتاجرة بها.

ان الائتمان المصرفي طويل الاجل لا يختلف عن الائتمان المصرفي قصير الاجل الا من حيث مدة الائتمان التي تتجاوز في الائتمان طويل الاجل المدة المحاسبية او اكثر من دورة تشغياتية، أي ان عمر الائتمان الافتراضي اكثر من سنة واحدة ليصل في بعض الاحيان الى عشر سنوات او عشرون سنة، كما ان نسبة الفائدة على الائتمان طويل لاجل

تكون اكبر من نسبة الفائدة على الائتمان المصرفي قصير الاجل، والبعض يقسم الائتمان المصرفي طويل الاجل الى ائتمان متوسط الاجل وائتمان طويل الاجل، على الرغم من ان تعريف كلا النوعين من الائتمان هو واحد باختلاف المدة الزمنية، حيث تكون المدة الزمنية للاول اكثر من سنة الى ٥ او ٧ سنوات ، في حين ان المدة الزمنية للنوع الثاني هي اكثر من ٧ سنوات.

ثانياً : السندات :

يعرف السند بانه ورقة مالية لها قيمة اسمية ومعدل عائد سنوي او نصف سنوي وتاريخ استحقاق مثبت على اصل الورقة، وان هذه الورقة تمثل التزام الشركة المصدرة واعترافها بمديونية القيمة الاسمية للورقة والتزامها بتسديد الفوائد المتحققة على تلك المديوزنية بتواريخ محددة، مع التزامها بسداد قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق.

ولما كان للسند قيمة اسميه فانه لابد ان تكون له قيمة سوقية تقل او تزيد عن القيمة الاسمية للسند وتستخدم للتداول في سوق الاوراق المالية .

ويوجد نوعان من السندات هما :

١ – **السندات المضمونة** : وهي سندات نمنح من يمتلكها حقاً او امتيازاً معينا يتمتع به مالك السند، مثال على ذلك اولوية السداد قبل الديون الاخرى، او حق الرهنية على احد الموجودات التي تمتلكها الشركة ، بالاضافة الى حق الحصول على قيمة السند وعوائده.

٢ – **السندات غير المضمونة** : وهي سندات لا تتمتع باية حقوق او امتيازات سوى حق الحصول على قيمة السند وعوائده بتواريخ الاستحقاق.

والسندات يمكن ان تصدر بالقيمة الاسمية فقط او بالقيمة الاسمية مع خصم او علاوة اصدار، أي اصدارها باقل من القيمة الاسمية او باكثر من ذلك ، حيث ان الجهة المصدرة للسند تستطيع تحديد القيمة الاسمية للسند والفوائد المترتبة على تلك القيمة الاسمية قبل اصدارها للسند ، الا انها لا تستطيع تحديد قيمته السوقية التي تحددها عوامل عديدة منها العرض والطلب ومنها اسعار الفائدة السائدة في سوق المال.

وهنالك العديد من العوامل التي تئثر على اتخاذ قرار التمويل باصدار السندات ، فمن هذه العوامل من يدعو الشركة الى اصدار السندات كمصدر للتمويل، ومنها من يقيد الشركة عن استخدام السندات كمصدر للتمويل ، وبناءاً على ذلك تقسم العوامل المؤثرة في اصدار السندات الى نوعين هما :

١. **عوامل مقيدة لاصدار السندات** : ويمكن تلخيص هذه العوامل بما ياتي:

أ- **ثبات الايرادات** : ان ثبات ايرادات الشركة المصدرة للسندات يعد عامل مهم في تحديد قدرت الشركة على مقابلة التزاماتها الثابتة نحو حملة السندات، لان عدم ثبات الايرادات يجعل الشركة في وضع قد تعجز به عن سداد تلك الالتزامات مما قد يعرضها الى اشهار افلاسها.

ب- **تكلفة الافتراض** : ان الاسراف في اصدار السندات قد يؤدي الى نقص الضمانات المقدمة مما يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة المدفوع مما قد يؤدي الى عدة قدرت الشركة على قبولها.

ج- **القيد القانوني** : ويعني خضوع الشركة لقوانين تحد من قدرتها على اصدار السندات.

د- **قيود ملزمة اتجاه المقرضين** : أي وجود التزامات للشركة اتجاه اطراف ارى مقرضة تحد من قدرتها على اصدار السندات.

٢. **العوامل المشجعة لاصدار السندات** : ومن ةهذه العوامل نذكر ما ياتي:

أ- **المتاجرة بالملكية** : حيث ان عملية التمويل باصدار السندات يمكن ان تؤدي الى المتاجرة باموال الغير عندما تستطيع الشركة تحقيق عائد اكبر من سعر الفائدة المدفوعة على السند.

ب- **الميزة الضريبية** : حيث ان سعر الفائدة المدفوع على السند يعد من المصاريف التي يجوز خصمها من الايرادات الخاضعة للضريبة عند حساب الضريبة.

ج- **التكلفة** : عادة تكون تكلفة اصدار السندات اقل من تكلفة اصدار الاسهم، لان هذه التكلفة تتمثل بالفائدة المحددة مسبقاً على السند وهل اقل مما يرغب المستثمرين في الحصول عليه كعائد.

تكلفة الاقتراض بالسندات : ان الفائدة المحددة على اصل السند تمثل تكلفة الاقتراض الفصلية او السنوية التي تدفعها الوحدة الاقتصادية للمقرض، الا ان الوحدة الاقتصادية تحقق من وراء هذه التكلفة وفورات ضريبية تتمثل في مقدار الفائدة مضروبا في معدل الضريبة، وعليه يمثل معدل الفائدة الفعلي او الحقيقي معدل الفائدة قبل الضريبة مطروحاً منه الوفورات الضريبية، ولغرض احتساب هذه التكلفة تستخدم المعادلة الاتية:

ت س= ف س (١- ض) حيث ان ت س = التكلفة الفعلية للسند.

ف س = الفائدة الفعلية للسند (عائد السند)

ض = المعدل الضريبي.

وبما ان الوحدة الاقتصادية التي تقوم باصدار السندات تدفع عمونة للوسيط المالي الذي يقوم بعملية تسويق السندات المصدرة، لذا فان الفائدة الفعلية للسند هي:

ف س = الفائدة + العمولة السنوية = ف+ (عمولة السند ÷ عدد سنوات السند)

متوسط قيمة السند (القيمة الاصلية للسند+ صافي قيمة السند) ÷ ٢

ولتوضيح ذلك نفترض ان وحدة اقتصادية اصدرت سند قيمته الاسمية ١٠٠٠ د. يستحق السداد بعد ٢٠ سنة ومجمل فائدة مقدارها ٩%، وان عمولة الوسيط المالي هي ٤% والمعدل الضريبي للوحدة هو ٤٠% ، فان تكلفة الاقتراض للسند هي :

ت س = ف س (١- ض)

ف س = ف + (عمولة السند ÷ عمر السند) = ٩٠+ ٤٠/٢٠

متوسط قيمة السند ١٠٠٠+ ٩٦٠

٢

= ٩٢ / ٩٨٠ = ٠.٠٩٣٩ × ١٠٠ = ٩.٣٩%

ث س = ٩.٣٩ (١- ٠.٤٠) = ٥.٦٣ %.

مثال محلول

بعد الاطلاع على قائمة المركز المالي المقارنة لشركة الجزيرة التجارية عن المدة المالية المنتهية في ٢٠٠٠/١٢/٣١ والمدة المالية المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١ ، تم حصر عناصر الموجودات المتداولة من خلال كشف رأس المال العامل كما يأتي: (المبالغ بالدنانير)

بيان	٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
الموجودات المتداولة		
نقدية		
اوراق مالية	٣٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
مدينون	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
مخزون	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
اجمالي الموجودات المتداولة	٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
المطلوبات المتداولة	١٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
الدائنون		
اوراق	١٢٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠
قروض قصيرة الاجل	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
مصاريف مستحقة	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
اجمالي المطلوبات المتداولة	٣٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠

والمطلوب: تحليل راس المال العامل لشركة الجزيرة التجارية من خلال:

١. اعداد قائمة التغيرات في صافي راس المال العامل.

٢. اعداد قائمة مصادر واستخدامات الاموال وفق الافتراضات الاتية:

أ. كان هناك تحقيق ارباح بمبلغ ١٥٠٠٠٠ دينار تم توزيع ٥٠٠٠٠ منها.

ب. كان هناك تحقيق ارباح بمقدار ١٠٠٠٠٠ دينار قامت الشركة بتوزيع مبلغ ٥٠٠٠٠ دينار منها، وكذلك باعت بعض الموجودات الثابتة بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار.

ج. كان هناك تحقيق ارباح بمقدار ٥٠٠٠٠ دينار، كما قامت الشركة باصدار سندات قرض طويلة الاجل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار وتوزيع ارباح بمقدار.

د. تم تحقيق خسارة بمقدار ٥٠٠٠٠ دينار وبيع بعض الموجودات الثابتة بمبلغ ١٥٠٠٠٠ دينار.

٣. تقييم السياسة االتمويلية للشركة في ضوء النتائج التي تحصل عليها من خلال الافتراضات السابقة.

الحل:

١. كشف التغيرات في صافي رأس المال العامل عن السنة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١

بيان	زيادة	نقصان
نقدية	١٥٠٠٠٠	
اوراق مالية		٥٠٠٠٠
مدينون	-	-
مخزون	١٠٠٠٠٠	
الدائنون		١١٠٠٠٠
اوراق الدفع	٥٠٠٠٠	
قروض قصيرة الاجل	-	-
مصاريف مستحقة		٤٠٠٠٠
		١٠٠٠٠٠
	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠

صافي التغير في راس المال العامل (١٠٠٠٠٠) بالزيادة

قائمة مصادر الاموال واستخداماتها

عن السنة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١

مصادر الاموال

ارباح العمليات ١٥٠٠٠٠

استخدامات الاموال

توزيعات الارباح ٥٠٠٠٠

التغير في راس المال العامل (ر.م.ع) (بالزيادة) ١٠٠٠٠٠

ويلاحظ ان الفرق بين مصادر الاموال واستخداماتها يتطابق مع مبلغ التغير الذي تم استخراجه بموجب قائمة التغيرات في صافي راس المال العامل.

ويمكن تقييم السياسة االتمويلية للشركة اعلاه على انها تعطي انطباعا حسنا وجيدا اذ انها حصلت على الاموال من خلال تحقيقها للارباح عن ممارستها لنشاطاتها الاقتصادية

خلال المدة المالية وقامت بتوزيع جزء من تلك الارباح (بنسبة ٥٠ %) وهو ما يرغب به المالكون والمستثمرون.

ب. قائمة مصادر الاموال واستخداماتها عن السنة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١

مصادر الاموال

ارباح العمليات ١٠٠٠٠٠

نقص الموجودات الثابتة ٥٠٠٠٠

اجمالي مصادر الاموال ١٥٠٠٠٠

استخدامات الاموال

توزيعات الارباح ٥٠٠٠٠

اجمالي استخدام الاموال ٥٠٠٠٠

التغير في صافي (ر.م.ع) (بالزيادة) ١٠٠٠٠٠

ويمكن تقييم السياسة التمويلية وفق الافتراض الثاني على انها اقل كفاءة من حالة الافتراض السابق (الاول)، رغم انها لاتعد سيئة (غير كفوؤة)، اذ ان الوحدة الاقتصادية حققت ارباحا مناسبة قياسا الى اجمالي مصادر الاموال ولكنها قامت ببيع بعض الموجودات الثابتة ووزعت ارباحا من خلال النقص في مبالغ الاستثمار في الموجودات الثابتة دون تعويضها (عن طريق الشراء مثلا).

ج. قائمة مصادر الاموال واستخداماتها عن السنة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١

مصادر الاموال

ارباح العمليات	٥٠٠٠٠
قروض طويلة الاجل (سندات)	١٠٠٠٠٠
اجمالي مصادر الاموال	١٥٠٠٠٠

استخدامات الاموال

توزيعات الارباح	٥٠٠٠٠
اجمالي استخدام الاموال	٥٠٠٠٠

التغير في صافي (ر.م.ع) (بالزيادة) ١٠٠٠٠٠

ويمكن تقييم السياسة التمويلية وفق الافتراض الثالث على انها عير كفوءة من حيث انها قامت بتحقيق ارباح ثم توزيعها بالكامل، وعدم الاستفادة منها في تمويل الاحتياجات المالية للشركة، وانما تم اللجوء الى اصدار السندات (كقروض) طويلة الاجل والتي يترتب عليها فوائد يجب ان تدفعها الوحدة الاقتصادية.

د. قائمة مصادر الاموال واستخداماتها عن السنة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١

مصادر الاموال

نقص في الموجودات الثابتة ١٥٠٠٠٠

استخدامات الاموال

خسائر العمليات ٥٠٠٠٠

التغير في صافي (ر.م.ع) ١٠٠٠٠٠

يلاحظ ان الشركة لم تحقق ارباحا وانما حققت خسارة، وبما ان الخسارة تمثل نقصا في اموال الشركة فيمكن ادراجها ضمن استخدامات الاموال (كما انه يمكن ادراجها ضمن مصادر الاموال، ولكن باشارة سالبة كما هو عليه الحال في حالة النقص في اي عنصر من عناصر البيانات المحاسبية وهو ما متعارف عليه بين المحاسبين).

ويمكن تقييم السياسة التمويلية للشركة المذكورة سابقا على انها سيئة بسبب تحقيقها للخسارة الامر الذي ادى الى ضرورة قيامها ببيع بعض الموجودات الثابتة.

مثال محلول

يتكون هيكل راس المال (الهيكل التمويلي) في احدى الشركات المساهمة الخاصة من الاتي:

١. اسهم عادية ٤٠٠٠٠٠ دينار (القيمة الاسمية للسهم دينار واحد).
٢. قروض طويلة الاجل ٢٠٠٠٠٠ دينار.
٣. سندات طويلة الاجل ٣٠٠٠٠٠ دينار.
٤. ارباح محتجزة ١٠٠٠٠٠دينار.

وعند احتساب تكلفة كل عنصر من العناصر اعلاه كانت كما ياتي:

١. تكلفة الاسهم العادية ٧ %.

٢. تكلفة القروض طويلة الاجل ١٠ %.

٣. تكلفة السندات طويلة الاجل ٤ %.

٤. تكلفة الارباح المحتجزة ٥ %.

المطلوب:

الاول : احتساب التكلفة المرجحة لرأس مال الشركة.

ثانيا: باستخدام بيانات اعلاه افترض الاتي:

١. القيمة السوقية للسهم الواحد (٢) دينار.

٢. معدل الفائدة الثابت للسندات طويلة الاجل ٤ % سنويا.

المطلوب : احتساب التكلفة المرجحة لهيكل راس المال بموجب طريقة القيمة السوقية.

الحل:

٤٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠

= ١٠٠٠٠٠٠ دينار

الوزن النسبي لعنصر التمويل = (مبلغ العنصر ÷ اجمالي عناصر التمويل) × ١٠٠

الوزن النسبي للاسهم العادية = (٤٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٤٠ %

الوزن النسبي طويلة الاجل = (٢٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٢٠ %

الوزن النسبي طويلة الاجل = (٣٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٣٠ %

$$\text{الوزن النسبي للارباح المحتجزة} = \frac{100000}{1000000} \times 100 = 10\ \%$$

ويمكن التوصل الى التكلفة المرجحة لرأس المال من خلال الجدول الاتي:

العنصر	الوزن النسبي	تكلفة العنصر	التكلفة المرجحة للعنصر
اسهم عادية	٤٠ %	٧ %	٢.٨ %
قروض طويلة الاجل	٢٠ %	١٠ %	٢ %
سندات طويلة الاجل	٣٠ %	٤٠ %	١.٢ %
ارباح محتجزة	١٠ %	٥ %	٠.٥ %
المجموع	١٠٠ %	التكلفة المرجحة لراس المال	٦.٥ %

ان التكلفة المرجحة لراس المال المستخرجة بمقدار ٦.٥ % تمثل الحد الادنى للعائد المطلوب تحقيقه من قبل الشركة، وبما يعني انها يجب ان تحقق عائدا اعلى من ٦.٥ % من خلال استثمار ما لديها من اموال وصولا الى تحقيق اهداف المالكين (المساهمين).

ثانيا: الحل:

١. ان القيمة السوقية للاسهم العادية = ٤٠٠٠٠٠ × ٢ = ٨٠٠٠٠٠ دينار.

٢. القيمة السوقية (الحالية) للقروض طويلة الاجل:

$$= ٢٠٠٠٠٠ - \frac{(٢٠٠٠٠٠ \times ١٠)}{١٠٠}$$

= ٢٠٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ = ١٨٠٠٠٠ دينار

٣. القيمة السوقية (الحالية) للسندات طويلة الاجل

$$= ٣٠٠٠٠٠ - \frac{(٣٠٠٠٠٠ \times ٤)}{١٠٠}$$

= ٣٠٠٠٠٠ – ١٢٠٠٠ = ٢٨٨٠٠٠ دينار

٤. مقدار التغير في القيمة الدفترية للاسهم

$$= \frac{\text{القيمة السوقية للاسهم – القيمة الدفترية للاسهم}}{\text{القيمة الدفترية للاسهم}} \times ١٠٠$$

٨٠٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠٠

= ------------------- × ١٠٠ = ١٠٠ %

٤٠٠٠٠٠

وبما ان مقدار التغير في القيمة الدفترية للارباح المحتجزة = مقدار التغير في القيمة الدفترية للاسهم

اذن القيمة الدفترية للارباح المحتجزة = ١٠٠٠٠٠ + (١٠٠٠٠٠ × ١٠٠)

١٠٠

= ١٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ دينار

٥. اجمالي عناصر هيكل راس المال بالقيمة السوقية

= ٨٠٠٠٠٠ + ١٨٠٠٠٠ + ٢٨٨٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠

= ١٤٦٨٠٠٠ دينار

٨٠٠٠٠٠

٦. الوزن النسبي للاسهم العادية= --------------- × ١٠٠ = ٥٤.٥ %

١٤٦٨٠٠٠

٢٨٨٠٠٠

الون النسبي للسندات طويلة الاجل = ----------- × ١٠٠ = ١٩.٦ %

١٤٦٨٠٠٠

٢٠٠٠٠٠

الوزن النسبي للارباح المحتجزة = ----------- ×١٠٠ = ١٣.٦ %

١٤٦٨٠٠٠

٧. يمكن التوصل الى التكلفة المرجحة لراس المال (بالقيمة السوقية) من خلال الجدول الاتي:

العنصر	الوزن النسبي	تكلفة العنصر	التكلفة المرجحة للعنصر
اسهم عادية	٥٤.٥ %	٧ %	٣.٨١٥%
قروض طويلة الاجل	١٢.٣%	١٠ %	١.٢٣%
سندات طويلة الاجل	١٩.٦ %	٤ %	٠.٧٨٤%
ارباح محتجزة	١٣.٦%	٥ %	٠.٦٨ %
المجموع	١٠٠ %	التكلفة المرجحة لراس المال	٥.٨٢٩%

ومن خلال مقارنة النتائج التي تم التوصل اليها باستخدام كل من طريقتي: القيمة الدفترية والقيمة السوقية يلاحظ ان التكلفة المرجحة لراس المال وفق طريقة القيم السوقية (٥.٨٢٩ %) كانت اقل من التكلفة المرجحة لراس المال وفق طريقة القيمة الدفترية (٦.٥ %) ويعود السبب الى ارتفاع القيمة السوقية لكل عنصر مما ساهم في تقليل العائد المطلوب تحقيقه من قبل الشركة على اعتبار ان هذا الارتفاع يعتبر بمثابة عائد للشركة ايضا مع انه لم يتحقق من خلال انشطة الوحدة الاقتصادية وانما بسببسنقل الزمن وتغير القيمة الشرائية للنقد.

مثال محلول

توفرت لديك البيانات المقارنة للميزانية العمومية لاحدى الشركات لعام ٢٠٠٦. ٢٠٠٥، المطلوب اعداد كشف مصادر واستخدامات الأموال، مستفيدا من المعلومات الإضافية الاتية:

١. بلغ صافي الدخل للشركة في ٢٠٠٦/١٢/٣١ (١١١٠) الف دينار.
٢. بلغ قسط الاندثار السنوي في ٢٠٠٦/١٢/٣١ (٦٦) الف دينار.
٣. وزعت الشركة أرباح لحملة الأسهم العادية (٦٣٠) الف دينار.
٤. بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لسنة ٢٠٠٦ (٣٦) الف دينار.

الميزانية العمومية المقارنة للشركة كما في ١٢/٣١ (المبالغ الف دينار)

الموجودات (الموجودات)	٢٠٠٦	٢٠٠٥	المطلوبات (المطلوبات) و حق الملكية	٢٠٠٦	٢٠٠٥
النقد	١٣٢	٢١٦	دائنون	١٢٠	١٠٥
مدينون	٣١٢	١٥٠	أوراق دفع	٢٢٥	١٥٠
أوراق مالية قابلة للتسويق	١٥٣	١٨٣	قروض قصيرة الاجل	١٠٥	١٦٥
المخزون	٩١٥	١٠٦٥	مستحقات	٦٦٦	٤٦٥
موجودات متداولة أخرى	١١٤	١٤١	مطلوبات متداولة أخرى	١٨٠	٩٩
مجموع الموجودات المتداولة	١٦٢٦	١٧٥٥	مجموع المطلوبات المتداولة	١٢٩٦	٩٨٤
السيارات والمباني والاثاث	٢٤٦٠	٢٤٤٥	قروض طويلة الاجل بفائدة	٦١٥	٩١٥
مخصص الاهتلاك المتراكم	(٥٣١)	(٤٦٥)	سندات طويلة الاجل بفائدة	٢٣٨٥	٢٨٦٥
الأراضي	٣٢٠١	٣٠٤٥	اجمالي المطلوبات طويلة الاجل	٣٠٠٠	٣٧٨٠
صافي الموجودات الثابتة	٥١٣٠	٥٠٢٥			
			راس المال المدفوع (اسهم عادية)	١٥٠٠	١٥٠٠
			الاحتياطيات وارباح محتجزة	٩٦٠	٥١٦
			حق الملكية	٢٤٦٠	٢٠١٦
اجمالي الموجودات	٦٧٥٦	٦٧٨٠	اجمالي المطلوبات وحق الملكية	٦٧٥٦	٦٧٨٠

الحل:

كشف مصادر واستخدامات الأموال للشركة

البيان	مصدر	استخدام
نقد	٨٤	
المدينون		١٦٢
الأوراق المالية القابلة للتسويق	٣٠	
المخزون	١٥٠	
الموجودات المتداولة الأخرى	٢٧	
الاراضي		١٥٦
السيارات والمباني والاثاث		١٥
الدائنون	١٥	
أوراق الدفع	٧٥	
مستحقات	٢٠١	
قروض قصيرة الاجل		٦٠
مطلوبات متداولة أخرى	٨١	
قروض طويلة الاجل بفائدة		٣٠٠
سندات طويلة الاجل بفائدة		٤٨٠
الاهتلاك السنوي	٦٦	
صافي الربح بعد الضريبة	١١١٠	
الأرباح الموزعة على المساهمين		٦٣٠
مكافآت أعضاء مجلس الادارة		٣٦
	١٨٣٩	١٨٣٩

تحليل وتفسير النتائج

يلاحظ من كشف مصادر واستخدامات الأموال للشركة، ان إدارة الشركة استخدمت أموالها في تسديد ما بذمتها من قروض وسندات بجانب الأرباح الموزعة على المساهمين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والشيء الملفت للنظر هو زيادة حجم المدينون (الذي يتوزع بين الذمم المدينة واوراق القبض) ومثل هذه الزيادة تتطلب مراجعة السياسة الائتمانية للشركة سواء في مجال التحصيل او منح الائتمان التجاري، كون هذه الفقرة تعتبر من الفقرات المهمة والمؤثرة في صافي راس المال العامل. وكذلك الحال بالنسبة لفقرة المخزون اذ يتطلب دراسة أسباب النقص الكبير من المخزون وسبب عدم تعويضه اذا تحقق النقص بسبب المبيعات.

وتجدر الإشارة هنا انه يمكن للمستفيد من فصل مصادر واستخدامات الأموال التي تؤثر في صافي راس المال العامل عن تلك التي لا تؤثر به. وفي طبيعة الحال فان كل الفقرات التي تؤثر في صافي راس المال العامل هي فقرات الموجودات والمطلوبات المتداولة، وبالتالي بالإمكان اعداد كشف بمصادر واستخدامات الأموال لرأس المال العامل وعلى وفق الآلية السالفة الذكر.

الفصل الثامن
الاساليب الحديثة والكمية في التحليل المالي

تمهيد

ان التحليل المالي من الاساليب الذي تخدم نتائجه اطراف عديدة داخلية وخارجية ويدعم الادارة والعملية الادارية ، وبالتالي فان الادوات والطرائق والاساليب تتطور مع حاجة الجهات المستفيدة، فضلا عن الاستفادة من التقنيات والاساليب الكمية والرياضية والاحصائية، حيث تساهم الطرائق الحديثة الى نتائج اكثر دقة وخصوصا في ظل استخدام البرامج التقنية او استخدام الحاسوب وامكانياته. وهذا الفصل سيركز على الاساليب الحديثة كأداة للتحليل المالي (1) .

انواع الاساليب الحديثة للتحليل المالي

من خلال تعريف التحليل المالي نجد انه عبارة عن الأساليب والطرائق الإحصائية والرياضية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات المالية والكشوف المحاسبية.

لقد اصبحت الاساليب الكمية من الطرائق الاكثر استخداما لحل المشاكل بأسرع وقت واقل كلف واكثر حلول. ويقصد بالأساليب الرياضية هو علاقة الارتباط بين ظاهرتين او اكثر حيث يجعل احدها كمتغير مستقل والاخر تابع فضلا عن معرفة العلاقة والاثر الكل منهما للأخر بما يساهم في تحديد كل متغير، من أجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه الوضعية المالية في المستقبل المنظور، والتحليل المالي هو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات.

توسعت مجالات التحليل المالي ، حيث أصبح من الضروري توظيف طرائق وأدوات جديدة تسمح له بإعطاء قراءة وتفسير جيدين للحالة المالية للمؤسسة ، ومن ثم التنبؤ باتجاهها مستقبلا ، لهذا تم إدراج الأساليب الإحصائية والرياضية كأساليب حديثة في التحليل المالي ، وقد سمح استخدامها في توفير دقة وسرعة في فهم العناصر المؤثرة في

---

(1) د. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS، دار زهران، عمان، ٢٠١٢، ص٢٤٨ – ٢٥٢.

تقييم الأداء المالي سواء لنجاحه أو فشله، كما أنها قدمت إضافة إمكانية التنبؤ بالفشل المالي وهذا كان بصياغة النماذج الكمية للتنبؤ. هناك نوعين من الاساليب الكمية والحديثة في التحليل المالي والتي جاءت استجابة للتطورات الفنية وتقسم الى اسلوبين(٢) :

اولا : الاساليب الاحصائية :

تستند الاساليب الاحصائية علي الارقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات ، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، او علاقة بالمؤشر باختيار سنة الاساس التي يجب ان تخضع لمعايير دقيقة و موضوعية، بعيدا عن التحيز الشخصي بقصد اخفاء بعض الحقائق أو لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع ، كما يجب ان تكون سنة الاساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذة.

ويظهر الرقم القياسي(٣) التغير في مؤشر معين مثل حجم الانتاج لنوع معين من السلع المتماثلة او التغير في اجور العمال في الصناعات المختلفة والتي تتغير من مكان لأخر ومن وقت الي اخر ، ويمكن نقارنه بيانات قائمة مالية معينه لمشروع معين بنفس البيانات لقوائم مالية لذات المشروع لسنوات سابقة .

عندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية يطلق عليه اسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية ، تعبيرا عن المقارنات لعدد من السنوات إلا انه يفضل عدم تجاوز السلسلة الزمنية عن خمس سنوات لضمان الدقة ، ذلك لاعتبارات عدم تأثير التضخم الاقتصادي علي قيمة المفردات المشمولة بعملية التحليل . بحيث يستعمل في التحليل المالي المقارنة الافقية باستخدام السلاسل الزمنية وذلك بحساب العلاقة بين المؤشرات ل مدة زمنية يستحسن ان لا تتجاوز الخمس سنوات لضمان الدقة في التحليل .

---

[٢] . لمزيد من التفاصيل انظر: وليد الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ٢٠٠٤

[٣] يمكن تعريف الرقم القياسي بانه (والذي يعرف يانه رقم او مقياس احصائي تم تصميمه بقصد اظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينه)

وتحسب العلاقة بين المؤشرات وفقا لأسلوب الارقام القياسية ، بواسطة نسبة قيمة العنصر في سنة المقارنة الي قيمة العنصر في سنة الاساس مضروبا في ١٠٠ ، و يجري التعبير عن هذه العلاقة بموجب المعادلة الاتية :

(قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة العنصر في سنة الاساس) × ١٠٠

ويتضح لنا ان هذا الاسلوب يهدف الي بيان المتغيرات التي تحدث لقيمة عنصر أو عناصر معينة لبيانات القوائم المالية وهو بذلك يسلط الضوء علي العناصر ذات التغيرات الشاذة ، وعلي تلك العناصر التي تكون تغيراتها طبيعية ، ولعل الغاية من ايجاد التغيرات النسبية هي الدراسة المستفيضة لمعرفة اسباب هذه التغيرات لمساعدة ذوي الشأن لاتخاذ الاجراءات المناسبة .يمكن استعمال هذا الأسلوب لتحليل الربحية ،تحليل المصاريف ، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من المجالات . كما لا يمكن الاعتماد على هذا الا سلوب الا اذا توافرت بيانات لمجموعة سنوات.

اجراءات التحليل المالي باستخدام الاساليب الاحصائية :

للقيام بعملية التحليل المالي وفق الاساليب الاحصائية هناك بعض الاجراءات الفنية التي لابد للمحلل اتباعها لتحقيق الغاية في عملية التحليل و هذه الاجراءات هي :

١. لا يمكن اتباع هذا الاسلوب الا في حالة توافر سلسلة زمنية في البيانات او القوائم المالية إذ يقوم المحلل بالحصول علي البيانات المطلوبة وفقا لموضوع التحليل .

٢. يعد جدول يتكون من حلقتين الاول للعناصر ، والحقل الثاني للسنوات يتكون من عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية .

٣. تعتبر قيمة سنة الاساس ١٠٠ ثم ينسب قيمة كل عنصر الي مثيله من سنة الاساس مضروبا في ١٠٠ .

٤. بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحلياتي يحصل المحلل علي التغيرات التي تحدث لكل عنصر ، الذي يسمى بتحليل الاتجاهات ويمكن تحويل كل مؤشر او عنصر الي رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

ونظرا لأهمية الاساليب الاحصائية فقد شاع استخدامها في تحليل مجالات وغايات متعددة كتحليل الربحية وتحليل المصروفات وتحليل معدلات النشاط وغيرها من المجلات التي يشملها التحليل حسب الغرض منه [4].

ولتوضيح ذلك ناخذ المثال الاتي:

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
القيم المعنوية	١١٠	١١٠	٨٠	٦٠	٤٠
القيم الثابتة المادية	١٩٠	١٧٠	١٢٠	١٦٠	١٦٠
القيم الثابتة المالية	٦٥	٨٠	٧٠	٦٠	٦٠
المخزونات	٥٥	٨٠	١٣٠	١٢٠	١٠٠
حسابات الزبائن	٨٥	١٢٠	٩٠	٤٠	٧٠
الحسابات المالية	١١٥	٤٠	٦٠	٦٠	١٢٠
مجموع الموجودات	٦٢٠	٦٠٠	٥٥٠	٥٠٠	٥٥٠
الأموال الخاصة	٣٥٠	٣٥٠	٣٨٠	٤٠٠	٣٨٠
الالتزامات طويلة المدى	١٥٥	١٢٠	١١٠	٨٠	١٠٠
الالتزامات قصيرة المدى	١١٥	١٣٠	٦٠	٢٠	٧٠
مجموع المطلوبات	٦٢٠	٦٠٠	٥٥٠	٥٠٠	٥٥٠

يجب الإشارة الى :

- سنة الأساس هي سنة ٢٠١٠، ومنه تصبح كل قيمها ١٠٠
- ننسب العناصر المتشابهة الى العنصر الذي يمثله في سنة الأساس مضروبا في١٠٠ كما ياتي:

(قيمة العنصر لسنة المقارنة / قيمة نفس العنصر لسنة الأساس) × ١٠٠

وبعد القيام بالإجراءات الضرورية نحصل على التغيرات التي تحدث في كل عنصر ،ومنه تصبح البيانات كما ياتي:

[4] Read More at :https://accdiscussion.com/acc4092.html

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
القيم المعنوية	١٠٠	١٠٠	٧٢.٧٣	٥٤.٥٥	٣٦.٣٧
القيم الثابتة المادية	١٠٠	٨٩.٥	٦٣.١٦	٨٤.٢١	٨٤.٢١
القيم الثابتة المالية	١٠٠	١٢٣	١٠٧.٧	٩٢.٣	٩٢.٣
المخزونات	١٠٠	١٤٥.٤٥	٢٣٦.٣٧	٢١٨.١٨	١٨١.٨٢
حسابات الزبائن	١٠٠	١٤١.١٨	١٠٥.٨٨	٤٧.٠٦	٨٢.٣٥
الحسابات المالية	١٠٠	٣٤.٧٨	٥٢.١٧	٥٢.١٧	١٠٤.٣٤
مجموع الموجودات	١٠٠	٩٦.٧٧	٨٨.٧١	٨٠.٦٤	٨٨.٧١
الأموال الخاصة	١٠٠	١٠٠	١٠٨.٥٨	١١٤.٢٨	١٠٨.٥٨
الالتزامات طويلة المدى	١٠٠	٧٧.٤١	٩٦،٧٠	٥١.٦١	٦٤.٥١
الالتزامات قصيرة المدى	١٠٠	١١٣.٠٤	٥٢.١٧	١٧.٤٠	٦٠.٨٧
مجموع المطلوبات	١٠٠	٩٦.٧٧	٨٨.٧١	٨٠.٦٤	٨٨.٧١

ثانيا- الاساليب الرياضية

تستعمل لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح والمصاريف او العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من العلاقات وهذا على حسب الأهداف .

وتوجد عدة طرائق رياضية مستعملة في هذا المجال مثل البرامج المتغير، وطريقة البرامج الخطية وغيرها، لهذا يجب على المحلل المالي ان يكون ملما بهذه الطرائق و الأساليب حتى يمكن الاستفادة منها في التحليل المالي ، وعندم لا يمكن الاستفادة من الطرائق التقليدية بشكل مفيد في التحليل المالي، يمكن استعمال الأساليب الرياضية الاتية :

١ – طريقة الارتباط والانحدار:

تحليل الانحدار أو تحليل الارتباط أو تحليل الانكفاء regression analysis : هو كل طريقة إحصائية يتم فيها التنبؤ بمتوسط متغير عشوائي أو عدة متغيرات عشوائية اعتمادا على قيم وقياسات متغيرات عشوائية أخرى، له عدة أنواع مثل:الانحدار الخطي، والانحدار اللوجستي ، وانحدار بواسون ، والتعليم المراقب والانحدار موزون الوحدة .تحليل الانحدار هو أكثر من عملية ملائمة منحنى) أي اختيار المنحنى الأكثر ملائمة لمجموعة نقاط بيانية معطاة) فهو يتضمن ملائمة انموذج باستخدام مكونات حتمية واعتباطية. المكونات الحتمية تدعى المتنبئات أما المكونات الاعتباطية فتدعى الخطأ.

الشكل الأبسط لانموذج الانحدار يحوي متغير تابع (غير مستقل) (يدعى أيضا متغير الخرج، أو المتغير الداخلي أو المتغير ع) إضافة إلى متغير مستقل (يدعى العامل، أو المتغير الخارجي، أو المتغير–س)

تستخدم هذه الطريقة لتحديدا لعلاقة بين ظاهرتين او اكثر، وذلك من خلال معادلة الانحدار الاتية :

$$Y = f\ (x)$$

بحيث تمثل Y الظاهرة الأولى X الظاهرة الثانية

ويمكن ان تأخذ العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين اشكال مختلفة قد تكون الظاهرة الاولى سبب والظاهرة الثانية نتيجة ، كما يجب تحديد المتغير المستقبل والمتغير التابع.

من الأمثلة الانموذجية على تحليل الانحدار: اعتماد ضغط الدم Y على عمر الشخصX ، أو اعتماد الوزن لحيوانات التجربة Y على معدل التغذية اليومي .X هذا الارتباط والتابعية بين X و Y هي ما ندعوه بالانحدار أو الارتباط فنقول ارتباط Y ب.X

ويلاحظ من ذلك أن انموذج الانحدار يعتمد دائماً على علاقة السببية بمعنى ان يكون التغير في المتغير المستقل مسبب رئيسي للتغير في المتغير التابع.

ونظرية تحليل الانحدار تعتمد على النظرية الاقتصادية بين متغيرين أي أنها تفترض ثبات العوامل الأخرى.

طبيعة وأغراض تحليل الانحدار

إن التطبيق العملي لتحليل الانحدار والارتباط غالباً ما يتضمن متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة . ويعتبر الانحدار المتعدد من أهم الأساليب الإحصائية التي تضمن دقة الاستدلال بهدف تعزيز نتائج البحث من خلال استخدام البيانات بطريقة فعالة لإيجاد علاقات سببية بين ظواهر البحث. ويُعرف الانحدار المتعدد على أنه معادلة رياضية توضح العلاقة بين متغيرين لتقدير القيم السابقة وتنبؤ بالقيم المستقبلية. لذا فقد عمد المقال الحالي إلى توضيح طبيعة وأغراض تحليل الانحدار، طريقة أقل المربعات في تقدير معاملات الانحدار المتعدد، معامل التحديد المتعدد، تحليل التباين، مبادئ المتغير الوهمي والارتباط المتعدد والانحدار المتعدد وبرامج الحاسوب.

إذا كان الانحدار البسيط يتضمن متغير مستقل واحد ، فان الانحدار المتعدد يتضمن متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة. وبشكلسنة ، يوجد هناك سببان رئيسيان يوجبان استخدام تحليل الانحدار المتعدد بدلا من الانحدار البسيط. وهذان السببان هما:

أولاً : إن تنبؤ المتغير التابع غالبا ما يكون أكثر دقة إذا تم استخدام أكثر من متغير مستقل. ففي حالة المنشأة، قد يشعر قسم البحث في المنشاة بوجود عوامل أخرى مهمة لها تأثير على تكاليف المنشأة بالإضافة إلى كمية الإنتاج. إن استخدام معادلة خط الانحدار المتعدد التي تربط المتغير التابع بكلا المتغيرين المستقلين يكون أفضل من معاملة خط الانحدار البسيط والتي تربط المتغير التابع مع متغير مستقل واحد فقط .

ثانياً : السبب الثاني لاستخدام خط الانحدار المتعدد بدل خط الانحدار البسيط هو أن المتغير التابع غالباً ما يعتمد على أكثر من مستقل. بمعني آخر، أن تحليل الانحدار البسيط الذي يعتمد على متغير مستقل واحد قد يؤدي إلى تحيز في تقدير تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. إذا كان المتغير التابع هو اقتران لأكثر من متغير مستقل، فإن العلاقة الملاحظة ما بين المتغير التابع وأس متغير من المتغيرات المستقلة الأخرى، وبما أن هذه المتغيرات المستقلة الأخرى غير مراقبة كلياً، فإن هذا يؤدي إلى إظهار تأثير المتغير المستقل المراقب على المتغير التابع بصورة صحيحة. ولتقدير التأثير الصحيح

للمتغير المستقل على المتغير التابع ، فإنه لابد من تضمين جميع المتغيرات المستقلة في تحليل الانحدار.

٢- طريقة البرامج الخطية :

البرمجة الخطية **Linear programming** يعَد الأسلوب الأكثر شيوعاً في مجال اتخاذ القرارات، ويعود تاريخ إيجادها إلسنة ١٩٤٧م حيث قام العالم جورج دانتزج بإدخالها كأسلوبٍ مُستحدثٍ لحل المشاكل التي تُواجه مُتخذ القرار، وبناءً على ذلك يمكننا تعريف البرمجة الخطية بأنّها عبارةٌ عن أسلوبٍ رياضيٍ يُستخدم لغاياتِ التخطيط واتخاذ القرار الأمثل من بين مجموعة من البدائل المطروحة في استخدام الموارد المتوافرة سعياً لزيادة الرّبح وتعظيمه ، وتخفيض قيمة التكلفة قدر الإمكان . تلعب البرمجة الخطية دوراً مهماً في معالجةِ المشاكل المُؤدية لتعظيم دور الأهداف أو تصغيرها في مجال ما بالاعتماد على ما يتوافر من قيود مفروضةٍ على عددٍ من المُتغيرات الدّالة، كما يُمكننا وصفها على أنّها أسلوبٌ في غايةِ الأهميةِ لِدعم مُتخذ القرار وتمكينه من اتخاذ القرار الأمثل والصحيح بالاستناد إلى الطرائق العلمية.

نعتمد على هذه الطريقة على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة بين ظاهرتين او جملة من الظواهر كما تسنخدم في دراسة القيم المتغيرة الثنائي، ولحل المشاكل الاقتصادية بستخدام البرامج الخطية ، نعتمد على استعمال المعادلة الاتية:

$$Y = ax + b$$

بحيث يجب تحديد قيمة كل من a و b من خلال المعادلتين التاليتين :

$$\sum xi + nb \ Yi = a \sum$$

$$\sum xi^2 + b \ \sum xi \quad Yi \quad xi \ = a \sum$$

حيث تمثل i تسلسل المتغير، تمثل xi قيم المتغير الأول، وتمثل yi قيم المتغير الثاني..

مجالات تطبيق البرمجة الخطية

- تخطيط الإنتاج ، وتشمل كلّا من المخرجات، وتخفيض تكلفة الإنتاج، وتعظيم الرّبح وزيادته.
- تَحديد الشّكل الأمثل للمنتجات. إيجاد حلول لمشكلةِ تصميم المنتجات والخدمات.
- تخطيط عناصر المُدخلات لنظام العمليات والإنتاج.
- إيجاد حلولٍ لمشكلاتِ النّقل والتوزيع.
- وضع مجموعةٍ من الحلول لِمشكلة تخطيط الاستثمارات واختيار الأمثل من بينها.

شروط استخدام البرمجة الخطية

- الدقّة في تحديد الأهداف المرجو تحقيقها من قِبَل الإدارة من حيث الكَمية.
- وجود علاقةٍ خطيةٍ بين أبعاد المُشكلة من متغيرات مع ضرورةِ توافر شروط الإيجابية أو على الأقل غير السلبية.
- نُدرة الموارد المتاحة.

خطوات استخدام البرمجة الخطية

- تحديد المشكلة بدقة وصياغتها.
- الشُروع ببناء انموذج رياضي يكشف عن المشكلةِ بدقة بالاعتماد على المتباينات والمعادلات.
- إيجاد حلٍّ من الانموذج الرّياضي للمشكلة المطروحة.

أساليب البرمجة الخطية

- **الأسلوبُ البياني.**
- **أسلوبُ السمبلكس.**
- **أسلوبُ النقل.**
- **أسلوبُ التّخصيص.**

إن البرمجة الرياضية الخطية هي مسألة تفضيل، ويُقصَد هنا بمسائل التفضيل تلك المسائل الرياضية التي تبحث عن تعظيم أو تقليل دالَّة (تابع) خطية موضوعة إلى مقيدات رياضية خطية أيضاً . إن المسائل الاقتصادية أو العلمية ، والتي يمكن أن تصاغ كمسألة برمجة خطية ، يجب أن يتوافر فيها الأساسيات الاتية :

١.وجود غاية أو هدف يراد الوصول إليه مثل تحقيق ربح أعظمي أو تحقيق تكلفة أصغرية أو اقتصاد أعظمي في الوقت أو الجهد وغير ذلك . ويعبر عن ذلك بتابع رياضي خطي نسميه بتابع الهدف أو تابع الربح في حالة تعظيم ، أو بتابع الخسارة في حالة تقليل الربح .

٢. وجود عدد كبير من المتحولات أو المجاهيل التي يجب تحديد قيمها للوصول إلى الغاية المطلوبة، وتسمى هذه المتحولات بمتحولات القرار.

٣.وجود علاقات ارتباط خطية بين تلك المتحولات وتسمى هذه العلاقات بقيود المسألة.

إذن البرنامج الخطي هو استمثال(optimization) تعظيم أو تقليل دالَّة خطية، تحت قيود خطية. ويمكن رياضياً أن نعبر عن ذلك على النحو الاتي:

حيث المجموعة1}=I} ،2،...، mتعبر عن مجموعة الأدلة الكلية للقيود، والمجموعة I0 هي مجموعة جزئية من I وتعبر عن مجموعة الأدلة التي تصف قيود المساواة للمسألة، والمجموعة -I هي مجموعة جزئية من I وتعبر عن مجموعة الأدلة التي تصف قيوداً أصغر أو تساوي للمسألة، والمجموعة +I هي مجموعة جزئية من I وتعبر عن مجموعة الأدلة التي تصف قيوداً أكبر أو تساوي للمسألة.

الية وضع البرنامج الرياضي الخطي

لوضع البرنامج الرياضي الخطي يجب اتباع الخطوات الاتية:

١.تحديد المتحولات التي يجب علينا إيجاد قيمها (متحولات القرار)وتمثيلها برموز جبرية.

٢. تحديد جميع القيود والعلاقات الممكنة التي تربط بين هذه المتحولات، ويعبَّر عن ذلك بمعادلات خطية أو متراجحات بحيث تكون هذه القيود خطية.

٣. تحديد تابع الهدف وتمثيله بتابع خطي بالنسبة للمتحولات، وتحديد ما إذا كان الهدف من المسألة تعظيم التابع الهدفي أو تقليله.

ويمكننا أن نكتب البرنامج الرياضي الخطي بطريقة المصفوفات كما ياتي:

$$z^* = Maximize \quad z = c^T x$$
$$A\, x \leq (=) \geq b$$
$$x \geq 0$$

حيث ان عدد المتحولات غير المعلومة هو n وعدد القيود m و A مصفوفة القيود m×n و c متجهة عمود بـ n مركبة و b متجهة عمود بـ m مركبة أيضاً و T يرمز إلى المنقول.

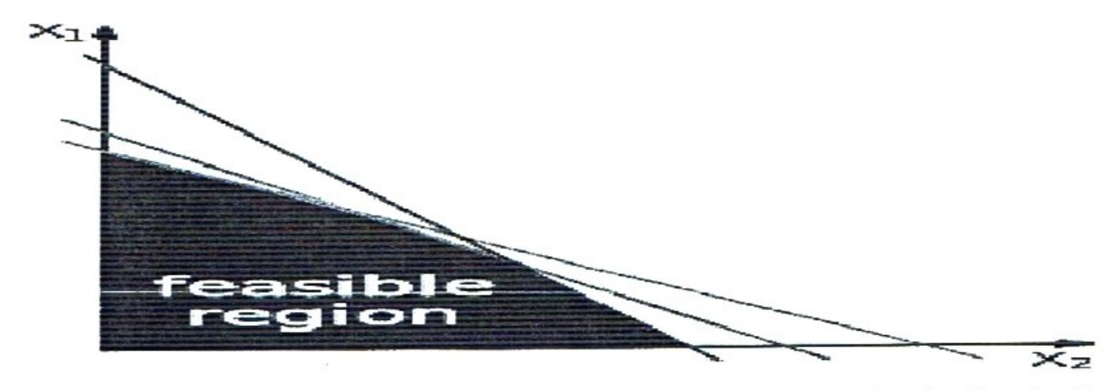
إن حل البرنامج السابق يعني إيجاد القيمة الحقيقية التي تعطي التابع قيمة أعظميه (قيمة مثلى للتابع) على منطقة القيود، التي تسمى عادة منطقة الإمكانات. أما إذا أردنا أن نفتش عن النقطة (قيم مثلى للمتحولات) من منطقة الإمكانات، والتي توافق القيمة فنكتب المسألة على الشكل التالي:

$$x^* = Arg\ maximize\ z = C^T x$$
$$Ax \leq (=) \geq b$$
$$x \geq O$$

ويجب الإشارة هنا إلى أن العلاقة الاتية في مسائل التفضيل دوماً صحيحة:

وهذا يعني أن الخوارزميات الموضوعة لحل البرامج الرياضية الخطية في حالة تعظيم، هي نفسها تصلح لحل البرامج الرياضية الخطية في حالة تقليل، وذلك بالاستفادة من العلاقة السابقة.

الثنائية في البرمجة الخطية



والبرنامج الخطي الثنائي للبرنامج الرياضي الخطي الاتية:

$$\begin{aligned} Maximize\ z = C^T x \\ Ax \le b \qquad (p) \\ x \ge 0 \end{aligned}$$

$$A \in R^{mxm} \text{ و } b \in R^{m} \text{ و } c \in R^{n} \text{ و } x \in R^{n}$$

حيث

يعطى كما ياتي:

$$A \in R^{mxm} \text{ و } b \in R^{m} \text{ و } c \in R^{n} \text{ و } x \in R^{n}$$

حيث $A \in R^{mxm} \text{ و } b \in R^{m} \text{ و } c \in R^{n} \text{ و } y \in R^{m}$

$$z^* = C^T x^*$$

٣. طريقة المصفوفات الخطية:

يقصد بالمصفوفة هي حيز مُستطيل أو مُربع الشكل يتكون من قوسين كبيرين يوجد بينهما أرقام يتم ترتيبها بطريقةٍ معينة وذلك لتسهيل عملية ضرب الأرقام أو المعادلات الخطية، كما تحتوي المصفوفة على صفوفٍ وأعمدة وتسمى المصفوفه بعدد صفوفها وأعمدتها، مثلا عندما تتكون المصفوفة من صفين وعمودين تسمى بـ ٢*٢ ، ومن أهم استخدامات المصفوفات هو حل المعادلات الخطية ، إذ يمكن إيجاد قيمة المتغيرات بداخل المعادلات

بسهولةٍ تامة عند استخدام طريقة المصفوفات ، ومن الجدير بالذكر أن عدد المتغيرات التي يلزم حلها مرتبط بشكل مباشر مع عدد المعدلات وبالتالي عدد الأعمدة والصفوف الموجودين بداخل المصفوفة، كما يتم ترتيب المعدلات بداخل المصفوفة بشكل صفٍ تلو الآخر.

تستخدم عموما في حل المشاكل الاقتصادية المعقدة ذات الاحتمالات المتعدد، و تستعمل عادة من طرف المؤسسات الإنتاجية الكبرى[٥]

ولتوضيح ذلك نفرض ان مؤسسة صيدال ترغب في انشاء ثلاثة خطوط إنتاجية للأدوي، وكل خط يحتوي على ثلاثة نماذج إنتاجي، بحيث كل خط انتاجي يضم على ما ياتي:

الخط الإنتاجي الأول يتطلب ٨ مراحل إنتاجية من الانموذج الأول ،١٠مراحل إنتاجية من الانموذج الثاني ، و٩ مراحل إنتاجية من الانموذج الثالث.

الخط الانتاجي الثاني يتطلب١٢مرحلة إنتاجية من الانموذج الأول ،١٥مرحلة إنتاجية من الانموذج الثاني ، و٨ مراحل إنتاجية من الانموذج الثالث.

الخط الإنتاجي الثالث يتطلب ٨ مراحل إنتاجية من الانموذج الأول١٠ مراحل إنتاجية من الانموذج الثاني ، و٩مراحل إنتاجية من الانموذج الثالث.

ولتبسيط ذلك نشكل هذه المعطيات في شكل مصفوف، والتي هي عبارة عن مجموعة من الاعداد في شكل مربع او مستطيل كما ياتي:

	الانموذج١	الانموذج٢	الانموذج٣
الخط١	٨	١٠	٩
الخط٢	١٢	١٥	٨
الخط٣	٨	١٠	٩

---

[٥] وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، ٢٠٠٧، ص:٢٦.

وتتنوع المصفوفات والموجهة الى اشكال منها :

- طريقة كرامر هي إحدى طرائق حل المُعادلات بالمصفوفات وتعتمد على إيجاد ما يسمى بالمحدد للمصفوفة، على سبيل المثال لحل ثلاثة مُعادلات بثلاثة مجاهيل يجب ترتيب مُعاملات مجاهيل المعادلات في مصفوفة ٣*٣ ثم وضع المجاهيل الثلاث بمصفوفة ٣*١ ثم إشارة اليساوي تليها الإجابات الثلاث بمصفوفة ٣*١ بحيث أن كل معادلة تمتلك ثلاثة مجاهيل وعدد ليتم إيجاد المحدد للمصفوفة بشكلٍسنة، ثم تُكرر نفس العملية لكن بتبديل العمود الأول والثاني والثالث في المصفوفة بعمود الإجابات المتواجد خلف إشارة اليساوي وذلك لإيجاد محددات المُصفوفات الفرعية وهي مصفوفات المجاهيل، أخيرا قسمة المحدد الفرعي لكل مجهول على المحدد العام للمصفوفة وبذلك تكون قيمة المجهول قد وجدت.

- الطريقة العكسية تتشابة الطريقة العكسية مع طريقة كرايمر بضرورة حساب المحدد العام للمصفوفة، بحيث يتم استخدامها بالطريقة العكسية لحساب معكوس المصفوفة لينتج مصفوفة أخرى يتم تطبيق عملية الضرب عليها مع مصفوفة الإجابات ثم حساب قيمة كل متغير على حدة ، كما أن ترتيب المصفوفات يكون كالاتي، أولا مصفوفة المتغيرات وهي عبارة عن عمود واحد ثم إشارة اليساوي ثم مصفوفة معكوس المصفوفة الرئيسة ياتيها مصفوفة الإجابات وهي أيضا عمود واحد.

- طريقة الحذف للعالم جاوس تعتمد هذه الطريقة على عملية ضرب المعادلتين الأولى والثانية بمعاملات عدة للتمكن من طرحها مع المعادلة الثالثة وجعل قيم معاملات المعادلة الثالثة تساوي صفراً للتمكّن من تعويض المعادلة الأولى في المعادلة الثانية وحساب قيمة المتغيرات الأول والثاني ثم تعويضهما في إحدى المعادلات لحساب قيمة المتغير الثالث.

الفصل التاسع
تحليل العلاقة بين
التكلفة والحجم والربح
Cost- Volume- Profit Analysis

تمهيد:

ان لاي مشروع اهداف يسعى لتحقيقها او ان قياس التكاليف ومقابلته بالايرادات تعتبر احد المؤشرات لمستوى الاداء . وفي البدء تسعى المنظمة لتغطية تكاليفها بواسطة الايرادات المتحققة ، للوصول للنقطة التي يكون المشروع بوضع (لاربح ولا خسارة) وهذه هي نقطة التعادل.. لذا لابد من دراسة العلاقة بين التكلفة والحجم والارباح كضرورة اقتصادية وادارية لاي نشاط ونقطة توازن ويعد موضوع نقطة التعادل وتحليلها من المداخل الاساسية لادارة التكلفة سواء في مجال محاسبة التكاليف او المالية الادارية.

تعريف نقطة التعادل Break even Point :

تعرف نقطة التعادل بانها ذلك المستوى من المبيعات التي تتساوى فيها الايرادات الكلية مع التكاليف الكلية ، حيث يعد تحليل نقطة (او مستوى) التعادل احدى وسائل التحليل المالي المستخدمة لاغراض التخطيط والتي بموجبها يمكن تحديد كمية الوحدات الواجب بيعها لتحقيق التعادل بين الايرادات والتكاليف .. ويعبر عنها بالمعادلة الاتية :

مجموع الإيرادات = مجموع التكاليف الاجمالية

وان أي مشروع مهما كان نشاطه واهدافه فهو يسعى في بداية الامر استرداد ما تم انفاقه لهذا تنشيء ما تسمى العلاقة بين التكلفة والحجم والربح . تمكن من الاجابة على العديد من التساؤلات مثل ما قيمة الارباح التي يمكن ان نحققها اذا تم بيع عدد معين من الوحدات او تقديم عدد من الخدمات ؟

ما هي حجم المبيعات اللازم تحقيقه حتى تحافظ الشركة او المصرف على استرداد التكاليف اولا ثم تحقيق صافي ربح مناسب ؟

وما هو اثر تغير التكاليف على المبيعات ؟ وما هو اثر تغير المبيعات على الارباح؟

ما هو اثر التغير التكاليف الثابتة على عائد المساهمة ؟

ما هو اثر التغير بالزيادة او بالنقصان لكل عنصر من عناصر الهيكل التعادل على النشاط ؟... وغيرها من الاسئلة ذات العلاقة.

العوامل المؤثرة في تشكيل نقطة التعادل:

هناك عدد من العوامل تتفاعل وتتاثر فيما بينها طرديا او عكسيا بما يؤثر على صافي الربح او مدى امكانية تحقيق نقطة التعادل عند مستوى معين والعوامل هي:

١. **سعر البيع او المبيعات.**
٢. **حجم المبيعات (عدد الوحدات المباعة)**
٣. **مستوى التكاليف.**
٤. **هيكل التكاليف.**
٥. **مزيج المنتجات.**

معادلات نقطة التعادل

ان عملية استخراج نقطة التعادل تتم من خلال المعادلات الاتية:

الايرادات الاجمالية = التكاليف الاجمالية..............(١)

عدد الوحدات المباعة × سعر بيع الوحدة = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة..........(٢)

عدد الوحدات المباعة × سعر بيع الوحدة = التكاليف الثابتة + عدد الوحدات المباعة × كلفة الوحدة المتغيرة

ويمكن الترميز لهذه كالاتي:

ع × س = ت ث+ ع × ك م

حيث ان ع = الوحدات المنتجة من الخدمات

س = سعر البيع للوحدة

ت ث = تكاليف ثابتة للمشروع او النشاط

ك م = تكلفة متغيرة للوحدة الواحدة

ويمكن استخراج من هذه المعادلات واشتقاقها أي متغير من المتغيرات مثل السعر المقترح و عدد الوحدات المباعة او التكلفة المتغيرة او التكاليف الثابتة ويمكن الوصول الى نقطة التعادل في ثلاث حالات:

أ- **نقطة التعادل بالوحدات.**

ب- **نقطة التعادل بالدينار.**

ج- **نقطة التعادل بالرسم البياني.**

اولاً : الطريقة الافتراضية:

تعتمد هذه الطريقة مبدا الصح والخطا في تحديد حجم المبيعات التي يحقق الايرادات المناسبة لمعادلة التكاليف الكلية المنفقة في تحقيق ذلك الحجم من المبيعات، ولتحقيق ذلك يتم تنظيم جدول حقول عمودية لغرض تحديد نقطة التعادل، حيث يقوم المحلل المالي بعد تحديد سعر البيع والتكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة من المنتج والتكلفة الثابتة للوحدة الاقتصادية ، بافتراض كميات مختلفة من المبيعات لغرض تحديد مستوى التعادل الذي يتحقق عندما تتساوى الايرادات الكلية من حجم المبيعات المفترض مع التكاليف الكلية لذلك الحجم.

مثال : بلغت التكلفة الثابتة لشركة صفين ٥٠٠٠٠ دينار ، وترغب الشركة في معرفة المستوى الذي تتساوى فيه الايرادات الكلية بالتكاليف الكلية، وقد حددت الشركة التكلفة المتغيرة لوحدة المنتج بـ (٥) دنانير، وان سعر البيع المتوقع للوحدة هو (١٠) دنانير، واقصى طاقة منا للانتاج هي ١٨٠٠٠ وحدة .

المطلوب : تحديد مستوى التعادل الذي تتساوى به الايرادات بالتكاليف؟

الحل : باستخدام الطريقة الافتراضية لتحديد مستوى التعادل يتم تنظيم جدول من (٧) اعمدة، يخصص العمود الاول منها لسعر بيع الوحدة المنتجة ، والعمود الثاني للكميات المقترحة والمتوقع بيعها ، اما العمود الثالث فهو للايراد الكلي لحجم المبيعات المقترح ، ويتظمن العمود الرابع التكاليف المتغيرة للكميات المقترحة في حين يتضمن العمود الخامس التكاليف الثابتة للوحدة الاقتصادية ، اما العمود السادس فهو للتكاليف الكلية التي يتم طرحها من العمود المخصص للإيراد الكلي لمعرفة صافي الدخل (الربح او الخسارة) العمود السابع ، وكما موضح ادناه:

لسعر	الكمية المقترحة	الإيراد الكلي	ت. متغيرة	ت. ثابتة	تكلفة كلية	صافي الدخل
١٠د	٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	(٣٠٠٠٠)
١٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠)
١٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	(١٠٠٠٠)
١٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	صفر
١٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
١٠	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
١٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠

ويظهر الجدول ان نقطة او مستوى التعادل تتحقق عند افتراض ان الكمية المقترحة هي (١٠٠٠٠) وحدة، تحقق ايراد قدره ١٠٠٠٠٠ دينار يكون مساوياً للتكلفة الكلية لانتاج هذه الكمية، وان أي انخفاض عن ذلك المستوى سوف يؤدي الى تحقيق خسارة، اما اذا ارتفعت الكميات المنتجة (والمقترح بيعها) عن هذه الكمية او المستوى فان الوحدة الاقتصادية سوف تبدأ بتحقيق الربح الذي يبلغ اقصاه عند مستوى الطاقة المتاحة وهي (١٨٠٠٠) وحدة عند التمكن من بيعها وبافتراض ثبات المتغيرات في الجدول اعلاه وهي السعر والتكلفة المتغيرة و التكلفة الثابتة.

وتمتاز هذه الطريقة بالسهولة ولكنها في نفس الوقت تحتاج الى جهد كبير ومقدرة على تحديد المستويات المناسبة للاختيار.

أ. **نقطة التعادل بالوحدات:**

يمكن استخراج نقطة التعادل بالوحدات من خلال المعادلات الاتية:

$$\text{نقطة التعادل بالوحدات} = \frac{\text{تكاليف ثابتة}}{\text{عائدات المساهمة}}$$

اما عائد المساهمة فيتم استخراجه من خلال:

عائد المساهمة = سعر بيع للوحدة – التكاليف المتغيرة للوحدة

مثال: احد الشركات يريد تحقيق نقطة التعادل لرسم سياسته مع الزبائن اذ كان المقترح ان يكون سعر بيع المنتج ١٠ دينار والتكلفة المتغيرة ٦ دينار علماً ان التكاليف الثابتة للمشروع ١٠٠٠٠٠ دينار.

س/ جد نقطة التعادل بالوحدات لهذا المشروع.

$$\text{نقطة التعادل بالوحدات} = \frac{١٠٠٠٠٠}{١٠-٦} = ٢٥٠٠٠ \text{ زبون او معاملة}$$

ملاحظة : تطلق كلمة الوحدات الخدمية مثل المصارف اما بمعنى (زبون) او معاملة او حسب حالة وطبيعة النشاط.

ب. **نقطة التعادل بالدينار:**

وتستخرج من خلال المعادلات الاتية :

$$\text{نقطة التعادل بالمبالغ (الدينار)} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{نسبة عائد المساهمة}}$$

اما بالنسبة الى عائد المساهمة فيتم استخراجه من خلال:

سعر البيع – ك م المتغيرة

نسبة عائد المساهمة = ------------------ × ١٠٠%

سعر البيع

ويمكن استخراج نقطة التعادل بالمبالغ بطريقة اخرى هي عدد الوحدات (المعاملة) × سعر المنتج والخدمة.

مثال: نفس المعلومات في المثال السابق جد نقطة التعادل بالدينار

التكاليف الثابتة

نقطة التعادل بالمبالغ (الدينار) = ------------------

نسبة عائد المساهمة

١٠٠٠٠٠

= -----------

١٠-٦

٢٥٠٠٠٠ = ×١٠٠% --------

١٠

او عدد وحدات (المعاملة) × سعر تقديم الخدمة او المنتج

أي ٢٥٠٠٠ × ١٠ = ٢٥٠٠٠٠دينار

الافتراضات الرئيسة :

هناك علاقة وافتراضات لابد من معرفتها عند دراسة موضوعة العلاقة بين التكلفة والحجم والربح واهمها ما ياتي:

١. ان العلاقة بين التكاليف المتغيرة وحجم النشاط هي علاقة خطية وهذا يعني ان التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة والمباعة ثابتة وان حجم النشاط يقع ضمن المدى الملائم.

٢. سعر بيع الوحدة ثابت بغض النظر عن الكمية المباعة او الخدمة المقدمة للزبون.

٣. ان حجم الخدمات المهيئة تساوي حجم الخدمات المقدمة فعلا.

د. على افتراض اذا حصل تغير في احد عناصر نقطة التعادل تبقى العناصر الاخرى كما هي.

هـ. ان أي تغير في سعر البيع او مستوى النشاط او مستوى هيكل التكلفة يؤثر على نقطة التعادل وكما ياتي:

أ) كلما زادت التكاليف الثابتة زاد عدد الوحدات (المعاملة) التي تحقق نقطة التعادل أي العلاقة طردية مع بقاء المتغيرات الاخرى كما هي وبالعكس.

ب) كلما زاد سعر البيع انخفضت نقطة التعادل أي ان العلاقة عكسية بين سعر البيع ونقطة التعادل مع بقاء المتغيرات الاخرى كما هي وبالعكس.

ج) كلما زادت التكاليف المتغيرة زادت نقطة التعادل أي ان العلاقة طردية مع بقاء المتغيرات كما هي وبالعكس.

د) كلما زاد عائد المساهمة (وهو ناتج طرح التكاليف المتغيرة من سعر البيع) كلما قلة عدد الوحدات التي تحقق نقطة التعادل أي ان العلاقة عكسية.

هـ) اذا حصل تغير في اكثر من عنصر او متغير تكون النتيجة حسب اتجاهات التغير.

- ضرورة الفصل بين التكاليف وتحليل سلوكها الى ثابتة ومتغيرة باستخدام احد الاساليب التي تم تناولها في الفصل الخامس بتحليل سلوك التكاليف.
- يعتبر حجم المبيعات هو المؤثر على اجمالي التكاليف المتغيرة فتزداد التكاليف المتغيرة بنفس نسبة الزيادة في المبيعات والعكس صحيح عند نقص المبيعات.
- اذا كان المصرف يتعامل بعدد من الخدمات فان نسبة هذه الخدمات تبقى ثابتة.
- ان قيم المبالغ اللازمة لعملية التحليل لا تتعرض لاي درجة من عدم التاكد.

<u>مثال توضيحي:</u>

نفرض ان سعر البيع للوحدة هو ٢٠٠ دينار

والتكلفة المتغيرة للوحدة ١٥٠ دينار

والتكلفة الثابتة للمشروع ٥٠٠٠٠ دينار

حجم النشاط المتوقع للسنة القادمة ٢٥٠٠ معاملة

المطلوب/ ١) ماهي نقطة التعادل المتوقعة بالوحدات بالدينار.

٢) ما هي الافتراضات المحتملة

الحل : نبدأ باستخراج نقطة التعادل في الظروف الاعتيادية

١) نقطة التعادل بالوحدات= تكاليف ثابتة / عائد المساهمة

نقطة تعادل= $\frac{50000}{200-150}$ = $\frac{50000}{50}$ = ١٠٠٠٠ معاملة

نقطة التعادل بالدينار = ١٠٠٠٠٠ / (٢٠٠-٥٠ ÷ ٢٠٠ × ١٠٠%) = ٢٠١٧٠٠٠ دينار

٢) ويمكن تصور ذلك من خلال الجدول الاتي

حجم النشاط التفاصيل	صفر	١	٢	٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠١	٢٥٠٠
مبيعات	صفر	٢٠٠	٤٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٠١٧٠٠	٢٠٠٢٠٠	٥٠٠٠٠٠
ك م	صفر	١٥٠	٣٠	١٣٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠١٥٠	٣٧٥٠٠٠
مساهمة حدية	صفر	٥٠	١٠٠	٤٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٥٠	١٢٥٠٠٠
- ك ت	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	(٥٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)
صافي الربح	٥٠٠٠٠	٤٩٥٠	٤٩٩٠٠	(٥٠٠٠)	صفر	٥٠	٧٥٠٠٠٠
(خسارة)			خسارة			ربح	

شرح وتعليق:

في ضوء المعلومات الافتراضية والنتائج في المثال السابق يمكن بلورة ما ياتي:

١- ان هناك علاقة بين التكاليف المتغيرة وحجم النشاط أي علاقة طردية.

٢- في حال انجاز معاملة واحدة حتى ٩٩٩ معاملة فان المصرف يتوقع خسارة.

٣- ان بلوغ نقطة التعادل يكون عند حجم النشاط ١٠٠٠ وحدة (معاملة).

٤- كل وحدة واحدة او معاملة اضافية بعد ١٠٠٠ معاملة تحقق ربح بمقدار عائد المساهمة.

٥- يمكن تحقيق الارباح التي يصبو لها المشروع اذ استمر بزيادة حجم النشاط حتى ٢٥٠٠ معاملة.

ج- **استخراج نقطة التعادل بالرسم البياني** Breakeven Chant:

تعتمد هذه الطريقة اسلوب استخدام الرسوم البيانية في تحديد نقطة او مستوى التعادل، ويتم التوصل الى مستوى التعادل من خلال اعتماد المحور السيني في الرسم مثلاً الكميات، والمحور الصادي مثلاً للايرادات الكلية والتكاليف الكلية، وان نقطة تقاطع المحورين هي نقطة انطلاق خط المبيعات الذي يتقاطع مع خط التكلفة في نقطة معينة هي نقطة تعادل التكلفة مع الايراد، وكما موضح ادناه:

يظهر الرسم البياني (باستخدام المعلومات الواردة في المثال السابق) بان نقطة التعادل تتحقق عند تقاطع خط الايرادات الكلية مع خط التكاليف الكلية عند انتاج او بيع (١٠٠٠٠) وحدة بسعر ١٠ دينار لتحقيق ايراد قدره ١٠٠٠٠٠ دينار وهي مساوية لتكاليف انتاجها، وان المنطقة الاتية بعد نقطة التعادل هي منطقة تحقق الارباح والمنطقة قبل نقطة التعادل هي منطقة تحقق الخسارة.

وهو أسلوب بياني وتخطيطي يستعمل عادة في دراسة مدى طاقة المشروع على الربح أو غير ذلك في مختلف مستويات النشاط وهو يبين العلاقة بين مجموع الدخل ومجموع التكاليف على مختلف المستويات الإنتاج والبيع، وتقع نقطة التعادل حيث لا يتحقق ربح أو خسارة ويستعمل هذا الرسم في التكهن بالعلاقة بين الأرباح ومجموع المبيعات خلال ظروف اقتصادية متغيرة ويعرف أيضاً بمخطط الأرباح البياني.

وتعتبر خرائط التعادل أحد الوسائل المعتمدة إذا ما رسمت بدقة وبأبعاد حقيقية في استخراج وتحديد نقطة التعادل أولاً ثم مجالات الخسارة واتجاهاتها ومجالات الأرباح واتجاهاتها.

ويمكن توضيح خطوات إعداد هذه الخريطة أو الشكل البياني

١- رسم إحداثيات لكل من (س) وهو أفقي والذي يعبر عن حجم المبيعات (الوحدات أو المعاملات أو الزبون) وإحداثي (ص) ويكون عمودي يمثل الإيرادات والتكاليف ومعبر عنها بالمبالغ (دنانير).

٢- على محور (س) نضع تحديداً حسب حجم النشاط أي تجزئة المحور إلى مسافات معقولة تحكمها أدنى وأعلى.

٣- على محور (ص) يتم بتقسيمها إلى مسافات حجم المبالغ للإيرادات والتكاليف.

٤- أما خط التكاليف الثابتة فيتم رسمه أفقياً يبدو من نقطة على محور(ص) موازياً للمحور (س).

٥- اما خط التكاليف المتغيرة فبدأ من الصفر أي من تلاقي المحور س مع المحور ص.

٦- من زاوية فوق خط التكاليف الثابتة مع المحور ص يمكن رسم خط التكاليف الاجمالية والايرادات.

٧- ان نقطة التقاطع بين خط التكاليف المتغيرة مع خط التكاليف الاجمالية والايرادات تدعى بنقطة التعادل ويمكن ان تسقط خطوط متقطعة من هذه النقطة على كل من محور س ومحور ص وسنبين كم هي نقطة التعادل بالوحدات وبالدينار.

٨- المجال من نقطة التعادل باتجاه نقطة الصفر أي دون نقطة التعادل يسمى مجال الخسارة اما المجال الذي يبدأ من فوق نقطة التعادل فيمثل مجال الربح.

ثالثاً: الطريقة الجبرية:

تعد الطريقة الجبرية من افضل الطرائق واكثرها دقة وذلك لاستخدام الاسلوب الكمي في تحديد نقطة التعادل سواء بالقيمة او بالكميات، حيث يتم استخراج نقطة التعادل باحدى الطريقتين الاتيتين :

١- طريقة المعادلة :

يتم استخراج نقطة التعادل بموجب هذه الطريقة عن طريق استخدام معادلة المبيعات (قيمة المبيعات) والتي مفادها ان:

قيمة المبيعات = التكلفة المتغيرة للوحدات المباعة + التكلفة الثابتة + الارباح المطلوبة

وبافتراض ان الارباح المطلوبة تساوي صفر، فان نقطة التعادل تتحقق عندما تتساوى الايرادات من المبيعات مع التكلفة الكلية (التكلفة المتغيرة+ التكلفة الثابتة)، حيث يمكن استخراج نقطة التعادل بالكميات والاقيام، فعند استخراجها بالكميات تستخدم التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة، وعندما يتم استخراج نقطة التعادل بالقيمة فيستخدم لذلك نسبة التكلفة المتغيرة للوحدة الى سعر بيع الوحدة.

مثال: تبيع الشركة الحديثة الفرن الواحد بسعر ٢٥٠ دينار ، وان التكلفة المتغيرة للفرن الواحد هي ١٥٠ دينار، والتكلفة الثابتة بلغت ٣٥٠٠٠ دينار ، فما هو عدد وقيمة الافران التي عليها بيعها لتحقيق نقطة التعادل؟

نفترض:

س = عدد الوحدات المباعة.

الارباح = صفر.

قيمة المبيعات = س× سعر البيع للوحدة.

التكلفة المتغيرة = س × التكلفة المتغيرة للوحدة.

وبتطبيق معادلة المبيعات فان نقطة التعادل بالكميات هي:

المبيعات = التكلفة المتغيرة + التكلفة الثابتة + الارباح.

٢٥٠× س= ١٥٠× س+ ٣٥٠٠٠ + صفر

٢٥٠ س= ١٥٠ س + ٣٥٠٠٠

٢٥٠س= ١٥٠س = ٣٥٠٠٠

١٠٠س = ٣٥٠٠٠

س = ٣٥٠٠٠ / ١٠٠ = ٣٥٠ فرن كمية التعادل

اما نقطة التعادل بالقيمة فيمكن استخراجها باحدى الطريقتين:

أولاً: استخراج نسبة التكلفة المتغيرة للوحدة الى سعر البيع وذلك بقسمة التكلفة المتغيرة على سعر البيع.

نسبة التكلفة المتغيرة = ١٥٠ / ٢٥٠ = ٠.٦

قيمة المبيعات = نسبة التكلفة المتغيرة الى قيمة المبيعات+ التكلفة الثابتة+ الارباح

س = ٠.٦ س + ٣٥٠٠٠ + صفر

س - ٠.٦ س = ٣٥٠٠٠

٠.٤ س = ٣٥٠٠٠

س= ٣٥٠٠٠ / ٠.٤ = ٨٧٥٠٠ دينار قيمة التعادل

ثانياً : بضرب عدد الوحدات عند نقطة التعادل بسعر بيع الوحدة

٣٥٠ × ٢٥٠ = ٨٧٥٠٠ دينار

١- طريقة هامش المساهمة للوحدة (عائد المساهمة)

المقصود بهامش المساهمة هو الفضلة المتبقية من ايراد البيع بعد طرح التكلفة المتغيرة والذي يغطي التكلفة الثابتة مضافاً اليها الربح، ولما كان الربح عند نقطة التعادل يساوي صفراً، فان هامش المساهمة عند نقطة التعادل يغطي التكلفة الثابتة، ويمكن استخراج نقطة التعادل باستخدام احدى المعادلتين الاتيتين:

أ- نقطة التعادل بالكميات = التكلفة الثابتة / هامش المساهمة

ب- نقطة التعادل بالقيمة = التكلفة الثابتة / نسبة هامش المساهمة

نسبة هامش المساهمة = ١ – التكلفة المتغيرة / سعر البيع

مثال: باستخدام البيانات الواردة في المثال السابق، يمكن التوصل الى نقطة التعادل باستخدام طريقة هامش المساهمة كما ياتي:

أ- نقطة التعادل بالوحدات = التكلفة الثابتة / هامش المساهمة

= ٣٥٠٠٠ / ٢٥٠-١٥٠ = ٣٥٠٠٠ / ١٠٠ = ٣٥٠ وحدة خزن

ب - نقطة التعادل بالدينار = التكلفة الثابتة / نسبة هامش المساهمة

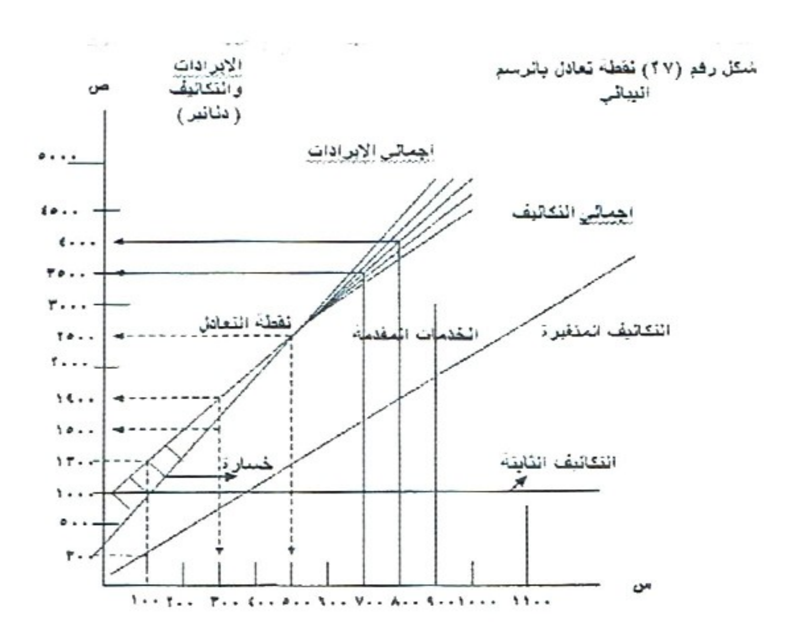
= ٣٥٠٠٠ / ١-١٥٠/ ٢٥٠ = ٣٥٠٠٠ / ١-٠.٦ = ٣٥٠٠٠ / ٠.٤ = ٨٧٥٠٠ دينار.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي بالرسم والخطوات:

مثال: شركة تقدم انتجها ويريد دراسة احد تلك المنتجات لمعرفة نقطة التعادل بالوحدات والمبالغ ومن خلال السجلات المتوافرة في نظام المحاسبة والتكاليف المستخدم في المشروع تبين ما ياتي :

سعر الوحدة (المبيعات)	**٥٠٠دينار**
اجمالي التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة	**٣٠٠دينار**
اجمالي التكاليف الثابتة للمدة	**١٠٠٠٠٠دينار**

من البيانات المذكورة يمكن اعداد خريطة التعادل لشركة الصناعات المتحدة كما ياتي:



خريطة هامش المساهمة:

من المعلوم أن هامش المساهمة يمثل الربح المتحقق وفق المعادله الاتية

هامش المساهمة = سعر البيع البيع _ كلفة المتغيره للوحدة

وأن نسبه هامش المساهمة يتحقق أيضاً من المعادلة

نسبه هامش المساهمة = $\frac{\text{سعر البيع - تكلفة المتغيرة للوحدة}}{\text{سعر البيع}}$ × ١٠٠%

ملاحظة : أن هامش المساهمة لا يعتبر ربحاً ابتداء إلا بعد أن يتم تغطية التكاليف الثابتة

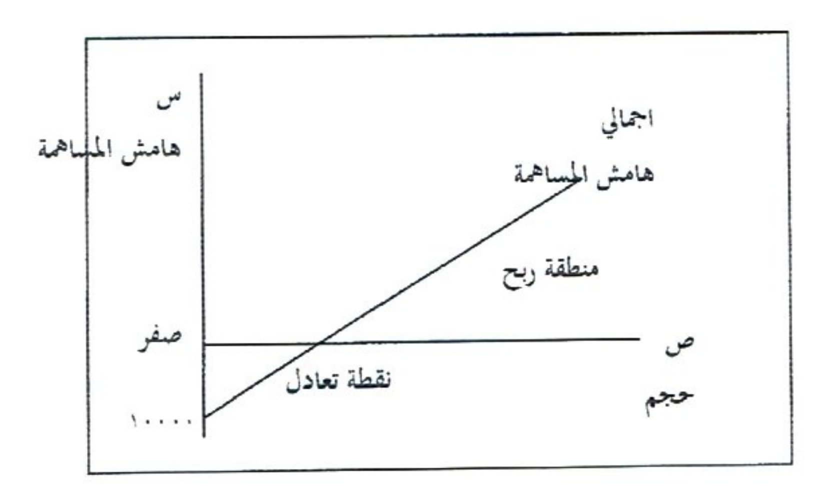
وتختلف طريقة استخراج هامش المساهمة في حالة:

١) كون المؤسسة يقدم خدمة واحدة

٢) كون المؤسسة يقدم أكثر من خدمة

ومثال ما يسمى خريطة هامش المساهمة والتي تقوم بالتركيز على علاقة هامش المساهمة ، وحجم التسويق للخدمات او الوحدات المنتجة (المباعة) حيث رسم دالة هامش المساهمة

عن طريق اخذ أي حجم مبيعات وتحديد قيمة اجمالي هامش الامان ويمثل ذلك بنقطة الخارطة بعد رسم نقطتين وتوصيلها معا تكون دالة هامش المساهمة ونلاحظ انه قبل تقاطع دالة هامش المساهمة مع المحور الافقي تكون الشركة او المصرف غير قادر على تغطية تكاليفها الثابتة لذلك سميت المنطقة التي تقع على يسار التقاطع بمنطقة الخسارة وتعرف المنطقة التي تتقاطع عندها دالة المساهمة مع المحور الافقي بنقطة التعادل وما زاد عليها .



يعتبر منطقة ربح. انظر المخطط.

علاقة عائد المساهمة بنقطة التعادل

من خلال التحليل السابق يتضح العلاقة العكسية بين مقدار عائد المساهمة للوحدة ومقدار نقطة التعادل حيث ان :

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{عائد المساهمة}}$$

فكلما ارتفع عائد المساهمة كلما انخفضت نقطة التعادل والعكس صحيح.يتأثر عائد المساهمة بالعلاقة بين (سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة) أي ان هيكل التكاليف

يؤثر على مقدار او نسبة عائد المساهمة وبالتالي فان لهيكل التكاليف تاثير مباشر جوهري على تحليل التعادل.

هامش الأمان التعريف والمعادلات:

ان من المعروف أن كل مشروع يسعى لتحقيق كل من نقطة التعادل أولاً ثم الأرباح وهذا يحتاج لدراسة واقعية للنشاط والسوق والتنافس او على نقطة التعادل يعتبر ربحا في جانب وهذا ما يطلق عليه هامش الأمان Margin of safety أي عدد الوحدات أو المبالغ التي تقع فوق نقطة التعادل والتي لو حصل فيها تراجع سوف لن يتحقق خسارة ولكن قد تنخفض الارباح نسبياً.أو بعبارة أخرى هي عدد الوحدات أو المبالغ التي تزيد على نقطة التعادل.

ويمكن استخراج هامش الامان وفق المعادلات الاتية:

هامش الامان بالوحدات=عدد الوحدات المباعة (الخدمات المقدمة) – عدد الوحدات التي تحقق نقطة التكامل

اما نسبة هامش الامان فيتم استخراجه وفق المعادلات الاتية:

هامش الامان بالمبالغ = قيمة الاجمالية للمبيعات – قيمة نقطة التعادل

نسبة هامش الامان = $\frac{\text{قيمة المبيعات – نقطة التعادل}}{\text{قيمة المبيعات}} \times ١٠٠\%$

تحليل علاقة التكلفة والحجم والأرباح في حالة تعدد المنتجات او الخدمات:

ان ما تم تناوله سابقاً على افتراض أن المشروع يقدم خدمة واحدة او ينتج نوع واحد أو هناك تجانس بحيث ينظر للمشروع كأنه يقدم خدمة او منتج معين للزبون، ولكن الواقع الحقيقي أن أكثر المشاريع تتكون من خدمات وتتعدد فيها أجناس المعاملات والزبائن والمنتجات المباعة وكذلك تختلف سعر منتج والتكلفة المتغيرة وحجم المنتجات المخطط والمقدم فعلاً وطبعاً سيؤدي إلى اختلاف ربحية كل وحدة أو وهذا ينعكس على عائد

المساهمة وبالتالي على نقطة التعادل ومعدلات التخلص من الخسائر وتراكم الأرباح، ثم قد لا يكون واضحاً من هي او المنتج التي تساهم أكبر في تحقيق نقطة التعادل والأرباح. من حيث المبدئ لا يختلف تحليل علاقة التكلفة والحجم والأرباح بين منتج (خدمة) واحدة وفي حالة تعدد الخدمات المقدمة او المنتجات ولكن سيختلف افتراض أساسي تبدء منه عملية الاحتساب وهو أن اختلاف أسعار البيع للخدمات ينتج عنها اختلاف في عوائد المساهمة لكل نوع وبهذا أن تحديد نقطة التعادل أو استخراج صافي الربح النهائي تستلزم جمع هذه العوائد ولكن بأسلوب حساب المتوسط المرجح لهامش المساهمة أو المتوسط المرجح لنسبة هامش المساهمة، وهذه المتوسطات المرجحة تستخدم بدلاً من هامش المساهمة في حالة الخدمة المنفردة أي أن إيجاد .

نقطة التعادل في حالة تعدد الخدمات ستكون :

نقطة التعادل بالوحدات= $\frac{\text{ت الثابتة الاجمالية}}{\text{متوسط المرجح لهامش المساهمة}}$

او نقطة التعادل بالدينار= $\frac{\text{ت الثابتة الاجمالية}}{\text{نسبة متوسط المرجح لهامش المساهمة}}$

اما كيف يتم استخراج نسبة متوسط هامش المساهمة في حالة تعدد المنتجات هذا ما سنتعرف عليه في الخطوات الاتية :

١. يتم تنظيم جدول كما هو موضح أدناه.
٢. يحتوي الجدول افتراضاً ٩ حقول تم ترقيمها لاغراض التعلم والتوضيح.
٣. يحتوي الحقل الأول أنواع الخدمات او المنتجات والحقل الثاني عدد الوحدات (المنتجة والمباعة) والحقل الثالث سعر بيع والرابع التكلفة المتغيرة.
٤. يتم استخراج الحقل الخامس والذي يمثل عائد المساهمة من حاصل طرح التكلفة المتغيرة لكل خدمة او منتج من سعر اي (حقل ٣-حقل ٤).

٥. يمثل حقل ٦ نسبة عائد المساهمة لكل خدمة او منتج ويتم استخراجها كما هو معروف من قسمة عائد المساهمة على سعر بيع لكل خدمة او منتج على انفراد في ١٠٠% اي (قسمة حقل ٥ على حقل ٣ في ١٠٠%).

٦. يمثل حقل ٧ المبيعات المتحقق من كل خدمة على انفراد والذي يتم الحصول عليه من عدد الخدمات المقدمة او المنتجات المباعة مضروباً في سعر بيع اي (حقل ٢ في ٣).

٧. يمثل حقل ٨ الوزن النسبي للمبيعات لكل خدمة او منتج قياس إلى مجموع مبيعات أو إيرادات الإجمالية للخدمات المقدمة او المبيعات الكلية (الاجمالية) ويتم استخراجه من خلال جمع الإيرادات الإجمالية وقسمة مبيعات كل نوع على إيرادات إجمالي المبيعات مضروباً في ١٠٠% اي قسمة كل واحد في حقل ٧ على مجموع ٧ في ١٠٠ %).

٨. يمثل حقل ٩ المتوسط المرجح لعائد المساهمة والذي يتم استخراجه من حاصل ضرب نسبة عائد المساهمة لكل خدمة او منتج في الوزن النسبي للمبيعات لكل خدمة او منتج اي (حاصل ضرب حقل ٦ في حقل ٨)

٩. يتم جمع عمودياً المتوسط المرجح لعائد المساهمة لكل خدمة او منتج في الحقل لكي نستخرج مجموع متوسط عائد المساهمة للمزيج.

١٠. يتم تطبيق معادلة نقطة التعادل والممثل ب

$$\textbf{نقطة التعادل للمزيج} = \frac{\textbf{ت الثابتة الاجمالية}}{\textbf{مجموع متوسط لعائد المساهمة للمزيج}}$$

ونحصل على رقم يمثل عدد قيمة الوحدات (الخدمات) الواجب تقديمها والتي تحقق نقطة تعادل للمشروع.

١١. لغرض معرفة دور ونسبة كل خدمة او منتج او معاملة او زبون في ايجاد نقطة التعادل فيتم ضرب نقطة التعادل المستخرجة بالفقرة (١١) في الوزن النسبي للمبيعات لكل خدمة والموضحة في الفقرة (٨) من هذا يمكن معرفة حصة كل خدمة (بالدينار) في

نقطة التعادل.اي ضرب الرقم المستخرج من المعادلة في الخطوة (١٠)في النسب الموجودة في الحقل (٨) كل على انفراد.

١٢. نقوم بقسمة حصة كل خدمة او منتج (بالدينار في نقطة التعادل) المستخرجة في الفقرة (١٢) على سعر البيع الخاص والموجود في حقل (٢) تحصل على عدد الوحدات أو المعاملات أو الخدمات أو الزبائن التي يجب أن تنجزها عن كل نوع خدمة لكي نبلغ نقطة التعادل.

مثال/ أحد المصانع تنتج ثلاث منتجات(أ، ب، ج) ولكل منتج تسعيرة ولكل منها كلف متغيرة وكما في الجدول التالي:

	التكاليف المتغيرة	سعر البيع	وحدات منتجة
أ	٧٠	١٠٠	٦٠٠
ب	٧٥	١٢٥	٤٠٠
ج	١٥٠	٢٠٠	٢٠٠

علما ان المصرف يتحمل تكاليف ثابتة لكل الانشطة ٥٠٠٠٠٠

م/ استخراج حجم المبيعات والخدمات المقدمة التي تحقق نقطة التعادل للمصرف مع تحديد نسبة مساهمة كل خدمة في نقطة التعادل للمصرف.

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
تفاصيل	عدد الوحدات	سعر البيع	التكاليف المتغيرة	عائد المساهمة	نسبة عائد المساهمة	ايرادات	وزن النسبي للايرادات	المتوسط المرجو لعائد المساهمة
أ	٦٠٠	١٠٠	٧٠	٣٠	%٣٠	٦٠٠٠٠	%٤٠	%١٢
ب	٤٠٠	١٢٥	٧٥	٥٠	%٤٠	٥٠٠٠٠	%٣٣.٣	%١٣
ج	٢٠٠	٢٠٠	١٥٠	٥٠	%٤٥	٤٠٠٠٠	%٢٦.٦٧	%٦.٥
المجموع	١٢٠٠					١٥٠٠٠٠		%٣١.٥

نقطة التعادل = التكاليف الثابتة = ٥٠٠٠٠٠

متوسط المرجح لعائد المساهمة = ٣١.٥% = ١٥٨٧٣٠١.٥٩ دينار

وبعد ذلك لابد من معرفة نصيب كل نشاط من نقطة التعادل بالدينار ويتم عن طريق ضرب نقطة التعادل الاجمالي بالوزن النسبي للايرادات (في حقل ٨)

أ = ١٥٨٧٣٠١.٥٩ × ٤٠% = ٦٣٤٩٢١ دينار

ب = ١٥٨٧٣٠١.٥٩ × ٣٣.٣٣% = ٥٢٩٠٤.٧ دينار

ج = ١٥٨٧٣٠١.٥٩ × ٢٦.٦٧% = ٤٢٣٣٣.٣دينار

وبعد ذلك لابد من معرفة عدد الوحدات وهذا يتم بقسمة الناتج لكل نشاط على سعر بيع الموجود في حقل (٣)

نقطة التعادل بالوحدات لقسم أ= $\frac{634921}{100}$ = ٦٣٤.٩٢١ وحدة

نقطة التعادل بالوحدات لقسم الحساب ب = $\frac{529047}{125}$ = ٤٢٣.٢٣ وحدة

نقطة التعادل بالوحدات لقسم ج= $\frac{423333}{200}$ = ٢١١٦.٦٦ وحدة

هدف الربحية وتحليل التعادل : Target Net Income

مثال: تبلغ التكاليف الثابتة لاحدى الشركات ١٠٠٠٠ دينار، وان هذه الشركة تبيع منتج واحد بسعر ٥ دينار للوحدة الواحدة ، وتبلغ التكلفة المتقيدة للوحدة ٣ دنانير، فان نقطة التعادل لهذه الشركة هي:

نقطة التعادل بالكميات = التكاليف الثابتة / هامش المساهمة = ١٠٠٠٠ / ٥-٣ = ١٠٠٠٠ / ٢

= ٥٠٠٠ وحدة

نقطة التعادل بالقيمة = التكاليف الثابتة / ١- التكلفة المتغيرة/ سعر البيع = ١٠٠٠٠ / ١-٣/٥ = ١٠٠٠٠ / ٠.٤

= ٢٥٠٠٠ دينار

فاذا رغبة الشركة في تحقيق عائد قدره ٨٠٠٠ دينار كارباح مستهدفة فان نقطة التعادل سوف تحقق لنا حجم (قيمة) النشاط المستهدف وليس حجم التعادل او قيمة التعادل، وكما موضح ادناه:

$$\text{حجم النشاط المستهدف} = \frac{\text{التكاليف الثابتة + الارباح المستهدفة}}{\text{هامش المساهمة}}$$

$$= \frac{١٠٠٠٠ + ٨٠٠٠}{٥-٣} = \frac{١٨٠٠٠}{٢} = ٩٠٠٠ \text{ وحدة}$$

$$\text{قيمة النشاط المستهدف} = \frac{\text{التكاليف الثابتة+ الارباح المستهدفة}}{١ - \frac{\text{التكلفة المتغيرة}}{\text{سعر البيع}}}$$

$$= \frac{١٠٠٠٠ + ٨٠٠٠}{١ - ٣/٥} = \frac{١٨٠٠٠}{٠.٤} = ٤٥٠٠٠ \text{ دينار}$$

ومما تقدم يظهر للشركة ان رغبتها في تحقيق ارباح قدرها ٨٠٠٠ د يتطلب منها اثنان او بيع ٩٠٠٠ وحدة بسعر ٥ دينار لتحقيق ايراد قيمته ٤٥٠٠٠ دينار لتغطية التكاليف الكلية وبقاء الربح المطلوب.

ولتوضيح ذلك نفترض الحالة الاتية:

ان احدى الوحدات الاقتصادية تقوم بانتاج ثلاث منتجات، وقد تم الحصول على البيانات الاتية من دفاترها:

البيان	المنتجات		
	أ	ب	ج
سعر بيع الوحدة	٥	٨	١٠
التكلفة المتغيرة للوحدة	٢	٤	٧
هامش المساهمة للوحدة	٣	٤	٣
الوحدات المتوقع بيعها	٦١٢٠٠	٧٤٢٥٠	٩٠٠٠٠

وقد بلغت التكاليف الثابتة لتحقيق تلك المنتجات ٦٢٥٥٠٠ دينار وان الوحدة الاقتصادية ترغب في تحديد مستوى نقطة التعادل؟

ولغرض التوصل الى مستوى التعادل للوحدة الاقتصادية نتبع الخطوات الاتية:

١- تحديد نسبة عائد المساهمة لكل منتج من المنتجات:

نسبة عائد المساهمة للمنتج أ = (١- ٥/٢) × ١٠٠ = ٦٠%.

نسبة عائد المساهمة للمنتج ب = (١-٨/٤) × ١٠٠ = ٥٠%.

نسبة عائد المساهمة للمنتج جـ = (١- ١٠/٧) × ١٠٠ = ٣٠%.

٢- تحديد نسبة ايراد كل منتج الى مجموع ايرادات مزيج المبيعات:

ايراد المنتج أ= ٥× ٦١٢٠٠= ٣٠٦٠٠٠ د.

ب= ٨× ٧٤٢٥٠= ٥٩٤٠٠٠ د.

جـ= ١٠× ٩٠٠٠٠= ٩٠٠٠٠٠ د.

مجموع ايرادات مزيج المبيعات= ١٨٠٠٠٠٠ د.

نسبة ايراد كل منتج:

المنتج أ = $\frac{٣٠٦٠٠٠}{١٨٠٠٠٠٠}$ × ١٠٠ = ١٧%

ب= $\frac{٥٩٤٠٠٠}{١٨٠٠٠٠٠}$ × ١٠٠ = ٣٣%

جـ- $\frac{٩٠٠٠٠٠}{١٨٠٠٠٠٠}$ × ١٠٠ = ٥٠%

٣- تحديد نسبة مساهمة كل منتج في متوسط عائد المساهمة:

نسبة مساهمة كل منتج= نسبة عائد المساهمة× نسبة ايراد المنتج.

المنتج أ = ٦٠%× ١٧%= ١٠.٢%

ب = ٥٠%× ٣٣%= ١٦.٥%

جـ= ٣٠%× ٥٠%= ١٥.٥%

٤- تحديد متوسط نسبة عائد المساهمة للمنتجات:

المتوسط= مجموع نسب مساهمة المنتجات

= ١٠.٢+ ١٦.٥+ ١٥.٠= ٤١.٧%

٥- تحديد مستوى نقطة التعادل بالقيمة لمزيج المنتجات:

نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / متوسط عائد المساهمة

= ٦٢٥٠٠٠ / ٤١.٤ % = ٦٢٥٠٠٠ / ٠.٤١٧ = ١٥٠٠٠٠٠ دينار.

١- تحديد مستوى التعادل لكل منتج بالقيمة:

مستوى التعادل للمنتج= مستوى التعادل للمزيج× نسبة ايراد كل منتج

المنتج أ = ١٥٠٠٠٠٠× ١٧%= ٢٥٥٠٠٠ دينار.

ب= ١٥٠٠٠٠٠× ٣٣% = ٤٩٥٠٠٠ دينار.

جـ- ١٥٠٠٠٠٠× ٥٠%= ٧٥٠٠٠٠ دينار.

٢- تحديد مستوى التعادل لكل منتج بالوحدات:

مستوى التعادل للمنتج= قيمة التعادل للمنتج÷ سعر البيع

المنتج أ = ٢٥٥٠٠٠÷ ٥= ٥١٠٠٠ وحدة.

ب= ٤٩٥٠٠٠÷ ٨= ٦١٨٧٥ وحدة.

جـ= ٧٥٠٠٠٠÷ ١٠= ٧٥٠٠٠ وحدة

ان اتباع الخطوات اعلاه يمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد مستوى التعادل بالقيمة أولاً ثم تحديد مستوى التعادل بالكمية لكل منتج من منتجاتها مع ملاحظة ان يكون مستوى نقطة التعادل ضمن مدى الطاقة المتاحة لديها لكل منتج.

الفصل العاشر
تحليل المبيعات

تمهيد

ان أي شركة المؤسسة لابد ان تكون لها مخرجات لابد من ايصالها الى الجهات المستفيدة وتحقيق ايرادات وهذا حسب طبيعة النشاط والمنتج سلعي كان او خدمة وبكل الاحوال فهذه العملية تتدعى بالمبيعات،وهذا الفصل سيتناول التحليل المالي للمبيعات باعتبارها احد المؤشرات الرئيسة لاي شركة ولابد ان تاخذ بنظر الاعتبار عند تقويم الاداء.

ما هي المبيعات

المبيعات هي عبارة عن نقل مُلكيّة شيء ما من المالك الأول إلى المالك الثّاني عن طريق الاعتماد على وجود اتّفاق بينهما ، ويشمل على تقديم قيمةٍ ماليّةٍ مُقابل إتمام عمليّة البيع. وتُعرف المبيعات أيضاً بأنّها السّلع أو الخدمات التي يتمّ تبادلها مُقابل تقديم المال فوراً، أو من خلال سند ماليّ .

وتعد إدارة المبيعات هي قسم من أقسام الإدارة في الشّركات التجاريّة والخدميّة، والتي تسعى إلى صياغة مجموعةٍ من الاستراتيجيّات التي تُساعد على تطوير النّشاطات الخاصّة في المَبيعات. تُعرف إدارة المبيعات أيضاً بأنّها تنفيذ خطّةٍ مدروسةٍ من أجل دعم قسم المبيعات في الشّركة، ومُساعدتها على تحقيق أرباحٍ ضمن مجال عملها.

كما تُعد إدارة المَبيعات من أبرز الوظائف في الشّركات والمُؤسّسات التي تُقدّم خدماتٍ مختلفةً مقابل مبالغَ ماليّةٍ تترتّب على العُملاء ، أو من خلال بيع المُنتجات للزّبائن ، لذلك أصبحت إدارة المَبيعات علماً مُتخصّصاً من العلوم الاقتصاديّة والماليّة ، والتي تُركّز على تطبيق كلّ ما يتعلّق بتقنيات البيع وطرائقه، ممّا يُؤدّي إلى إيلاء المَبيعات أهميّةً خاصّةً في قطاع الأعمال التجاريّة ؛ لأنّها التي تُحدّد مقدار الأرباح المُحقّقة ، فكلّما زادت المبيعات أدّت إلى زيادة الأرباح ، والعكس صحيح .

ومن هنا لابد من اعداد التقارير المبيعات ويتضمن إعداد تقارير المبيعات مؤشرات الأداء الرئيسي لقوة المبيعات.

تشير مؤشرات الأداء الرئيسي إلى ما إذا كانت عمليات البيع يتم تشغيلها بفاعلية وأنها تحقق النتائج وفق نص خطة المبيعات. ويجب أن تتيح تقارير المبيعات لمديري المبيعات إمكانية اتخاذ إجراءات تصحيحية في الموقت المناسب عند الانحراف عن القيم المتوقعة، كما أنها تسمح لكبار المديرين بتقييم مدير المبيعات. وتعد "النتائج ذات الصلة" وليس " العملية ذات الصلة" هي المعلومات المتعلقة بـ مخروط المبيعات ونسبة المبيعات المحققة.

ويمكن أن توافر تقارير المبيعات مقاييس لمكافآت إدارة المبيعات ، كما أن مكافآة أفضل المديرين بدون وجود تقارير مبيعات دقيقة وموثوق بها لا يعتبر موضوعيًا.

وكذلك يتم إعداد تقارير المبيعات من أجل الاستخدام الداخلي للإدارة العليا، إذا كانت خطط المكآفآت للأقسام الأخرى تعتمد على النتائج النهائية، من الضروري تقديم نتائج عمل قسم المبيعات للأقسام الأخرى. وفي النهاية، فإن تقارير المبيعات لازمة للمستثمرين والشركاء ؛ لذا يجب على النظام الإداري أن تكون لديه قدرات على إعداد تقارير متقدمة لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة على اختلافهم.

تعريف التحليل المالي للمبيعات

ويراد بتحليل المبيعات تفكيها وربطها بمؤشرات اخرى يمكن من خلالها اعادة قراءات اثار وتفاصيل واقع المبيعات. فقد ظهر الاهتمام بهذا النوع في ميدان الائتمان والاستثمار ثم اصبح ضروري لدعم عملية التخطيط واتخاذ القرار والرقابة بل ان تحليل البيانات اصبح قاعدة تفصياتية للخطط والموازنات الاخرى. وهذا النوع من التحليل المالي يساهم في دراسة نقاط الضعف والقوة في السياسة المالية والبيعية والانتاجية، وتمكين الادارة من اخذ كل المؤشرات بنظر الاعتبار عن التخطيط ، وخصوصا ان تحليل المبيعات يمثل مؤشر اساسي لمستوى الاداءوهنا لابد من تحديد المؤشرات المعيارية للكميات والاحجام والمنافذ البيعية وطبيعة المزيج البيعي، كما ان دراسة حجم المبيعات ونوعها يعني دراسة المخزون من المواد او المخزون السلعي مع اهمية دراسة الاسواق وتحديد نسبة المبيعات والقدرة الشرائية للجمهور ، من هنا فان تحليل المبيعات سوف يساهم في دراسة سلوك المستهلك

ورغباتهم ومواقعهم وحاجاتهم وهذا سوف يمكن المؤسسة من تحديد نوع المبيعات ومن ثم تحديد مصادر البيانات الاقتصادية والبحث عن مصادر التمويل او المواد الاولية وكمياتها وهنا تاتي اهمية الموازنة التقديرية للمبيعات..

متطلبات تنفيذ عمليات التحليل المبيعات

ولغرض تنفيذ خطة المبيعات فان لعملية التحليل تحتاج الى :

١. دراسة المتغيرات والتقلبات لمبيعات المشروع الاقتصادي وللفروع التابعة لها

٢. يبدء التحليل من بداية تقديم الخطة الموضوعة للفترة الحالية من خلال مقارنة المبيعات الفعلية مع المقدرة لتحديد نسبة التنفيذ.

٣. ضروة التحقق من مدى تحقيق المشروع اهدافه من المبيعات وهل يمكن تطويره مستقبلا.

٤. تحديد الاسباب وراء تنفيذ الخطة من عدمها وتفسير تلك العوامل

٥. ان عملية تحليل المالي للمبيعات تتم من خلال طرائق واساليب رئيسة منها :

- طريقة التحليل الاقتصادي.
- طريقة التحليل الاحصائي.
- طريقة التحليل الرياضي.

لأجل البحث في طرائق تحليل تنفيذ خطة المبيعات، نستخدم بيانات احدى الشركات التجارية كما موضح في الجدول رقم (١)

جدول رقم ١

مبيعات احدى الشركات التجارية لعام ٢٠٠١

رقم	المؤشر	البيانات الفعلية لعام ٢٠٠٠	٢٠٠١		التقييم المالي %	
			المبيعات المعيارية	المبيعات الفعلية	المبيعات المعيارية	السنة الماضية ٢٠٠٠
١	المبيعات الاجمالية	٤٠٨٨١.٨	٤٤٠٩٨	٤٤٤٤٧	١٠٠.٨	١٠٨.٧
٢	مبيعات الى تجارة الجملة	٢٤٨٥٣.٦	٢٦٧٨٤	٢٦٩٩٨	١٠٠.٨	١٠٨.٦
٣	مبيعات الى تجارة المفرد	٤٥٨	٥٣٠	٥٣٦	١٠١.١	١١٧
٤	مبيعات الى المؤسسات الحكومية	٤٨٠	٥١٠	٥٢٥	١٠٢.٩	١٠٩.٤
٥	مبيعات الى الجمهور	١٥٠٠٩.٢	١٦٢٧٤	١٦٣٨٨	١٠٠.٧	١٠٨.٦
٦	الدخل النقدي للسكان	٣١٩٧٣.٤	٣١٤٧٤.٧	٣٢٢٤٦.٢	١٠٢.٥	١٠٠.٩
٧	المعدل السنوي لخدمات السكان	٤٠٦٥٠	٤٢٧٥٠	٤٢٩٩٥	١٠٠.٦	١٠٥.٨
٨	حصة المبيعات من دخل السكان	١،٤٧	٥١.٧	٥٠.٨	٩٨.٣	١٠٧.٦
٩	المبيعات للفرد الواحد من السكان	٧٣.١	٣٨.١	٨٣.١	١٠٠	١٠٢.٧
١٠	معدل المبيعات الى تجارة الجملة	٨١.٢	٨٢.٢	٨٢.٦	١٠٠.٥	١٠.٧

ملاحظات على الجدول:

٢. حصة المبيعات من مدخل السكان = (مبيعات الى الجمهور/ الدخل النقدي للسكان)١٠٠.

٣. المبيعات للفرد الواحد من السكان=(مبيعات الى الجمهور / الدخل النقدي للسكان)١٠٠.

٤. معدل المبيعات الى تجارة الجملة =(مبيعات الى تجارة الجملة / المبيعات الاجمالية)١٠٠

التحليل

الجدول رقم (١) يساعد على فهم الية التحليل العلمي المستفيض لخطة المبيعات . حيث من الواضح ان بياناته اعدت بطريقة تخدم التنبؤ برقم المبيعات كنقطة انطلاق أساسية لاستشراق المستقبل. حيث يتم من رقم المبيعات المعيارية الانطلاق لتقدير بقية المؤشرات التي تخدم تقدير الأرباح والاحتياطات النقدية (الميزانية التخطيطية النقدية). سواء عن

طريق اعداد قائمة الدخل التقديرية. أو قائمة التدفقات النقدية التقديري، او عن طريق الميزانية العمومية التقديرية من هنا أتت أهمية تقدير رقم المبيعات.

ويتضح جليا ان نسبة تنفيذ المعدلات التقديرية ١٠٠.٨ ، وبلغت نسبة التنفيذ ١٠٨.٧ لعام ٢٠٠١ بالمقارنة معسنة ٢٠٠٠. وهاتان النسبتان تدلان بوضوح على وجود إمكانية على زيادة المعدلات المعيارية للمبيعات في السنوات القادمة.

ويستمر المحلل في استيضاح البيانات الأخرى بهدف تتبع التغيرات التي تؤثر على جميع المؤشرات على مدى معين من السنتين لتقديم أداء المشروع . لأن فحص أي رقم من ارقام القوائم المالية لا يدل في حد ذاته على شيء مهم، ولا يقدم معلومات معينة ، ولكن تظهر أهمية هذا الرقم اذا قورنت بغيره من الأرقام او نسب اليها.

الا ان تحليل اجمالي المبيعات لا يكشف جميع الاحتياطات التي يملكها المشروع في سبيل زيادة رقم المبيعات وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للجمهور، لذلك عند إتمام تحليل ا لمبيعات الإجمالي ، تبدأ دراسة وتحليل تنفيذ الخطة لكل صنف من أصناف المزيج البيعي.

تحليل المزيج البيعي

المزيج البيعي عبارة عن مجموعة أصناف البضائع التي يتعامل بها او ينتجها المشروع . ويعتبر تحليل المزيج استمرار لعملية تحليل خطة المبيعات . بل لا تكتمل الا بتحليل هذا الجانب . وتمكن هذه المرحلة المحلل من اكتشاف التغيرات واتجاهها لمبيعات كل صنف من أصناف منتجات المشروع.

فالمحلل في هذه المرحلة يحدد نسبة تنفيذ كل مجموعة من المجاميع الرئيسة للمزيج بالمقارنة من معدلاتها ومستويات التنفيذ في السنوات السابقة . ثم التعرف على الاوزان النسبية لكل مجموعة ولكل نوع . وتستخدم لهذه الغايات المعادلات الاتية:

١- **الوزن النسبي لكل مجموعة = (م ع/ مج م)×١٠٠.**

عندما :

م ع = مبيعات كل صنف .

مج م = اجمالي المبيعات.

٢- الوزن النسبي لكل صنف =(م ص/ مج م ص)×١٠٠.

عندما:

م ص= مبيعات كل صنف.

مج م ص= اجمالي مبيعات المجموعة.

حيث تساعد النسب السابقة على تحديد معدل المبيعات كل مجموعة من المبيعات الاجتماعية ، وكل صنف داخل المجموعة التي ينتمي اليها الصنف ،كما تساعد على التعرف على الأصناف الراكدة ، الذي تؤثر على معدل دوران المخزون السلعي لاتخاذ الإجراءات الملائمة المعالجة هذه الأصناف في الموازنات تقديرية المستقبلية.

ولتوضيح ما سبق، نستخدم بيانات افتراضية لإحدى الشركات التجارية سنتين متتاليتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ .انظر جدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)

المبيعات الفعلية و التقديرية لشركت (×) لسنة ٢٠٠١بالمقارنة مع معدلاتها المعيارية و المبيعات الفعلية لسنة ٢٠٠٠ (المبالغ بألف الدينارات)

الصنف	المبيعات الفعلية ٢٠٠٠	٢٠٠١		التنفيذ % بالنسبة الى		
		المبيعات المعيارية	المبيعات الفعلية	المبيعات المعيارية	مبيعات ٢٠٠٠	اجمالي ٢٠٠١
الكهربائية	٢٠٠	٢١٠	١٩٠	٩٠.٥	٩٥	١٤.٨
غذائية	٥٠٠	٥٥٠	٦٠٠	١٠٩	١٢٠	٤٦.٩
ملابس	٣٠٠	٣٢٠	٣٣٠	١٠٣	١١٠	٢٥.٨
اثاث	١٠٠	١١٠	٩٠	٨١.٨	٩٠	٧
تجميل	٨٠	٨٥	٧٠	٨٢.٤	٧٨.٥	٥.٥
المجموع	١١٨٠	١٢٧٥	١٢٨٠	٤٦٦.٧	٤٩٣.٥	١٠٠

يتضح من الجدول السابق الوزن النسبي لكل صنف في أصناف المزيج البيعي لسنة ٢٠٠١ بالمقارنة مع معدلاتها المعيارية ومبيعات سنة ٢٠٠٠، اذ يمكن الحصول على الحقائق الاتية:

١. التنفيذ الفعلي لسنة ٢٠٠١ لجميع الأصناف كان بعيدا عن المعدلات المعيارية المخطط لها لهذه السن، وهذا يتطلب إعادة النظر في تصميم المعدلات في السنوات القادم، وخصوصا اذا علمنا بان جميع الفعاليات الأخرى تعتمد على دقة تنبؤ المبيعات.

٢. كانت المبيعات لكل صنف من اجمالي المبيعات متفاوتة بنسب كبيرة حيث بلغت الغذائية ٤٦.٩% من الاجمالي بينما كانت مواد التجميل ٥.٥ % تليها بالاهمية الملابس ثم الكهربائية و الأثاث.

٣. يتطلب من الشركة في السنوات القادمة زيادة المخزون السلعي من المواد الغذائية والملابس ورصد الأموال الكافية لهذين الصنفين مع تقليلها للاصناف الأخرى، وخاصة مواد التجميل والاثاث حيث لم تبلغ نسب التنفيذ عن السنة الماضية ولم تحقق معدلاتها المعيارية.

مما تقدم تصبح لدى الإدارة المسؤولة في الشركة التصورات الواقعية عن حقيقة رواج كل صنف مما يساعدها على وضع التقديرات الدقيقة لمبيعات السنوات اللاحق، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك.

العوامل المؤثرة على تقديرات المبيعات

تؤثر عدد من العوامل على حجم المبيعات المحددة ضمن تقديرات الموازنة التخطيطية للمبيعات، لذلك عند تحليل المبيعات الفعلية لابد من تحديد وتقييم العوامل المؤثرة عليها. ثم صياغة الإجراءات الهادفة الى تقليص السلبي منها وتوسيع الإيجابي.

ويمكن حصر هذه العوامل في ثلاث مجموعات رئيسية هي:

١. عوامل تتعلق بالمخزون الساعي.

٢. عوامل تتعلق بالعمل التجاري (الشبكة التجارية والعمال).

٣. عوامل تتعلق بعدد السكان والقوة الشرائية (الدخل).

١. عوامل تتعلق بالمخزون السلعي:

المخزون السلعي هو حصيلة عدد من العناصر المتفاعلة في تحديد كميته خلال مدة معين، التي تنعكس آثارها على تقديرات حجم المبيعات لنفس المدة وهذه العناصر هي:

١. المشتريات خلال المدة.

٢. مخزون اول المدة.

٣. مخزون آخر المدة.

٤. فاقد المخزون.

ان التغيرات في اتجاه احد – او بعض– العناصر السابق، تترك اثرها المباشر على تقديرات المبيعات للمدة او الفترات القادمة. حيث ان الزيادة في كل من المخزون السلعي في اول المدة والمشتريات خلال المدة يجب ان تكون استجابة لزيادة حجم المبيعات خلال المدة. اما اذا كان اتجاههما يشير الى الانخفاض، فان ذلك مؤشر على انخفاض حجم المبيعات.

هذا الافتراض البديهي يقودنا الى استنتاج مفاده ان النقص في فاقد المخزون نتيجة التلف الطبيعي او السرقة او المصحوب بانخفاض حجم المخزون السلعي آخر المدة يعني زيادة حجم المبيعات.

العلاقة السابقة بين عناصر المخزون السلعي واثرها على حجم المبيعات التقديرية والفعلية يمكن صياغتها بمعادلة الارتباط الاتية:

ت = (ب١ + م) – (ع + ب٢)........١.

حيث:

ت = المبيعات

ب١ = مخزون اول المدة

م = المشتريات خلال المدة

ع = فاقد المخزون

ب٢ = مخزون آخر المدة

ولتوضيح تطبيق المعادلة رقم (١) وبيان اثرها على حجم المبيعات نستخدم بيانات جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

بيانات عناصر حجم المبيعات لشركة تجارية لعام ٢٠٠١

العناصر	المبلغ (بالدينار)
مخزون اول المدة	١٠٠٠٠
المشتريات	٢٠٠٠٠
مخزون آخر المدة	١٥٠٠٠
فاقد المخزون	٥٠٠٠

بتطبيق المعادلة رقم (١) يكون حجم المبيعات:

حجم مبيعاتسنة ٢٠٠١ = (مخزون اول المدة + المشتريات) – (فاقد المخزون + مخزون آخر المدة)

= (١٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠) – (٥٠٠٠ + ١٥٠٠٠) = ١٠٠٠٠ دينار

٢. عوامل تتعلق بالعمل التجاري (الشبكة التجارية والعمال):

المقصود بالشبكة التجارية مجموع منافذ توزيع المشروع الاقتصادي بهدف تحقيق عملية بيع السلع او تقديم الخدمات للجمهور. الا ان عملية البيع لايمكن ان تتحقق دون وجود عدد من العاملين في هذا المجال. اذ ان حجم المبيعات يعتمد بالدرجة الأولى على مقدار الطلب على السلع والخدمات التي يتعامل بها المشروع، اذ كلما كان الطلب عاليا يقابله توفير العدد المناسب من المنافذ التوزيعية التي تتطلب عددا من العاملين لتسير مهام هذه المنافذ. ويتوقف الطلب على السلع والخدمات على عدد سكان المنطقة او المدينة التي يمارس فيها المشروع نشاطه.

اذ كلما زاد عدد السكان تقابله زيادة في مبيعات المشروع. الذي يتطلب العدد الكافي من منافذ التوزيع والعمال التجاريين الذين يتوافق عددهم مع عدد منافذ التوزيع ويتناسب مع عدد السكان.

نستنتج مما تقدم ان حجم مبيعات أي مشروع يتأثر ببعض العوامل، منها عوامل ترتبط بالشبكة التجارية وقوى العمل الحي. وهذه العوامل تتألف من العناصر الاتية:

١. عدد الفروع (منافذ التوزيع) التابعة للمشروع.

٢. عدد العمال التجاريين.

٣. إنتاجية العامل الواحد.

٤. عدد أيام العمل.

العلاقة بين العناصر السابقة وتأثيرها على حجم المبيعات، يمكن صياغتها بمعادلة الارتباط الاتية:

ت = ق × ع × ج × ن......٢

حيث:

ت = المبيعات

ق = عدد منافذ التوزيع

ع = عدد العمال التجاريين

ج = إنتاجية العامل الواحد

ن = عدد أيام العمل

ولتوضيح استخدام المعادلة رقم (٢) نطبقها على بيانات الجدول رقم (٤) الخاص بشركة تجارية افتراضية للمدة من ٢٠٠١/١/١ – ٢٠٠١/١٢/٣١.

جدول رقم (٤)

بيانات متعلقة بالشبكة التجارية وقوى العمل في مشروع معين للمدة من ٢٠٠١/١/١ – ٢٠٠١/١٢/٣١.

العناصر	الوحدة	الطاقة
منافذ التوزيع	فرع	٢٠
عدد العمال التجاريين	عامل / منفذ	١٥
إنتاجية العامل الواحد	دينار / يوم	٢٥٠
عدد أيام العمل	يوم / سنة	٢٨٥

ولتطبيق المعادلة رقم (٢) على بيانات الجدول رقم (٤) وبافتراض ان الشركة تعمل بوجبة عمل واحدة خلال اليوم، تحصل على حجم مبيعات الشركة لسنة ٢٠٠١:

المبيعات = عدد منافذ التوزيع × عدد العمال × إنتاجية العامل × عدد أيام العمل

= ٢٠ × ١٥ × ٢٥٠ × ٢٨٥

= ٢١٣٧٥٠٠٠ دينار.

وإذا افترضنا ان الشركة تعمل بوجبتين في اليوم الواحد، فان حجم المبيعات يكون ضعف مبيعات الحالة الأولى (٢١٣٧٥٠٠٠ × ٢).

٣. عوامل تتعلق بعدد السكان والقوة الشرائية (الدخل):

ما دام المشروع يهدف الى خدمة المستهلك في اتباع رغباته، فلابد ان يبدأ النشاط التسويقي من المستهلك وينتهي بالمستهلك. من هنا كان لابد ان يكون المستهلك نقطة البدء لأية سياسات تسويقية رشيدة.

فمن تسند عملية تخطيط السياسات التسويقية يجب ان يتعرف على مستهلكي السلعة المراد تسويقها، سواء اكانوا مستهلكين حاليين ام مستهلكين مراقبين، و لابد ان تتجمع لدى القائمين بهذه العملية معلومات، بيانات كافية عن عدد هؤلاء المستهلكين كوحدات استهلاكية "فردية" افراد، او وحدات استهلاكية جماعية "عائلات".

من المؤكد ان أي زيادة في عدد السكان سوف ينعكس اثرها على زيادة مبيعات المشروع وبخاصة في المناطق التي تكون فيها زيادة ملحوظة في السكان.

وما يقال عن زيادة السكان ينطبق على زيادة دخل المواطنين، حيث سوف تنعكس اثاره على زيادة حجم المبيعات للمشروع.

لذلك ينصلب اهتمام المختصين بالدخل القومي The National Income في البلد باعتباره محصلة القدرة الشرائية ومحدد الاطار (حجم الاستهلاك) في البلاد. وما يهم أيضا التعرف على مدى توزيع الدخل بين الافراد، وبين العائلات كوحدات استهلاكي، وبين مناطق السوق المختلفة. فهناك ولاشك مناطق يكون فيها متوسط دخل الفرد اعلى من متوسط الدخل في مناطق أخرى. وبالتالي تكون أسواقها اكثر رواجا وتعاملا من أسواق أخرى. كما ان العائلات تنقسم حسب دخلها الى مترفة وأخرى متوسطة الدخل وثالثة فقيرة. ولا تختلف هذه العائلات في كمية الانفاق وحجم الاستهلاك فحسب، وانما

تختلف في أنماط الاستهلاك. من هنا كان الاهتمام بدراسة السوق وبيان اثره على حجم مبيعات المشروع.

الا ان العاملين السابقين وتاثيرهما على زيادة المبيعات يعتبران من العوامل غير المباشرة فليس للمشروع أي اثر في تحقيقهما، بل يرتبط ذلك بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وما يهمنا هنا هو قياس اثرهما على حجم المبيعات باستخدام كعادلة الارتباط الاتية:

ت = (ن × ش × م) / ١٠٠ ......٣

حيث:

ت = المبيعات

ن = عدد السكان

ش = القوة الشرائية (الدخل)

م = المشتريات

لتوضيح استخدام المعادلة رقم (٣) وقياس اثرها على حجم مبيعات المشروع، نفترض ان احدى الشركات العاملة في دولة ما خلالسنة ٢٠٠١، يتطلب احتساب حجم مبيعاتها بالاعتماد على جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

المؤشرات الاقتصادية – الاجتماعية منطقة عمل الشركة خلالسنة ٢٠٠١

المؤشرات	الوحدة	الطاقة
عدد السكان	شخص	٢٠٠٠
دخل الفرد في السنة	دينار	١٠٠٠
حجم المشتريات الفرد من الشركة	دينار	٣٠٠

وعند تطبيق المعادلة رقم (٣) على بيانات جدول رقم (٥) نحصل على مقدار المبيعات للشركة خلالسنة ٢٠٠١ كما ياتي:

المبيعات = (عدد السكان × الدخل × المشتريات) / ١٠٠

= (٢٠٠٠ × ١٠٠٠ × ٣٠٠) / ١٠٠ = ٦ مليون دينار.

مثال توضيحي

شركة المُعز المساهمة (الميزانية العمومية في ٢٠٠١/١٢/٣١)

الموجودات		الالتزامات و حقوق الملكية	
النقد	١٠٠٠٠ دينار	الدائنون	٥٠٠٠٠ دينار
المدينون	٨٥٠٠٠ دينار	الضرائب والاجور المستحقة	٢٥٠٠٠ دينار
المخزون	١٠٠٠٠٠دينار	سندات رهن عقاري	٧٠٠٠٠ دينار
الموجودات الثابتة (صافي)	١٥٠٠٠٠ دينار	الاسهم العادية	١٠٠٠٠٠ دينار
		الارباح غير الموزعة	١٠٠٠٠ دينار
مجموع الموجودات	٣٤٥٠٠٠ دينار	مجموع الالتزامات والحقوق	٣٤٥٠٠٠ دينار

ستتم الاجابة على هذا السؤال من خلال شرح العملية الحسابية التييتم اجراؤها عند تطبيق اسلوب النسب المئوية من المبيعات للتنبؤ بالمتطلبات المالية وتتضمن هذه العملية الحسابية الخطوات الاتية:

اولا: يتم الفصل بين بنود قائمة المركز المالي التي يتوقع لها ان تتغير مباشرة مع تغير المبيعات. وبين البنود التي لا تتاثر مباشرة وبشكل فوري بتغير المبيعات وفي المثال السابق يتبين ان جميع بنود الموجودات تتغير بشكل مباشر، اذ ان الارتفاع بمستوى المبيعات يستلزم الزيادة في النقد الضروري للمعاملات التجارية والزيادة في المدينين والزيادة في مستويات المخزون وكذلك الزيادة في الطاقة الانتاجية الثابتة (اي في الموجودات الثابتة) للمنشآت.

وفي جانب الالتزامات فانحساب الدائنين وحساب المستحقات يزيدان ايضا بشكل تلقائي مع زيادة المبيعات وبالنسبة للارباح غير الموزعة فانها سترتفع ما دامت الشركة تحصل على الارباح ومادامت لاتوزع جميع الارباح المتحققة على المساهمين. ولكن النسبة المئوية في زيادة الارباح غير الموزعة ليست ثابتة، اي انها لا تزيد باستمرار بنسبتها المئوية نفسها الى المبيعات، واما الاسهم العادية والسندات برهن فلا تزيدان بشكل تلقائي مع زيادة المبيعات.

ثانيا: ان البنود التي تتغير مباشرة مع تغير المبيعات تؤخذ كنسب مئوية من المبيعات وتوضع نسبها كما في الجدول الاتي، اما البنود التي لا تتاثر مباشرة بتغير المبيعات فلا تدخل في حساب النسبة المئوية.

فعلى سبيل المثال تحسب النسب المئوية للنقد بالشكل الاتي:

النقد ------ = ١٠٠٠٠ ------- = ٢% المبيعات ٥٠٠٠٠

المدينون ------ = ٨٥٠٠٠ ------- = ١٧ % المبيعات ٥٠٠٠٠

وهكذا بالنسبة لبقية النسب...

شركة المُعز المساهمة

بنود الميزانية العمومية كنسب مئوية من المبيعات في ٢٠٠١/١٢/٣١

الموجودات		الالتزامات و حقوق الملكية	
النقد	٢ %	الدائنون	١٠ %
المدينون	١٧ %	الضرائب والاجور المستحقة	٥ %
المخزون	٢٠ %	سندات رهن عقاري	
الموجودات الثابتة (صافي)	٣٠ %	الاسهم العادية	
		الارباح غير الموزعة	
مجموع الموجودات	٦٩ %	مجموع الالتزامات والحقوق	١٥%

الموجودات كنسبة مئوية من المبيعات ٦٩ %

ناقص: زيادة تلقائية في الالتزامات (١٥ %)

النسب المئوية لكل دينار اضافي من المبيعات الواجب تمويلها ٥٤ %

ثالثا: تضاف النسب المئوية لبنود الموجودات الى عضها ونحصل على مجمل النسبة التي تساوي ٦٩ % فيجد انه كلما زادت المبيعات بمقدار دينار واحد فيجب ان يزيد الاستثمار في الموجودات بمقدار ٠.٦٩ دينار. وبمعنى اخر فان المتطلبات المالية الاجمالية لتمويل كل دينار زيادة في المبيعات تساوي ٠.٦٩ دينار...وبما ان الدائنين وحساب المستحقات يزيدان بشكل تلقائي مع زيادة المبيعات فان هذين المصدرين يمولان

بشكل فوري مجموع ٠.١٥ دينار اضافي في المبيعات. ولذا نطرح ٠.١٥ دينار من المتطلبات الاجمالية ٠.٦٩ ونحصل على ٠.٥٤ دينار.

وبهذا يتبين انه كلما زادت مبيعات الشركة المساهمة بمقدار دينار واحد فعليها ان تحصل على تمويل بمقدار ٠.٥٤ دينار، اما من المصادر الداخلية للشركة او من مصدر خارجي.

وبما ان الشركة تتوقع ان تصل مبيعاتها فيسنة ٢٠٠٢ الى ٨٠٠٠٠٠ دينار فالزيادة المتوقعة في المبيعات تبلغ

٨٠٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠٠ دينار.

ومجمل الاموال التي ستحتاج اليها الشركة تبلغ

٣٠٠٠٠٠ × ٠.٥٤ = ١٦٢٠٠٠ دينار.

رابعا: تستطيع الشركة ان تبلغ مبيعاتها فيسنة ٢٠٠٢ مقدار ٨٠٠٠٠٠ دينار فاذا كان ربحها على هذه المبيعات (الدخل) بمعدل ٤ % بعد الضريبة فسيكون مجمل صافي ربحها

٨٠٠٠٠٠ × ٠.٤ % = ٣٢٠٠٠ دينار

واذا وزعت نصف هذا الربح على المساهمين فسوف يتبقى لديها ارباح غير موزعة بمقدار

٣٢٠٠٠ ÷ ٢ = ١٦٠٠٠ دينار.

واذا ما طرح هذا المبلغ من مجمل ما تحتاج اليه الشركة من الاموال فيتبقى مبلغ

١٦٢٠٠٠ – ١٦٠٠٠ = ١٤٦٠٠٠ دينار.

وهذا هو المبلغ الذي يجب ان تحصل عليه الشركة (تموله)عن طريق الاقتراض او عن طريق بيع اسهم جديدة، وبعبارة اخرى فان الاحتياجات المالية للشركة من مصادر خارجية تبلغ ١٤٦٠٠٠ دينار. ويمكن توضيح العملية الحسابية المشروحة اعلاه في صيغة رياضية متمثلة بالمعادلة الاتية:

$$EFR = \frac{AC}{S}(\Delta S) + \frac{AF}{S}(?S) - \frac{BC}{S}(?S) - mb(S_1)$$

اذ ان

EFR الاموال المطلوبة من المصادر الخارجية External Fund Required

AC
---- = الموجودات المتداولة التي تزيد بشكل تلقائي مع زيادة المبيعات
S

AF = الموجودات الثابتة التي تزيد بشكل تلقائي مع زيادة المبيعات

S

BS = الالتزامات التي تزيد بشكل تلقائي مع زيادة المبيعات

S

S = المبيعات (او مجموع الايرادات) في السنة الحالية

S_1 = المبيعات(او مجموع الايرادات)المخططة في السنة القادمة

?S = التغير (الزيادة) المتوقعة في المبيعات (او مجموع الايرادات $S_1 - S$)

M = نسبة الربح بعد الضريبة الى المبيعات

B = نسبة الارباح غير الموزعة = الارباح غير الموزعة / مجمل صافي الربح

وبتطبيق هذه المعادلة على مثال الشركة المساهمة السابق نجد ان مقدار الاموال التي تحتاجها الشركة من المصادر الخارجية يساوي

$$EFR = 0.39\,(300000) + 0.30\,(300000) - 0.15\,(300000) - 0.04(0.50)(800000)$$

$$= 0.54(300000) - 0.02\,(800000) = 146000$$ دينار

وهو المبلغ نفسه الذي حصلنا عليه من العملية الحسابية السابقة

ملاحظة: يمكن دمج AC،AF بحيث تكون الصيغة

S/A = اجمالي الموجودات التي تتغير بشكل تلقائي مع تغير المبيعات

في المثال السابق تبين ان الشركة المساهمة ستحتاج الى راسمال اضافي من مصادر خارجية بمقدار ١٤٦٠٠٠ دينار لتمويل المبيعات التي تنبأت الشركة بانها ستصل الى ٨٠٠٠٠٠ دينار فيسنة ٢٠٠٢.

نفترض الان ان الشركة حصلت على معلومات جديدة عن الحالة الاقتصادية وقامت بعملية تنبؤ بمقدار مبيعاتها فيسنة ٢٠٠٢ مرة اخرى على اساس هذه المعلومات ووجدت بان مبيعاتها ستصل الى ٥١٥٠٠٠ دينار فقط. فما مقدار التمويل الاضافي الذي تحتاجه الشركة من المصادر الخارجية من هذه الحالة؟

باستخدام المعادلة نفسها السابقة لحساب المتطلبات من المصادر الخارجية كما ياتي:

$$EFR = 0.04\ (0.50)\ (51500) - 0.015\ (15000)\ -0.65\ (15000)$$

= −٢٢٠٠

= (٢٢٠٠) دينار

نرى من هذه النتيجة ان الشركة لن تحتاج الى اية اموال من مصادر خارجية بل سيكون لديها مبلغ ١٢٠٠ دينار زيادة عن متطلباتها المالية. وفي مثل هذه الحالة يجب على الشركة المساهمة ان تخطط لاستخدام هذا الفائض، امافي تسديدبعض قروضها واما في استثمارات جديدة،او يمكنها رفع معدلالارباح الموزعة. ويتضح من المثال بانه اذا نمت المبيعات بنسبة صغيرة فيمكن للمنشات تمويل هذا النمو من المصادر الداخلية، اما اذا كان معدل نمو المبيعات عاليا فتحتاج المنشات الى تمويل من مصادر خارجية. فضلا عما سبق ، يتركز اهتمام المدير المالي عند اعداد التنبؤ المالي في معرفة الاجابة عن السؤال الاتي :

ما هي نسبة الزيادة (النمو) في المبيعات التي يجب تمويلها من مصادر خارجية.؟

ويعطي المدير المالي اهمية كبيرة لهذا السؤال،لان نسبة التمويل هذه تنبهه الى مقدار وحجم الجهود التي يجب بذلها للحصول عليه من خارج المنشاة.

للاجابة على السؤال السابق هناك اكثر من طريقة رياضية للحصول على الاجابة لعل ابسطها في هذه المرحلة هي بقسمة المتطلبات المالية من خارج المنشاة على مقدار الزيادة المتوقعة في المبيعات.

راينا ان مقدار المتطلبات المالية باستخدام المعادلة السابقة للشركة المساهمة يبلغ ١٤٦٠٠٠ دينار. وان مقدار الزيادة في المبيعات يساوي ٣٠٠٠٠٠ دينار لذا نجد ان نسبة نمو المبيعات الواجب تمويلها من خارج المنشاة تساوي:

١٤٦٠٠٠

------ = ٤٨.٦٧ %

٣٠٠٠٠٠

لكن هذه الطريقة لا تصلح في معالجة مشكلة التضخم النقدي الذي يصاحب الحالة الاقتصادية لمدد التنبؤ المستقبلية.

ان استخدام اسلوب النسب المئوية من المبيعات للتنبؤ بالمتطلبات المالية اكثر ملاءمة في الاستخدام للتنبؤ بالتغيرات في المتطلبات المالية في الاصل القصير لكنه اقل نفعا وملاءمة للتنبؤات طويلة الاجل، لذا يمكن اعتماد الاسلوب الثاني وهو اسلوب تحليل الانحدار.

الفصل الحادي عشر
تحليل قوة العمل البشري

تمهيد

ان عملية الانتاج لاتتحقق بدوان عوامل الانتاج وهي المواد والعمل والاموال والتقنيات والوسائل. يعدُ العمل كلّ وسيلةٍ تُساعد الفرد في الحصول على دخلٍ يُحافظ على حياةٍ كريمةٍ له ولعائلته ؛ لذلك يُعدّ العمل ذا أهميّة كُبرى في حياة الإنسان، والتي تُتعزّز من النموّ الاقتصاديّ، وتُساهم في بناء المُجتمع ، وتُمكّن الفرد من بناء شخصيتّه المُستقلّة، والتي تعتمد على مَجهوده الذاتيّ ، كما يسعى العمل عموماً إلى تحقيق مَجموعةٍ من الأهداف التي توافر الأرباح ، وتدعم الاستثمارات والأبحاث التي تُطوّر من قِطاع الأعمال بشكلٍ كبير، وأيضاً على أصحاب الأعمال لضَمان حقوق المُوظّفين والعُمّال لديهم ، والحرص في حصولهم عليها كاملةً ، وللعمل مجالاتٌ مُتنوّعة ضمن التّجارة، والزّراعة، والصّناعة والتي تُقدّم وظائفَ عديدةٍ للأفراد.

ماهو العمل

يشكل العمل أساسا للحياة التي نعيشها فهو معنى من معاني الحياة الإنسانية تتفق الشرائع السماوية والقوانين الوضعية على قيمة العمل ودوره الحضاري في بناء المجتمع وتحقيق التنمية ، ويُعرف العمل أيضاً بأنّه الواجبات المُترتّبة على الأفراد في مِهنة ما ، او بمعنى اخر فالعمل هو المسؤوليّة المُترتّبة على الفرد للقيام بمَهمّةٍ مُعيّنة تُلزِم تطبيق مجموعةٍ من النشاطات المِهنيّة، أو الإداريّة ، أو المكتبيّة ، أو الميدانيّة صناعية أو مهنية أو زراعية او تجارية أو .. غيرها لقاء مقابل ما (تعويض).

وللعمل أهميّةٌ كبيرة في حياة الإنسان وتُلَخّص في النّقاط الآتية:

- يُساعد العمل على تعزيز النموّ الاقتصاديّ للدّول، والزّيادة من إنتاجها المَحليّ ودخلها القوميّ.

- يُعتبر العمل من أهمّ مُقوّمات بناء المُجتمعات التي تُساعد في تحقيق النّجاح لكافّةِ الأفراد، والمُحافظة على تطوّر مُجتمعهم.

- يُساهم العمل في جعل الإنسان يَحصل على طعامه وشرابه بطريقةٍ صحيحةٍ ضمن الضّوابط الدينيّة والأخلاقيّة.

- يعدُّ العمل ضروريّاً لبناء شخصيّة الفرد، وجعله عنصراً فعّالاً وقادراً على توفير حاجاته وحاجات عائلته.

- يعزّز العمل من قدرة الفرد على الإنتاجيّة الذاتيّة بعيداً عن الاعتماديّة على الآخرين في الحصول على حاجاته الخاصّة.

وقوة العمل تساهم في تحقيق مجموعة من المقاصد الرئيسة منها :

١. زيادة الأرباح : وهو الهدف الرئيسيّ لكافّة أنواع الأعمال؛ سواءً أكانت تجاريّة، أو خدميّة، أو صناعيّة، فتعتمد مُباشرةً على تحقيق زيادةٍ في أرباحها، والتي تُعتبر أساساً لاستمراريّة وجودها في سوق العمل، فكلّما كانت نسبة الأرباح مرتفعةً، ساهم ذلك في المحافظةِ على كفاءة العمل.

٢. رفع عوائد الاستثمار: هو الهدف الذي يُشارك الأرباح في دعم العمل؛ إذ يُعتبر استقطاب استثمارات جديدة والحرص على زيادتها من أهمّ الأهداف التي تسعى لها الأعمال؛ لأنّ العوائد على الاستثمار هي أعلى مُعدّلات ماليّةٍ يتمُّ تحقيقها بسرعةٍ كبيرة، وخصوصاً إذا كان الاستثمار المُتاح ذا مُواصفات مُناسبة، كالاستثمارات التجاريّة في مجال بيع وشراء الأراضي.

٣. تحسين الحصّة السوقيّة : من الأهداف الرئيسة للعمل ؛ إذ يسعى كلّ عملٍ إلى تحسين حصّتهِ في السّوق ، من خلال توسيع مجالاته ، أو افتتاح فروع جديدة للمُؤسّسة، ممّا يُساهم في زيادة القيمة الماليّة الخاصّة بها، ورفع تصنيفها التجاريّ بين المُؤسّسات العاملة في السّوق ، سواءً أكانت تعمل في مجالها أو مجالات أُخرى.

٤. دعم البحث والتّطوير: هو هدف مُهمّ جدّاً للعمل، والذي يعتمد على فكرة دعم البحث لتطوير بيئة العمل في المُؤسّسة ؛ من خلال استقطاب مَجموعةٍ من الأفكار المُستحدَثة،

والتي تُساهم في ابتكار خدمات أو سلع جديدة تُساعد في زيادة تطوّر العمل.

د. المُحافظة على التدفّقات النقديّة : من الأهداف الماليّة المُهمّة؛ إذ تعتمد كلّ بيئةِ عملٍ حتّى تستمرّ في تحقيق أهدافها على مجموعة من التفقّدات النقديّة، والتي تشمل كافّة العمليّات النّاتجة عن تحقيق الأرباح، وخصوصاً المُعتمدة على بيع السّندات، أو الأسهم ، أو البضاعة ، أو المُشاركة في المشروعات.

اما القوى العاملة هي مجموعة من الفرق المكونة من الأفراد، حيث يمثلون مركباً معيناً من وظائف ومهن وأعمال، وتخصصات، يعملون في خدمة المؤسسة كشخصية إعتبارية، حيث يرتبطون بهذه المؤسسة بعلاقة عمل قانوناً وفعلاً، وذلك بصرف النظر على مدى اتصال الوظيفة مادياً بنشاط الإنتاج ، إذ يتقاسمون الأعمال الإدارية والتنفيذية بمقتضى تنظيم مدروس يتجزأ إلى وحدات وظيفية ضمن مستويات إدارية مختلفة، وتحدد طول السلسلة تبعاً لحجم المؤسسة.

تحليل قيمة العمل

للعمل أهمية ودور كبير في تنمية الأفراد والمجتمعات اجتماعياً واقتصادياً ، حيث يمثل طريقة الأفراد في إنتاج السلعة أو تقديم الخدمات ، علاوة على ذلك فهو وسيلة لكسب متطلبات الحياة ، مما يجعل للعمل دوراً بالغ الأهمية في تحديد مكانة الأفراد الاجتماعية والاقتصادية. ونحن في مهارات النجاح للتنمية البشرية نسعى لمساعدة عملاؤنا على تحليل أعمالهم وتوصيفها المهام وتحصر وتحديد الاحتياجات التدريبية بناءً على معايير علمية لضمان جودة التدريب وهنا نقدم معلومات عن ذلك .

لا شك في أهمية العمل ودوره في تنمية الأفراد والمجتمعات اجتماعياً واقتصادياً ، حيث يمثل طريقة الأفراد في إنتاج السلعة أو تقديم الخدمات، علاوة على ذلك فهو وسيلة لكسب متطلبات الحياة، مما يجعل للعمل دوراً بالغ الأهمية في تحديد مكانة الأفراد الاجتماعية والاقتصادية. ولأن الأفراد يقضون معظم أوقاتهم في العمل، فهو يؤثر ويتأثر بنمط حياتهم وقدراتهم العقلية وخصائصهم الشخصية .

وقبل تعريف تعريف " **تحليل العمل** " يجدر بنا أولاً تعريف المفاهيم المرتبطة به ، ومن أهمها المفاهيم الآتية (مرتبة من الخاص إلى العام أو من الجزء إلى الكل) ، فالمهمة مثلاً تعرف بأنها نشاط عمل نوعي يتم لغرض معين ويعرفها البعض بأنها وحدة العمل، أو الجهد البشري المبذول من أجل غرض معين. فتشغيل المخرطة مهمة ، والعناية بها مهمة أخرى، ثم تنظيفها مهمة ثالثة، وتنشأ الوظيفة مع تراكم هذه المهام بدرجة تبرر توظيفسنةل أو مستخدم واحد لها.

أن لتحليل العمل أهدافه واستخداماته العملية باعتباره الأسلوب العلمي لجمع وتحليل المعلومات الدقيقة عن الأعمال والأفراد التي تسهم في اتخاذ القرارات الجيدة سواءً المتعلقة بإدارة العمل أو إدارة الأفراد. ولما كان تحليل العمل يمدنا بالبيانات الهامة عن القدرات والسمات والمهارات التي يتطلبها النجاح في الأعمال المختلفة ، فإنه يمثل أساساً لتصميم أو اختبار المقاييس الملائمة لتقييم مختلف القدرات والسمات والمهارات اللازمة لأداء العمل بحيث تستخدم نتائجها كمحكات موضوعية لعمليات الاختيار والتوجيه والتعيين .

من أولى الخطوات التي يتبعها القائم بتحليل العمل أن يجمع مختلف الدراسات السابقة التي اهتمت بتحليل العمل محل الاهتمام ، إلى جانب ما يتيسر من المنشورات والكتيبات المتعلقة به وظروف أدائه وأخطاره ومتطلباته من القدرات العقلية والجسمية . وعلى هذا المصدر من البيانات تحفظات لعل من أهمها احتمال وقوع أخطاء بسبب تشابه اسم العمل بينما تختلف طبيعة العمل الذي تم تحليله في الدراسة السابقة عنه بالنسبة للعمل الذي نريد تحليله .

تتكون عملية تحليل العمل من جانبين ، هما وصف العمل وتحديد متطلباته ، ويتم جمع بياناتهما التي عرضنا لها . ويمثل هذا الجانبان شقي تقرير تحليل العمل

وتتم عملية تحليل استخدام قوة العمل بثلاثة مراحل وهي:

١. تحليل عدد العمال.
٢. تحليل انتاجية العمل.
٣. تحليل مخصصات الاجور والروات والمكافات.

أولا : تحليل دوران العمالة Turnover Analysis

هي عبارة عن تحديد نسبة العاملين التاركين للعمل لأي سبب (استقالة – وفاة – فصل – عجز ....الخ) للتنبؤ بالإحتياجات المطلوبة من القوى العاملة لسد العجز الناتج عن ترك الخدمة.

على سبيل المثال:

إذا كان معدل دوران العمل ١٢% ،فإن هذا معناه أن هناك احتمال أن يترك العمل ١٢عامل من كل ١٠٠عامل تم تعيينه ، فإذا كان تحليل الإحتياجات ١٠٠عامل فلابد أن تعيين ١٢عامل إضافياً لموجهة دوران العمالة المتوقع.

المعادلة :

$$\text{معدل دوران العمالة} = \frac{\text{عدد تاركي الخدمة}}{\text{متوسط عدد العاملين}} \times 100$$

وحساب متوسط عدد العاملين) عدد العاملين أول المدة + عدد العاملين آخر المدة(2÷)

مثال تطبيقي:

نسبة دوران العمالة في شركة (الافنان) المدة من ١-١-٢٠١٠حتى ٣١-١٢-٢٠١٠.

بداية المدة :عدد العاملين في المصنع**30**———————— عامل.

آخر المدة:عدد العاملين في المصنع**50**————— عامل.

عدد تاركي العمل في تلك الفتر **10** ————————عاملين.

$$\text{معدل دوران العمالة} = \frac{10}{(50+30) \div 2} \times 100 = 25\ \%$$

وتعني هذه النسبة أنه كلما تم توظيف ١٠٠ من العمال سوف يترك العمل ٢٥عامل.

النقاط الرئيسة لإعداد تقرير دوران العمالة:

- حساب معدل دوران العمالة وفقا للمعادلة السابقة.
- لأسباب وراء ذلك) من خلال سؤال العاملين المستقلين أو المديرين...الخ(
- الحلول المقترحة لتقليل معدل الدوران.
- خطة عمل لتطبيق الحلول.

مثال عملي :

بأفتراض ان قسم (أ) في شركة سمارت تم تقدير كمية الإنتاج ٦٠٠٠٠ وحدة في العام القادم وبعد دارسة الوقت تبين أن العامل ينتج متوسط ٥ وحدات يومياً وأن العامل يعمل ٣٠٠ يوم في السنة مع العلم بأن معدل دوران العمل السنوي لهذا القسم دائما يصل إلى ٥. %

فما هو عدد العمالة المطلوبة لإنتاج الكمية المخططة ومواجهة دوران العمالة؟؟

الحل :

إنتاجية العامل في السنة : ٥ × ٣٠٠ = ١٥٠٠ وحده

٦٠٠٠٠ ÷ ١٥٠٠ = ٤٠ **عامل وذلك يمثل عدد العمال المطلوبين لإنتاج الكمية المتوقعة.**

العمالة المطلوبة لمواجهة دوران العمل:

٤٠ × 5% = ٢ عامل

إجمالي العمالة المطلوبة ٤٠+٢ = **٤٢عامل** .

فوائد حساب معدل دوران العمل (أو معدل ترك الخدمة).

١. التنبؤ بعدد العاملين الذين سيتركون الخدمة خلال السنة القادمة وبالتالي يمكن التعرف على احتياجات القوى العاملة المطلوبة لسد فجوة ترك الخدمة.

٢. التعرف على مدى انخفاض الرضا والروح المعنوية لدى العمال يعتبر ارتفاع معدل دوران العمل مؤشرا على عدم رضا العاملين عن المؤسسة التي يعملون فيها.

٣. التنبؤ بالخسائر المتوقعة نتيجة ارتفاع معدل دوران العمالة.

خسائر مباشرة مثل ما يتطلب ترك العمل من مصاريف لتدريب البديل وتكاليف إحلال تارك العمل، وما يتطلبه من صرف على إجراءات التعيين الطويلة خاصة للمؤهلات والمهارات العالية وكذلك تكاليف المرحلة الانتقالية التي يتم فيها التأقلم مع غياب العامل المتمكن من العمل وانتقال مسؤوليته إلى موظف جديد، وهناك خسائر غير مباشرة مثل الخسائر في الإنتاج بسبب تكرار أخطاء العمل لنقص المهارة والتدريب وانخفاض مستوى الأداء وتكاليف ساعات العمل الإضافي غير الضرورية.

كما يترتب على ارتفاع معدل دوران العمل خسائر أخرى بخلاف الخسائر المادية التي أشرنا إليها آنفا يأتي في مقدمتها تحول هذه الكفاءات للعمل لدى الشركات المنافسة، وكل شركة أيا كان مستوى حجمها تعلم جيدا مدى الضرر الذي يمكن أن يصيبها من جراء هذا الانتقال ، فالخسائر لا تقف عند خسارة المؤهلات والمهارات التي يتمتع بها هؤلاء العاملون ، بل قد تمتد إلى خسائر أشد تأثيرا نتيجة للانكشاف الذي يطول الأسرار المهنية والخطط الإستراتيجية التي شارك الموظفون في إعدادها أو اطلعوا عليها بحكم وظائفهم، فتجتمع على الشركة خسارتان خسارة الكفاءات وخسارة أسرار العمل وهاتان الخسارتان لا تقدران بثمن لعظم تأثيرهما في الشركة.

ثانيا : تحليل عدد العمال

في هذه المرحلة يتم تحديد الانحرافات الفعلية منها والنسبية لعدد العاملين عن المعدلات المعياري ، وكذلك تحديد تركيب العاملين حسب فئاتهم الوظيفي، ودرجة تأهيلهم العملي والعلمي وأخيرا البحث في التغيرات الحاصلة لهم، وأسباب ذلك.

وعند مقارنة العدد الفعلي للعاملين مع معدله المعياري في سنة الأساس [٦] لابد من تحديد الانحراف المطلق والنسبي، بقصد بيان تأثير التغيرات الحاصلة في عدد العاملين على نوعية وانتاجية العمل ، اذ من المفترض عند زيادة عدد العاملين ان يكون الهدف منها

---

٦. مؤشر سنة الأساس يعتبر أساس باقي المؤشرات، وترتبط عملية اختيار المؤشر الأساسي باختيار سنة الأساس، التي عند اختيارها لابد من اخضاعها لمعايير دقيقة وموضوعية بعيدا عن التحيز الشخصي، بقصد إخفاء الحقائق او لاظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع، كما يجب ان تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية.

زيادة الإنتاج المصحوب بارتفاع مستوى الخدمة المقدمة للجمهور، اما اذا كانت النتيجة انخفاضا في الإنتاج فان ذلك يؤدي الى تدني الإنتاجية من خلال ارتفاع المصاريف الناجمة عن تشغيل عمال جدد.

ولذلك يتم تحديد الانحراف (لتغير) النسبي لعدد من العاملين والتغير الحاصل للمبيعات او الإنتاج نتيجة التغير الأول، وهذا يتم من خلال مقارنة عدد العاملين في سنة الأساس مع حجم المبيعات او الإنتاج الفعلي ، ومن ثم مقارنة العدد الفعلي للعاملين مع معدله المعياري في سنة التحليل.

ولتعبير عن العلاقة الناجمة في متغيرات العوامل السابقة وتأثيرها على حجم المبيعات او الإنتاج نستخدم المعادلة الاتية:

Δع = م ع س او ت × خ % ....(١)

حيث: Δع = التغير النسبي لعدد العمال

م ع س = معدل العاملين في سنة الأساس او سنة التحليل

ت خ % = نسبة تنفيذ المعدلات المعيارية للمبيعات او الانتاج

ولتوضيح استخدام المعادلة رقم (١) نطبقها على بيانات جدول رقم (١)

جدول رقم (١)

مؤشرات الأداء لاحدى الشركات التجارية لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ (بآلاف الدنانير)

المؤشرات	انحراف سنة ٢٠٠١ بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٠ *						
	سنة ٢٠٠٠ (فعلية)	سنة ٢٠٠١ (فعلية)	كميات ومعدلات معيارية	الكميات والمعدلات المعيارية	٢٠٠٠	المعيارية	سنة ٢٠٠٠
[illegible] (دينار)	٢٣٣٠٨.٦	٢٥٣٤٥.٣	٢٥١٨٠	١٦٥.٣	٢٠٣٦.٧	%١٠٠	%١٠٨
[illegible] المتوسط [illegible] بالفروع	٤٠٠	٤١٦	٤٣٠	(١٤)	٤٦	%٩٦.٧	%١٠٤
[illegible] ضمنهم [illegible] بالفروع	٢٢٠	٢٣١	٢٥٤	(١٤)	١١	%٩٤.٣	%١٠٥
[illegible] العمل [illegible]	٥٨.٣	٦٠.٩	٨٥.٦	٢.٣	٢.٦	%١٠٣.٩	%١٠٤.٥
[illegible] إنتاجية [illegible] الفروع	١٠٥.٩	١٠٩.٧	١٠٢.٨	٦.٩	٣.٨	%١٠٦.٧	%١٠٣.٦
[illegible] الأجور [illegible] والحوافز	٧٥٠.٥	٨١٦.٤	٨١٣	٢.٨	٦٥.٦	%١٠٠.٣	%١٠٨.٧

معدل العاملين في سنة الأساس   نسبة تنفيذ المعدلات المعيارية
او سنة التحليل   ×   للمبيعات او الانتاج

التغير النسبي لعدد العمال = --

١٠٠

١٠٠.٧ × ٤٣٠

٤١٦ = ---------------------------- = (١٧) لسنة ٢٠٠١

١٠٠

٤١٦ = ٤٠٠ × ١٠٨.٧ = (١٩) لسنة ٢٠٠٠

وهذا ما يشير الى ان الزيادة في عدد العاملين لعام ٢٠٠١، كان قد بلغ ٤١٦سنةلا، الا انه عند احتساب تغيراتهم النسبية لنفس السنة نلاحظ انها انخفضت بمقدار ١٧سنةلا، ذلك نتيجة زيادة إنتاجية العمل، حيث بلغت نسبة تنفيذ المبيعات لنفس السنة مقارنة بالكمية المعيارية ١٠٠.٧%، وبالمقارنة مع سنة ٢٠٠٠ بلغت نسبة التنفيذ ١٠٨.٨، وهذا

---

* . تم احتساب الإنتاجية وفق الصيغة التالية:

المبيعات

الإنتاجية = ------------------------

عدد العاملين في المنشآة

يدل على ان عدد العمال الفعليين لسنة ٢٠٠١ حقق إنتاجية عمل اعلى من الكمية المعيارية لنفس السنة وكذلك مقارنة بالعام السابق، لأن التنفيذ لو كان ١٠٠% بالنسبة لمعدلات المبيعات لاحتاجت الشركة الى ١٧سنةلا إضافيا لتحقيق مقدار الزيادة على الكمية المعيارية للمبيعات (٢٥٣٤٥.٣ – ٢٥١٨٠) كما هو واضح من تطبيق المعادلة على بيانات سنة ٢٠٠١، ولاحتاجت الى ١٩سنةلا إضافيا في سنة ٢٠٠٠ لتحقيق الزيادة المتحققة بنسبة مبيعاتسنة ٢٠٠١ عن نسبة مبيعات ٢٠٠٠.

$$\left(\frac{٢٥٣٤٥.٣}{٢٣٣٠٨.٦} \times ١٠٠ = ١٠٨.٧\right)$$

ثالثا: تحليل إنتاجية العمل

تتأثر عملية إنتاجية العمل بجملة من عوامل ومتغيرات مترابطة سواء اكانت بشكل مباشر ام غير مباشر، ويعتبر ابرزسنةلين يمكن قياس تأثيرهما ماليا هما:

١. زيادة ساعات العمل.

٢. استقرار العمالة.

ويمكن صياغة العلاقة بين مؤشرات عوامل الإنتاجية للعمل وفق المعادلات الاتية:

مقدار نمو إنتاجية العمل نتيجة زيادة ساعات العمل =

$$\frac{\text{معدل زيادة ساعات العمل في سنة الأساس} \times \text{معدل زيادة ساعات العمل في سنة التحليل}}{\text{معدل زيادة ساعات العمل في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

ويتم احتساب معدل زيادة الإنتاجية للعمل نتيجة زيادة ساعات العمل وفق الصيغة الاتية:

$$\text{م ج} = \frac{\text{س ع ص} \times ١٠٠}{\text{مج س ف}}$$

حيث ان:

م ج = معدل الإنتاجية

س ع ص = ساعات العمل الإضافية

مج س ف = مجموع ساعات العمل الفعلية

ولتوضيح استخدام المعادلة رقم (٢) نفترض البيانات الاتية المبينة في الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

بعض مؤشرات الأداء لشركة تجارية لعام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١

المؤشرات	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠١	الانحرافات (+)
١. متوسط عدد العمال (شخص)	٦٣	٦٩	٦
٢. عدد أيام العمل في السنة	٢٨٩	٢٨٦	(٣)
٣. عدد أيام العمل الإضافي في السنة للعامل الواحد	٢٧٢	٢٧٩	٧
٤. مجموع ساعات العمل	١٨٢٠٧	١٩٧٣٤	١٥٢٧
٥. مقدار استخدام وقت العمال (فقرة١ × فقرة ٣) ساعات إضافية	١٧١٣٦	١٩٢٥١	٢١١٥
٦. معدل زيادة ساعات العمل ٥% (فقرة ٤) %	%٩٤.١	%٩٧.٦	%٣.٥
٧. تغير إنتاجية العمل نتيجة زيادة وقت العمل (٣.٥/٩٤.١) %	---	---	%٣.٧

من بيانات الجدول رقم (٢) يتضح ان إنتاجية العمل في سنة ٢٠٠١ قد ازدادت بمقدار ٣.٧% نتيجة زيادة ساعات العمل.

كما يؤثر على زيادة إنتاجية العمل واستقرار العمال، حيث ان ثبات العمال في مؤسساتهم يؤدي الى زيادة الإنتاجي، ويتم احتساب تاثير هذا العامل بواسطة المعادلة الاتية:

التغير في إنتاجية العمل الناجم عن استقرار العمالة =

معدل المبيعات في اليوم الواحد × معدل التغير في إنتاجية العمل نتيجة زيادة ساعات العمل / ١٠٠...(٣)

ولاثبات صحة المعادلة رقم (٣) وتاثيرها على زيادة الإنتاجية نستخدم بيانات الجدولين (١-٢) لنحصل على:

$$\frac{٢٥٣٤٥.٣}{٤١٦} \times ٣.٧ \div ١٠٠$$

$$= \frac{٦٠.٩٢ \times ٣.٧}{١٠٠} = ٢٢٥ \text{ الف دينار}$$

التغير في إنتاجية العمل نتيجة استقرار العمالة أدى الى زيادة المبيعات لسنة ٢٠٠١ بمقدار ٩٦٧.٥ الف دينار (٢.٢٥ × ٤٣٠سنةلا)

فضلا عن العاملين السابقين اللذين يؤثران على إنتاجية العمل ، هناك عوامل أخرى منها:

١. رفع كفاءة العاملين.
٢. الحوافز المادية والمعنوية.
٣. استخدام التقنية الحديثة.
٤. عوامل سياسية واجتماعية خاصة بالمستوى المعيشي او الوعي الثقافي للمجتمع.
٥. عوامل طبيعية.
٦. عوامل اقتصادية وتختص بالظروف المادية والاقتصادية من خلال النظام الاقتصادي المتبع في البلد.
٧. العوامل البنيوية وهيكل الإنتاج على مستوى الاقتصاد والمنشأة.

رابعا : تحليل مخصصات الأجور والرواتب والمكافآت

تعتبر مخصصات الأجور والرواتب والمكافات للعمال احدى فقرات المصاريف الضرورية واللازمة لتداول البضائع من المنتج الى المستهلك ، ويتم تحليل هذه الفقرة بالإضافة الى الفقرات الأخرى المكونة للمصاريف كما هو الحال بالنسبة لبقية أنواع فقرات المصرفات، الا ان مخصصات الأجور والرواتب والمكافات في المشاريع الاقتصادية تمثل موقعا متميزا باعتبارها احدى الفقرات الي يعتبر وزنها النسبي اكبر الاوزان النسبية لبقية المصاريف وخصوصا في البلدان التي لاتتبع الأنظمة والطرائق العملية في وضع الضوابط بين

الإنتاج وزيادة الإنتاجي ، وهناك بعض العومل التي تؤثر على كمية المدفوع من الرواتب والأجور والمكافات للعمال خلال مدة زمنية معين ، يمكن ايجازها فيما ياتي:

١. زيادة عدد العاملين.
٢. زيادة متوسط الأجور والرواتب.
٣. التغيرات المطلقة للأجور والرواتب.

ولاحتساب اثر العوامل السابقة على اجمالي ومخصصات الأجور والرواتب نستخدم المعادلات الاتية :

١. احتساب زيادة عدد العاملين وتاثيرهما على الأجور والرواتب

Δج ر = م ع ن × م ج ١ ....(١)

حيث ان:

ج ر = زيادة الأجور والرواتب

م ع ن = الزيادة في عدد العاملين خلال مدة التحليل

م ج ١ = متوسط الاجر للعامل الواحد

ولبيان كيفية استخدام المعادلة (١) سنقوم بتطبيقها على بيانات جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

تأثر نمو المبيعات ومتوسط الأجور لعدد العاملين في شركة تجارية للمدة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٠

المؤشرات	٢٠٠٥	٢٠١٠	الانحراف (+، −) عنسنة ٢٠٠٥	
المبيعات (الف دينار)	١٥٦٥٠٠	٢١٨٠١٠	٦١٥١٠	%١٣٩.٣
الأجور (الف دينار)	٣٥٧٨	٧٠٧٧	٣٤٩٩	%١٩٧.٨
متوسط عدد العاملين (شخص)	٦٥٣	٧٨٦	١٣٣	%١٢٠
المبيعات للعامل الواحد (الف دينار)	٢٣٩.٧	٢٧٧٠٤	٣٧.٧	%١١٥.٧
الوزن النسبي للأجور بالنسبة للمبيعات (%)	٢٨٦	٣.٢٤٦	٠.٩٦	%١٤٢
الوزن النسبي للأجور بالنسبة لمجموع المصاريف (%)	٤٨.٤	٦٠.٧	١٢.٣	%١٢٥.٤

تدل بيانات الجدول رقم (٣) على ان الأجور والرواتب قد ازدادت خلال المدة التحليلية تحت تأثير زيادة عدد العاملين، وهذه الزيادة رافقتها زيادة نوعية هي زيادة إنتاجية العمل من خلال زيادة رقم المبيعات (على فرض ثبات الأسعار خلال المدة) بمقدار اكبر من زيادة عدد العاملين، وكذلك نلاحظ زيادة غير عقلانية في متوسط اجر العامل الواحد بطريقة ى تنسجم مع زيادة حجم المبيعات ولذلك فان مثل هذه الظواهر تحتاج الى تحليل العوامل المؤثرة على زيادة الأجور والرواتب الوارد ذكرها سابقا.

وعند تطبيق المعادلة رقم (١) نحصل على الآتي:

ج ر = ١٣٣ × ٥٤٧٩ = ٧٢٨ الف دينار الأجور نتيجة زيادة عدد العاملين.

٢. احتساب تاثير زيادة متوسط الأجور والرواتب:

لبيان اثر العامل السابق نستخدم المعادلة الاتية:

م ج = زيادة متوسط الأجور والرواتب.

ج٢ = أجور ورواتب في نهاية مدة التحليل.

ج١ = أجور ورواتب في نهاية مدة التحليل.

م ع ٢ = متوسط عدد العاملين في نهاية مدة التحليل.

الأجور في سنة ٢٠٠٥   ٣٥٧٨٠٠٠

------------------------ = ------------ = ٥٤٧٩ دينار

متوسط عدد العاملين فيسنة ٢٠٠٥   ٦٥٣

ومن خلال البيانات في جدول رقم (٣) نحصل على:

م ج = ٣٤٩٩ × ٧٨٦ = ٢٧٥٠ الف دينار زيادة الأجور والرواتب نتيجة زيادة متوسط الأجور والرواتب.

٣. احتساب تاثير التغيرات المطلقة للأجور والرواتب:

لبيان اثر هذا العامل نستخدم المعادلة الاتية:

ج = ج٢ – ج١ ....(٣)

حيث:

ج = التغير المطلق للأجور والرواتب

ج٢ = الأجور والرواتب في نهاية مدة التحليل

ج١ = الأجور والرواتب في بداية مدة التحليل

وباستخدام بيانات جدول رقم (٣) نحصل على:

ج = ٧٠٧٧ – ٣٥٧٨ = ٣٤٩٩ دينار الأجور والرواتب نتيجة الزيادة المطلقة في الأجور والرواتب.

واستكمالا لطريقة البحث والتحليل المستفيضة يجري في المرحلة الأخيرة بيان اثر المؤشرات الأساسية على مقدار الأجور والرواتب، وهذه المؤشرات هي:

١. التغيرات في حجم المبيعات وتأثيرها على اجمالي الأجور.
٢. التغيرات في مقدار إنتاجية العمل وتأثيرها على اجمالي الأجور.
٣. التغيرات في متوسط الأجور الاجمالية.

ولتحقيق اثر المؤشرات السابقة يتم استخدام الصيغة الاتية:

$$\text{ج} = \frac{\text{م ب} \times \text{م ج}}{\text{م ب ع ١}} \quad \dots (١)$$

حيث :

ج = الأجور

م ب = المبيعات

م ج = متوسط الأجور

م ب ع ١ = مبيعات العامل الواحد

وقد تم الوصول الى الصيغة رقم (١) بالتعويض في الصيغ الاتية:

ج = ن ع × م ج ......(٢)

م ب
ع ن= ------ ....(٣)
م ب ع ١

ولبيان استخدام الصيغة رقم (١) سنقوم بتطبيقها على بيانات الجدول رقم (٣) وسنحصل على النتائج الآتية:

١. تأثيرات التغيرات في حجم المبيعات على اجمالي الأجور =

٥٤٧٩ × ٢١٨٠١٠
------------ = ٤٩٨٣ الف دينار نمو الأجور نتيجة زيادة المبيعات في ٢٠١٠
٢٣٩.٧

٢. تاثير التغيرات في مقدار إنتاجية العمل على اجمالي الأجور =

٥٤٧٩ × ٢١٨٠١٠
------------- = ٤٣٠٦ الف دينار زيادة الأجور نتيجة زيادة إنتاجية العمل
٢٧٧.٤

٣. تاثير التغيرات في متوسط الأجور على اجمالي الأجور =

٩٠٠٤ × ٢١٨٠١٠
------------- = ٤٣٠٦ الف دينار زيادة الأجور نتيجة زيادة إنتاجية العمل
٢٧٧.٤

كانت نتيجة تأثير العوامل السابقة على اجمالي أجور ورواتب سنة ٢٠١٠كما ياتي:

٤. تاثير زيادة مبيعاتسنة ٢٠٠١ = ٤٩٨٣ – ٣٥٧٨ = ١٤٠٥ دينار
٥. تاثير نمو إنتاجية العمل لسنة ٢٠٠١ على سنة ١٩٩٧ =
٤٣٠٦ – ٤٩٨٣ = (٦٧٧) دينار

الأجور في سنة ٢٠١٠ ٧٠٧٧٠٠٠
------------------- = ------------ = ٩٠٠٤ دينار
متوسط عدد العاملين في سنة ٢٠١٠ ٧٨٦

تأثير متوسط الأجور لعام ٢٠١٠ عنسنة ١٩٩٧ = ٧٠٧٧ – ٤٣٠٦ = ٢٧٧١ دينار
اجمالي الزيادة في الأجور والرواتب لعام ٢٠٠١ عنسنة ١٩٩٧ = ٣٤٩٩ دينار
مما تقدم يتضح الآتي:

١. زيادة إنتاجية العمل أدت الى تخفيض مصروف الأجور والرواتب بمبلغ ٦٧٧ الف دينار، أي بنسبة ٣١% من المبيعات.

٢. زيادة عدد العاملين أدت الى زيادة مصروف الأجور والرواتب بمبلغ ٧٢٨ الف دينار (١٤٠٥ – ٦٧٧).

٣. زيادة متوسط الأجور والرواتب أدت الى زيادة هذا المصروف بمبلغ ٢٧٧١ الف دينار، أي بنسبة ١.٢٧ %.

وفي الختام لابد من الإشارة الى ان الأجور والرواتب في الشركة موضع البحث قد زادت بطريقة لا تتوافق مع زيادة إنتاجية العمل، حيث من الملاحظ ان متوسط اجر العامل الواحد للمدة من ١٩٩٧ – ٢٠٠١ ارتفع بنسبة ٦٤.٣% بينما الإنتاجية للعامل الواحد ولنفس المدة قد ازدادت ١٥.٧% أي ان الزيادة في اجرة العامل كانت اكثر من الإنتاجية بمقدار ٤ مرات ، وهذا يدل على ان الزيادة في الأجور والرواتب في هذه الشركة كانت بعيدة عن الأسس الاقتصادية العلمي، مما يستدعي وضع ضوابط جديدة للأجور والمكافات غير المعمول بها في هذه الشركة. أي ربط الزيادة في الأجور بنسق يتلائم مع الزيادة في الانتاجية.[٨]

---

٨. وليد الحيالي ، مصدر سابق . ص ١٧٣ بتصرف

الفصل الثاني عشر

دور التحليل المالي في التخطيط وصناعة واتخاذ القرار

تمهيد

عند العودة لتعريف واهداف واهمية التحليل المالي سنجد انها ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لدعم الادارة في تحقيق وظائفها واهدافها كل حسب مجال عمله. والتحليل المالي ياتي بعد اعاد التقارير المالي والتي يفترض تعكس الواقع ولكن عملية تحليلها وتجزئتها وربطها بمؤشرات سوف تمكن الادارة من معرفة نقاط القوة والضعف وبالتالي تصيحيح مسار عملية التخطيط واتخاذ القرار.

وسيركز هذا الفصل على اثر التحليل المالي على كل من التخطيط وصناعة القرار ومن ثم نتناول في الفصل اللاحق حول علاقة التحليل المالي على الرقابة كوظيفة ادارية ومالية.

ماهية العملية الادارية

تعرف الإدارة بأنها عملية التخطيط واتخاذ القرار، والتنظيم ، والقيادة ، والتحفيز ، والرقابة، التي تمارس في حصول المنظمة على الموارد البشرية ، والمادية ، والمالية، والمعلوماتية ، ومزجها، وتوحيدها، وتحويلها إلى مخرجات ، بكفاءة ، لغرض تحقيق أهدافها والتكييف مع بيئتها (الفاعلية). وهناك وظائف الإدارة هي المهام الموكلة إلى أي مدير ليتمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة منه ، ولابد أن يكون التصنيف هناسنةا، بمعنى إننا لا نتحدث عن جزئيات المهمة وإنما نتحدث عن مهمة يقوم بها المدير أيا كان موقعه. وقد اختلف الأكاديميون والممارسون الإداريون في تصنيفاتهم لوظائف الإدارة، إلا أنهم اجمعوا على ثلاث وظائف هي : التخطيط ، والتنظيم ، والرقابة. ويراها البعض بانها تتمثل بالتخطيط، والتنظيم ، وإدارة الموارد البشرية (التوظيف) ، والقيادة والتوجيه ، والتنسيق ، والرقابة ، وإعداد التقارير، وإعداد الموازنات.

العملية الإدارية هي عبارة عن مجموعة من الوظائف والأنشطة التي يقوم بتنفيذها أي شخص إداري ، من أجل تحقيق الأهداف التي تضعها أية مؤسسة أو شركة من الشركات،

وتضم العملية الإدارية عمليات مرتبطة مع بعضها البعض، يتم تجزئتها لتسهيل دراستها وتطبيقها على أرض الواقع، كما وتتأثر هذه العملية بعدة عوامل مختلفة منها العوامل الإنسانية كالقدرات، والمهارات الشخصية في تأدية نشاط معين، والعوامل الفنية والتي تشمل الأُسس، والقواعد، والإمكانات الماديّة التي يلجأ إليها الإداري من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. وتتكون العملية الادارية من اربعة عناصر هي: التخطيط والتنظيم و(التوجيه والقيادة) والرقابة حيث تركز الإدارة على جعل الآخرين ينفذون الأعمال المؤدية إلى تحقيقالأهداف.

اثر التحليل المالي في عملية التخطيط واتخاذ القرار

كي نعرف كيف تؤثر نتائج التحليل المالي على وظيفة التخطيط واتخاذ القرار، مما يستوجب ان نتعرف على ماهية التخطيط وانواعه واجراءاته والفرق بين التخطيط المالي والتحليل المالي مع الاشارة الى عملية صنع القرار.

ماهية التخطيط ومقوماتها

تعد وظيفة التخطيط من الوظائف الرئيسة وقلب العملية الادارية ولا يمكن الشروع بأي نشاط او فعالية بدون التخطيط واتخاذ القرار المناسب ، مع العلم ان التخطيط ليس عملية اعتباطية بل تعتمد العقلانية والمنطق من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد ، كما انها تمر بمراحل متنوعة ومتسلسلة ومترابطة، وتعتمد على طبيعة الهدف ومدى توافر المعلومات والبيانات عن الهدف والبيئة والموارد والوسائل المتاحة.

فالتخطيط يعرف بانه الوظيفة الرئيسة في الادارة التي تهتم بتطوير الاهداف لكل المستويات ومن ثم تحديد طرائق انجاز تلك الاهداف او هي عملية وضع أهداف المنظمة وتحديد الوسائل اللازمة للوصول اليها بأحسن الأحوال او بعبارة اخرى، فالتخطيط يعبر عن عملية ذهنية منهجية منظمة تتضمن من بين امور كثيرة دراسة وفحص المتغيرات البيئية وتصور الاتجاهات المستقبلية ، ومن ثم تحديد رسالة المنظمة. واهدافها المستقبلية ومن ثم تحديد النشاطات والفعاليات والموارد والموازنات والخطط التشغيلية والخطط

التكتيكية وانجاز الاعمال والنشاطات، وتبرز الاهمية من عدة أبعاد وفي مختلف مجالات الحياة أهمها:

أ. يؤدي الى وضع اهداف واضحة ومحددة.

ب. يحدد مراحل العمل والخطوات الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف.

ج. يهتم بتوفير الإمكانيات المختلفة المطلوبة وسبل الحصول عليها وتوفيرها.

د. يحقق الرقابة عند التنفيذ ويسهل المتابعة ومعالجة المشكلات.

هـ. يحقق نوعاً من الأمن النفسي للأفراد والجماعات والمؤسسات.

و. عملية فكرية تتبع المنهج العلمي في دراسة المشكلات وحلها.

مراحل وخطوات عملية التخطيط

من المعلوم ان عملية التخطيط ليست اجراء روتيني اواجراء بسيط يمكن انجازه من شخص ما او يعتمد غلى خطوة واحدة بل نجد ان كل الادبيات تجمع على عدد من الخطوات الرئيسة وتتفق تقريبا رغم ان هناك خلاف بين طريق عرضها ولكن من ناحية التسلسل المنطقي والترتيبي هي واحدة فضلا عن كونها مترابطة ومتكاملة، وهناك من يجعلها اربعة او سبعة او خطوات رئيسة بضمنها خطوات فرعية تمر عملية التخطيط بأربع مراحل ، وهي:

أ. المرحلة التمهيدية . وهي المرحلة التي تتمثل بتحديد الأهداف التي تسعى الخطة العامة للمنظمة لتحقيقها ويكون تحديد هذه الأهداف مبنياً على ما يتوافر من إمكانيات مادية وبشرية، والتأكد منها ومراجعتها قبل تأكيدها في الشكل النهائي

ب. المرحلة التفصياتية . وفي هذه المرحلة يتم رسم الأهداف وتحديدها في كافة المجالات التي تضمها خطة المنظمة بكل دقة وشمول وتفصيل، وتكون هذه المرحلة بمثابة البداية الفعلية لبدء تنفيذ الممارسات الفنية . ورسم أبعاد الإطار الخاص بخطة المنظمة والتفرع بالخطط في كافة المجالات الفرعية.

ج. مرحلة رسم الخطة وإقرارها . للبدء بمناقشة هذه الخطة بعد أن ينتهي الحال بها إلى الصورة النهائية، التي يرسمها جميع أصحاب العلاقة بعمليتي التخطيط والتنفيذ والسعي لإدخال بعض التعديلات المناسبة عليها إن لزم الأمر. البدء بتوزيع المهام على أصحاب العلاقة بها وإيكال جميع الإجراءات التي يتوجب عليهم إنجازها سعياً لتحقيق الأهداف المنشودة.

د. مرحلة التنفيذ التقويم والمتابعة.

الفرق بين التخطيط المالي والتحليل المالي

ويعد كلا من عملية التحليل المالى وعملية التخطيط المالى من أهم وظائف ومسئوليات المدير المالى فى أى منشأة فضلا عن دوره المهم فى موضوع الرقابة المالية. ان احدى الوظائف المهمة للمدير المالي، فضلا عن التحليل ، هي التخطيط ، ذلك لان التخطيط يمثل الحدود المشتركة بين القرارات الاستثمارية والمالية.

ولما كان التحليل هو دراسة التنفيذ الحالي لمعرفة كفاءة الاداء، فانه في الوقت نفسه اداة بيد المدير لمعرفة مكامن القوة والضعف في التطبيق ، وبالتالي يشكل جهاز انذار مبكر لمواجهة المشاكل التي قد تظهر خلال عمل الوحدة الاقتصادية ، فضلا عن اتاحته لامكانية المقارنة المفيدة مع الوحدات الاقتصادية العاملة في نفس القطاع ، لذا فان التحليل المالي سوف يمكن المدير المالي الاستفادة من النتائج التي يتوصل اليها كمدخلات في عملية التخطيط لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة (استخدام الموارد لتحقيق اعلى انتاج ممكن مع المحافظة على جودة المنتج وخفض التكاليف الى ادنى حد ممكن، وبالتالي تحقيق اقصى الارباح الممكنة او تحقيق الاهداف المرجوة في الوحدات الاقتصادية غير الهادفة للربح).

والتخطيط باعتباره احدى الوظائف الادارية المهمة فانه يمثل نظرة الادارة للمستقبل، لذا فقد عرف بانه تلك الوظيفة الادارية التي تشمل اختيار المدير للوسائل التي يسترشد بها في تنسيق العمل الجماعي في ظل البدائل المتاحة، كما يمكن تعريفه بانه اتخاذ القرارات قبل بدا النشاط المطلوب عمله، او تعريفه بانه اتخاذ قرار مسبق لما يراد عمله.

التخطيط المالي نوع من أنواع التخطيط الذي يهتم بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف و أفضل الشروط كما يهتم بكيفية استثمار هذه الأموال بحيث تحقق أفضل و أعلى العوائد للمشروع و بأقل الأخطار فالتخطيط المالى هو تخطيط الاحتياجات المالية المستقبلية من الارباح عن طريق :(تحليل اى مشكلة وتحليل بدائل التعامل مع هذه المشكلة ونتائج اتباع هذه البدائل وتحديد افضل البدائل للتعامل مع هذه المشكلة و اختيار احد البدائل ورسم الخطة النهائية بناء على هذا البديل المختارويكون ذلك باتباع أسلوبين أو طريقين هما :

١. تخطيط الاحتياجات المالية طويلة الاجل (التنبؤ المالى)
٢. تخطيط الاحتياجات المالية قصيرة الاجل (الميزانية التقديرية)

أما التحليل المالي سبق تم تعريفه التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة ل مدة أو فترات ماضية قصد تقديم لمعلومات التي تفيد المؤسسة ولكن يمكن بلورته بانه :

- هو دراسة نقاط القوة والضعف فى المشروع.
- باستخدام تحليل النسب المالية واعداد قائمة الاموال.
- نقاط القوة لاستخدامها لاقصى درجة.
- نقاط الضعف لاتخاذ الاجراءات التصحيحية بشأنها.

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات،وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.أما التخطيط المالي هو أساس نجاح المدير المالي وتتخذ الخطة المالية صورا عديدة لكن الخطة الجيدة هي التي تحدد نقاط القوة ونقاط الضعف في المشروع كما أننا لايمكن أن نهمل دور التحليل المالي في هذا النجاح.

اهداف التخطيط المالي

التخطيط المالي هو التعبير الكمي للقرارات الادارية المستقبلية، التي تسعى ادارة الوحدة الاقتصادية لتحقيقها في ظل التخطيط المالي ، والذي تهدف منه الادارة تحقيق ما ياتي :

١. الاعداد للمستقبل [تقديرات المبيعات والمصاريف التشغيلية والراسمالية أي اعداد الموازنات التخطيطية التقديرية .

٢. التنسيق بين انشطة الادارات المتلفة.

٣. تنمية روح العمل الجماعي.

٤. تخفيف العبء الاداري من خلال ايضاح الكثير من جوانب الخطط الموضوعة.

٥. تحقيق الرقابة : مقارنة الاداء الفعلي بالاداء المخطط لغرض تحديد الانحرافات ومعرفة اسبابها والعمل على معالجتها .

٦. تقليل التكاليف : استبعاد الانشطة والاعمال والمصاريف غير الضرورية او العمل على تقليلها.

مراحل التخطيط المالي

للتخطيط المالي عدد من المراحل او الخطوات لابد للمدير المالي من اتباعها هي :

١. وضع الاهداف [اهداف قصيرة الاجل- اهداف بعيدة الاجل].

٢. وضع السياسات المالية [مجموعة المفاهيم او البيانات ترسمها وتحددها الوحدة الاقتصادية ليسترشد بها المديرون الماليون عند اتخاذ قراراتهم المالية].

٣. اعداد الموازنات [مجموعة بيانات رقمية بالنتائج المتوقعة في ضوء المعلومات المتاحة امام المديرين الماليين].

٤. صياغة الاجراءات والقواعد المالية التي تحول السياسات والموازنات الموضوعة الى برامج او تفاصيل دقيقة.

٥. وضع البرامج المالية [هي مجموعة مترابطة من السياسات والاجراءات الدقيقة والمفصلة مرفقة بالموازنات].

٦. وضع الاستراتيجيات [خطط تضعها ادارة الوحدة الاقتصادية لمواجهة ظروف غير متوقعة او لمواجهة خطط منافسيها].

ولما كان التخطيط يدور حول المستقبل ، فهو يستند الى معلومات غير مؤكدة عن الاوضاع المستقبلية التي يمكن التنبؤ ببعضها (باستخدام مجموعة من وسائل التنبؤ) ، لذا فان المخطط يلجا بشكل كبير الى الاعتماد على الافتراضات للاوضاع المتوقعة، خاصة عندما يكون التخطيط لمدد طويلة، مما يجعل درجة دقة المعلومات تتناقض بتباعد او تزايد امد المدة التخطيطية مما يدفع الوحدات الاقتصادية الى تحسين ادوات التنبؤ والمراجعة المستمرة لخططها، لذا فان ذلك يتطلب ان تكون الخطط الموضوعة مرنو بدرجة تسمح بالتعديل والتطوير حسب تغير الظروف سواء كانت ظروف داخلية او خارجية وسواء رغبة بذلك المديرين ام لم يرغبوا، او ترتب عن ذلك نشوء او توقف التزامات مالية.

قياس الربح Profit Measurement

لما كان الربح هو الهدف الذي تسعى الوحدات الاقتصادية لتحقيقه ، لذا فهو الاساس لعملية التخطيط ، ولكن هدف الربح لا يكون أساساً للتخطيط الا اذا امكن قياسه ، ومن طرائق قياس الربح هو العائد على المبيعات أي نسبة الربح الى المبيعات ، لذا فان الهدف من تخطيط الربح هو تحقيق ربح (صافي الدخل) يعادل نسبة من المبيعات ، غير ان هذه الطريقة في قياس الربح تهمل حجم الاموال المستثمرة مما يؤدي الى عدم اعطاء صورة واضحة عن كفاءة استخدام الاموال المتاحة والمستثمرة في الوحدة الاقتصادية، كما لا يمكن اعتمادها مؤشر للمقارنة بين اداء وحدتين اقتصاديتين ، فمثلاً لو كانت الشركتين س، ص تحققان نسبة ٢٠% كعائد على المبيعات، فالسؤال المطروح أيهما أفضل؟. والجواب على ذلك يكون بقياس العائد على الاستثمار.

قياس العائد على الاستثمار:

يمثل العائد على الاستثمار ما تحققه الاموال المستثمرة من ارباح، لذا فانه يعد مؤشر مهم لمعرفة مدى كفاءة اداء الوحدات الاقتصادية ، وبالتالي فان قياسه يمكن الوحدات

الاقتصادية من اعتماده في عملية التخطيط، ولتوضيح ذلك نفترض ان الشركة س تستثمر ٢٠١٧٠٠ دينار وان حجم مبيعاتها ٢٠١٧٠٠ دينار، وان صافي دخلها يعادل ٤٠٠٠٠ دينار، في حين ان الشركة ص تستثمر ٢٠١٧٠٠ دينار، وحجم مبيعاتها بلغ ٤٠٠٠٠٠ دينار، وان صافي الدخل بلغ ٨٠٠٠٠ دينار، فان العائد على المبيعات هو:

الشركة س = ٤٠٠٠٠ / ٢٠١٧٠٠ × ١٠٠ = ٢٠%

الشركة ص = ٨٠٠٠٠ / ٤٠٠٠٠٠ × ١٠٠ = ٢٠%

او العائد على الاستثمار فهو:

الشركة س = ٤٠٠٠٠ / ٢٠١٧٠٠ × ١٠٠ = ٢٠%

الشركة ص = ٨٠٠٠٠ / ٢٠١٧٠٠ × ١٠٠ = ٤٠%

ومما تقدم يلاحظ ان كلا الشركتين تحققان نفس العائد على المبيعات ولكنهما يختلفان في العائد على الاستثمار ، ويعود ذلك الى العلاقة بين حجم المبيعات والاستثمارات حيث يلاحظ دوران راس المال (الاموال المستثمرة) في الشركتين بلغ :

الشركة س = ٢٠١٧٠٠ / ٢٠١٧٠٠ × ١٠٠ = ١٠٠%

الشركة ص = ٤٠٠٠٠٠ / ٢٠١٧٠٠ × ١٠٠ = ٢٠٠%

ويمكن توضيح هذه العلاقة باستخدام المعادلة الاتية:

العائد على الاستثمار= صافي الدخل (الربح) / المبيعات × المبيعات / الاستثمارات

ويلاحظ ان هذه المعادلة تاخذ بنظر الاعتبار كل من التكاليف والايرادات في تحديد صافي الدخل ، أي علاقة التكاليف بالمبيعات ، كما تاخذ بنظر الاعتبار علاقة المبيعات بحجم الاستثمار ، ذلك لان تحسين العائد على الاستثمار يتطلب :

١. زيادة صافي المبيعات.

٢. تخفيض التكاليف.

٣. تخفيض الاستثمار.

اثر التحليل المالي على صناعة القرار

في البدء لابد من معرفة ماهية صناعة القرار قبل معرفة العلاقة بين التحليل المالي وصناعة القرار.

تعريف صناعة القرارات وانواعه Decisions Making

اتخاذ القرارات هو محور العملية الإدارية ، ذلك أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطها ، رغم تعدد التعاريف التي قدمت لتعريف القرار إلا إنها تنبع من حقلين المعرفة العلمية هما : حقل الإدارة العامة وحقل العلوم القانونية. ففي الحقل الأول تدور التعاريف حول معنى أن القرار هو : عملية اختيار بديل من مجموعة بدائل للتوصل إلى البديل المناسب بشأن موضوع معين. أما في الحقل الثاني فان القرار يعرف على انه : عمل قانوني نهائي يصدر من سلطة إداريةسنةة ، بإرادتها المنفردة لإحداث آثار قانونية معينة.

بشكلسنة فان عملية اتخاذ القرار تعني جوهر وقلب العملية الادارية. في الماضي كان القرار يعتمد بصفة جوهرية على الخبرة الشخصية ومقدرة الحكم والتبصر السليم في المشكلة لاستنباط الحلول الممكنة واختيار الحل السديد، ولكن تطورت المناهج والنظريات التي تساهم في عملية اتخاذ القرار في ضوء الاساليب الكمية وبحوث العمليات ودعم نظم المعلومات دعم القرار.

من له حق اتخاذ القرار

من المعلوم أن متخذي القرارات هم الأشخاص القانونية التي لها حق اتخاذ القرار، والمواقف المختلفة منها ، والأشخاص القانونية هما شخصان :شخص طبيعي وهو الإنسان عندما يكون كامل الأهلية ، وشخص معنوي ، وهو المؤسسات التي تتمتع بالاستقلالية في إدارة شؤونها ، ولها ناطق باسمها هو المدير والرئيس الإداري الأعلى.

أنواع القرارات

لقد ظهرت عدة تقسيمات لأنواع القرارات ومن وجهات نظر مختلفة ، حيث هناك من يرى أن القرارات تنقسم بالاعتماد على التصنيفات الاتية :

أ. أنواع القرارات حسب الجهة التي تتخذ القرار : قرارات فردية وقرارات جماعية، أو قرارات مركزية وأخرى لامركزية.

ب. أنواع القرارات حسب المجال الذي يتخذ فيه: القرار الأخلاقي ، القرار التعليمي المنهجي ، القرار الشخصي ، القرار المهني ، القرار الإداري ، القرار السياسي.

ج. أنواع القرارات حسب طبيعة الموقف : القرارات في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد ، القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة .

د. أنواع القرارات حسب أهمية القرار : القرارات الملحة والمؤجلة ، قرارات روتينية ، رئيسية ، ملحة ، مشكوك فيها ، استشارية.

وفئة أخرى تقسم القرارات إلى قرارات تقليدية وغير تقليدية وكما ياتي :

أ. القرارات التقليدية : وتشمل

أولاً. القرارات التنفيذية : وهي تتعلق بالمشكلات البسيطة المتكررة كتلك المتعلقة بالحضور والانصراف وتوزيع العمل والغياب والإجازات ، وكيفية معالجة الشكاوي. وهذا النوع من القرارات يمكن البت فيه على الفور نتيجة الخبرات والتجارب التي اكتسبها المدير والمعلومات التي لديه.

ثانياً. القرارات التكتيكية : وتتصف بأنها قرارات متكررة وان كانت في مستوى أعلى من القرارات التنفيذية وأكثر فنية وتفصيلا. ويوكل أمر مواجهتها إلى الرؤساء الفنيين والمتخصصين.

ب. القرارات غير التقليدية : وتشمل

أولاً. القرارات الحيوية : هي تتعلق بمشكلات حيوية يحتاج في حلها إلى التفاهم والمناقشة وتبادل الرأي على نطاق واسع ،وفي مواجهة هذا النوع من المشكلات يبادر المدير – متخذ القرار – بدعوة مساعديه ومستشاريه من الإداريين والفنيين والقانونيين إلى اجتماع

يعقد لدراسة المشكلة، وهنا يسعى المدير لإشراك كل من يعنيهم أمر القرار من جميع الأطراف في مؤتمر وان يعطيهم جميعا حرية المناقشة مع توضيح نقاط القوة والضعف.

ثانياً. القرارات الإستراتيجية : وهي قرارات غير تقليدية ،تتصل بمشكلات إستراتيجية وذات أبعاد متعددة ، وعلى جانب كبير من العمق والتعقيد، وهذه النوعية من القرارات تتطلب البحث المتعمق والدراسة المتأنية والمستفيضة والمتخصصة التي تتناول جميع الفروض والاحتمالات وتناقشها.

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار ومراحله

هناك من يرى أن هناك ثلاث مجموعات من العوامل تؤثر في عملية اتخاذ القرار وهي:

أ. العوامل الشخصية أو التكوين النفسي والاجتماعي لمتخذ القرار.

ب. العوامل الاجتماعية التي تصف البيئة الاجتماعية التي يتخذ في إطارها.

ج. العوامل الحضارية أو الثقافية التي تصف الأساليب والعادات والتقاليد التي تحكم الأفراد والجماعات في تصرفاتهم في مجتمع معين.

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرار. ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى قسمين :

١. عوامل نفسية وشخصية.

٢. عوامل تتعلق بمتغيرات الموقف نفسه .

الصعوبات التي تعترض عملية اتخاذ القرارات:

تواجه عملية اتخاذ القرار الكثير من الصعوبات والمشكلات التي من أهمها ما ياتي

أ. صعوبة إدراك المشكلة وتحديدها بدقة.

ب. عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن ان يحققها اتخاذ القرار.

ج. عدم القدرة على تحديد المزايا والعيوب المتوافرة لكل بديل.

د. نقص المعلومات أو عدم دقتها وصحتها.

هـ. عدم تخصيص الوقت الكافي للتعرف على المشكلة ودراسة البدائل المتاحة.

مراحل اتخاذ القرار

معظمنا يتفق أن القرار الجيد هو القرار الذي تمت دراسته جيدا قبل إصداره، بمعنى أننا قبل أن نتخذه فإننا نكون قد درسنا جميع الخيارات المتاحة لنا ونظرنا في كل ناحية وفهمنا كل مضمون من مضامينه. ومهما يكن فأن عملية اتخاذ القرار تمر بالمراحل الاتية :

أ. المرحلة الأولى : تشخيص المشكلة :

من الأمور المهمة التي ينبغي على المدير إدراكها هي تحديده لطبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ، ودرجة أهمية المشكلة وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها والوقت الملائم للتصدي لحلها واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

ب. المرحلة الثانية: جمع البيانات والمعلومات:

إن فهم المشكلة فهما حقيقيا واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، ذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة المدير في الحصول على اكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة زمنيا من مصادرها المختلفة ،ثم يقوم بتحليلها تحليلا دقيقا ، ويقارب الحقائق والأرقام ويخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعده في الوصول إلى القرار المناسب.

ج. المرحلة الثالثة : تحديد الحلول المتاحة وتقويمها :

ويتوقف عدد الحلول ونوعها على عدة عوامل منها(وضع المؤسسة ، والسياسات التي تطبقها، والفلسفة التي تلتزم بها، وإمكانيتها المادية، والوقت المتاح أمام متخذ القرار، وإتجاهات المدير- متخذ القرار - وقدرته على التفكير المبدع) الذي يعتمد على التفكير ألابتكاري الذي يرتكز على التصور والتوقع.

د. المرحلة الرابعة : اختيار الحل المناسب للمشكلة:

وتتم المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية ، واهم هذه المعايير :

اولاً . تحقيق الحل للهدف أو الأهداف المحددة .

ثانياً . اتفاق الحل مع أهمية المؤسسة وأهدافها وقيمها وإجراءاتها.

ثالثاً . قبول أفراد المؤسسة للحل واستعدادهم لتنفيذه.

رابعاً . درجة تأثير الحل في العلاقات الإنسانية بين أفراد المؤسسة.

خامساً . درجة السرعة المطلوبة في الحل.

سادساً. مدى ملائمة كل حل مع العوامل البيئية الخارجية.

سابعاً. القيم وأنماط السلوك وما يمكن أن تفرزه هذه البيئة من عوامل مساعدة أو معوقة لكل بديل.

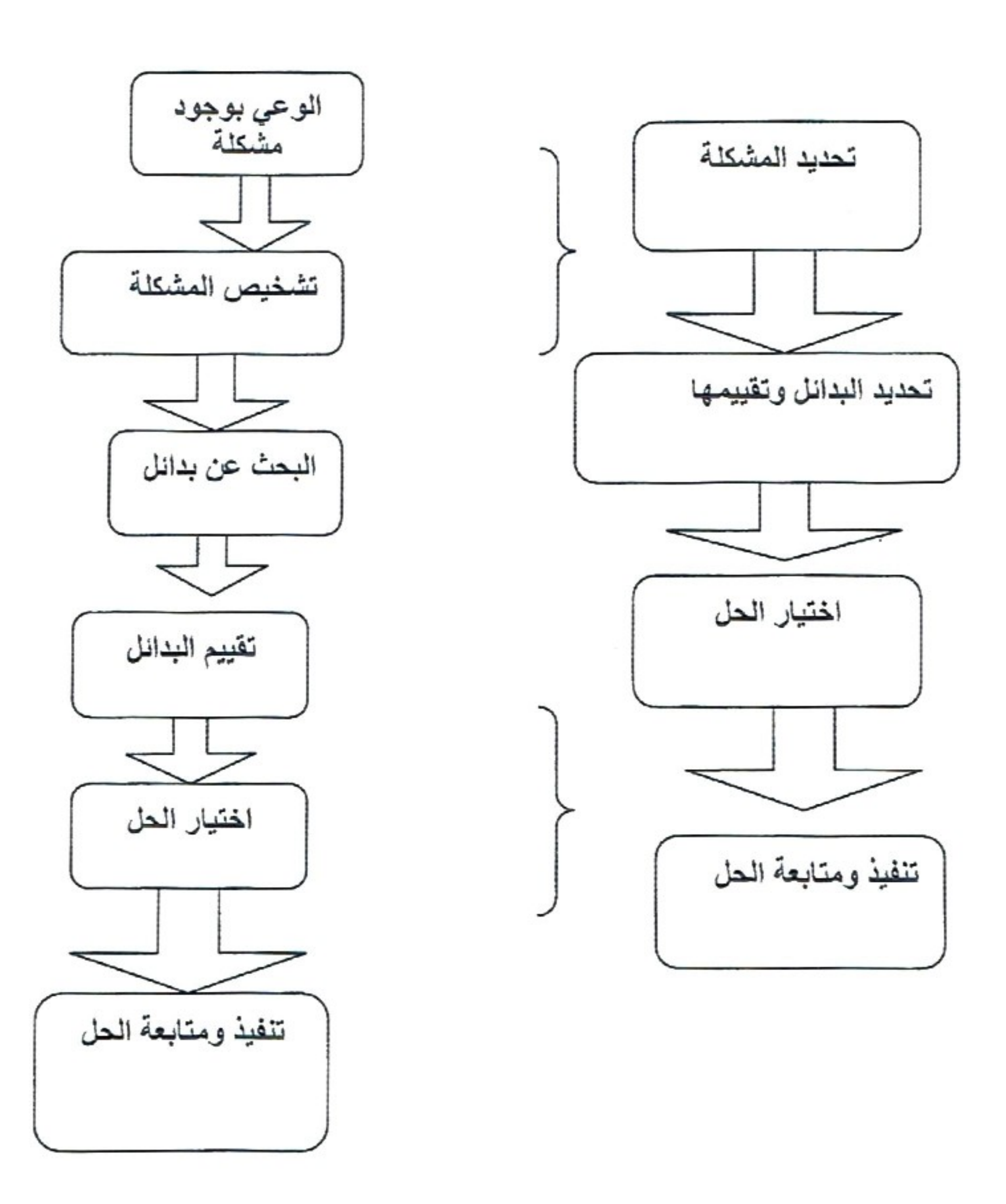
ثامناً.المعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة.

تاسعاً. كفاءة الحل والعائد الذي سيحققه أتباع الحل المختار.

هـ. المرحلة الخامسة : متابعة تنفيذ القرار وتقويمه :

يجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار أحسن النتائج، وعندما يطبق القرار المتخذ ، وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها ، ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من اجله.

ويوضح الشكل التالي الخطوات المختصرة والتفصياتية لعملية اتخاذ القرار.



شكل رقم (٣) يبين الخطوات المختصرة والتفصيلية في اتخاذ القرار للدكتور أحمد ماهر -اتخاذ القرار بين العلم والابتكار- ص٤٧

أنواع القرارات المالية من منظور التحليل المالي

تقوم إدارة الوحدة الاقتصادية باتخاذ العديد من القرارات لتحديد الأعمال أو الأهداف التي ترغب في تحقيقها، وكثيراً ما تجد الوحدة الاقتصادية نفسها أمام العديد من البدائل عند القيام بالنشاط الاقتصادي المخطط لها مما يتطلب المفاضلة بين تلك البدائل لاختيار البديل المناسب الذي يؤدي إلى اتخاذ القرار المناسب والرشيد الذي يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية.

ولما كانت كافة القرارات التي تتخذها الوحدات الاقتصادية لها تأثير مالي ، لذا فان المفكرين الماليين يختلفون في تقييم القرارات المالية ، وبالتالي الاختلاف في تقسيم وظائف الإدارة المالية، فالبعض منهم يقسم القرارات المالية إلى خمسة أنواع هي:

١. **قرارات الاستثمار** : تحليل وتقييم بدائل الاستثمار وكيفية احتساب تكلفة الفرصة للأموال وتكلفة الفرصة البديلة وأسس حساب مخاطرة الأعمال.

٢. **قرارات هيكل التمويل وتكلفة الأموال:** دراسة هيكل التمويل للوحدات الاقتصادية في ضوء الهياكل االتمويلية للوحدات العادلة في نفس النشاط ودراسة معدلات النمو.

٣. **قرارات التمويل طويلة الأمد** : دراسة وتحليل مصادر التمويل طويلة الأمد وكفاءة استخدام الأموال وتكلفة التمويل.

٤. **قرارات التمويل قصيرة أو متوسطة الأمد** : تحليل الائتمان التجاري والائتمان المصرفي وتحليل اقتصاديات استئجار الموجودات (الموجودات).

٥. **قرارات إدارة رأس المال العامل** : دراسة رأس المال العامل وكيفية إدارة النقدية (رفع كفاءة تحصيل المقبوضات وبرمجة المدفوعات) وتحليل الائتمان (شروط الائتمان ومدته والربح الناتج عن زيادة المبيعات نتيجة منح الائتمان والمخاطر المتوقعة) وإدارة المخزون (مستوياته والحجم الاقتصادي للطلب وتوقيت الطلب) وإدارة الاستثمارات قصيرة الأمد.

أما البعض الآخر فيقسمها إلى أربعة أنواع هي:

١- **قرارات الاستثمار:** وهي القرارات المتعلقة بالموجودات سواء كانت قرارات تتعلق بالموجودات المالية مثل النقد والأوراق المالية والمدينون، أم تتعلق بالموجودات المادية

كالمخزون أو الإنشاءات أو المكائن، حيث يواجه المدير المالي مشكلة الاختيار بين الموجودات وكيفية توجيه الاستثمار والموازنة بين الموجودات بما يحقق العائد المطلوب. فمثلاً في حالة الاستثمار في الموجودات الثابتة (طويلة الأجل) يتطلب اتخاذ مثل هذا القرار القيام بالعديد من الأنشطة تبدأ بتحديد بدائل الاستثمار الخاصة بالربحية وقياس مخاطر الاستثمار ومتابعة تنفيذ خطة الاستثمار وإعادة النظر في قرارات التخصيص في حالة ظهور مؤشرات أو بيانات جديدة أو انخفاض ربحية الموجود عن المخطط مما يهدد اقتصاديات تشغيله في المستقبل.

٢- **قرارات التمويل:** وهي تلك القرارات التي تتعلق بكيفية تخصيص الموارد والأموال التي تحتاجها الوحدات الاقتصادية، وتحديد مصادر التمويل التي سوف يتم الاعتماد عليها في توفير تلك الأموال سواء كانت مصادر قصيرة الأمد كالائتمان التجاري والائتمان المصرفي، أو مصادر طويلة الأمد مثل القروض والأسهم والسندات، وان هذه القرارات تأخذ بنظر الاعتبار العوامل الآتية:

أ- هيكل التمويل وتركيبه.

ب- مدى الاستفادة أو العائد المتوقع.

ج- التكلفة .

د- الوقت.

هـ- التوزيعات النقدية.

٣- **قرارات التحليل والتخطيط** : إن هذا النوع من القرارات يمثل الحدود المشتركة بين التمويل والاستثمار، حيث يساعد التحليل في تقويم الأداء الحالي للوحدة الاقتصادية . وبواسطته يستطيع المدير المالي من مواجهة وتحديد المشاكل المحتملة ، لأنه يمثل جهاز الإنذار المبكر للوحدات الاقتصادية، كما يساعد أيضاً في مقارنة أداء الوحدات مع الوحدات العاملة في نفس النشاط أو القطاع.

أما التخطيط فانه يساعد في وضع الخطط المحتملة من خلال دراسة الاحتمالات في تحديد النتائج المطلوبة استنادا إلى المؤشرات المالية المتاحة.

٤- **قرارات توزيع الأرباح:** وهي القرارات المتعلقة بسياسات توزيع الأرباح والتي يتم وضعها في ضوء تأثير تلك السياسات على مالكي الوحدة الاقتصادية وسلوكهم المستقبلي وخاصة فيما يتعلق بالاحتفاظ بالوحدة الاقتصادية أو التصرف فيها، مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى انهيار قيمة الوحدة الاقتصادية وتعرضها للإفلاس.

وفي ظل هذا التقسيم للقرارات المالية ، فان وظائف الإدارة المالية يمكن أن تقسم إلى:

١- **التخطيط المالي :** هو التعرف على الاحتياجات المالية للوحدة الاقتصادية من حيث النوع والقيمة والوقت.

٢- **الرقابة المالية :** تقييم كفاءة السياسات المالية ومدى ملائمتها لتحقيق الأهداف ودقة تنفيذها، والتعرف على الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب.

٣- **الحصول على الأموال واستثمارها :** هو الاختيار المناسب من بين المصادر المتاحة للتمويل ، واستخدامها بشكل اقتصادي داخل الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية التي هي أهداف الوظيفة المالية.

ما دور القوائم والتقارير المالية في ترشيد القرارات الإدارية؟

تعتبر هذه القوائم والتقارير هي المادة الخام للقيام بعمليات التحليل المالي؛ و ذلك من أجل ترشيد اتخاذ القرارات ، ورسم الخطط ، وترشيد وضع السياسات ، فضلا عن تقييم الأداء السابق ، واقتراح السياسات والاستراتيجيات والإجراءات والقواعد اللازمة لتحفيز الأداء وعلاج ما قد يكون هنالك من انحرافات ، وعمل خطط في المستقبل.

إن نظام التحليل المالي يوفر إمكانية التزود باحتياجات متخذ القرار من البيانات والمعلومات اللازمة لترشيد اتخاذ القرارات ؛ وذلك لأن كل تصرف وظيفي لابد وله جانب مالي. وفي هذا الصدد سوف نحدد الإطار العام للدراسة في عدة استفسارات

١. إلى أي مدي تعكس بيانات القوائم والتقارير المالية واقعا حقيقيا ؟

من المؤكد أن فاعلية نتائج التحليل المالي ترتبط بما يتوافر من مصداقية ، وسلامة القوائم المالية المعتمدة للتحليل ، أو بمعنى آخر كلما زادت الدقة و المصداقية في البيانات

المدرجة في القوائم والتقارير المالية محل التحليل، كلما توافر للإدارة أسسا أكثر موضوعية لترشيد اتخاذ القرارات.

٢. ما مدى الارتباط بين نوعية وخصائص القوائم المالية ، وبين كفاءة وفاعلية القرارات ؟

هناك ارتباط موجب قوي بين توافر الخصائص الرئيسة ، والنوعية للمعلومات المحاسبية ، و بين كفاءة وفاعلية القرارات المالية المبنية على نتائج التحليل لتلك القوائم. ومن ثم فبقدر توافر كم المعلومات والبيانات المالية الموضوعية الدقيقة ذات التبويب والعلاقات المترابطة ، المرشدة للقيام بعمليات التحليل المالي ، بقدر ما يتوافر مؤشرات دالة تسهم بشكل واضح في توجيه و دقة ما يتم اتخاذه من القرارات .

٣.ما أهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي ، في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة؟

لقد أصبح هناك ثقة كبيرة في أوساط المديرين ومجالس الإدارات ، بخصوص أهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية التي تتم في الوحدات الاقتصادية.

٤. إلى أي حد يتوافر للقائمين بعملية التحليل المالي ؛ الخبرات الكافية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من عمليات التحليل و التفسير لنتائج التحليل المالي ؟

بمعنى هل الأطراف المهتمة والقائمة بعملية التحليل المالي ؛ تتمتع بإلمام كافي حول كيفية استعمال النسب المالية وتفسير النتائج ، ومن اللازم أن تكون هناك تلك الخبرات والمهارات، كما يتوجب ضرورة الاقتناع بأهمية تطبيق تلك الأساليب بكفاءة للوصول للنتائج المرجوة . ولكن من الناحية الواقعية ؛ فقد تبين – من خلال فحص نتائج التحليل للبيانات المالية في بعض المؤسسات – تبين وجود قصور بالفهم ،و التطبيق ، ومن ثم ضعف الربط ، والاستنتاج ، لما تم التوصل إليه من نتائج لخدمة القرارات . وهذا يحتم ضرورة الاهتمام بالتدريب المتواصل ونقل الخبرات للقائمين بإعداد القوائم المالية و المحللين الماليين معا ، لتحقيق الجودة اللازمة في إعداد القوائم المالية ، والاستفادة المرجوة من عملية التحليل في خدمة القرارات.

٥. إلى أي حد يمكن للتحليل المالي ؛ توفير القدر الكافي من البيانات والمعلومات توافر دلالات معنوية مؤيدة لاتخاذ القرارات ؟

في هذا المقام ؛ لابد من الاعتراف بصعوبة توافر القدر اللازم بالدقة المطلوبة في كل الفروع والظروف وبالتكلفة المحتملة لترشيد كل القرارات ، ومن ثم فعلى الرغم من إمكانية نجاح نظام التحليل المالي في توفير الكثير من احتياجات متخذي القرارات من مؤشرات ودلالات مهمة تساعدهم في اتخاذ قرارات جيدة ؛ إلا أن الأمر لا يخلو من ندرة بشكل او آخر ، تفرض درجة ما من المخاطرة المحسوبة ؛ والتي توضح مدي جسارة و جراة متخذ القرار وتبرز أهمية القدرات والمهارات والخبرات الذاتية للمديرين. حيث كلما زادت المخاطرة زاد العائد.

٦. هل توجد علاقة ذات دلالة ارتباطية بين فاعلية التحليل والعرض والإفصاح المالي ، وبين جودة و دقة اتخاذ القرارات ؟

ومن المؤكد وجود تلك العلاقة المعنوية الموجبة بين مدي الإفصاح المحاسبي و الدقة والشمول في عرض القوائم المالية ، وبين فاعلية القرارات الإدارية

الفصل الثالث عشر
علاقة التحليل المالي و الرقابة وتقويم الاداء

تمهيد

سبق ان تم الاشارة في الفصل السابق الى العلاقة بين التحليل المالي والعملية الادارية. وتحديدا تم توضيح العلاقة والاثر للتحليل المالي على على وظيفتي التخطيط واتخاذ القرار. وهنا سنكمل تلك العلاقة والاثر مع الرقابة على الاداء. ويتضمن هذا الفصل عرضا لماهية الرقابة واهدافها وانواعها كمدخلسنة ومن ثم التعرف على الية والكيفية التي تؤثر بها التحليل المالي على الرقابة.

اولا : مدخل عام في ماهية الرقابة وعلاقتها بالتحليل المالي

الرقابة وظيفة أساسية من وظائف الادارة لا بد من اعتمادها لغرض تحقيق سبل مواصلة الانجاز بما ينسجم مع الأهداف المراد انجازها. كما تُعرَّف الرقابة بأنّها : تنفيذ السلطة المعتمدة على الإشراف على سلوك ما، أو تنظيم تطبيق العملية ذات الطبيعة الميكانيكيّة، ومن التعريفات الأخرى للرقابة التحقق من نجاح شيء ما؛ وذلك عن طريق تنفيذ مقارنة بين مجموعة من المعايير. الرقابة : التأكد من ان العمل المنجز يكون مطابق لما هو مخطط له وكذلك قياس نتائج النشاط وتحديد الانحرافات وتحديد الالتزام بالمعاير الرقابية حيث تعمل الرقابة على كشف الانحرافات والعمل على تصحيح كما تزود الاداره والمدراء بتغذية راجعة تساعدهم على دقة وتحيد الاهداف المستقبلية.

اهمية الرقابة

من الممكن تلخيص أهمية الرقابة بناءً على النقاط الآتية :

- ترتبط الرقابة بشكل موثوق مع وظائف العملية الإدارية ، فتؤثر وتتأثر بها؛ وذلك نتيجة للتفاعل المشترك بين هذه الوظائف ؛ من أجل تحقيق أهداف المنشأة.
- تُمثل الرقابة النتيجة النهائيّة للمهام ، والوظائف الخاصة بالمنشأة ؛ حيث تُستخدم لقياس كفاءة الخُطط المُطبقة ، وطرائق تنفيذها.
- تتطلب الرقابة استخدام هيكل تنظيمي يتناسب مع مسؤوليات المديرين.

٤. تساعد الرقابة المديرين على التحكم بالأخطاء، والكشف عنها عند وقوعها؛ وذلك من أجل إيجاد حلول لها.

٥. تعتبر الرقابة من الوسائل المناسبة لتعزيز تأقلم وتجاوب المنشآت مع التغيرات البيئيّة.

اساليب الرقابة

يعتمد تطبيق الرقابة على أساليب متعددة ومتنوعة من حيث شمولها، ودقتها، وفيما يأتي معلومات عن أهمّ أساليب الرقابة :

١. لرقابة بالاستثناء : هي عبارة عن أسلوب رقابيّ يعتمد على مراجعة الأخطاء المهمة، وتجاوز الأخطاء البسيطة ؛ وذلك من أجل المساهمة بسهولة تطبيق الرقابة ، وتبسيط تفاصيل تقارير الرقابة الإدارية.

٢. الملاحظات الشخصيّة : هي متابعة المديرين للعمل بشكل شخصيّ، والتأكد من نوعيته ، وطريقة تحقيقه ، وتُعدّ الملاحظات الشخصيّة من أساليب الرقابة التي تنقل فكرة حقيقيّة عن الأداء.

٣. التقارير: وهي أسلوب رقابة مهم جداً، حيث تُطبق بطريقتين الأولى مكتوبة ، مثل التقارير الرقميّة ، وتقارير الأشكال البيانيّة ، أمّا الطريقة الثانية فهي شفويّة، تعتمد على نقل التقرير باستخدام الكلام المحكي.

٤. الموازنات التقديريّة : هي من الأدوات المستخدمة في وظيفة التخطيط، كما تُشكل إحدى وسائل الرقابة المهمة ، وتستخدم للمقارنة بين المُخططات الفعليّة ، والإجراءات المطبقة واقعياً.

٥. نُظم المعلومات : هي الوسيلة التي توافر البيانات المناسبة للإدارة ضمن أيّ نشاط أو مجال تريد اختباره والتأكد من مدى صحته.

أهداف الرقابة

إنّ تطبيق الرقابة في إدارة الشركات والمؤسسات يعتمد على تحقيق مجموعة من الأهداف ، منها :

١. مساعدة الإدارة في التأكد من تحقيق خُطة العمل وفقاً لمسارها الصحيح؛ وذلك للوصول إلى النجاح.

٢. متابعة تنفيذ الوظائف المُخطط لها.

٣. الكشف عن الأخطاء عند حدوثها؛ وذلك من أجل معالجتها بشكل فوريّ.

٤. المساهمة في الحفاظ على حقوق كافة العاملين، والعملاء، وأصحاب المصالح الذين يتعاملون مع المنشأة.

٥. التأكد من تقيد واحترام كافة الأطراف للقرارات الإدارية. تعزيز التعاون بين كافة الأقسام المشاركة بتنفيذ مهام العمل في المنشأة.

من هذا نخلص الى ان الرقابة تقوم بوظيفتين أساسيتين هما:

- وظيفة وقائية : **Protective Function.**
- وظيفة تنمية الكفاية : **Protective Function.**

الوظيفة الأولى تهدف الى حماية المنظمة من أخطار العاملين فيها، أما الوظيفة الثانية فهي تعمل على التأكد من أن السياسات والنظم الإدارية الموضوعة والخطط المعمول بها يتم تنفيذها دون أية انحرافات من أجل تحقيق الهدف بأكبر كفاية ممكنة.

أنواع الرقابة

تستخدم الشركات العديد من أنواع الرقابة، وكلّ نوع من هذه الأنواع يُناسب طبيعة نشاط وحجم كل شركة، وتُصنف الرقابة إلى مجموعة من الأنواع وفقاً للمعايير الآتية:

أولاً : الرقابة بناءً على توقيت حدوثها ، وتُقسم إلى ثلاثة أنواع :

١. الرقابة الوقائيّة : وهي عدم انتظار الإدارة وصول معلومات حول حدوث خطأ ما، بل يجب على المدير التوجه بشكل شخصيّ لمحاولة الكشف عن هذا الخطأ قبل وقوعه، مع الاهتمام بالاستعداد لمواجهة كافة أشكال الأخطاء.

٢. الرقابة المتزامنة : هي متابعة سير العمل بشكل مستمر؛ حيث تعمل على قياس الأداء في الوقت الحالي، ومقارنته مع المعايير الخاصة بالأداء؛ وذلك من أجل الكشف عن أي أخطاء، وتحديد حجم الخسارة في حال حدوثها.

٣.الرقابة اللاحقة : هي المقارنة بين المعايير الموضوعة سابقاً والنتائج والإنجازات الفعلية ؛ والهدف من هذه الرقابة هو رصد الأخطاء، والسعي إلى علاجها بشكل فوريّ.

ثانيا : الرقابة بناءً على المستويات الإدارية ، وتُشكّل الأنواع الآتية :

١. الرقابة ضمن مستوى الأفراد: وهي تقييم الأداء الخاص بالموظفين، وتحديد مستوى الكفاءة التي يتميزون بها، ودراسة سلوكهم الوظيفيّ.

٢. الرقابة ضمن مستوى الوحدات الإدارية : هي قياس النتائج الفعلية لكلّ وحدة إدارية أو قسم إداري بشكل فردي؛ وذلك من أجل معرفة مدى كفاءة كلّ منها، وكيفية تحقيقها للأهداف المطلوبة.

٣. الرقابة على كافة المؤسسة : وهي تقييم الأداء الخاص بكافة مكونات المؤسسة، وتحديد طبيعة الكفاءة الخاصة بها، وذلك لتحقيق كافة أهدافها العامة.

ثالثا : الرقابة بناءً على مصدرها، وتُقسم إلى نوعين هما:

١.الرقابة الداخليّة: هي الرقابة المطبقة داخل المنشآت، وتشمل كل مستويات الإدارة، والموظفين العاملين بها مهما كانت طبيعة وظائفهم.

٢.الرقابة الخارجيّة : هي الرقابة المُطبقة خارج المنشآت ، وتعتمد على دور الأجهزة الخارجيّة والمتخصصة بالوظائف الرقابيّة ، وغالباً تتبع هذه الأجهزة للسلطات الحكوميّة.

العلاقة بين التحليل المالي والرقابة الادارية

لاحظنا أن هناك اهتماما كبيرا من قبل إدارات الدول ومراكز البحوث والدراسات والتي تؤكد كثيرا على عملية تقويم الأداء، بل أن هناك ثقافةسنةة تؤكد على ضرورة الاهتمام بمادة التحليل المالي والتي نشأت على إثرها مراكز وورش تدريب لإشاعة وتعليم مادة التحليل المالي. بالإضافة إلى هذا فان هناك تطورا في الأسواق المالية العالمية في السنوات الأخيرة، وانتشار عملية الاستثمار بينسنةة الناس والذي سيؤدي حتما إلى التقليل والقضاء. ينبغي الاستفادة من التحليل المالي في عملية مكافحة الفساد الإداري والمالي عن طريق تقييم الأداء وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي المختلفة والتي مرَّ ذكرها. فيمكن كشف التجاوزات عن طريق مقارنة تكاليف نشاط أو مشروع معين مع أنشطة

مماثلة لشركات منافسة، أو المقارنة مع شركات تعمل ضمن نفس القطاع الصناعي أو التجاري ، ومن ثم تحديد الانحرافات والبحث عن أسبابها.

من الأمور الهامة التي يمكن أن يُستفاد منها في مجال التحليل المالي هي عمليات الاندماج ، حيث أن التحليل المالي وتقويم الأداء يُعد من الأدوات الفعالة جدا في هذا المجال. فعن طريق التحليل المالي تستطيع الإدارة من تحليل وتحديد القيمة الحقيقية ل موجودات الشركة المراد شراءها ومن ثم ضمها للشركة المشترية. فبالاعتماد على التحليل المالي سنساعد الإدارة على اتخاذ قرار سليم مبّني على دراسة علمية دقيقة في مسالة الاندماج. الاهتمام بظاهرة التأجير باعتباره احد البدائل التي تقلل من بعض التكاليف الزائدة كالاندثارات والصيانة والتصليح، بالإضافة إلى أن هذه العملية تساعد الشركات التي تشكو من قلة السيولة وعدم وجود رؤوس أموال كبيرة لديها أن تختار هذا البديل من اجل التوسعة والنمو والتطور وتحقيق الأرباح.

ثانيا : مدخل لدراسة العلاقة بين التحليل المالي و تقويم الاداء

تعريف تقويم الاداء :

عرف الاداء بانه مستوى انجاز الفرد للعمل الذي يأتي فقط بعد تقديمه للجهد المبذول وعرفه (Armstrong) بأنه وسيلة للحصول على نتائج أفضل من خلال فهم وإدارة أداء المؤسسة وفرق العمل والأفراد وعن طريق وضع إطار متفق عليه من الأهداف المخططة.
اما مصطلح تقويم الاداء فقد وردت في ادبيات الكتب المختصة كلمة (تدقيق ، ورقابة ، تقويم) استعمال مصطلح تقويم الاداء، اذ ان الهدف هو تصحيح مسارات التنفيذ والسياسات التشغيلية للوحدة الاقتصادية، فضلا عن استعماله من قبل ديوان الرقابة المالية باعتباره الجهاز الاعلى للرقابة المالية ، ويمارس هذا النوع من الرقابة على المؤسسات الحكومية.

ويستعمل مصطلح رقابة الاداء من قبل (انتوساي) (ANTOSAI) باعتبارها نوعا من

الرقابة التي تمارسها الاجهزة العلي للرقابة المالية والمحاسبية[٩] .

وتتضمن عملية تقويم الاداء العلاقة بين الاهداف المنشودة او الموضوعة ومدى تحقيقها وبين كيفية استخدام المورد الاقتصادية وقيمتها المالية لانتاج افضل كمية من المنتجات و بين اقل تكلفة وبأحسن نوعية و تفادي الهدر والضياع و الاسراف والتبذير في الموارد الاقتصادية . تنبع أهمية وتعريف تقيم الأداء من خلال إدراكنا لتعريف وأهمية محاسبة المسؤولية ومقومات نظامها والأهداف التي تسعى لتحقيقها لهذا بعد تقويم الأداء خطوة تكمياتية وضرورية متصلة غير منفصلة في سلسلة تطوير مستوى الأداء وبلوغ الأهداف والسعي نحو الاستخدام الأمثل للموارد مع تحقيق أفضل موقع مادي واعتباري.

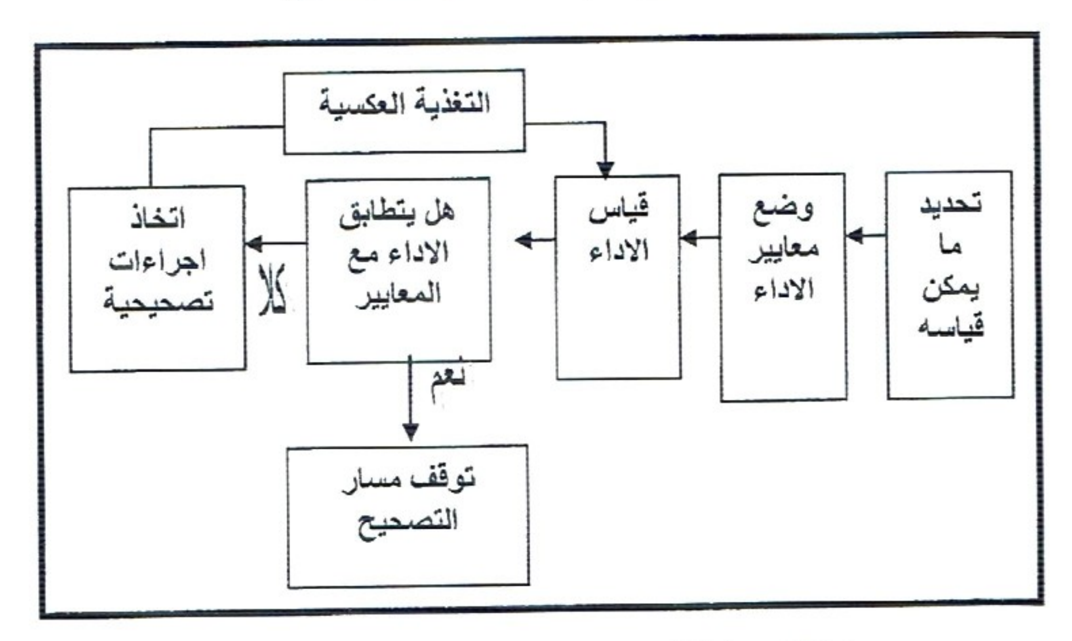
بمعنى آخر فتقويم الأداء " محاولة لتحليل أداء الفرد أو المنظمة بكل ما يتعلق به من صفات نفسية أو سلوكية أو بدنية أو مهارات فنية أو فكرية وذلك يهدف تحديد نقاط القوة والضعف ومدى تقارب الانجاز الفعلي مع المخطط الواجب تنفيذه وتعزيز كل السبل الجيد ومواجهة كل النقاط السلبية كضمانة أساسية لتحقيق فاعلية المنظمة الآن في المستقبل "

بأن تقويم الأداء الاستراتيجي هو تلك العملية التي من خلالها يتم متابعة وتقييم ورقابة نتائج الأداء لكلي للمؤسسة ، ومن ثم مقارنتها بمستويات الأداء الكلي المخطط .

---

[٩] انتوساي (ANTOSAI) المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة .

الشكل (٤) عملية الرقابة والتقويم



Source: (Hunger & Wheelen : 1998 ، 231)

أهمية تقييم الأداء

إن لعملية تقييم الأداء أهمية كبيرة ودورا بارزا فهي مطلوبة في كل وقت وفي أي نظام اقتصادي من اجل معرفة مراكز الخلل ومعالجتها ثم تنمية النواحي الايجابية والعمل على تطويرها ويمكن إجمال أهمية تقييم الأداء في الأتي:-

١. إن عملية تقييم الأداء تساعد في الكشف عن الانحرافات بصورة سريعة وبدايتها وهذا يؤدي إلى اتخاذ الخطوات العلاجية السريعة في تعديل الانحرافات التي تحدث وتوجيه العمل نحو مساره الصحيح.

٢. إن الإسراع في الكشف عن الانحراف في موقع محدد سوف يمنع تسربه إلى المواقع الأخرى وهذا يؤدي إلى تحجيم الانحراف وتقليل الخسائر.

٣. إن معرفة الانحرافات من خلال تنفيذ الخطة ومعالجتها تؤدي إلى تلافي مثل هذه الانحرافات في وضع الخطط في المستقبل.

٤.تساعد مؤشرات الأداء على تزويد المستويات الإدارية المختلفة بوسائل قياس وتخطيط كفاءة الأداء لنشاطهم لذلك نجد أن قراراتهم ترتكز على حقائق موضوعية ليس على تخمينات شخصية

٥.يمكن اعتبار نسب ومؤشرات تقييم الأداء نوعاً من الحوافز التي تدفع العاملين نحو العمل المبدع وتنمية طاقاتهم لغرض استغلال الموارد المتاحة استغلالا امثل.

٦.خلق الشعور بالمسؤولية والشعور بالانتماء إلى الجهة التي يعمل بها الفرد حيث أن الفرد عندما يشعر أن نشاطه وأداءه في العمل موضع تقييم من قبل رؤسائه المباشرين سيشعر بمسؤوليته تجاه نفسه وتجاه عمله وسوف يبذل جهده وطاقته لتأدية عمله بأحسن وجه.

٧.إن عملية تقييم الأداء تساعد على توجيه العاملين إلى ماهو اقصر وأفضل طريق لتنفيذ الأعمال المكلفين بها بصورة جيدة.

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يأتي:

١. الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المتكلفة بادائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.

٢. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا.

٣. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شانه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.

٤. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا اكبر بتكاليف اقل وبنوعية أجود.

٥. تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي ابتدءا بالمشروع ثم الصناعة ثم القطاع وصولا للتقييم الشامل.

٦. تصحيح الموازنات ووضع مؤشراتها في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقع.

٧. تقديم تصورسنة للإدارة العليا في البلاد عن أداء الأنشطة المختلفة في الاقتصاد وهذا ما يمكنها من إجراء مراجعة تقويمية شاملة تساعد على الارتقاء بالإدارة الاقتصادية نحو الأفضل.

٨. تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها التقييم الأدائي فيكون بمقدورها التحقق من قيام الوحدات العامة بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات الاقتصادية في البلاد .

٩. المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة لتصحيح مسار الأداء الفعلي بما يحقق الأهداف المحددة.

١٠. التعرف على مدى تطوير الأداء الفعلي من مدة إلى أخرى إذ يمكن عن طريقها قياس الكفاءة للأقسام المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية فضلا عن ما تؤديه من دور كبير في بث روح المنافسة بين أقسام الوحدة لزيادة إنتاجيتها .

١١. تقييم مدى نجاح المسؤلين في الوحدة في تحقيق الخطة المرسومة لمنشاتهم إذ قد تبين مؤشرات التقييم في حالات عدة نجاحا هائلا بالرغم من تواضع وعدم كفاءة الأداء الإداري.

١٢. توفير وسيلة تحفيزية لإدارات الوحدات إذ أن عملية تقييم الأداء هي وسيلة تحفيزية قبل أن تكون وسيلة تقويمية وذلك لان الإدارة التي تشعر بعدم وجود نظام عادل للعقاب

والثواب قد تفقد حماسها للكفاح ضد العوامل التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الأداء الفعلي في الوحدة.

١٣. تحدد عملية تقييم الأداء المدى الذي يتحقق عنده تحمل المسؤوليات الإدارية والصلاحيات.

١٤. تحسين الأداء في المستقبل ويتم عن طريق تقدير مستوى الأداء الجيد في ظل الظروف المتوقع أن تسود وقت التنفيذ الفعلي بعد استبعاد الانحرافات كافة سواء السالبة أم الموجبة منها وتوضع المعايير المختلفة التي تحدد الكيفية التي يتم بها إنجاز كل فعالية أو نشاط في صورة معايير ومؤشرات للمدخلات والمخرجات كما ونوعا.

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع الاتية من تقييم الأداء :

١. تقييم الأداء الفعلي بالمخطط :

ويراد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية ووفق مديات زمنية دورية كأن تكون شهرية وفصلية وسنوية وربما لفترات متوسطة المدى (٣-٥) سنوات حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة وتوضح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها مع الإشارة إلى ضرورة أن تأخذ عملية التقييم في حساباتها الظروف التي أحاطت بخطة الوحدة الاقتصادية خلال المدة مابين إعدادها ومباشرة التنفيذ عند بدء السنة المالية المعينة لكون هذه المدة ليست بالقصيرة وربما تحدث تبدلات وتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤثر مباشرة على واقعية الأهداف المخططة كل هذه الظروف سواء كان ما يدخل ضمن مسؤولية إدارة الوحدة أو يخرج عن إدارتها لابد وان يؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء عملية التقييم التي ينبغي لها أن تتعمق في دراسة وتحليل أسباب الانحرافات وعدم الاكتفاء بما تقدمه التحليلات الدقيقة من نتائج شكلية فقط .

٢. تقييم الأداء الفعلي بأخر فعلي :

ويقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأثير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في عمليات الوحدة وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعينة ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة كأن تكون عبر فصول السنة المذكورة وفي ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلاتية المعتمدة في الوحدة الاقتصادية ويقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الوحدة إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المثيلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا

٣. تقييم الأداء الفعلي بالمعياري (القياسي):

ويراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة فأما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعالياتها كالأرباح وغيرها مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا وعادة ما توضع الأرقام المعيارية في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرات المتوافرة للوحدة والوحدات المشابهة في الداخل والخارج أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسبة السيولة وعائد الاستثمار .. الخ .

٤. تقييم الأداء العام (الشامل) :

ويقتضي هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الارجحية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط كأن يعطي ربحية الوحدة هذه الارجحية أو عائد الاستثمار... الخ، وباستخدام هذه الارجحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية .

٥. تقويم الأداء المخطط

المقصود به تقويم اداء الوحدة في تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وفق مديات زمنية دورية (شهرية وفصلية وسنوية).

- تقويم الأداء الفعلي

يقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية من خلال مقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الآخر لكي نتعرف على الأختلالات (التجاوزات) التي حدثت وتأشير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الأنتاجية، مما يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية اضافة مقارنتها مع ما حققته الوحدات الأقتصادية المثيلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة ايضا .

- تقويم الأداء المعياري (القياسي)

يقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية وهناك نوعين من المقارنة

أ. أما مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعالياتها (الانتاج والمبيعات ولأرباح والقيمة المضافة) مع نتائج معيارية وضعت لتكون مقياسا للحكم فيه لمعرفة أذا كانت النتائج مرضية أم لا .

ب. مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الاجر ومعدل البيع ....) .

- تقويم الأداء الشامل

المقصود به شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الأقتصادية باستخدام المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقويم والتمييز بين أهمية النشاط وآخر

مؤشرات تقويم الاداء Per formance Wvaluatin Indicators

وتسمى أيضا مقاييس او معالم الاداء :Measuves Characterstic or Performance

وهي تمثل عرضا عكميافي الاغلب، ووصفيا في بعض الاحيان كمستوى تحقق الاداء، وهي تربط بين الاداء الفعلي والمعيار وتحدد الانحرافات وتوضح معالم الصورة للاداء.

وتقسم المؤشرات الى المجموعات الاتية:

أ. **مؤشرات الفاعلية** : Effectivemess Indicators. وهي التي تتعلق بالمخرجات او الاهداف من حيث درجة ومستوى التحقق كماً ونوعاً، وتعني الفاعلية كيف يؤدي المركز (او المنشاة) اعماله، أي الى المدى الذي ينتج فيه النتائج المتوقعة او المرتقبة.

ب. **مؤشرات الكفاءة** : Efficiency Indicators . وهي التي تقيس العلاقة بين المخرجات والمدخلات، او بين المخرجات واحد عناصر المدخلات، وتسمى أحياناً الانتاجية productivity، ان أي عملية كفوءة هي التي تنتج الكمية المعطاة من المخرجات بادنى مستوى من استهلاك المدخلات، او انهما التي تنتج اكبر مستوى من المخرجات من كمية معطاة من المدخلات وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بالعقلانية الاقتصادية Economical Rationality .

ج. **مؤشرات الاقتصادية** Economy Indicators. يعتبر أي نشاط اقتصاديا حينما تفوق المنافع او الفوائد المتحققة منه الكلف المستنفذة في ادائه، وبذلك فان هذه المؤشرات تتعلق بالمدخلات أي من حيث ترشيد استخدام الموارد المتاحة.

د. **المؤشرات الاجتماعية** : وهي المؤشرات التي يقوم بموجبها الاداء ليس من وجهة نظر المنشاة وانما من وجهة نظر المجتمع والمحافظة على البيئة، أي من حيث تحقيق اهداف السياسات العامة واهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أمان المنتجات، المحافظة على العاملين والموارد الطبيعية.

العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم الاداء

ان اختيار نظام سليم و متكامل لتقييم الاداء في المصارف التجارية يتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، و هذه العوامل هي:

١. **العوامل الداخلية** : اذ تمارس المصارف التجارية نشاطاً اقتصادياً متميزاً يتمثل في تجميع الاموال من مصادر ادخارها المختلفة و ذلك على وفق اساليب و قواعد و موجودات معينة في تجميع الاموال و توزيعها. و تقوم هذه المصارف على قاعدة اساسية هي ان المصارف لا تمتلك الاموال المودعة لديها و انما هي مؤتمنة عليها.

و يتوقف نجاح المصرف التجاري في تحقيق اغراضه و اهدافه على حسن ادرته لمصادر امواله و استخدامها، او بمعنى آخر المواءمة بين امواله و استخدامها حتى يتحقق اكبر نفع في ظل الظروف السائدة.

لذلك فان اختيار نظام سليم لتقييم الاداء في المصارف التجارية يتطلب الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة العوامل الداخلية للمصرف التجاري و انعكاساتها المختلفة على جوانب الاداء في المصرف.

٢. العوامل التاريخية : يقتضي توفير نظام متكامل و سليم لتقييم اداء المصارف التجارية ان يؤخذ في الاعتبار التطور التاريخي لهذه المصارف، لتوضيح مدى التأثير الذي الحقته تلك التطورات الحاصلة في النشاط المصرفي، و يرتبط بذلك ما صدر من تشريعات و قرارات كان لها أثر ملموس على انشطتها واحجامها و مجالات اعمالها المصرفية.

٣. العوامل الاقتصادية : يتاثر اداء المصارف التجارية بمجموعة من العوامل الاقتصادية ابرزها، ماهية طبيعة الجهاز المصرفي ودوره في خطط التنمية الاقتصادية، و الهيكل السائد لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتعريفة اسعار الخدمات المصرفية المقررة، و الامكانات المتاحة لمنح الائتمان، والاتجاهات والاسلوب المتوقع تطبيقه في اداء المصارف التجارية خلال المرحلة المقبلة لضمان تحقيق ظروف تنافسية عادلة مع المصارف الاجنبية.

و بذلك تتحدد شرائط قيام نظام متكامل و سليم لتقييم اداء المصارف التجارية يرتكز على نسب او مؤشرات مختارة بدقة و موضوعية بالعوامل الثلاثة اعلاه، بما يضمن اجراء تقييم موضوعي مستند الى الاسلوب العلمي الرصين المحقق للأهداف بكافة مستوياتها لغرض الحكم على مدى نجاح اداء المصرف التجاري او اخفاقه و بيان الخلل او القصور في ادائها، ان وجدت، و ابراز الخيارات الموضوعية السليمة والعلمية لمجابهة اوجه الخلل تلك بما يضمن تحقيق اداء سليم للمصرف التجاري.

خطوات تقييم الاداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الاداء المالي بالخطوات الاتية :

١. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل. حيث ان من خطوات الاداء المالي اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة باداء الشركات خلال مدة زمنية معينة.

٢. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الاداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم باعداد واختيار الادوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الاداء المالي.

٣. دراسة وتقييم النسب . بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالاداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالاداء المتوقع او مقارنته باداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

٤. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الاداء المالي من خلال النسب بعد معرفة اسباب هذه الفروق واثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

مقاييس الاداء المالي باستخدام النسب المالية

هي عبارة عن بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والارقام التي تعرضها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، شرط ان تكون العلاقة مرتبطة بالاداء ومفسرة له.

تهدف النسب المالية المستخرجة من البيانات المالية الى توفير معلومات مهمة ومعبرة عن السيولة والربحية والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، حيث ان اصحاب الديون يهتمون بنسب السيولة التي تبين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها هذا من ناحية، اما الناحية الاخرى فان حاملي الاسهم والمستثمرين يهتمون بنسب الربحية، اما ادارة الشركة فتهتم بانشطة الشركة، ويهتم اصحاب الديون ايضا بنسب المديونية لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، ويهتم المستثمرون بنسب التوزيعات لمعرفة سياسة الشركة في عملية التوزيع.

مجالات الاداء الرئيسة وطرائق قياسها

تتعدد المجالات التي يسعى المصرف لقياسها بعد كل مجال منها يعكس هدفاً يسعى المصرف لتحقيقه فالمجالات تعبر عن (الجوانب الخاصة بوحدة الاعمال او المنظمة التي يجب ان تعمل بفعالية لكي يتحقق النجاح لهذه الوحدة او المنظمة)

جدول (١) مجاميع اصحاب المصالح والحقوق وتأثيرهم على اداء المنظمة

فئة اصحاب المصالح والحقوق	قياسات الاداء على المدى القريب	قياسات الاداء على المدى البعيد
المستهلكون	المبيعات (القيمة والحجم) المستهلكون الجدد عدد احتياجات المستهلكين الجدد التي تم توفيرها	النمو في المبيعات معدل دوران المستهلكين القدرة على السيطرة على الاسعار
المجهزون	تكلفة المواد الاولية زمن التسليم المخزون توفير المواد الاولية	معدلات النمو في كل من تكلفة المواد الاولية زمن التسليم المخزون افكار المجهزين الجديدة
المجتمع المالي	العائد على السهم القيمة السوقية للسهم عدد القوائم التي توصي بشراء اسهم المنظمة العائد على حق الملكية	القدرة على اقناع سوق الاوراق المالية بالستراتيجية المتبعة النمو في العائد على حق الملكية
الافراد	عدد الاقتراحات الانتاجية عدد الشكاوي	عدد الترقيات من الداخل معدل الدوران
الهيئة التشريعية	عدد التشريعات الجديدة التي تؤثر على المنظمة العلاقات مع الاعضاء والطاقم	عدد القوانين الجديدة التي تؤثر على الصناعة مستوى التعاون في المواجهات التنافسية
هيئات حماية المستهلك	عدد الاجتماعات عدد المواجهات الغير الودية عدد مرات تكوين الائتلاف عدد القضايا المرفوعة	عدد مرات التغير في السياسات نتيجة ضغوط الهيئات عدد مرات المطالبة بالمساعدة من قبل الهيئات
المدافعون عن البيئة	عدد اللقاءات عدد المواجهات غير الودية عدد مرات تكوين الائتلاف عدد الشكاوي لدى الجهات المتخصصة عدد القضايا المرفوعة	عدد المطالبات بالمساعدة من قبل المدافعين عن البيئة

Source: (Cetro & Peter،1995:146)

الفصل الرابع عشر
التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي

تمهيد

ان التحليل المالي له اهداف تصب جميعها في خدمة الادارة واهداف المشروع ودعم العملية الادارية ، فضلا عن حماية المشروع والتنبؤ له بكل التحديات المتوقعة ، من خلال استخدام كل النسب والمعادلات الممكنة بما يحقق أكبر فائدة نحو الأساليب الحديثة للتحليل المالي بحيث تقلل قدر الإمكان الجهد والوقت للوصول إلى نتائج أكثر دقة لذلك ظهرت دراسات متقدمة في السنوات القليلة الماضية جرى فيها تحديث النسب المالية التقليدية تم اختيار مجموعة منها على شكل نسب مركبة تستخدم في التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي.

تعريف الفشل المالي

هناك أكثر من تعريف للفشل المالي في الدراسات الأكاديمية التي عنيت بهذا الموضوع إذ يفسره البعض بأنه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية . او التنبؤ بعدم مقدرة المشروع على سداد التزاماته الجارية في تاريخ استحقاقها. او هو التوقف عن سداد فوائد القرض أو السندات . مع عدم قدرة المنظمة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل (أو الالتزامات المستحقة) وذلك على الرغم من زيادة اجمالى الموجودات عن اجمالى الالتزامات ويطلق على هذه الحالة (العسر المالى الفنى).

او بمعنى اخر فان الفشل المالي هي تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أوالقانوني والتي تعني عدم قدرة المشروع علي مواجهة وسداد التزاماته المستحقة للغير بكامل قيمتها حيث تكون موجوداتة أقل من قيمتها الحقيقية من قيمة خصومة الامر الذي يصل بالمشروع في اغلب الحالات الي حالات الافلاس.او بمعنى اخر فالفشل المالي هو عدم تسديد المنشأة التزاماتها الجاريه في تاريخ سدادها وهناك طرائق لعلاجها وهى تتمثل فيما يلى (اعادة الهيكلة ، الاندماج ، التاجير ، تغير الشكل القانونى ، البيع، التصفية).

اعراض الفشل المالي (داخلية وخارجية)

تتبلور عملية تحقق الفشل المالي باعراض واسباب منها:

١. عجز الشركة عن تسديد المبالغ التي بذمتها بتواريخ استحقاقها.

٢. تكرار التاجيل في تسديد مستحقاتها.

٣. تغيير متكرر في ادارة الوحدة الاقتصادية.

٤.بروز ظروف اقتصادية وماليةسنةة تؤثر على نشاط الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر.

٥. تغيير متكرر في الطرائق والسياسات المحاسبية أو في مدقق حساباتها.

٦. تعرض موجودات الشركة الخاضعة للرهن للحجز من قبل دائنيين.

٧. اعداد موازنات وتوقعات مستقبلية على افتراضات غير معقولة.

مظاهر الفشل المالي

هناك مظاهر للفشل المالي تتمثل بما ياتي :

اولاً : يتمثل بفشل المشروع في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيه.

ثانياً : يتمثل في وصول المشروع الى درجة العسر المالي او الى ما ابعد من ذلك اي الى وضع التصفية القانونية ، ويعتبر المشروع معسراً من الناحية القانونية عندما تصبح القيمة الدفترية لموجوداته أقل من القيمة الدفترية لألتزماته ، لكنه يصل الى حالة التصفية أو الافلاس المالي عندما يعجز عن تسديد ديونه.

ومن المعلوم ان التحليل المالي يعتمد بشكل أساسي على الخبرة ، وحكم المحلل، حيث يواجه التحليل النسبي صعوبات متعددة ، منها عدم وجود قواعد نهائية للحكم. وفي كثير من الحالات ، تعطي النسب المالية مؤشرات متضاربة ، فمن الممكن أن يكون تفسير نسبة مالية واحدة متناقضاً مع نسبة مالية أخرى، كارتفاع نسب الربحية ، وانخفاض نسب السيولة ، بمعنى أن التحليل المالي لم يعطي الصورة الحقيقية للشركة ، في الوقت الذي تظهر فيه إحدى نسب السيولة أن هناك إعساراً مالياً قد يحدث. إن العدد الكبير للنسب المالية المستخدمة ، والصعوبات في تفسير مجموعة من تلك النسب ، دفع العديد من

الباحثين والمحللين الماليين إلى السؤال: هل هناك مؤشرات أو قيم محددة يمكن حسابها للحكم على سلامة المركز المالي للشركة ، ويستطيع المحلل أن يعتمد عليها في اصدار حكمه ؟ [١٠]

لذلك فقد اعتمد التحليل لأغراض التنبؤ بالفشل المالي على استخدام النماذج الكمية من النسب ومؤشرات مالية ، لمعرفة أرصدة معينة أو نتائج محددة ومقارنتها مع نسب معيارية وقيم فاصلة ، وذلك كمؤشر على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجهها الشركات. ولعل عدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل، يؤدي إلى فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل، بالشكل الذى يزيد من احتمالات الفشل المالى عندما يصعب مواجهة هذه النفقات. وعادة ما تكون البداية مع عدم قدرة الشركة على تسديد انتزاماتها القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، ولاحقاً تتوقف الشركة عن سداد فوائد القروض والسندات وتوزيعات حقوق الأفضلية.

مؤشرات المالية ، وتتمثل فيما ياتي :

١. زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة.

٢. عدم إمكانية سداد القروض طويلة الأجل أو جدولتها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الموجودات طويلة الأجل.

٣. ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي.

٤. تأخير توزيعات الأرباح أو توقفها.

٥. عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها.

٦. الصعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض.

٧. عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى

مؤشرات تشغياتية ، وتتمثل فيما ياتي :

١. فقدان إداريين قياديين بدون استبدالهم.

٢. فقدان سوق رئيسي أو حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيسي.

---

[١٠] **فهمي مصطفى الشيخ التحليل المالي** 2008 SME Financial â sme@palnet.com

٣. مشاكل عمالية أو نقص في تجهيزات مهمة.

مؤشرات أخرى ، وتتمثل فيما ياتي :

١. عدم تطبيق متطلبات رأس المال أو متطلبات قانونية أخرى.

٢. دعاوي قضائية ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام تعويضات لا يمكن الوفاء بها.

٣. تغير في التشريعات أو السياسات الحكومية.

ويتضح مما سبق، أن معايير المراجعة حددت لمدقق الحسابات الإجراءات الواجب إتباعها عند تقييم قدرة الشركات على الاستمرار، وأوجبت أن يتضمن تقرير التدقيق فقرة إيضاحية عن تلك القدرة على الاستمرار في النشاط، لكي تكون بمثابة تحذير أو إنذار مبكر عن فشل محتمل. وعند إعداد البيانات، وفي حال غياب معلومات مغايرة، يفترض بأن الشركة مستمرة في عملها في المستقبل المنظور ، أي ل مدة سنة مالية واحدة على الأقل. وعليه فإن الموجودات والمطلوبات تسجل على أساس أن تحقيق الموجودات وتسديد الإلتزامات بالسبل الاعتيادية للعمل. وإذا لم يكن هناك ما يبرر هذا الافتراض، فإن الشركة قد لا تستطيع تحقيق موجوداتها بالمبالغ المسجلة، كما قد يكون هناك تغيير في مبالغ الإلتزامات وتواريخ استحقاقها، وكنتيجة لذلك فإن مبالغ الموجودات والمطلوبات تحتاج إلى تعديل.

النماذج المستخدمة في تصنيف الفشل المالي

ولمزيد من الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركات، من ناحية قدرتها على الاستمرار أو تصفيتها، تم استخدام مؤشرات الجدارة الإئتمانية والإفلاس، على أساس تقييم الوضع السابق، وقياس مدى قدرة الشركة على تنمية مواردها. وقد أنشئت هذه المؤشرات مع استخدامات رياضية أو تحليل الإنحدار، لتوقع تطور الوضع المالي وتحليل الأداء في المستقبل القريب. إن مؤشرات الجدارة الائتمانية تعكس نوعية أداء الشركة القائمة، أما مؤشرات الإفلاس، يقصد بها قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

وقد ازداد الاهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على على التنبؤ بفشل الشركات، وذلك

للتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة على التنبؤ بالشركات التي يمكن أن تكون " في خطر" (خطر الفشل المالي أو في أشد الحاجة إلى إعادة الهيكلة). وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث لاكتشاف ما إذا كان يمكن استخدام التحليل النسبي وتحليل الإتجاهات للتنبؤ بالفشل المالي. ويمكن تقسيم هذه النماذج إلى فئتين :

- **النماذج التي تعتمد على نسبة مالية واحدة "مفتاح" للتنبؤ بالفشل المالي.**
- **النماذج التي تعتمد على الأوزان الترجيحية لمجموعة من النسب المالية.**

وتعتبر الدراسة المعدة في العام ١٩٦٧من قبل (Beaver)، وياتيها دراسة (Altman) في العام ١٩٦٨، المحركان الرئيسيان لعدد من الدراسات اللاحقة. وقد ظهرت أولى محاولات تطوير انموذج إحصائي للتنبؤ بالفشل المالي في العام ١٩٦٤ أعدها (Tamari)، والتي تعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال.

ويعتقد ذوي الخبرة أن الاعتماد على نسبة مالية واحدة للتنبؤ بالفشل المالي غير كافي وغير موثوق به، على الرغم من تركيز العديد من المحللين في السنوات الأخيرة على نسبة تغطية الفائدة. لذلك كان أسلوب التحليل التمييزي المتعدد (Multi Disciminant Analysis) من أكثر الأساليب الاحصائية المستخدمة. وبالرغم من قيام قام عدد من الباحثين بالاعتماد على نماذج إحصائية مختلفة، مثل النماذج الخطية اللوغاريتمية (Mutli nominal Logit)، وأسلوب بييز (Bayesian Analysis)، وأسلوب الشبكات العصبية (Neural Networks)، لكن ولأسباب متعددة فإن التحليل التميزي المتعدد، كان المعيار الواقعي للمقارنة بين تلك النماذج، مهما كان الأسلوب المتبع.

وبهدف تعميم الفائدة وإتاحة المجال أمام إمكانية تطبيق هذه النماذج من قبل المحللين الماليين ، فإننا سنقتصر على عدد من النماذج الأكثر شيوعاً ، والتي أثبت قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي ، وفيما ياتي أستعراض لأهم هذه النماذج :

١. انموذج (Z-Score)

لقد جرى تعريف تعريف (Z) وتحديد عدد النقاط في العام ١٩٦٨ من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (Edward Altman)، باستخدام أسلوب التحليل التمييزي

الخطي متعدد المتغيرات لايجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية. حيث قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مؤلفة من (٦٦) شركة صناعية مدرجة في السوق المالي، (٣٣) شركة فاشلة وأخرى غير فاشلة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الموجودات (تم استثناء الشركات التي يقل مجموع موجوداتها عن مليون دولار أمريكي)، وللتأكد من دقة تصنيف الشركات تم استخدام تحليل التصنيف (Classification Analysis) بدقة بلغت في العام الأول ٩٤% و٩٧% للشركات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي ، ولكن درجة الدقة تراجعت في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس ، حيث انخفضت إلى ٧٢% و٩٤% للشركات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي. وقد أخذ الانموذج بعين الاعتبار (٢٢) نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات خلال المدة من (١٩٦٤ – ١٩٦٥) ، تم تصنيفها إلى خمس فئات ، وهي : السيولة ، والربحية ، والرفع المالي ، والقدرة على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل ، والنشاط ، ووقع الاختيار على أفضل خمسة نسب للتنبؤ بالفشل المالي ، ليظهر الانموذج حسب الصيغة الاتية :

$$Z = 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + .6X4 + .999X5$$

حيث أن :

X١ = رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات الملموسة.

X٢ = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات الملموسة.

X٣= الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات الملموسة.

X٤ = القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات.

X٥ = صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات الملموسة.

وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي. وبموجب هذا الانموذج يمكن تصنيف الشركات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

– فئة الشركات القادرة على الاستمرار، إذا كانت قيمة (Z) فيها (٢.٩٩) وأكبر.

– فئة الشركات المهددة بخطر الفشل المالي، والتي يحتمل إفلاسها، إذا كانت قيمة(Z) فيها (١.٨١) وأقل.

– فئة الشركات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية، عندما تكون قيمة (Z) أكبر من (١.٨١)، وأقل من (٢.99). ويطلق عليها المنطقة الرمادية.

وفي ثلاثة اختبارات لاحقة، على (٩٧٢) شركة منها (٨٦) شركة فاشلة خلال المدة من (١٩٦٩ – ١٩٧٥)، و(٩١٠) شركات منها (١١٠) شركة فاشلة شركة خلال المدة من (١٩٧٦ – ١٩٩٥)، و(٥٥٥) شركة منها (١٢٠) شركة فاشلة خلال المدة من (١٩٩٧ – ١٩٩٩)، وقد وجرى تعديل معاملات التمييز كما هو وارد في الجدول أدناه، حيث تمكن الانموذج من التنبؤ بفشل الشركات بدقة بلغت من ٨٢% – ٩٤%.

	٩٧٢ شركة (١٩٦٩ – ١٩٧٥)	٩١٠ شركة (١٩٧٦ – ١٩٩٥)	٥٥٥ شركة (١٩٩٧ – ١٩٩٩)
رأس المال العامل / مجموع الموجودات الملموسة	٠.٠٠٥٨٠٠	٠.٠٣٠١٠٠-	٠.٠٣٨٦٠٠-
الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات الملموسة	١.٥٠٤٠٠	١.٥٩٩٠٠	٢.٠٦٧٠٠
الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات الملموسة	٢.٠٧٣٠٠	٢.٦٢٧١٠	١.٣٨٥٠٠
القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات	٠.٠٠١٤٠٠-	٠.٠٠٣٣٠٠-	٠.٠٠٠٥٠٠-
صافي المبيعات / مجموع الموجودات الملموسة	٠.٠٠٥٨٠٠-	٠.١٥٧٠٠-	٠.٠٦٩٠٠-

مثال : البيانات المالية لإحدى الشركات مدرجة بالدينار وكما ياتي :

الموجودات المتداولة	560،220
مجموع الموجودات الملموسة	975،931
المطلوبات المتداولة	580،281
مجموع المطلوبات	547،029،1
الأرباح المحتجزة	389)،(155
القيمة السوقية لحقوق المساهمين	630،2
صافي المبيعات	855،966
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	148،16

	الانموذج الأصلي		النماذج المعدّلة					
			٩٧٢ شركة (١٩٦٩ – ١٩٧٥)		٩١٠ شركة (١٩٧٦ – ١٩٩٥)		٥٥٥ شركة (١٩٩٧ – ١٩٩٩)	
المتغيرات المستقلة	المعامل	(Z)	المعامل	(Z)	المعامل	(Z)	المعامل	(Z)
رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات الملموسة	١.٢٠١٧	-٠.٠٧٨٥٦	٠.٠٥٨٠	-٠.٠٠٣٧٩٧	-٠.٣٠١	0.01970	-٠.٣٨٦٠	0.02527
الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات الملموسة	١.٤٠٠٠	-٠.٢٣٣٤٢	١.٥٠٤٠	-٠.٢٥٠٧٦٣	١.٥٩٩٠	-0.26660	٢.٠٦٧٠	-0.3446327
الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات الملموسة	٣.٣٠٠٠	٠.٠٥٧١٧	٢.٠٧٣٠	٠.٠٣٥٩١٨١	٢.٦٢٧١	0.04551	١.٣٨٥٠	0.0239974
القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع	٠.٦٠٠٠	٠.٠٠١٥٣	-٠.٠١٤٠	-٠.٠٠٠٠٣٥	-٠.٠٣٣٠	-0.00008	-٠.٠٠٥٠	-0.0000127

المطلوبات								
صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات الملموسة	١.٠٠٠٠	١.٠٣٧٤٢	-٠.٠٥٨٠	-٠.٠٦٠١٧٠-	٠.١٥٧-	-0.16287	-٠.٠٦٩٠	-0.0715824
	المجموع	٠.٧٨٤١٤	المجموع	-٠.٢٧٨٨٤	المجموع	-0.3643	المجموع	-0.36696
	الشركة مفلسة		الشركة مفلسة		الشركة مفلسة		الشركة مفلسة	

ولعل أكثر الصعوبات التي واجهت المحللين الماليين هي عدم إمكانية تطبيق الانموذج بصيغته الأصلية على الشركات غير المدرجة في السوق المالي، لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين (يتطلب بيانات عن القيمة السوقية للسهم). لذلك قام (Altman) في العام ١٩٧٧ بتطوير انموذج Zeta (وهو ما يعرف بالجيل الثاني) للشركات في القطاع الخاص، وذلك بإجراء الدراسة على عينة من (٥٣) شركة فاشلة و(٥٨) شركة ناجحة خلال المدة من (١٩٦٩ – ١٩٧٥) ، إذ قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل (٢٨) نسبة مالية. وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز، حسب الصيغة الاتية:

$$Z = 0.717X1 + 0.847X2 + 3.107X3 + 0.420X4 + 0.998X5$$

حيث أن :

١X= رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات الملموسة.

٢X = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات الملموسة.

٣X = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات الملموسة.

X٤ = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات.

X٥ = صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات الملموسة.

(Z) برصيد (٢.٩) وأكبر، فإن الشركة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس. أما إذا كانت القيمة (١.٢٣) وأقل، فإن الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس.

لقد اعتمدت الصيغ السابقة على عينة من الشركات الصناعية، ويمكن القول، على سبيل المثال، أن النماذج المناسبة لأوضاع تلك الشركات قد تختلف عن الشركات غير الصناعية. وبالفعل سجل انموذج (Z) أرصدة مختلفة لبعض الشركات الخاصة والشركات غير الصناعية. مما دفع الباحثيين (Peck، Hartzell،Altman) في العام ١٩٩٥ إلى تبني انموذج (Zeta) الخاص بالشركات غير الصناعية. وقد صمم الانموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الموجودات، للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الموجودات في الشركات غير الصناعية أعلى منه في الشركات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية.

$$Z = 6.56X1 + 3.26X2 + 6.72X3 + 1.05X4$$

حيث أن :

X١ = رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات الملموسة.

X٢ = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات الملموسة.

X٣ = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات الملموسة.

X٤ = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات.

(Z) برصيد (٢.٦) وأكبر، فإن الشركة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس. أما إذا كانت القيمة (١.١) وأقل، فإن الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس.

٢. انموذج Taffler and Tisshow ،1977

وفي المملكة المتحدة أجريت دراسة من قبل الباحثين (Taffler and Tisshow) فيسنة ١٩٧٧، والتي هدفت إلى تطوير انموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل الشركات البريطانية. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات

للتفريق بين (٤٦) شركة صناعية مستمرة في عملها، و(٤٦) شركة أخرى أعلنت افلاسها أو تم تصفيتها (المجموعتين متشابهتين من حيث الحجم والصناعة). وقد استخدم الباحث في صياغة الانموذج ثمانية نسب مالية مختلفة، تم اعتماد أربعة منها :

$$Z = 0.53X1 + 0.13X2 + 0.18X3 + 0.16X4$$

حيث أن :

X١ = الأرباح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة

X٢ = الموجودات المتداولة إلى مجموع المطلوبات

X٣= المطلوبات المتداولة إلى مجموع الموجودات

X٤ = مدة التمويل الذاتي = (الموجودات السائلة – المطلوبات المتداولة) / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة.

وقد جرى تصنيف الشركات إلى فئتين وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهي :

– فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار، قيمة (Z) فيها ٠.٣ وأكبر.

– فئة الشركات المهددة بخطر الإفلاس، قيمة(Z) فيها ٠.٢ وأقل.

وفي العام ١٩٨٢، قام (Taffler) بمحاولة لإعادة النظر في انموذجه السابق، لعينة صغيرة من (٢٣) شركة أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها في الأعوام (١٩٦٨ – ١٩٧٣) و(٤٥) شركة تتمتع بكيان مالي قوي. وهناك قائمة كبيرة من حوالي (١٥٠) مؤشر مالي محتمل، تم تخفيضها الى خمسة مؤشرات فقط، حسب الصيغة الاتية :

X١ = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات.

X٢ = مجموع المطلوبات إلى صافي رأس المال المستثمر.

X٣ = الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات.

X٤ = معدل دوران المخزون.

وقد قام (Taffler) بدراسة الاحتمالات وتقدير تكاليف الأخطاء عند تصنيف الإجراءات وتحديد المتغيرات. وتوصل إلى أن هذا النهج هو أفضل من الناحية العملية كوسيلة لتحديد قائمة صغيرة من الشركات التي تمر بضائقة مالية. وأن حالة الإفلاس الفعلي

تحدد من خلال ردود أفعال الدائنين أو المؤسسات المالية وغيرها من الدائنين، ولا يمكن التنبؤ بشكل دقيق.

٢-انموذج Springate، 1978

استخدم الباحث الكندي (Gordan Springate) أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربع نسب مالية، حصلت على نسبة ٩٢.٥% لقدرتها على التمييز بين (٢٠) شركة ناجحة و(٢٠) شركة أعلنت افلاسها أو تم تصفيتها.

$$Z = 1.03X1 + 3.07X2 + 0.66X3 + 0.4X4$$

حيث أن :

X١ = رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات الملموسة.

X٢ = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات الملموسة.

X٣ = الأرباح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة.

X٤ = صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات الملموسة.

وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، أما إذا كانت (Z) أقل من ٠.٨٦٢ فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

ولقد أثبت الانموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام الباحث (Botheras) في العام ١٩٧٩ بتطبيق الانموذج على (٥٠) شركة صغيرة ومتوسطة الحجم (متوسط مجموع موجوداتها ٢.٥ مليون دولار)، وقد وصلت النتيجة إلى ٨٨%. كما قام (Sands) في العام ١٩٨٠ بفحص عينة مكونة من (٢٤) شركة كبيرة متوسط مجموع موجوداتها (٦٣.٤) مليون دولار، ووصلت النتيجة إلى ٨٣.٣%.

٣-انموذج (Kida) ١٩٨٠

اعتمد الانموذج على أسلوب التحليل التميزي المتعدد لاختيار خمسة نسب مالية، استطاعت أن تصنف بدقة وصلت إلى ٩٠%، (٢٠) شركة ناجحة و(٢٠) شركة فاشلة خلال المدة من (١٩٧٤ – ١٩٧٥)، حسب الصيغة الاتية :

$$Z = 1.042X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

حيث أن :

X١ = صافي الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الموجودات.

X٢ = مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات.

X٣= الموجودات السائلة إلى المطلوبات المتداولة.

X٤ = صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات.

X٥ = الموجودات النقدية إلى مجموع الموجودات.

وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، أما إذا كانت (Z) أقل من صفر فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

٤. انموذج Zmijewski، 1984

أجرى الباحث (Zmijewski) دراسة على عينة من الشركات الأمريكية المدرجة في السوق المالي، مكونة من (٤٠) شركة مفلسة و(٨٠٠) شركة صناعية غير مفلسة واعتمد في انموذجه على ثلاثة نسب مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات خلال المدة من (١٩٧٢-١٩٧٨)، وهي: العائد على مجموع الموجودات ونسبة المديونية ونسبة التداول. وقد استخدم الانموذج تحليل بروبيت (Probit Analysis)، لتحديد قيمة معاملات التمييز وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حسب الصيغة الاتية :

$$b = -4.803 - 3.599X1 + 5.406X2 - 0.1X3$$

إن تطبيق الانموذج يحتاج إلى خطوة إضافية عن تلك المستخدمة في انموذج (Altman)، وذلك بضرب المتغيرات الثابتة والمستقلة بالعدد (١.٨١٣٨)، لتصبح الصيغة المعدّلة كما ياتي :

$$badjusted = -8.7117 - 6.5279X1 + 9.8054X2 - 0.1814X3$$

حيث أن :

X١ = معدل العائد على مجموع الموجودات.

X٢ = نسبة المديونية.

٣X = نسبة التداول.

وبعد احتساب بالمعدّلة ، يتم استخدامها في مقياس الاحتمالات حسب المعادلة الاتية:

احتمال الإفلاس = ١ / (١+ (EXP (badjusted –))

حيث أن الدالة EXP (رقم) هي أساس اللوغاريتم الطبيعي، اللوغاريتم الطبيعي يساوي الثابت٢.٧١٨٢٨١٨٢٨٤٥٩٠٤ ، وإرجاع e المرفوع إلى أس الرقم (بالمعدلة) يساوي ٢.٧١٨٢٨١٨٢٨٤٥٩٠٤ أس (badjusted).إن النتيجة ال

محتملة للمعادلة السابقة تقع بين (صفر – ١)، ويكون تفسير الاحتمالات مبني على أساس ٥٠% فشل الشركة، أي بعبارة اخرى إذا كان احتمال الإفلاس (٠.٥) أو أكثر، فإن الشركة مهددة بخطر الفشل المالي، ويحتمل إفلاسها. وخلال الأعوام (١٩٨٥ – ١٩٨٧)، تم فحص الانموذج، وجرى تعديل معاملات التمييز كما هو وارد في الجدول أدناه. وباستثناء الإختبار الأول الذي شمل مجموعة مختلفة من الشركات، فقد تم أخذ عينة من (٧٩١) شركة صناعية و(٩٩٠) شركة مفلسة. ويلاحظ أن التعديل الأساسي هو زيادة التركيز على معامل تمييز نسبة التداول للشركات المفلسة.

	badjusted ١٠٤٨ شركة	badjusted ٧٩١ شركة صناعية	badjusted ٩٩٠ شركة مفلسة
العائد على الموجودات	– 7.8737	– 7.8447	– 7.3930
نسبة المديونية	3.8199	3.9795	3.4843
نسبة التداول	0.1669	0.1397	1.7975
الثابت	– 4.6416	– 4.500	– 4.8138

مثال :

البيانات المالية لإحدى الشركات مدرجة بالدينار كما ياتي :

الموجودات المتداولة	240،330
مجموع الموجودات	514،025،1
المطلوبات المتداولة	528،173
مجموع الديون	487،434
صافي الربح	900،120

البيانات المالية لإحدى الشركات مدرجة بالدينار كما ياتي :

الموجودات المتداولة	240،330
مجموع الموجودات	514،025،1
المطلوبات المتداولة	528،173
مجموع الديون	487،434
صافي الربح	900،120

	الانموذج الأصلي		النماذج المعدّلة					
	٨٤٠ شركة		١٠٤٨ شركة		٧٩١ شركة صناعية		٩٩٠ شركة مفلسة	
المتغيرات المستقلة	المعامل المعدّل	badjusted	المعامل المعدّل	badjusted	المعامل المعدّل	badjusted	المعامل المعدّل	badjusted
صافي الربح / مجموع الموجودات	٦.٥٢٧٩-	-٠.٧٦٩٥٨	-٧.٨٧٣٧	٠.٩٢٨٢٥-	-٧.٨٤٤٧	٠.٩٢٤٨٣-	-٧.٣٩٣٠	٠.٨٧١٥٨-
مجموع الديون / مجموع الموجودات	٩.٨٠٥٤	٤.١٥٤٣٢٧	٣.٨١٩٩	١.٦١٨٣٨٩	٣.٩٧٩٥	١.٦٨٦٠١٤	٣.٤٨٤٣	١.٤٧٦٢٢٣
موجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	١٨١٤.-	٠.٣٤٥١٨-	٠.١٦٦٩	٠.٣١٧٥٦٨	٠.١٣٩٧	٠.٢٦٥٧٩١	١.٧٩٧٥	٣.٤٢٠٧٦٤
الثابت	٨.٧١١٧-	٨.٧١١٦٨-	-٤.٦٤١٦	٤.٦٤١٥٢-	-٤.٥٠٠٠	٤.٥٠٠٠٠٠-	-٤.٨١٣٨	٤.٨١٣٨٤-
	المجموع	٥.٦٧٢١١-	المجموع	٣.٦٣٣٨١-	المجموع	٣.٤٧٣٠٣-	المجموع	٠.٧٨٨٤٤-
	الإحتمال	٠.٠٠٣٤٢٩	الإحتمال	٠.٠٢٥٧٣٦	الإحتمال	٠.٠٣٠٠٨٩	الإحتمال	٠.٣١٢٥٠٨
	الشركة غير مفلسة		الشركة غير مفلسة		الشركة غير مفلسة		الشركة غير مفلسة	

٥. انموذج (Zavgren) 1985

ويعتبر انموذج (Zavgren) أحد أهم النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي. حيث يمتلك قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي لخمس سنوات قادمة. ويقوم الانموذج على أساس التحليل اللوغاريتمي. وقد قام الباحث بدراسة عينة من ٤٥ شركة فاشلة و٤٥ شركة ناجحة، واستخدام النسب المالية الاتية:

X١ = متوسط المخزون السلعي / صافي المبيعات.

X٢ = متوسط الذمم المدينة / متوسط المخزون السلعي.

X٣ = النقد وما في حكمه / مجموع الموجودات.

X٤ = الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة.

X٥ = صافي الربح / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق المساهمين).

X٦ = الديون طويلة الأجل/(الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق المساهمين).

X٧ = صافي المبيعات / (الموجودات الثابتة الملموسة + رأس المال العامل). ويتم تطبيق المعادلة الاتية لكل سنة : النسبة المالية × نقطة التقاطع لكل سنة × ١٠٠

	السنوات السابقة للإفلاس				
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
نقاط التقاطع	٠.٢٣٨٨-	٢.٦١٠٦-	١.٥١١٥-	٥.٩٤٥٧-	٦.٨٧٦٦٠-
متوسط المخزون السلعي / صافي المبيعات	٠.٠٠١٠٨	٠.٠٤١٨٥	٠.٠٦٢٦٥	٠.٠٩١٥٧	٠.٠٨٨٣٥
متوسط الذمم المدينة / متوسط المخزون السلعي	٠.٠١٥٨٣	٠.٠٢٢١٥	٠.٠٠٨٢٩	٠.٠١٦٦٧	٠.٠٠٦٩٢
النقد وما في حكمه / مجموع الموجودات	٠.١٠٧٨	٠.١١٢٣١	٠.٤٢٤٨	٠.٠٥٩١٧	٠.١٥٧٨٦
الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة	٠.٠٣٠٧٤-	٠.٠٢٦٩-	٠.٠١٥٤٩	٠.٠٠٤١-	٠.٠٠٠١٨
صافي الربح قبل البنود غير العادية / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق المساهمين)	٠.٠٠٤٨٦-	٠.٠١٤٤-	٠.٠٠٥١٩	٠.٠١٩٥٠	٠.٠٢٣٠١-
الديون طويلة الأجل / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق المساهمين)	٠.٠٤٣٥	٠.٠٤٤٦٤	٠.٠١٨٢٢	٠.٠٤١٠	٠.٠٤٣٧١
صافي المبيعات / (الموجودات الثابتة الملموسة + رأس المال العامل)	٠.٠٠١١-	٠.٠٠٠٦٣	٠.٠٠٠٠٠٢	٠.٠٠٣٦٣	٠.٠٠٠٧٩٨

وبعد جمع بيانات كل سنة، يتم استخدامها في مقياس الاحتمالات حسب المعادلة الاتية

احتمال الإفلاس لكل سنة = ١ / (١+ EXP) (– مجموع كل سنة))

إن النتيجة المحتملة للمعادلة السابقة تقع بين (صفر – ١)، وإذا كان احتمال الإفلاس ٠.٥ أو أكثر، فإن الشركة مهددة بخطر الفشل المالي، ويحتمل إفلاسها.

مثال: البيانات المالية لإحدى الشركات مدرجة بالدينار، ياتي :

النقد وما في حكمه	723،63
الذمم المدينة – أول المدة	612،125
الذمم المدينة – آخر المدة	678،212
بضاعة أول المدة	312،314
بضاعة آخر المدة	896،286
مصروفات مدفوعة مقدماً	309،12
الموجودات المتداولة	606،575
ممتلكات ومعدات بالصافي	162،993
موجودات غير ملموسة	500،120
مجموع الموجودات	268،689،1
المطلوبات المتداولة	624،77
الديون طويلة الأجل	420،355
مجموع حقوق المساهمين	024،213،1
صافي المبيعات	907،580
صافي الربح قبل البنود غير العادية	333)،(20

	السنوات السابقة للإفلاس									
	السنة الأولى	(x100)	السنة الثانية	(x100)	السنة الثالثة	(x100)	السنة الرابعة	(x100)	السنة الخامسة	(x100)
نقاط التقاطع	٠.٢٣٨٨-	٠.٢٣٩-	٢.٦١٠٦-	٢.٦١٠-	١.٥١١٥-	١.٥١١٥-	٥.٩٤٥٧-	٥.٩٤٥٧-	٦.٨٧٦٦	٦.٨٧٦٦
= ١x %٥١.٧	٠.٠٠١٠٨	٠.٠٥٥٨	٠.٠٤١٨٥	٢.١٦٥٦	٠.٠٦٢٥٧	٣.٢٣٧٨٣	٠.٠٩١٥٧	٤.٧٣٨٥	٠.٠٨٨٣	٤.٥٧١٨
= ٢x %٥٦.٣	٠.٠١٥٨٣	٠.٨٩٠٧	٠.٠٢٢١٥	١.٢٤٦٣	٠.٠٠٨٢٩	٠.٤٦٦٤٦	٠.٠١٦٦٧	٠.٩٣٧٩٩	٠.٠٠٦٩	٠.٣٨٩٣
= ٣x %٣.٨	٠.١٠٧٨	٠.٤٠٦٦	٠.١١٢٣	٠.٤٢٣٦	٠.٤٢٤٨	١.٦٠٢٤٤	٠.٠٥٩١٧	٠.٢٢٣٢٠	٠.١٥٧٨	٠.٥٩٥٥
= ٤x %٣٥٦	٠.٠٣٠٧-	١٠.٩٥-	٠.٠٢٦٩-	٩.٥٧٨-	٠.٠١٥٥-	٥.٥١٥٦-	٠.٠٠٤١-	١.٤٥٩٩-	٠.٠٠٠١	٠.٠٦٤٠
= ٥x %١.٣	٠.٠٠٤٨-	٠.٠٠٦٣	٠.٠١٤٤-	٠.٠١٨٦	٠.٠٠٥١٩	٠.٠٠٦٧-	٠.٠١٩٥	٠.٠٢٥٢-	- ٠.٠٢٣٠	٠.٠٢٩٨
= ٦x %٢٢.٧	٠.٠٤٣٥	٠.٩٨٥٧	٠.٠٤٤٦٤	١.٠١١٥	٠.٠١٨٢٢	٠.٤١٢٨٧	٠.٠٤١٠	٠.٩٢٩٠٨	٠.٠٤٣٧	٠.٩٩٠٤
= ٧x %٣٩	٠.٠٠١١-	٠.٠٤٣-	٠.٠٠٠٦٣	٠.٠٢٤٥	٠.٠٠٠٠٢	٠.٠٠٠٧٨	٠.٠٠٣٦٣	٠.١٤١٤	٠.٠٠٨	٠.٣١٠٨
	المجموع	٨.٨٨٢-	المجموع	٧.٢٩٩-	المجموع	١.٣١٣-	المجموع	٠.٤٦٠-	المجموع	٠.٠٧٥٥
	٠.٠٠٠٠١٣٨٨٢٢		٠.٠٠٠٠٦٧٥٩٩٤		٠.٢١١٩٠٨١٢٤		٠.٣٨٦٨٢٢٠٨٧		٠.٥١٨٨٥٠٨١٢	
	الشركة غير مفلسة		الشركة غير مفلسة		الشركة غير مفلسة		الشركة غير مفلسة		احتمال الإفلاس في السنة الخامسة	

٦.انموذج (Kah and Tans 1999)

تطور العمل بأسلوب الشبكات العصبية منذ منتصف القرن الماضي، وهو مشابه للنظـ العصبي لدى الكائنات الحية. ويختلف أسلوب الشبكات العصبية عن طرائق الذكـ الصناعي بسبب غياب الإجراءات المتناسقة أو طرائق الإستنتاج عند احتساب النتائج حيث يعتمد على المعالجة المتوازية للبيانات للوصول إلى النتائج الصحيحة. مثل هذه النماذج قد تأخذ شكل التحليل التمييزي أو اللوغاريتمي أو بروبيت، وقد تأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً في حال المعادلات المتعددة، وتقوم بعمل "الجذر" لاحتساب المجموعات التي تؤدي إلى التنبؤ.

ويوضح الجدول أدناه الشبكة العصبية للتنبؤ بقدرة الشركة على الإستمرارية :

الأوزان	الموجودات السائلة إلى المطلوبات المتداولة	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع الموجودات الملموسة	مجموع المطلوبات إلى مجموع الموجودات الملموسة	مصروفات الفوائد إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب	صافي الربح إلى مجموع الموجودات الملموسة	الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات الملموسة
	الجذر ١	الجذر ٢	الجذر ٣	الجذر ٤	الجذر ٥	الجذر ٦
١	١.٧١٣١-	٠.٧٤٤٥-	١.٠٩٢٣	٠.٧٨٩٤	١.٢١٩-	١.٤٧٤٨
٢	٢.٤٠٩	٠.٤٧٣١	٠.٩٦٧٥	١.٤٩٧٣	١.٥٧٣٦	٠.٠٦٠٨
٣	٤.٧٦٦٦-	٠.٦٤٦٤-	٠.٤٥٩٤-	١.١٨١١	٣.٠٩٤٨-	١.١٠٨٨
٤	٢.٤٤٨١	١.٥١٦٦	١.٩١٠٨-	١.٠٣٧٤-	٣.٤٧١٦	١.٧١٥١-
٥	١.٨٥٩٢-	٠.٨٣٢	٠.٥٥٣٩	٠.٣٤٧٢-	٣.٨٥١٨-	١.٠٤٧٨
٦	٢.٣٧٩٢	١.٦٢٠٦-	٠.٩٣٨٨	٠.٩٥٨٣	٠.٥٣٤٣	١.٤٦٣٥-
٧	٠.٣٧٧٧-	١.٩٨٣٨-	٤.٧١١٢	٠.٣٤٣٥	٤.١٦٢-	٠.٢٤٧١

٨	٠.٧٧٤٩	٠.٠٦٨	٣.٠٠٣٢-	٠.٩٠٣-	٣.٨٥١٨	٢.٩٩٢٥
٩	٠.١٠٨٢	٢.٧٠٠٦-	٠.٨٠٠٤	٢.٨١٨٣	١.٤٥٥٢-	١.٥٤٨٩-
١٠	١.٤٣٣١-	٣.٨٠٣٩-	١.٥٥٠٦	١.٥٨١٢-	١.٥٤٨٧-	١.٦٨
١١	١.٠٦٩-	١.١٧٤	١.٨٢٠٩	٣.٢٩٩٤	١.٩١٨٩	١.٣٩١٨-
١٢	٣.٤٥٠٨-	١.٦٢٧٨	١.٥١٠٢	١.٢٥٧٢-	١.٤٧٤-	٣.٢٤٧٩-
١٣	١.٥٨٦	١.٨٠٨٩-	١.٣٨٥١	٣.٢٦٩٢	٠.٩٢٨٨-	١.٧٩٠٣-

ويتم تطبيق المعادلة الاتية لكل وزن (أو سطر): **النسبة المالية × الجذرن**

وبعد جمع بيانات كل وزن (أو سطر)، يتم استخدامه المجموع في مقياس الاحتمالات حسب المعادلة الاتية : **احتمال كل وزن = ١ / (١+ EXP) (– مجموع كل وزن))**
ولاحقاً، يتم ضرب نتيجة احتمال كل وزن بما يعرف بالأوزان الصادرة حسب الجدول الموضح أدناه :

الجذور	الأوزان الصادرة
1	٠.٢٥١١-
2	٠.٢٩٠٦
3	١.٩١٦٦-
4	٢.٤٠٦٩
5	١.٠٣٦-
6	١.١٤٥

موجودات غير ملموسة	500،120
مجموع الموجودات	268،689،1
المطلوبات المتداولة	624،77
مجموع المطلوبات	620،398
الأرباح المحتجزة	900،110
مصروفات الفوائد	880،12
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	7)،(453
صافي الربح قبل البنود غير العادية	20)،(333

	الجذر ١	الجذر ٢	الجذر ٣	الجذر ٤	الجذر ٥	الجذر ٦
الأوزان	الموجودات السائلة إلى المطلوبات المتداولة	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع الموجودات الملموسة	مجموع المطلوبات إلى مجموع الموجودات الملموسة	مصروفات الفوائد إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب	صافي الربح إلى مجموع الموجودات الملموسة	الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات الملموسة
	٣.٥٦٠٨	٠.٦٩٢٧	٠.٢٣٦٠	٠.٤٠٦٨-	٠.٠١٢٠-	٠.٠٦٥٦
١	١.٧١٣١-	٠.٧٤٤٥-	١.٠٩٢٣	٠.٧٨٩٤	١.٢١٩-	١.٤٧٤٨
٢	٢.٤٠٩	٠.٤٧٣١	٠.٩٦٧٥	١.٤٩٧٣	١.٥٧٣٦	٠.٠٦٠٨
٣	٤.٧٦٦٦-	٠.٦٤٦٤-	٠.٤٥٩٤-	١.١٨١١	٣.٠٩٤٨-	١.١٠٨٨

٤	٢.٤٤٨١	١.٥١٦٦	١.٩١٠٨-	١.٠٣٧٤-	٣.٤٧١٦	١.٧١٥١-
٥	١.٨٥٩٢-	٠.٨٣٢	٠.٥٥٣٩	٠.٣٤٧٢-	٣.٨٥١٨-	١.٠٤٧٨
٦	٢.٣٧٩٢	١.٦٢٠٦-	٠.٩٣٨٨	٠.٩٥٨٣	٠.٥٣٤٣	١.٤٦٣٥-
٧	٠.٣٧٧٧-	١.٩٨٣٨-	٤.٧١١٢	٠.٣٤٣٥	٤.١٦٢-	٠.٢٤٧١
٨	٠.٧٧٤٩	٠.٠٦٨	٣.٠٠٣٢-	٠.٩٠٣-	٣.٨٥١٨	٢.٩٩٢٥
٩	٠.١٠٨٢	٢.٧٠٠٦-	٠.٨٠٠٤	٢.٨١٨٣	١.٤٥٥٢-	١.٥٤٨٩-
١٠	١.٤٣٣١-	٣.٨٠٣٩-	١.٥٥٠٦	١.٥٨١٢-	١.٥٤٨٧-	١.٦٨
١١	١.٠٦٩-	١.١٧٤	١.٨٢٠٩	٣.٢٩٩٤	١.٩١٨٩	١.٣٩١٨-
١٢	٣.٤٥٠٨-	١.٦٢٧٨	١.٥١٠٢	١.٢٥٧٢-	١.٤٧٤-	٣.٢٤٧٩-
١٣	١.٥٨٦	١.٨٠٨٩-	١.٣٨٥١	٣.٢٦٩٢	٠.٩٢٨٨-	١.٧٩٠٣-
	٦.١٠٠٠-	٠.٥١٥٧-	٠.٢٥٧٨	٠.٣٢١٢-	٠.٠١٤٧	٠.٠٩٦٨
	٨.٥٧٧٩	٠.٣٢٧٧	٠.٢٢٨٣	٠.٦٠٩٢-	٠.٠١٨٩-	٠.٠٠٤٠
	١٦.٩٧٢٨-	٠.٤٤٧٨-	٠.١٠٨٤-	٠.٤٨٠٥-	٠.٠٣٧٣	٠.٠٧٢٨
النسبة المالية × الجذر	٨.٧١٧١	١.٠٥٠٥	٠.٤٥٠٩-	٠.٤٢٢١	٠.٠٤١٨-	٠.١١٢٦-
	٦.٦٢٠٢-	٠.٥٧٦٣	٠.١٣٠٧	٠.١٤١٣	٠.٠٤٦٤	٠.٠٦٨٨
	٨.٤٧١٨	١.١٢٢٦-	٠.٢٢١٥	٠.٣٨٩٩-	٠.٠٠٦٤-	٠.٠٩٦١-
	١.٣٤٤٩-	١.٣٧٤٢-	١.١١١٧	٠.١٣٩٧-	٠.٠٥٠١	٠.٠١٦٢

٢.٧٥٩٢	٠.٠٤٧١	٠.٧٠٨٧-	٠.٣٦٧٤	٠.٠٤٦٤-	٠.١٩٦٥
٠.٣٨٥٣	١.٨٧٠٧-	٠.١٨٨٩	١.١٤٦٦-	٠.٠١٧٥	٠.١٠١٧-
٥.١٠٢٩-	٢.٦٣٤٩-	٠.٣٦٥٩	٠.٦٤٣٣	٠.٠١٨٦	٠.١١٠٣
٣.٨٠٦٥-	٠.٨١٣٢	٠.٤٢٩٧	١.٣٤٢٣-	٠.٠٢٣١-	٠.٠٩١٤-
١٢.٢٨٧٥-	١.١٢٧٦	٠.٣٥٦٤	٠.٥١١٥	٠.٠١٧٧	٠.٢١٣٢-
٥.٦٤٧٤	١.٢٥٣٠-	٠.٣٢٦٨	١.٣٣٠٠-	٠.٠١١٢	٠.١١٧٥-

الأوزان	مجموع كل وزن	الاحتمال = ١ / (١+ (EXP (– المجموع))	الأوزان الصادرة	الاحتمال × الأوزان الصادرة
	٦.٥٦٧٥٧٣٣٢-	٠.٠٠١٤٠٣٢٣١	٠.٢٥١١-	٠.٠٠٠٣٥٢٣٥١-
	٨.٥٠٩٨٠٠٧٦٤	٠.٩٩٩٧٩٨٥٥٧	٠.٢٩٠٦	٠.٢٩٠٥٤١٤٦١
	١٧.٨٩٩٣٨٧٨-	٠.٠٠٠٠٠٠٠٠١٧	١.٩١٦٦-	٠.٠٠٠٠٠٠٠٠٣٢٣-
	٩.٥٨٤٤٣٠٣١١	٠.٩٩٩٩٣١٢١٣	٢.٤٠٦٩	٢.٤٠٦٧٣٤٤٣٧
	٥.٦٥٦٧٤٧٤٣-	٠.٠٠٣٤٨١٦٩٨	١.٠٣٦-	٠.٠٠٣٦٠٧٠٣٩-
	٧.٠٧٨٣٤٥٦٥٢	٠.٩٩٩١٥٧٥٤٣	١.١٤٥	١.١٤٤٠٣٥٣٨٧
	١.٦٨٠٧٨٩١٨-	٠.١٥٦٩٩٠٩٩٦	٤.٠٢٧-	٠.٦٣٢٢٠٢٧٤٢-
	٢.٦١٥١٣٧٨٧٥	٠.٩٣١٨٢٩٤٩٦	٤.٥١٨٢	٤.٢١٠١٩٢٠٢٩
	٢.٥٢٧٣٠٠٩٠-	٠.٠٧٣٩٦٦٣١	٠.٧٤٢١-	٠.٠٥٤٨٩٠٣٩٨-

١٠	٦.٥٩٩٧٥٩٤٠-	٠.٠٠١٣٥٨٨٤٦	٢.٤٩٨٢-	٠.٠٠٣٣٩٤٦٧-
١١	٤.٠٢٠٣٣٧٣٠-	٠.٠١٧٦٣٠٤٩٧	١.٣٢٨٦	٠.٠٢٣٤٢٣٨٧٩
١٢	١٠.٤٨٧٥٦٩١-	٠.٠٠٠٠٢٧٨٨٠	٣.٥٤٥-	٠.٠٠٠٠٩٨٨٣٥-
١٣	٣.٢٨٤٨٢٤٠١	٠.٩٦٣٩٠٤٥	٠.٤٨٥٦	٠.٤٦٨٠٧٢٠٢٥
			المجموع	٧.٨٤٨٤٥٣١٤٩
		المجموه النهائي = EXP (– (المجموع))		٠.٠٠٠٣٩٠٣٥٥
		الإستمرارية = ١ / (١+ (EXP (– المجموع النهائي))		٠.٩٩٩٦٠٩٧٩٧

٧.انموذج (Sherrod) 1987

يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد الانموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات، حسب الصيغة الاتية:

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$$

حيث أن :X

١ = رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.

X٢ = الموجودات النقدية إلى مجموع الموجودات

X٣ = مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الموجودات.

X٤ = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات.

X٥ = مجموع الموجودات إلى مجموع المطلوبات.

= مجموع حقوق المساهمين إلى الموجودات الثابتة الملموسة.

وبناءاً على عدد نقاط (Z)، يجري تصنيف الشركات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي :

الفئة	درجة المخاطرة	(Z)
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	٢٥ =< Z
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	٢٠ =< Z < ٢٥
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	٥ =< Z < ٢٠
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	-٥ =< Z < ٥
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	-٥ > Z

انموذج(A-Score)

يعتمد انموذج (A) على طرائق بديلة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، من خلال نظام تسجيل للمتغيرات النوعية والكمية، على أساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط، دون اللجوء إلى التحليل الإحصائي للأوزان. ويعتقد (Argenti، 1976) أن عدم كفاءة الإدارة و عدم توافر الخبرات الإدارية أسباب كافية للفشل المالي، وقد تتجلى تلك العيوب الإدارية في صور متعددة مثل الجمع بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، أو عدم كفاءة النظام المالي، أو عدم الاستجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة.

يعتمد الانموذج على فرضية أن الشركات المتوقع فشلها لا بد وأن تمر بأربعة مراحل هي: العيوب، والأخطاء، والأعراض، ثم الفشل. وقام بإعطاء علامة لكل بند حسب الأهمية النسبية له، كما ياتي:

المرحلة	المؤشرات	عدد النقاط
العيوب	إدارة الشخص الواحد	
	الجمع بين منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة	
	عدم فاعلية مجلس الإدارة	
	عدم توازن الكفاءات الإدارية والفنية	
	عدم كفاءة المدير المالي	
	عدم كفاءة الإدارة الوسطى	
	عدم وجود موازنات أو رقابة مالية	
	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية أو لا يتم تحديثها	
	عدم وجود نظام تكاليف فعال (عدم معرفة المساهمة الحدية للوحدة).	
	عدم الاستجابة للتغيرات والبيئة المحيطة (عدم تطوير المنتج، طرائق التسويق).	
	مجموع علامات العيوب	
الأخطاء	ارتفاع نسبة المديونية	
	التوسع في العمل على حساب قدراتها المالية	
	الدخول في مشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها أو تسديد الإلتزامات.	
	مجموع علامات الأخطاء	
الأعراض	مؤشرات مالية سيئة	
	اللجوء للمحاسبة الإبداعية (استخدام طرائق محاسبية مختلفة لإخفاء الخسائر)	
	مؤشرات غير مالية سيئة (تجميد الرواتب، ارتفاع معدل دوران الموظفين، انخفاض الروح المعنوية، والشائعات)	
	مجموع علامات الأعراض	
	مجموع العلامات	

وبناءاً على عدد نقاط (A)، يجري تصنيف الشركات إلى ثلاث فئات حسب قدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

الفئة	درجة المخاطرة	عدد نقاط (A)
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	أكبر أو يساوي صفر و أصغر من ١٨
الثانية	احتمال التعرض لمخاطر الإفلاس	أكبر من ٣٥
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس (المنطقة الرمادية)	أكبر أويساوي ١٨ و أصغر ويساوي ٣٥

مثال محلول

الاتي بيانات مستخرجة من سجلات شركة تجارية:

البيان	القيمة (بالآلاف)
اجمالي راس المال العامل	١٥٠
اجمالي الموجودات	١٨٠
الارباح المحتجزة	٥٠
الارباح قبل الفوائد والضرائب	١٠٠
القيمة السوقية لحقوق الملكية	١٠٠
القيمة الدفترية لديون الشركة	٣٠
المبيعات	٢٠٠

(٣٠/١٠٠) ٠.٠٠٦ + (١٠٠) + (١٨٠ / ٥٠) ٠.٠١٤ + (١٨٠ /١٥٠) ٠.٠١٢٠.٠٣٣ = Z

٠.٠٥٣٩ = ٠.٠١١ + ٠.٠٢ + ٠.٠٨ + ٠.٠٠٣٩ + ٠.٠٠١٠ = (١٨٠ /٢٠٠) ٠.٠١٠ -

وبمقارنة نتيجة (Z) في المثال مع القيمة الفاصلة للانموذج فان احتمال افلاس الشركة عالي لذلك لايوجد مبرر لدراسة وتقييم اوضاعها.

بموجب الانموذج السابق تصنف المشاريع الاقتصادية الى ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي :

صافي رأس المال العامل: ٢٠٠٠ دينار

الموجودات الثابتة: ٤٠٠٠ دينار

المطلوب : تقييم مخاطر الإقراض حسب انموذج Sherrod

المؤشر	قياس القيمة النسبية للمؤشر	نسبة المؤشر	الوزن النسبي للمؤشر	قياس المؤشر
		١	٢	٢×١
x١ = صافي رأس المال العامل / اجمالي الموجودات	(١٠٠٠٠ / ٢٠٠٠)	٠.٢	١٧	٣.٤
x٢ = النقدية / اجمالي الموجودات	(١٠٠٠٠ / ١٢٠٠)	٠.١٢	٩	١.٠٨
x٣ = حقوق المساهمين / اجمالي الموجودات	(١٠٠٠٠ / ٣٠٠٠)	٠.٣	٣.٥	١.٠٥
x٤ = صافي الأرباح قبل الضريبة / اجمالي الموجودات	(١٠٠٠٠ / ٢٠٠٠)	٠.٢	٢٠	٤
x٥ = اجمالي الموجودات / اجمالي الالتزامات	(٤٠٠٠ / ١٠٠٠٠)	٢.٥	١.٢	٣
x٦ = حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة	(٤٠٠٠٠ / ٣٠٠٠)	٠.٧٥	٠.١	٠.٠٧٥
مجموع النقاط				١٢.٦٠٥

يشير الجدول السابق الى ان الشركة تقع ضمن فئة متوسط المخاطرة لذلك يتطلب الأمر اجراء دراسة تقييمية للشركة اكثر تفصيلا قبل منح القرض، التي تشمل الأمور الاتية:

١. سمعة الشركة في السوق.

٢. ظروف السوق الذي تعمل في محيطه الشركة.

٣. خبرة إدارة الشركة.

٤. اتجاه ربحية الشركة في السنوات السابقة.

٥. اتجاه مؤشرات الإدارة المختلفة للشركة بالمقارنة مع الشركات المثيلة او معدلات السوق المعيارية.

مثال محلول

تقدمت شركة الاخوة بطلب الى احد البنوك للحصول على قرض وارفقت بطلبها القوائم المالية الاتية: الميزانية العمومية لشركة الاخوة كما هي في ٣١/ ١٢ / ٢٠٠١

دينار	الموجودات	دينار	المطلوبات
	موجودات متداولة		حقوق المساهمين
١٠٠٠٠	نقدية ١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	راس المال الاسمي
١٢٠٠٠	مدينون ١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	احتياطات قانونية
٩٠٠٠	أوراق قبض ٩٠٠٠	١٠٠٠٠	أرباح محتجزة
٣٥٠٠٠	مخزون سلعي ٣٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	اجمالي حقوق المساهمين
٦٦٠٠٠	اجمالي موجودات متداولة ٦٦٠٠٠	التزامات:	
	موجودات ثابتة	٧٠٠٠	قروض قصيرة الاجل
١٥٠٠٠	الات ١٥٠٠٠	٣٠٠٠	دائنون
١٢٠٠٠	وسائط نقل ١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	اجمالي التزامات قصيرة الاجل
٢٧٠٠٠	اجمالي موجودات ثابتة ٢٧٠٠٠	٣٠٠٠	أوراق دفع تستحق بعد سنتين
٩٣٠٠٠	اجمالي الموجودات ٩٣٠٠٠	٩٣٠٠٠	اجمالي حقوق المساهمين والالتزامات

شركة الاخوة

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١

مبيعات	١٣٥٠٠٠
ناقصا تكلفة المبيعات	(٧٠٠٠٠)
اجمالي الأرباح	٦٥٠٠٠
ناقصا مصروفات التشغيل	١٥٠٠٠
صافي ربح التشغيل	٥٠٠٠٠
يطرح بنود أخرى	١٣٠٠٠
صافي الربح قبل الضرائب	٣٧٠٠٠

المطلوب: تقييم مخاطرة منح القروض وفق انموذج Sherrod

الحل:

المؤشرات	نسبة المؤشر	الوزن النسبي للمؤشر	قياس المؤشر
	١	٢	٢×١
صافي رأس المال العامل / اجمالي الموجودات	٠.٦٠٢	١٧	١٠.٩٧٢
الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات.	٠.١٠٨	٩	٠.٩٧٢
صافي حقوق المساهمين / اجمالي الالتزامات	٦.١٥٤	٣.٥	٢١.٥٣٩
صافي الأرباح قبل الضرائب / اجمالي الموجودات	٠.٣٩٨	٢٠	٧.٩٦٠
اجمالي الموجودات/ اجمالي الالتزامات	٧.١٥٤	١.٢	٨.٥٨٤
صافي حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة	٢.٩٦٣	٠.١	٠.٢٩٦
مؤشر الجودة			٤٩.٨٩١

بمقارنة مؤشر الجودة في الجدول أعلاه البالغ ٤٩.٨٩١ مع جدول مؤشرات الجودة حسب هذا الانموذج يتضح ان الشركة تقع في فئة القروض الممتازة. لذلك لا مخاطرة من منح القرض.

الفصل الخامس عشر
قائمة التغيرات في المركز المالي

تمهيد :

إن المحاسبة كنظام تعبر مخرجاتها لمختلف المستفيدين من خلال مجموعة التقارير المالية السنوية عن المنظمة ونشاطها والتي تعرف بالقوائم المالية والمتمثلة بشكل رئيسي بالميزانية العمومية وكشف الدخل وكشف التدفق النقدي ولكن هناك قائمة تعد من القوائم المالية بالغة الأهمية والتي بدأت تقدم لأغراض الاستخدام الخارجي مع القوائم الأخرى. وذلك لأن الجهات المستفيدة والمحللين وأصحاب القرار يجدون أن عملية تقويم الإدارة بحاجة لهذه القوائم الأربعة مجتمعة، فضلاً عن إمكانية التنبؤ بالأداء من خلالها مستقبلاً. ولهذا سيتم تناول في الفصل القوائم المالية بشكلسنة وأهميتها مع التركيز على قائمة التغيرات في المركز المالي.. ورغم أن القوائم المالية هي عديد وخصوصاً تلك التي يتعرضها النظام المحاسبي العراقي والتي تستوجب أن تقدم المنظمة بياناتها بأشكال مختلفة لجهات عديدة نجد أن القوائم المالية الرئيسة تحديداً التي تمثل نتائج النشاط المحاسبي هي أربعة :

١. **قائمة المركز المالي (الميزانية) Balance Sheet.**
٢. **قائمة الربح وكشف الدخل- حساب النتيجة Income Statement.**
٣. **قائمة التغييرات في المركز المالي Statement Changes in Financial**
٤. **قائمة حقوق الملكية Statement of Ownevi Equity.**

في هذا أهداف الفصل سيتم التركيز على قائمة التغيرات في المركز المالي.

تعريف قائمة التغيرات في المركز المالي:

تعرف بأنها قائمة الأموال أو بأنها قائمة تدفق الأموال (Founds Flow Statement) التي من خلالها يمكن تحديد نوع ومستوى النشاط التمويلي (Investing Activites) والنشاط الاستثماري (Financing Activites) للمنظمة والمصادر التي قامت بالتمويل أو الأوجه التي حصل فيها الانفاق. فضلاً عن أنها توضح وتفسر أسباب اختلاف قيمة الأموال المتاحة للمنشأة أول المدة المحاسبية عن قيمة الأموال في آخر هذه المدة.

فالقائمة في ضوء هذه التعاريف نجد أنها تتكون بشكل رئيسي من:

١. النشاط التمويلي أو ما يسمى بالمصادر.. ويشمل كافة العمليات أو النفقات المالية ما تحصل عليه من تدفقات من مصادر مختلفة.

٢. النشاط الاستثماري أي الاستخدامات وتتمثل بالأوجه أو الفعاليات التي يتم من خلالها إنفاق تلك المصادر أو بعضها في ضوء هذا يتضح أن الاستثمار وعملياته تأتي من عملية التحويل التي يحصل عليها المشروع. بغض النظر عن طبيعة النشاط فأن نطاق قائمة التغيرات في المركز المالي يتحدد من خلال الاهتمام الذي تركز عليه أو المتمثل بتدفق الأموال في المشروع وذلك:

أ- لتقييم السيولة Loquacity.

ب- الحكم على قدرة الإدارة في التنسيق بين مختلف الأنشطة ذات العلاقة باستخدام الأموال ومصادر الحصول عليها.

ج- التنسيق العالي والتركيز على العلاقة بين استخدامات الأموال (تدفقات خارجية) لما لها علاقة بتحقيق الفعاليات.

وتتلخص العلاقة من خلال الإجابة عن سؤال محدد هو أين تذهب الأموال التي تم الحصول عليها من مصادر معينة !!

أن قائمة المركز المالي تمثل الصورة الزمنية في تاريخ محدد والتي تناظر الموجودات مع المطلوبات وحقوق الملكية بشكل متغير على الحالة Apposition Statement.

أما قائمة الدخل فهي تعكس نتائج حركة النشاط ونتيجة الأعمال ومنها ينتقل الأثر على المركز المالي وتجعل التغيرات التي تصاحب محتوياته بين أول المدة وآخر المدة بقائمة الربح تمثل قائمة تغير A change Statement. من هذا نجد أن العلاقة بين قائمة التغيرات في المركز المالي لها علاقة بقائمة المركز المالي نفسها أو المتأنية من التغيرات خلال العمليات الإيرادية (Activates Earning) والتي تنتهي بالنتيجة إلى نتائج ربح أو خسارة مما ينعكس على محتويات كل عنصر بين ما كان عليه في أول المدة وما سيكون عليه في آخر المدة وكذلك تعتبر عمليات االتمويلية والاستثمارية عوامل تأثير على

مكونات المركز المالي حتى لو لم تمر في قائمة الربح أو تنعكس عليها (مثل عمليات الأغراض أو مركز الموجودات أو بيعها أو زيادة رأس المال... الخ).

ففي كل الأحوال فأن العمليات أو الأحداث الاقتصادية سوف يعبر عنها بكميات نقدية. لذا أصبح من الضروري في نهاية الأمر أن تكون هناك قائمة المتغيرات في المركز المالي والتي لا بد من إعدادها لتعكس لنا نوع وحجم التغيرات سواء التي جاءت من العمليات الإيرادية والتحويلية أو الاستثمارية مع توضيح الأسباب.

وتعد قائمة التغيرات في المركز المالي لهدفين رئيسين تنبع من الأهداف العامة في المحاسبة المالية وكذلك من أهداف المحاسبة الإدارية من أجل مد الإدارة بالبيانات وترشيد عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار وتهيئة المعلومات اللازمة للجهات المستفيدة ويمكن بلورة ذلك بهدفين رئيسيين هما:

١. تلخيص الأنشطة االتمويلية والاستثمارية مع التركيز على توضيح مدى قدرة المشروع على خلق (أموال) من العمليات الجارية (Operation) خلال المدة.

٢. استكمال الإفصاح عن التغيرات التي حدثت في المركز المالي والتي لا تظهر بوضوح في القوائم المالية الأخرى.

وبالرغم من أن قائمة التغيرات المركز المالي سيتم إعدادها لخدمة إدارة المشروع بالأساس إلا أن بسنوات الأخيرة أصبح من الضروري إعدادها وتقديمها للمستفيد الخارجي فضلاً عن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الفائض المحتجز وذلك لأن المحليين الماليين وجدوا هذه القوائم المالية الأربعة ستحقق بشكل أداة هامة ومفيدة لتقييم أداء المشروع فضلاً عن التنبؤ بالأداء المستقبلي. أنظر الشكل.

تتكون مجموعة القوائم الرئيسة التي تطلبها الجهات الداخلية والخارجية في السنوات الاخير من:

١- قائمة المركز المالي.

٢- قائمة الدخل.

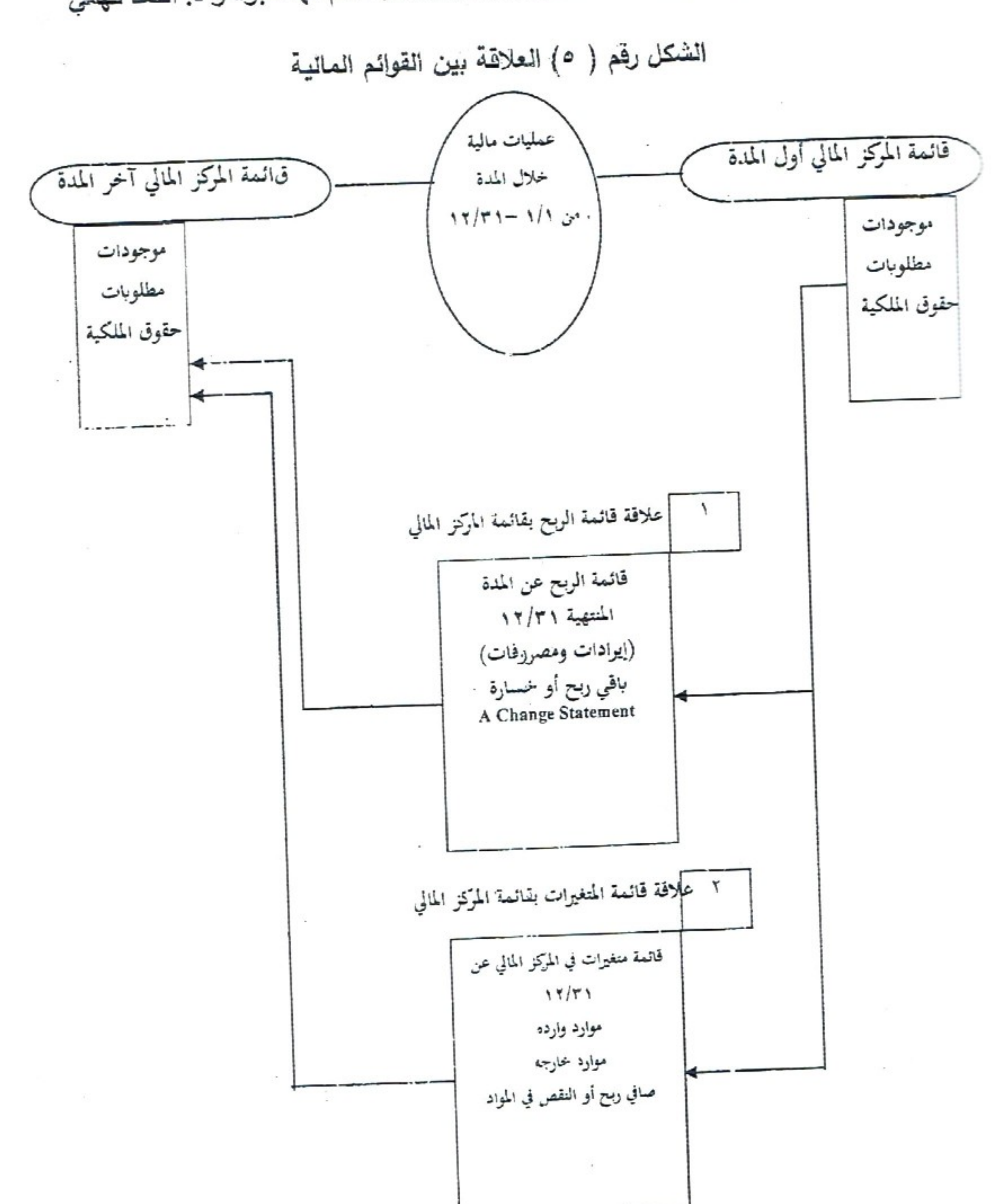
٣- قائمة الارباح المحتجزة.

٤- قائمة التغيرات في المركز المالي.

٥- قائمة القيمة المضافة.

ذلك لان المحللين الحاليين وجدوا ان هذه القوائم المالية الخمسة مجتمعة تشكل اداة هامة ومفيدة لتقييم اداء الوحدة الاقتصادية في الماضي، فضلاً عن التنبؤ بهذا الاداء في المستقبل.

الشكل رقم (٥) العلاقة بين القوائم المالية



مكونات قائمة مصادر واستخدامات الأموال

أما فيما يتعلق بقائمة حركة الأموال فأنه يلزم لإعدادها استخدام ميزانيتين عموميتين متتاليتين وتكمل الاستفادة منها باستخدام حساب الأرباح والخسائر عن المدة الأخيرة في التحليل. والواقع أن السبب في استخدام ميزانيتين متتاليتين هو أن الميزانية العمومية تقدم معلومات عن لحظة زمنية، بينما قائمة الدخل تبين ما حدث خلال مدة من الزمن، وبالتالي فأن حركة الأموال – فيما يتعلق بالإيرادات والمصروفات- يمكن تحديدها في قائمة الدخل نفسها أما عناصر الميزانية العمومية فلا يمكنها أن تبين في ذاتها أية تغييرات أو تدفقات نظراً لأنها تمثل حالة سكون. وجدير بالذكر أيضاً أن مقارنة ميزانيتين متتاليتين أفقياً لا يفي ولا يخدم الهدف الذي من أجله تعد قائمة حركة الأموال، ذلك لأن هذه المقارنة صافي التغييرات التي طرأت على كل عنصر من عناصر الميزانية خلال المدة ولا تظهر العلاقات التي تنشأ بين مصادر الأموال واستخدامها، وهو الهدف من إعداد قائمة حركة الأموال.

وتعد القائمة عن طريق تصنيف صافي التغييرات في عناصر الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية- من واقع الميزانية العمومية المقارنة- على أساس ما إذا كان كل تغير فيها يمثل مورداً للأموال أو استخدامها لها. ومن ثم تنقسم التغيرات إلى مجموعتين:

أ. موارد الأموال:

١- الزيادة في المطلوبات.

٢- الزيادة في حقوق الملكية.

٣- النقص في الموجودات.

ب. استخدامات للأموال:

١- الزيادة في الموجودات.

٢- النقص في المطلوبات.

٣- النقص في حقوق الملكية.

ويلاحظ في مجال إظهار تغييرات حقوق الملكية أنه يحسن أن يبين صافي الربح – قبل الضرائب– كمورد للأموال مع بيان الضرائب المستقطعة كاستخدامات لها. وتبين مما سبق أن قائمة حركة الأموال تتضمن جميع العناصر التي تمثل صافي تغييرات الأموال خلال المدة، ويلاحظ أننا ذكرنا كلمة صافي التغيرات لكي يكون واضحاً أن هذه القائمة لا تحاول أن تصور كل تدفقات الأموال داخل المنشأة خلال المدة، بمعنى أنه غالباً ما تتغير قيمة أحد بنود الميزانية– القروض والسلفيات مثلاً– بصفة مستمرة خلال العام (المدة) نتيجة لسداد بعض هذه القروض ومنح قروض أخرى ويصل حجم هذه التغيير مبالغ كبيرة ولكن صافي التغيير هو الفرق الذي يظهره رصيد هذا البند في تاريخ إعداد كل من الميزانيتين سواء بالزيادة أو النقص.

أهمية الكشف وتصنيف المصادر والاستخدامات:

يعدّ كشف مصادر واستخدامات الأموال (أو اختصار "كشف الأموال ") من أهم الكشوفات المصرفية المعاصرة، التي صار إعدادها إلزامياً من قبل الكثير من السلطات الرقابية الخارجية والسلطات المالية، ويقوم بإعدادها كذلك المحاسب القانوني (الخارجي)، والهدف من إعداد هذا الكشف هو حساب وعرض التغيرات في مصادر أموال المصرف، والتغييرات في استخدامات الأموال:

أولاً : فمصادر الأموال تأتي من:

أ– العمليات التشغيلية الجارية (أي الدخل الصافي بعد الضريبة مضافاً إليه الكلف الدفترية المتمثلة بالاستهلاكات السنوية، ومخصص الديون المشكوك فيها وغير ذلك من كلف دفترية.

ب–بيع الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل.

ج– تخفيض القروض.

د– تخفيض الموجودات المتداولة الأخرى.

هـ– بيع الموجودات الثابتة.

و– زيادة الودائع (تحت الطلب، التوفير، الثابتة).

ز- زيادة المطلوبات المتداولة الأخرى (المستحقات غير المدفوعة).

ح- الزيادة في الاقتراض (المديونية) طويل الأجل.

ط- الزيادة في رأس المال الممتلك.

ثانياً: أما استخدامات الأموال فتوجه نحو:

أ- الخسائر التشغيلية (إن وجدت).

ب- شراء الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل.

ج- زيادة القروض.

د- زيادة الموجودات المتداولة الأخرى.

هـ- شراء الموجودات الثابتة الإضافية.

و- تخفيض الودائع (تحت الطلب ، التوفير، الثابتة).

ز- تخفيض المطلوبات المتداولة الأخرى (تسديد مقسوم أرباح مستحق،...).

ح- تخفيض الاقتراض (المديونية) طويل الأجل.

ط- تخفيض رأس المال الممتلك (إن وجد)

وبعبارة أخرى فإن مصادر الأموال هي:

- الانخفاض في فقرات الموجودات.
- الزيادة في فقرات المطلوبات (بما فيها الودائع).
- الزيادة في فقرات حق الملكية (بما فيها صافي العمليات التشغيلية).

في حين أن استخدامات الأموال هي:

- الزيادة في فقرات الموجودات.
- الانخفاض في فقرات المطلوبات (بما فيها الودائع)
- الانخفاض في حق الملكية (بما فيها صافي العمليات التشغيلية).

كل ذلك في إطار المعادلة المحاسبية المعروفة:

الموجودات = المطلوبات + حق الملكية

كيفية إعداد الكشف:

لغرض إعداد كشف مصادر واستخدامات الأموال (أو كشف الأموال) لابدّ من وجود ميزانيتين عموميتين (أي لسنتين)، وكشفين للدخل، وبيانات مالية إضافية تساعد في إجراء مجموعة من التعديلات اللازمة أثناء العملية. ويمكن تلخيص كيفية إعداد هذا الكشف على الوجه الآتي :

أولاً : وضع أرقام ميزانيتين عموميتين في الكشف، وبشكل عمودي، أي أرقام الموجودات والمطلوبات وحق الملكية في نهاية السنة الأخيرة في عمود، ومما يماثل ذلك من أرقام للسنة السابقة لها في عمود ثانٍ، كما في ورقة العمل اللازمة لإعداد الكشف أدناه.

ثانياً: حساب التغيير في فقرات الموجودات بين نهاية السنة الأخيرة ونهاية السنة السابقة، إما بالزيادة أو الانخفاض. فانخفاض فقرات الموجودات يوضح في عمود المصادر، وزيادة فقرات الموجودات يوضع في عمود الاستخدامات، كما جاء أعلاه.

ثالثاً : حساب التغيير في فقرات المطلوبات وحق الملكية بين نهاية السنة الأخيرة ونهاية السنة السابقة، أي إما بالزيادة أو الانخفاض. فزيادة فقرات المطلوبات وحق الملكية توضع في عمود المصادر، وانخفاضها يوضع في عمود الاستخدامات.

رابعاً : يجمع كل من عمود المصادر، وعمود الاستخدامات، ولابد أن يكونا متساويين.

خامساً : هناك مجموعة من التعديلات التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند إعداد الكشف، ومن المفضل أن توضع بين قوسين إضافيين من الأعمدة في ورقة العمل. ومن بين أهم هذه التعديلات (التي تتضح من خلال المعلومات المالية الإضافية)، إضافة الكلف الدفترية إلى مبلغ الدخل الصافي، باعتبارها لا تؤلف مصادر أو استخدامات للأموال، وهي تشمل: مصاريف الاندثار، مصاريف الديون المشكوكة. ويمكن أن يعالج بالطريقة نفسها مخصص خسائر الاستثمارات.

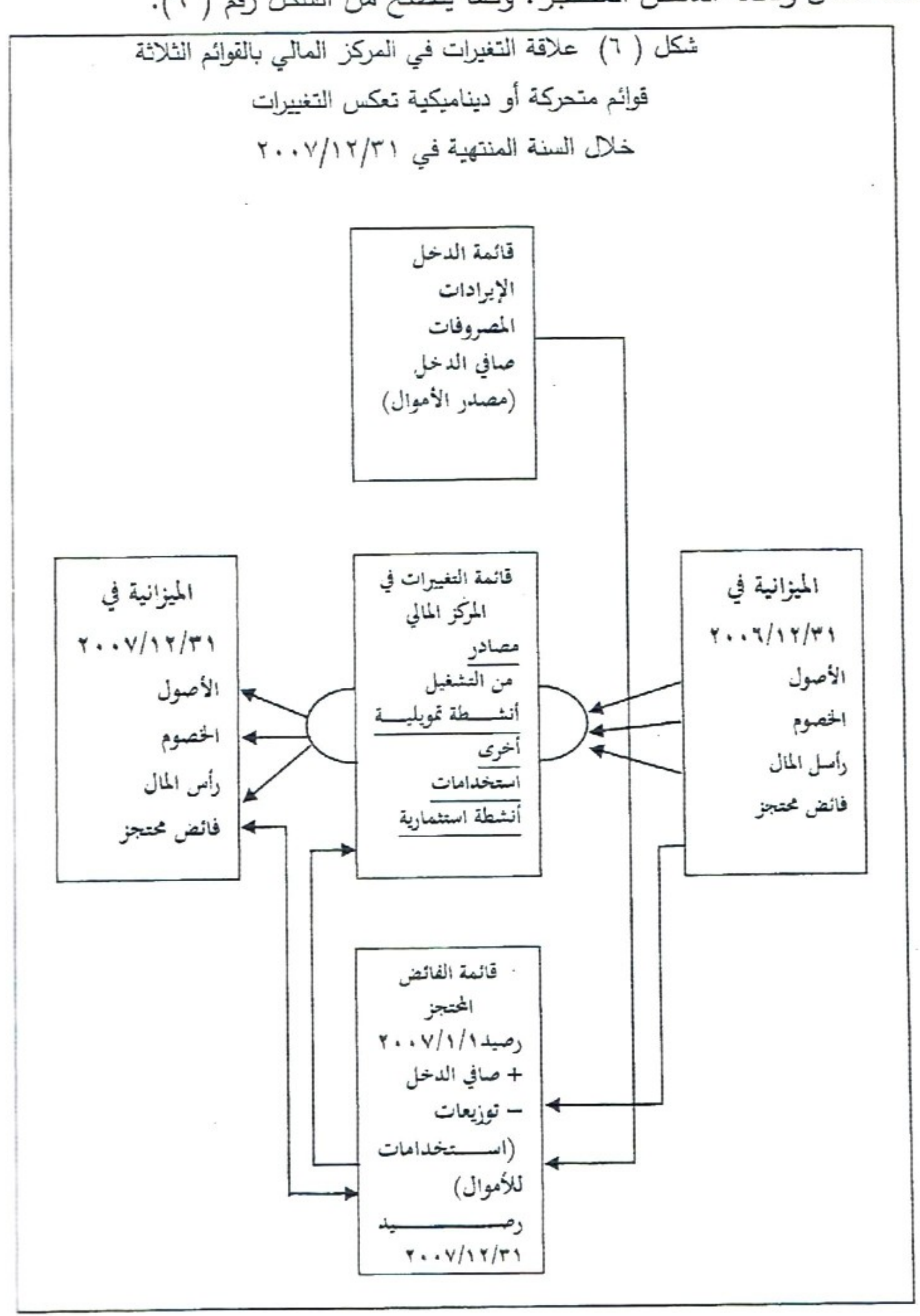
وليس المهم بالطبع هو أي هذه الأشكال أو طرائق العرض تستخدم، وإنما المهم معرفة أن الفرق بين مجموعة الاستخدامات إنما يعبر عن التغيير في الأموال Change In Funds خلال المدة موضع الدراسة. وبطبيعة الأحوال فإن البيانات المستخدمة في إعداد

قائمة الأموال إنما يتم الحصول عليها من قائمة المركز المالي أول وآخر المدة فضلاً عن قائمة الدخل وقائمة الفائض المحتجز. وكما يتضح من الشكل رقم (٦).

شكل (٦) علاقة التغيرات في المركز المالي بالقوائم الثلاثة

قوائم متحركة أو ديناميكية تعكس التغييرات

خلال السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١



ومن هذا الشكل يتضح مدى علاقة التغييرات في المركز المالي بالقوائم المالية الثلاثة الأخرى.. الميزانية.. قائمة الدخل.. قائمة الفائض المحتجز، وكما هو واضح من اسم هذه القائمة فإنها تسعى لإيضاح التغيير في المركز المالي كما هو واضح بميزانية أول وآخر المدة، فالمنشأة تستخدم ما هو متاح لها من موجودات في التشغيل أملا في كسب موجودات أكثر، ومن ثم فإن ناتج هذا التشغيل يعد من أهم مصادر تدفق الأموال، التي يمكن استخدامها في سداد الديون وشراء الموجودات، فضلاً عن هذا فإن المنشأة يمكن أن تحصل على الأموال أيضاً من بيع الموجودات القديمة أو من إصدار أسهم جديدة أو الافتراض، وبالتالي فإن هذه الأنشطة االتمويلية والاستثمارية هي التي تؤدي إلى تغيير أرصدة الميزانية (الميزانية المالي) في أول المدة المحاسبية عنه في آخر هذه المدة، وما قائمة التغيير في المركز المالي إلا أداة لتبيان كيفية وأسباب هذا التغيير...

كما يلاحظ على هذا الشكل الإيضاحي أن قائمة الدخل وقائمة الفائض المحتجز وقائمة تدفق الأموال هي عبارة عن قوائم ديناميكية متحركة Dynamic Statements تعكس ما حدث من تغييرات Changes خلال المدة المحاسبية، في أن الميزانية ما هي إلا قائمة ساكنة أو ثابتة Static Statement، تعكس المركز المالي Financial Position للمنشأة في لحظة زمنية محددة، أو بالأحرى في لحظة سكون افتراضية .

وهناك طرائق وأساليب في استخراج الفرق أو التغير فالمحاولات مثل المصادر الاستخدام: زيادة الأموال نقص الأموال أو قد تعرض بشكل قوائم كما يفضلها الكثير من المحاسبين في شكل متوازن Balanced Form طبقاً للمعادلة الاتية:

المصادر = الاستخدامات

وليس المهم بالطبع هو أي هذه الأشكال أو طرائق العرض تستخدم وإنما المهم هو معرفة أن الفرق بين مجموعة المصادر ومجموعة المصادر إنما يعبر عن التغير في الأموال Change In Funds خلال المدة موضع الدراسة.

مثال تطبيقي:

المصرف العراقي (ش. م) ورقة العمل لكشف مصادر واستخدامات الأموال (كشف الأموال) للسنتين ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ لأقرب (١٠٠٠) دينار

الفقرة	٢٠٠٦	٢٠٠٥	المصادر	الاستخدامات
الموجودات:	×	×		
النقد في الصندوق ولدى المصارف	×	×		٧٣
الأخرى	×	×		٢١٠٠
صافي الحسابات الطليقة	×	×		
المصرف المركزي	×	×	١٢٧٥	
الاستثمارات قصيرة الأجل	×	×		٤٨٢١
القروض	×	×	٢٣٣	
يطرح: مخصص الديون المشكوك فيها	×	×	٥٨٣٣	
الاستثمارات طويلة الأجل	×	×		٧٨٤
الايجارة طويلة الأجل	×	×		٤٧٣
المباني والمعدات والأثاث	×	×	٣٠٠	
يطرح: مخصص الاندثار (الاستهلاكات)	×	×		١٣٦٧
الموجودات				
مجموع الموجودات				
المطلوب وحق الملكية:	×	×		
الودائع تحت الطلب (الجارية)	×	×		٤٦٣٤
ودائع التوفير	×	×		٤٩١٤
الودائع الثابتة	×	×	٨٨٠٠	
فوائد مستحقة غير مدفوعة	×	×	٣٠٠	
ضرائب دخل مستحقة غير مدفوعة	×	×	١١٠٠	
الاقتراض قصير الأجل	×	×		٢٧٩
رأس المال المدفوع	×	×	٥٠٠	
الأرباح المنجزة	×	×	١١١٤	
مجموع المطلوبات وحق الملكية				
مجموع المصادر = مجموع الاستخدامات			١٩٤٤٥	١٩٤٤٥

المصرف العراقي (ش. م) كشف مصادر واستخدامات الأموال (أو كشف الأموال)
للسنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ لأقرب (١٠٠٠) دينار

الفقرة	المبلغ	المبلغ
مصادر الأموال:		
العمليات التشغيلية		
الدخل الصافي	١١١٤	
تضاف: الكلف الدفترية(الاندثار والديون المشكوك فيها)	٥٢٣	١٦٣٧
انخفاض الموجودات		
الاستثمارات قصيرة الأجل	١٢٧٥	
الاستثمارات طويلة الأجل	٥٨٣٣	٧١٠٨
الزيادة في المطلوبات		
الودائع الثابتة	٨٨٠٠	
المطلوبات المتداولة الأخرى (الضرائب والفوائد المستحقة)	١٤٠٠	١٠٢٠٠
الزيادة في رأس المال الممتلك		٥٠٠
مجموع مصادر الأموال		١٩٤٤٥
استخدامات الأموال:		
الزيادة في الموجودات		
النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى	٧٣	
صافي عمليات الاحتياطات الفائضة	٢١٠٠	
القروض	٤٨٢١	
الايجارة طويلة الأجل	٧٨٤	
المباني والمعدات والأثاث	٤٧٣	
الموجودات الأخرى	١٣٦٧	٩٦١٨
الانخفاض في المطلوبات		
الودائع تحت الطلب	٤٦٣٤	
ودائع التوفير	٤٩١٤	
الاقراض قصير الأجل	٢٧٩	٩٨٢٧
مجموع استخدامات الأموال		١٩٤٤٥

ويظهر من دراسة كشف الأموال للمصرف الوطني (المفترض) أن المصادر من العمليات التشغيلية قد بلغت (١٦٣٦) ألف ديناراً، ومن انخفاض الموجودات (٧١٠٨) ألف ديناراً، ومن الزيادة في المطلوبات (١٠٢٠٠) أف ديناراً كان أغلبها من حصيلة الزيادة في الودائع الثابتة (٨٨٠٠) ألف ديناراً. كما أرتفع رأس المال الممتلك بمقدار (٥٠٠) ألف ديناراً. وكان مجموع المصادر بذلك يساوي (١٩٤٤٥) ألف دينار.

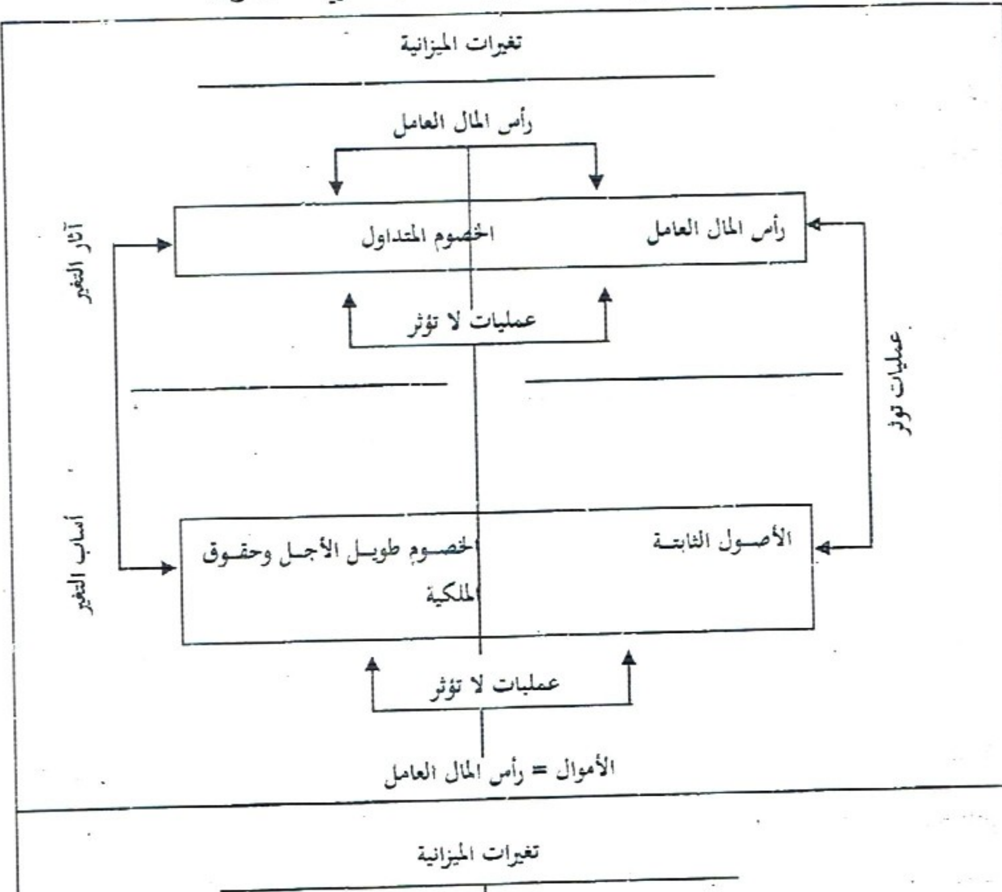
أسس إعداد قائمة المتغيرات في المركز المالي (من منظور تعريف الأموال):

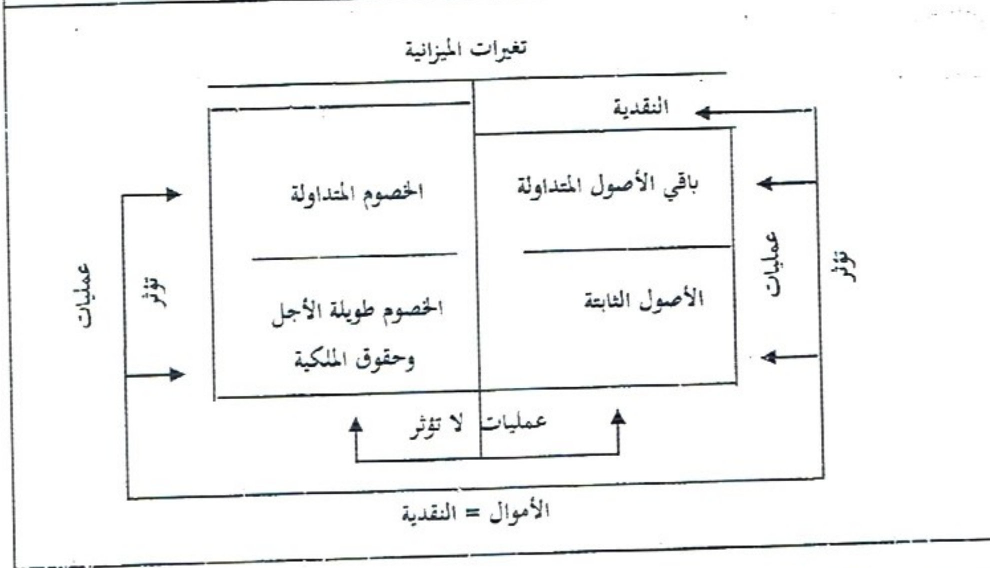
أن دراسة التغيرات في المركز المالي تستلزم أساساً في تحديد (تعريف الأموال) حيث ينعكس هذا الإطار على عملية تحديد ماهية المصادر وما هي الاستخدامات ويمثل هذا المدخل في تحديد وتعريف الأموال كضرورة في عملية إعداد القوائم أو التحاسب عليه في تحديد المسؤولية أو مستوى أداء النشاط وبالتالي تقويم الأداء بشكل صحيح وإمكانية تقديم المعلومات اللازمة ضمن القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي للجهات المستفيدة.

وتتفق الأدبيات المتخصصة أن تعريف الأموال يأخذ اتجاهين أو أن تعريف الأموال أن تطلق على يراد به تحديداً

أما تعريف الأموال كنقدية فالمقصود بها بالأموال هنا يراد يتغير رصيد النقدية أي الفرق بين أول المدة وأخره وإذا كان المقصود هو رأس المال العامل مثلاً للأموال فهنا لابد من البحث عن أسباب التغير في أول الفقرة وآخره فيما يتعلق برصيد رأس المال العامل ومصادر ذلك التغير ويجد التغير وقوعه. أنظر الشكل.

شكل رقم (٧) يبين التغيرات حسب تعريف الأموال





تحديد الأموال من وجهة نظر الجهة المستفيدة فإذا كان المقصود بها رأس المال العامل فهذا يعطي تصور أن قائمة التغير يراد بها للاستخدام الخارجي، وإذا كان المستخدم داخلي مقل أداة المنشأة والتي يهمها تفعيل عمليات التشغيل اليومية وإدارة النقدية فهذا سوق ينظر للأموال مجهول النقدية.

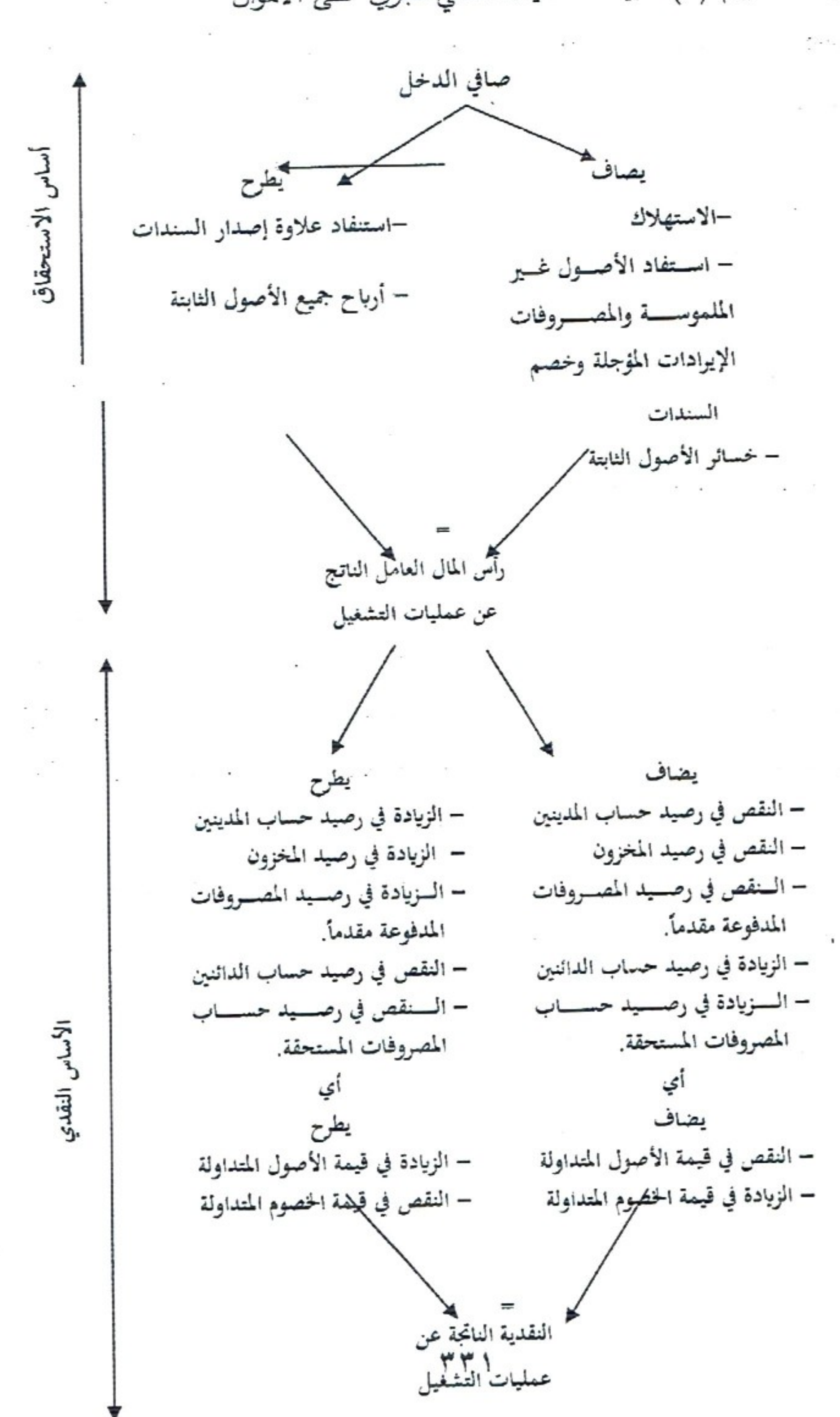
وعلى العموم فالنقدية تعبر عن الأموال وطبقاً لهذا التعريف فأن الاهتمام الخاص بإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي سوف تنصب بالأساس على التدفقات النقدية خلال المدة ومقارنة بتن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة من خلال حصر العمليات والأنشطة التي تحدث بسببها تلك التغيرات. ويعتبر أحد المفاهيم المعبرة عن (الأموال) لأغراض إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي .. حيث يعرف رأس المال العامل بأنه عبارة عن زيادة الموجودات المتداول على المطلوبات المتداول والحاصل من ذلك هو الفرق وفق المعادل الاتية:

الأموال = الموجودات المتداول – المطلوبات المتداول

وتبرز أهمية هذا التعريف للأموال بقائمة المتغيرات في المركز المالي من أجل حصر الزيادة أو النقصان خلال المدة وصولاً إلى تحديد رأس المال العامل في نهاية المدة قياساً إلى أول المدة.. وقد تكون هناك حركة الموجودات لدى المطلوبات ولكنها متكافئة مما لا يحصل في النتيجة أي تعتبر في قيمة رأس المال العامل.

من هذا يتضح أنه عندما تعرف الأموال على أنها النقدية ، فإن قائمة الدخل تخضع لعدة تعديلات هامة وملحوظة وذلك لتحويل رقم صافي الدخل إلى تدفق نقدي داخل، في حين أن هذه القائمة للدخل تخضع لتعديلات أبسط نسبياً في حالة تعريف الأموال على أنها رأس المال العامل، حيث يكون المطلوب فقط مجرد تعديل صافي الدخل بتلك العناصر التي لا يترتب عليها للأموال وذلك كما يتضح في المخطط رقم (٨)بما ياتي:

شكل ومخطط رقم (٨) طبيعة التعديلات التي تجري على الاموال



ذلك لأن:

التغير في قيمة الموجودات المتداولة يؤدي إلى تغير في قيمة النقدية كالآتي

زيادة نقص (استخدام) نقص زيادة (مصدر)

كما :

التغير في قيمة الخصوم المتداولة يؤدي إلى ←———— تغير في قيمة النقدية

كالآتي

زيادة زيادة (مصدر)

من هذا يتضح أن صافي الدخل المقاس في ظل أساس الاستحقاق لا يعبر عن قيمة الأموال الناتجة عن التشغيل، فبعض المصاريف والخسائر تطرح من الإيرادات لتحديد صافي الدخل، بالرغم من أنها لا تتطلب استخداماً للأموال، مثال ذلك الاستهلاك واستنفاد الموجودات غير المادية وخصم إصدار السندات Amortization of Bond Discount، ومن ثم فإنه لتحويل صافي الدخل إلى تدفق داخل ناتج عن عمليات التشغيل فإنه لابد من إضافة مثل هذه العناصر إلى صافي الدخل مرة ثانية. كما أن هناك عناصر تضاف إلى الإيرادات لتحديد صافي الدخل، بالرغم من أنه لا يترتب عليها تدفق داخل للأموال، مثال استنفاد علاوة إصدار السندات Amortization to Premium on Bonds ومكاسب بيع الموجودات الثابتة Gaings ومن ثم فإنه لتحويل صافي الدخل إلى تدفق داخل ناتج عن عمليات التشغيل فإنه لابد من طرح مثل هذه العناصر من صافي الدخل .

تطبيقات قائمة التغييرات للمركز المالي :

أن عملية تطبيق قائمة المتغيرات تنطلق بالأساس من مداخل تعريف الأموال والمتمثلة بـ (رأس المال العامل والنقدية) وسيتم دراسة تدفقات الأموال من هذه المداخل وكما يأتي:

أولاً : تغييرات المركز المالي من منظور رأس المال العامل:

في البدء لابد من معرفة أن العوامل التي تؤثر على تغيير رأس المال العامل يتمثل باتجاهين كما أشرنا إليه هما اما مصادر والتي تنجم عنها زيادة أو استخدامات والتي تنجم

عنها نقصان وكلاهما يمثلان تغيير في محتويات القوائم وعناصرها مستهلاً المصادر تمثل كما اشرنا إليها بالأنشطة وبيع الموجودات أو الاقتراض أو إصدار لأسهم أما الاستخدامات فتمثل بتكاليف الأنشطة وشراء الموجودات وسداد القرض وتحقيق حقوق الملكية ويمكن بلورة عدد من الفعاليات المؤثرة على رأس المال العامل والذي يمثل تعريف للأموال سواء بالزيادة أو النقصان من خلال ما ياتي:

أولاً: التغيير بالزيادة : وتكون من خلال المصادر الاتية:

١- صافي الربح المتحقق من النشاط.

٢- الإيرادات المتحققة عن بيع موجودات.

٣- الإيرادات المتحققة عن إصدار أسهم.

٤- الزيادة التي تأتي من خلال زيادة المطلوبات طويلة الأجل.

ثانياً : أما لتغيير بالنقصان فيتحقق من خلال:

١- صافي الخسارة من النشاط.

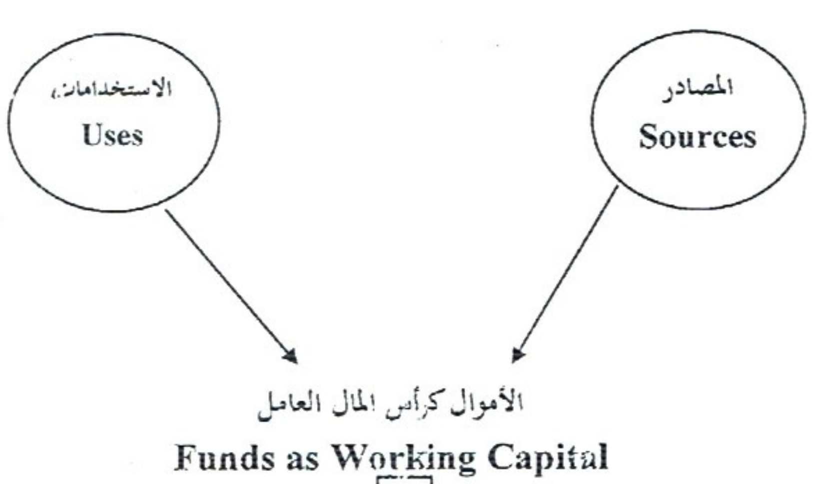
٢- عملية شراء موجودات ثابتة.

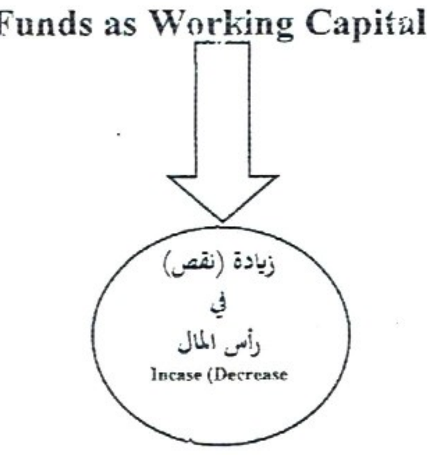
٣- توزيعات الأرباح على المساهمين (بشكل نقدي).

٤- نقص في المطلوبات طويلة الأجل.

٥- إلغاء بعض الأسهم (رأس المال).

ويمكن أن يعبر عنها بالمخطط رقم (٩) التالي:





شكل (٩) العلاقة في حالة استخدام تعريف الأموال (كراس المال العامل)

من زاوية أخرى يمكن دراسة العوامل المؤثرة في رأس المال العامل وكما يأتي:

١- عمليات مالية تؤثر على العناصر المتداولة فقط مثل شراء بضاعة إعداد التزام أو ديون وذلك لأن المبالغ المدفوعة من النقد تقابل زيادة في البضاعة مثلاً فهي تتأثر بالشكل ولكنها نفس القيمة أي تحول والسداد هو نقصان بالتصديق بها بالديون.

٢- عمليات مالية متبادلة بين العناصر المتداولة من جهة والعناصر الغير متداول من جهة أخرى مثل شراء موجودات ثابتة أو بيعها فمنها يحصل تغير في الجانب المتداول من الموجودات يقابلها زيادة في الموجودات الثابتة فأن التغيير الحاصل في رأس المال

العامل سوف يحصل بسبب تغيير في مكوناتها. حيث أن شراء أرض أو عقار يعني نقص في رأس المال العامل لموجودات متداول أو مقلوبات لصالح الموجودات الثابتة وهكذا في حالة الافتراض ثم شراء بضاعة.

٣- العمليات المالية التي تؤثر على العناصر الغير متداولة ويمثل هذا النوع بالعمليات التي تؤثر في الجانب الثابت من الموجودات أو المطلوبات وهذا سوف لا يؤثر بالمباشر على رأس المال العامل إذا ما أعتمد كونه هو التعريف المستخدم للأموال.. مثل عقار أو أراضي مقابل استصدرد أسهم أو افتراض.

مثال تطبيقي :

من خلال المعلومات المتوافرة في قائمة المركز المالي لإحدى الشركات للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وجدنا ما ياتي:

	٢٠٠٥/١٢/٣١	٢٠٠٧/١٢/٣١	الفروق	
			مدين	دائن
الموجودات				
مجموع الموجودات متداولة	٨٠.٠٠٠	٥.١٠٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	–
مجموع الموجودات ثابتة	١٦٠.٠٠٠	١٦٠.٠٠٠	–	–
مجموع الموجودات	٢٤٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠		
مخصص الاندثار	٢٠.٠٠٠	٢٢.٠٠٠	–	٢.٠٠٠
مجموع المطلوبات المتداولة	٦٠.٠٠٠	٤٨.٠٠٠	١٢.٠٠٠	–
رأس المال في أول المدة (١/١)	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	–	–
أرباح محجوزة	٦٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠	–	١٥.٠٠٠

إذا علمت:

١- ان صافي الربح عن المدة هو ٣٠.٠٠٠.

٢- لم تقم الشركة بتوزيع الأرباح أو اية مسحوبات شخصية أخرى.

الحل:

أ- استخراج التغيرات:

١- في بدء لابد تحديد تعريف الأموال الذي سيتم اعتماده وهنا طبقاً هو رأس المال العامل.

٢- تقوم بإعداد قائمة التغييرات وعلى وفق ما ياتي:

أ- بالتغييرات التي حصلت بمحتويات المركز المالي وكما ياتي:

رأس المال العامل أول المدة =٨٠٠٠٠-٦٠٠٠٠ = ٢٠١٧

رأس المال العامل آخر المدة =١٠٠٠٠٠ -٤٨٠٠٠ =٥ ٢٠١٧

التغير الحاصل بين كل من أول المدة وآخر المدة أي الفرق.

التغيير في رأس المال العامل= ناتج رأس المال العامل أول المدة – رأس المال العامل آخر المدة = ٢٠١٧٠ – ٥ ٢٠١٧ دينار التغير كان (زيادة)

٣- البحث عن هذه التغييرات زيادة كان أو نقصان وأسبابها من خلال البيانات المتوافرة في السؤال وما تتضمن من تغييرات في عناصر رأس المال العامل.

	زيادة	نقص
زيادة في الموجودات المتداول	٢٠١٧٠	
نقص في المطلوبات المتداولة	١ ٢٠١٧	
مجموع	٣ ٢٠١٧	صفر
زيادة في رأس المال العامل	–	٣ ٢٠١٧
	٣ ٢٠١٧	٣ ٢٠١٧

٤- بعد تحديد حجم التغيير بالزيادة ٣ ٢٠١٧ تبدأ بالبحث عن مصدر، أو سبب الزيادة في رأس العامل وعند التدفق في حركة المحتويات نجد أن رصيد الأرباح المحجوزة قد تغيير بالزيادة مقداره (٣٠٠٠٠) وحيث أنه لا توجد مسحوبات أو توزيعات الأرباح، فضلاً عن الزيادة التي ستحقق والناجمة عن الاندثار والبالغة ٢٠١٧ وحيث أنه لا يوجد شراء موجودات ولا بيعها فالنتيجة ستكون هي (٣ ٢٠١٧).

ب- إعداد قائمة التغييرات في المركز المالي: وتشمل قائمة التغييرات في المركز المالي في ٢٠٠٦/١٢/٢١.

مصادر الأموال	
من النشاط:	٣٠٠٠٠
صافي الربح عن المدة	٢٠١٧٠
يضاف (يطرح) عناصر لا تؤثر على رأس المال العامل	٢٠١٧٣
استخدامات الأموال	٢٠١٧٣
الزيادة في مصادر عن الاستخدامات	٢٠١٧٣

قائمة التدفق النقدي Cash Flow Statement

تعد هذه القائمة على اساس تعريف الاموال بالنقد (يطلق عليها قائمة التغير في المركز المالي بالاساس النقدي)، لذا فهي تشمل العمليات النقدية وتستبعد العمليات غير النقدية [illegible] المالي التغير النقدي، اي التغير في الرصيد النقدي بين [illegible] محاسبيتين.

١- النقد المستخدم في العمليات التشغيلية (شراء بضاعة، تسديد نفقات التشغيل).

٢- النقد المستخدم في الحصول على الموجودات والاستثمارات.

٣- النقد المستخدم في الايفاء بالالبتزامات او استرداد الاسهم.

وتشمل المعاملات غير النقدية الجوانب الاتية:

١- اقساط الاندثار والنفاذ والاطفاء والديون المعدومة.

٢- توزيعات الارباح على شكل اسهم.

٣- تخصيص وعمل الاحتياطات.

٤- شطب الموجودات الثابتة.

وتعد قائمة التغير في المركز المالي احدى ادوات التحليل المالي لاغراض الادارة لما يتضمنه من بيانات ومعلومات تساعدها في تخطيط النقد المتاح للاستخدام بشكل يحقق لها افضل استخدام للنقد وباقل تكلفة .

ورقة العمل

ولاعداد تحضير قائمة التغير في المركز المالي على اساس تعريف الاموال بالنقد لابد من اعداد ورقة عنل تساعد في تحليل العمليات النقدية وغير النقدية للوحدة الاقتصادية بين مدتين محاسبيتين للتوصل الى التغير الحاصل في النقدية بين تلك المدتين.

ولاعداد ورقة العمل لابد من اتباع الخطوات الاتية :

أولاً : اعداد وتخطيط ورقة العمل :

لاعداد ورقة العمل لابد من ان يتم تقسيمها الى اربعة اقسام افقية تمثل الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والنقد المستلم والنقد المدفوع، كما وتقسم الى حقول عمودية تمثل ارصدة حسابات السنة السابقة (سنة الاساس) والتغير (المدين والدائن) بالارصدة وارصدة حسابات سنة المقارنة .

ثانياً : خطوات العمل :

على المحلل المالي عند اعداد ورقة العمل اتباع الخطوات الاتية في التحليل :

١- الزيادة في الموجودات المتداولة (عدا النقد) تمثل نقصاً في النقد المستلم.

٢- النقص في الموجودات المتداولة (عدا النقد) يمثل زيادة في النقد المستلم.

٣- الزيادة في المطلوبات المتداولة (المطلوبات قصيرة الاجل) تمثل زيادة في النقد المستلم.

٤- النقص في المطلوبات المتداولة يمثل نقص في النقد المستلم.

ملاحظة :

ان الرصيد المتحقق من الخطوات المذكورة اعلاه يمثل رصيد النقد من العمليات التشغيلية عند اضافة او طرح صافي الدخل المتحقق.

٥- الزيادة في الموجودات الثابتة تمثل الزيادة في النقد المدفوع عندما يكون التسديد نقداً، اما اذا كان التسديد بالاجل (اوراق دفع، دائنون، قروض) فانه يمثل زيادة في المطلوبات.

٦- النقص في الموجودات الثابتة يمثل زيادة في النقد المستلم اذا كان البيع نقداً، وزيادة في الموجودات اذا كان البيع بالاجل.

٧- الزيادة في القروض المستلمة تؤدي الى زيادة في النقد المستلم او زيادة في الموجودات، والنقص في القروض يعني الزيادة في النقد المدفوع.

٨- ما ينطبق على القروض (لفقرة ٧) ينطبق على راس المال والارباح المحتجزة.

ولتوضيح هذه الخطوات وكيفية اعداد ورقة العمل ناخذ المثال التالي:

قائمة التغير في راس المال العامل Statement Of Change In Working Capital

تعد هذه القائمة على اساس تعريف الاموال براس المال العامل، لذا يطلق عليها بقائمة التغير في المركز المالي على أساس راس المال العامل او قائمة تدفق الاموال على اساس التغير في راس المال العامل، وحيث ان راس المال العامل يمثل الفرق ما بين الموجودات قصيرة الاجل (متداولة) والمطلوبات قصيرة الاجل.

ان زيادة راس المال العامل خلال المدة المحاسبية يعني ان مصادر الاموال اكبر من استخدامات هذه الاموال اما النقصان في راس المال العامل فيعني زيادة استخدامات الاموال على حساب مصادر هذه الاموال، لذا فان هذه القائمة تظهر لنا مكونات راس المال العامل ومن اين حصلنا على الاموال واين استخدمنا هذه الاموال خلال المدة

المحاسبية، أي ان الزيادة في راس المال العامل تعني زيادة مصدر الاموال، والنقص في راس المال العامل يعني زيادة الاستخدام للاموال، مع ملاحظة ان هنالك عمليات تحدث داخل الوحدة الاقتصادية ولا تؤثر على راس المال العامل لان هذه العمليات تحدث ضمن مفردات مكونات المال العامل (أي عمليات تتعلق بالموجودات قصيرة الاجل وتحدث فيما بينها او عمليات تتعلق بالمطلوبات قصيرة الاجل وتحدث فيما بينها، او عمليات تحدث بين الموجودات قصيرة الاجل والمطلوبات قصيرة الاجل).

ان مصادر الاموال وفقاً لتعريف راس المال العامل يمكن ان تحدد بما ياتي:

١- صافي الدخل.

٢- استرداد الاندثار (الاستهلاك).

٣- الزيادة في راس المال (حقوق الملكية).

٤- التخفيض في الموجودات الثابتة.

٥- الزيادة في المطلوبات طويلة الاجل.

اما استخدامات الاموال وفقاً لهذا التعريف فيمكن تحديدها بما ياتي:

١- تخفيض راس المال.

٢- توزيعات الارباح.

٣- الزيادة في الموجودات الثابتة (التوسعات الراسمالية).

٤- التخفيض في المطلوبات طويلة الامد.

ورقة العمل

كما تم اعداد ورقة عمل وفقاً لتعريف الاموال على اساس النقد، فان تعريف الاموال على اساس راس المال العامل يحتاج الى اعداد ورقة عمل تصدر بنفس الاسلوب السابق في الاساس النقدي من حيث عدد الحقول العمودية والافقية (شكل الورقة)، الا انها تختلف عنها من حيث خطوات العمل التي تشمل:

١- تخصيص الحقل الاول الافقي لمفردات راس المال العامل (الموجودات قصيرة الاجل والمطلوبات قصيرة الاجل) ليتم استخراج صافي التغيير براس المال العامل.

٢- تخصيص الحقل الثاني الافقي للفقرات المتبقية من قائمة المركز المالي (الموجودات طويلة الاجل [الثابتة] والموجودات الاخرى والمطلوبات طويلة الاجل وحقوق الملكية).

٣- تخصيص الحقل الثالث الافقي للزيادة الناشئة في راس المال العامل.

٤- تخصيص الحقل الرابع الافقي للنقصان الحاصل في راس المال العامل.

٥- يستخدم صافي التغيير براس المال العامل لغرض المطابقة والتاكد من صحة العمل.

اما الشكل العمودي فهو نفسه بدون تغيير عن الورقة السابقة.

مثال: باستخدام المعلومات المتاحة في مثال شركة التجهيزات الرياضية.

المطلوب: اعداد ورقة العمل وفقاً لتعريف راس المال العامل؟

الحل: يتم اعداد ورقة العمل وفقاً لتعريف الاموال براس المال العامل كما ياتي:

شركة التجهيزات الرياضية

ورقة العمل لتحليل التغير في راس المال العامل للسنة المنتهية في ٣١/١٢/

البيان		التغير		
		مدين	دائن	
راس المال العامل				
نقد	١٤٠٠٠	١٠٩٠٠		٢٤٩٠٠
مدينون	٢٧٠٠٠	٦٠٠٠		٣٣٠٠٠
مخزون	٤٠٠٠٠		١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
م. مدفوعة مقدماً	١٠٠٠	٦٠٠		١٦٠٠
دائنون	(٢٣٤٠٠)	٧٩٠٠		(١٥٥٠٠)
فوائد مستحقة	---		١٥٠٠	(١٥٠٠)
ضرائب مستحقة	(٦٦٠٠)	---	٤٠٠	(٧٠٠٠)
راس المال العامل	٢٠١٧٥	٢٥٤٠٠	١١٩٠٠	٦٥٥٠٠
صافي التغير براس المال العامل			١٣٥٠٠	
الموجودات الثابتة				

موجودات ثابتة				
المطلوبات	١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠		١٣٠٠٠٠
مخصص اندثار متراكم			٧٥٠٠	
قروض طويلة الاجل	٢٠١٧ ١		٢٠١٧٠	١٩٥٠٠
حقوق الملكية	---			٢٠١٧٠
راس المال	١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠
ارباح محتجزة	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢١٠٠٠	٥٦٠٠٠
مجموع التغير		٦٠٤٠٠	٦٠٤٠٠	
الزيادة في راس المال العامل		٢١٠٠٠		
صافي الدخل		٢٠١٧		
قروض طويلة الاجل		٧٥٠٠		
الاندثار				
النقص في راس المال العامل			٣٠٠٠٠	
شراء موجودات			٥٠٠٠	
توزيعات الارباح			٣٥٠٠٠	
الزيادة والنقص في راس المال العامل		٤٨٥٠٠	١٣٥٠٠	
صافي التغير في راس المال العامل		٤٨٥٠٠	٤٨٥٠٠	
المجموع				

بعد اجراء تحليل للتغير في المركز المالي لشركة التجهيزات الرياضية باستخدام ورقة العمل يمكن ان نلاحظ بان صافي التغير في راس المال العامل قد بلغ ١٣٥٠٠ دينار خلال سنة حيث مثل الزيادة الحاصلة في راس المال العامل لتلك السنة والبالغ ٦٥٥٠٠ دينار قياساً براس المال العامل لسنة حيث بلغ ٥ ٢٠١٧ دينار، وان هذه الزيادة استطعنا

ان نحدد مصدرها من خلال معرفة مصادر الاموال وفقا لتعريف راس المال العامل واستخدامات هذه الاموال والفرق مثل لنا الزيادة والحاصلة في راس المال العامل لسنة.

قائمة التغير في راس المال العامل

بعد الانتهاء من اعداد ورقة العمل لتحليل التغير في المركز المالي وتحديد مصادر الاموال وفقاً لتعريف تصريف الاموال على اساس راس المال العامل وتحديد استخدامات هذه الاموال، يتم اعداد قائمة التغير في المركز المالي على اساس تعريف الاموال براس المال العامل للمدة المحاسبية لاظهار مصادر واستخدامات الاموال لتمكين مستخدم القوائم المالية من التعرف عليها ومساعدته على اتخاذ القرارات المناسبة وكما موضح ادناه:

شركة الامين

قائمة التغير في المركز المالي على اساس راس المال العامل للسنة المنتهية في ٣١/١٢/

مصادر الاموال

استخدامات الاموال

يضاف او يطرح صافي التغير في راس المال العامل.

وبالعودة الى مثالنا السابق، فان قائمة التغير في المركز المالي لشركة التجهيزات الرياضية لسنة تتضمن مصادر واستخدامات الاموال وكما ياتي:

شركة التجهيزات الرياضية

قائمة التغير في المركز المالي على اساس راس المال العامل للسنة المنتهية في ٣١/١٢/

مصادر الاموال

صافي الدخل	٢١٠٠٠	
استرداد الاندثار	٧٥٠٠	
قروض طويلة الاجل	٢٠١٧٠	
		٤٨٥٠٠

استخدامات الاموال:

شراء موجودات	٣٠٠٠٠	
توزيعات الارباح	٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
صافي التغير في راس المال العامل		١٣٥٠٠
		٤٨٥٠٠

الفصل السادس عشر
التحليل المالي لقائمة التدفق النقدي

تمهيد

من المعلوم ان التحليل المالي يشمل كل القوائم الرئيسة من خلال المعادلات والنسب والادوات المستخدمة سواء التقليدية او الحديثة. وقد سبق الاشارة الى العديد من التطبيقات للتحليل المالي لكل قوائم الدخل والمركز المالي للمؤسسة و قائمة التغير في المركز المالي وكذلك للمبعات والموارد البشرية ومصادر الاموال واستخداماتها ، واستكمالا لعملية التحليل سيتم تناول كشف التدفقات النقدية التي اصبحت من القوائم والتقارير الملزمة لاي مؤسسة والمطلوب اعداده لما علاقة وتاثر في العملية الادارية سواء في التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

ما هي قائمة التدفق النقدي

تسمى القائمة الرابعة التي تقدم معلومات مالية عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت خلال المدة بقائمة التدفق النقدي. او هي قائمة يتم اعدادها لمعرفة مصادر النقدية واستخدامتها التي حدثت خلال المدة المالية، فهذه القائمة تعطي المستخدمين ومتخذي **القرارات سواء كانو من داخل الشركة او خارجها اجوبة واضحة على الاسئلة الاتية:**

١. من اين حصلت الشركة على النقدية؟
٢. فيما استخدمت النقدية خلال المدة؟
٣. مقدار التغير الحاصل في رصيد النقدية خلال المدة؟

تصنيف العمليات النقدية في قائمة التدفق النقدي

ان قائمة التدفق النقدي تعطي معلومات بالمقبوضات والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال المدة لكل من الانشطة التشغيلية والانشطة الاستثمارية والانشطة التمويلية كالتالي:

1. **التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية :**

وهي تمثل التدفقات النقدية الناتجة من البنود التي تدخل في تحديد صافي الربح كحساب الايرادات والمصروفات وتكلفة المبيعات والبنود الاخرى المرتبطة بها في الميزانية كحسابات المدينون والدائنون وبضاعة اخر المدة والمصروفات المدفوعة مقدما والمصروفات المستحقة كالتالي:

- **بنود التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضة) من الانشطة التشغيلية**
  - **المقبوضات النقدية** من بيع السلع والخدمات
  - المقبوضات النقدية من المدينون
  - المقبوضات النقدية من فوائد القروض الممنوحة
  - توزيعات الارباح المقبوضة من الاستثمار في الاسهم
  - المقبوضات النقدية الاخرى من العمليات التي لا تصنف على انها انشطة استثمارية او تمويلية

- **بنود التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعة) من الانشطة التشغيلية:**
  - المدفوعات النقدية على شراء البضائع والخدمات.
  - المدفوعات النقدية على المصروفات التشغيلية
  - المدفوعات النقدية على الضرائب والرسوم والغرامات
  - المدفوعات النقدية للدائنين.
  - المدفوعات النقدية على الفوائد.
  - التبرعات النقدية.
  - المردودات النقدية للزبائن والعملاء.
  - المدفوعات النقدية الاخرى من العمليات التي لاتصنف على انها انشطة استثمارية او تمويلية.

ويتم استخراج صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية اما بالطريقة المباشرة او بالطريقة الغير مباشرة كالتالي:

اولا : الطريقة المباشرة

وفقا لهذه الطريقة فان صافي التدفق النقدي يمثل الفرق بين المبالغ النقدية المقبوضة والمبالغ النقدية المدفوعة من الانشطة التشغيلي ة، وهذه بعض المعادلات التي تساعد في استخراج البنود النقدية من الانشطة التشغيلية بحسب الطريقة المباشرة:

- النقدية المقبوضة من الزبائن والعملاء = صافي المبيعات + رصيد المدينون اول المدة – رصيد المدينون اخر المدة
- النقدية المدفوعة للموردين = تكلفة المبيعات + (مخزون اخر المدة – مخزون اول المدة) + (رصيد الدائنون اول المدة – رصيد الدائنون اخر المدة)
- النقدية المدفوعة على المصروفات التشغيلية = المصروفات التشغيلية – (المصروفات غير النقدية) + (المصروفات المدفوعة مقدما اخر المدة– المصروفات المدفوعة مقدما اول المدة) + (المصروفات المستحقة اول المدة–المصروفات المستحقة اخر المدة)

ثانيا: الطريقة غير المباشرة

وفقا لهذه الطريقة فانه يتم تعديل رقم صافي الدخل الظاهر في قائمة الدخل وذلك باضافة او طرح البنود التشغيلية غير النقدية من صافي الدخل وذلك بهدف تحويل رقم صافي الدخل من اساس الاستحقاق الى الاساس النقدي كالتالي:

كشف تعديل الربح المحاسبي من اساس الاستحقاق الى الاساس النقدي	
صافي الدخل المحاسبي الظاهر في قائمة الدخل	XXX
يضاف له:	
خسائر بيع الموجودات الثابتة	**XXX**
مصاريف اهلاك الموجودات غير المتداولة	**XXX**

كشف تعديل الربح المحاسبي من اساس الاستحقاق الى الاساس النقدي

صافي الدخل المحاسبي الظاهر في قائمة الدخل	xxx
الزيادة في حسابات الدائنون	xxx
الزيادة في المصاريف مستحقة الدفع	xxx
النقص في حسابات المدينون	xxx
النقص في حساب البضاعة	xxx
النقص في المصروفات المدفوعة مقدما	xxx
يخصم منه:	
ارباح بيع الموجودات الثابتة	xxx
الزيادة في حسابات المدينون	xxx
الزيادة في حساب البضاعة	xxx
الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدما	xxx
النقص في حسابات الدائنون	xxx
النقص في الضرائب و المصاريف مستحقة الدفع	xxx
صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية	xxx

استخدام الطريقة المباشرة عند اعداد قائمة التدفقات النقدية وذلك لانها تحقق الهدف من اعدادها والتي تتمثل بعرض البنود النقدية الداخلة والخارجة ، الا ان الطريقة المباشرة يتطلب اعدادها الى وقت وجهد، فلذلك يفضل معدو القوائم المالية استخدام الطريقة غير المباشرة والذي تعطي نفس النتيجة.

٢.التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية:

وهي تمثل التدفقات النقدية من العمليات التي تتضمن شراء وبيع الموجودات الثابتة، او الاستثمارات كالاسهم والسندات، والعمليات التي تتضمن منح القروض وتحصيلها، وهي كالتالي:

- بنود التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضة) من الانشطة الاستثمارية:
  - المقبوضات النقدية من بيع الموجودات الغير متداولة
  - المقبوضات النقدية من تحصيل اصل القرض الممنوح للغير
  - المقبوضات النقدية من بيع الاستثمارات في الاسهم والسندات
- بنود التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعة) من الانشطة الاستثمارية:
  - المدفوعات النقدية على شراء الموجودات الغير متداولة
  - منح القروض للغير
  - المدفوعات النقدية على شراء الاسهم والسندات للاستثمار

٣.التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية:

وهي تمثل التدفقات النقدية من العمليات التي لها علاقة بحسابات الالتزامات وحقوق الملكية ، كاصدار الاسهم والسندات وتوزيع الارباح وغيرها، وكذلك تتضمن افتراض النقود واعادة تسديدها ، كالاتي:

- بنود التدفقات النقدية الداخلة(المقبوضة) من الانشطة التمويلية
  - المقبوضات النقدية من اصدار الاسهم والسندات
  - المقبوضات النقدية من الاقتراض من الغير
- بنود التدفقات النقدية الخارجة(المدفوعة) من الانشطة التمويلية:
  - المدفوعات النقدية من توزيع الارباح على حملة الاسهم
  - المدفوعات النقدية لتسديد القروض
  - المدفوعات النقدية عن تسديد السندات

طريقة اعداد قائمة التدفق النقدي

يتطلب اعداد القوائم المالية كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية الى معرفة ارصد الحسابات في نهاية المدة والتي يتم الحصول عليها من ميزان المراجعة المعدل كما سبق وشرحنا، ولكن لاعداد قائمة التدفق النقدي فاننا نحتاج الى ما ياتي :

١.ميزانية مقارنة : لمعرفة التغيرات الحاصلة في ارصدة الحسابات وذلك بمقارنة رصيد اول المدة برصيد اخر المدة.

٢.قائمة دخل للمدة الحالية: لتحديد التدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

٣.بعض المعلومات من دفتر الاستاذ العام:لمعرفة المبالغ النقدية المقبوضة والمدفوعة خلال المدة المالية.

اما بالنسبة لخطوات اعداد قائمة التدفق النقدي فهي كالتالي:

١.تحديد صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية : وقد شرحنا بانه يوجد طريقتين لاستخراج صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية وهما الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة ، حيث باستخدام الطريقة المباشرة يتم طرح بنود النقدية المدفوعة من البنود النقدية المقبوضة وتسجيل القيمة بالصافي ، وبالنسبة للطريقة الغير مباشرة فيتم تحويل صافي الدخل المحاسبي من اساس الاستحقاق الى الاساس النقدي ، والطريقتان يعطيان نفس النتيجة.

٢.تحديد صافي التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية : وذلك بطرح بنود النقدية المدفوعة من البنود النقدية المقبوضة من الانشطة الاستثمارية.

٣.تحديد صافي التدفق النقدي من الانشطة االتمويلية : وذلك بطرح بنود النقدية المدفوعة من البنود النقدية المقبوضة من الانشطة االتمويلية

٤.تحديد التغيرات في النقدية: وذلك بمقارنة رصيد النقدية في اول المدة وفي اخر المدة.

وتظهر القائمة في الشكل التالي:

كشف التدفق النقدي بالطريقة المباشرة

البيان	القيمة
(الطريقة المباشرة)التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	
المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات	xxx
المدفوعات النقدية على شراء البضائع والخدمات	(xxx)
المدفوعات النقدية على المصروفات التشغيلية	(xxx)
(1) صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	xxx
التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	
المقبوضات النقدية من بيع الموجودات الثابتة	xxx
المقبوضات النقدية من بيع الاستثمارات في الاسهم والسندات	xxx
المدفوعات النقدية على شراء الموجودات الثابتة	(xxx)
المدفوعات النقدية على شراء الاسهم	(xxx)
(2) صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	xxx
التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية	
المقبوضات النقدية من اصدار الاسهم والسندات	xxx
المقبوضات النقدية من الاقتراض من الغير	xxx
المدفوعات النقدية من توزيع الارباح على حملة الاسهم	(xxx)
المدفوعات النقدية من تسديدات القروض	(xxx)
(3) صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية	xxx
(الزيادة او النقص في النقدية (١+٢+٣	xxx
النقدية في بداية المدة	xxx

كشف التدفق النقدي بالطريقة المباشرة	
البيان	القيمة
النقدية في نهاية المدة	xxx

متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية

لعرض التدفقات النقدية التي حدثت في الوحدة الاقتصادية خلال المدة المالية من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية ، هناك مجموعة من المتطلبات الواجب مراعاتها والتي أوضحتها لجنة معايير المحاسبة الدولية في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) المعدل لسنة١٩٩٢، وكذلك مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق في القاعدة المحاسبية رقم (٧) لسنة١٩٩٧ القاضي بإلزام تطبيق هذه القاعدة (المعيار) ابتداءً من حسابات السنة المنتهية في١٩٩٧/١٢/٣١ ، وعلى النحو الآتي:

أولاً : عرض التدفقات النقدية

يجب على الوحدات الاقتصادية الالتزام بإعداد قائمة مستقلة (كشفاً مستقلاً) بالتصنيفات الرئيسة لإجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية الناشئة عن ممارسة أنشطتها التشغيلية والاستثمارية واالتمويلية ، وكما يأتي :

١.عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

تعرض الوحدة الاقتصادية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام أي من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة وكما يأتي:

أ الطريقة المباشرة

بموجب الطريقة المباشرة يتم الإفصاح عن التبويبات الرئيسة من أجمالي المقبوضات النقدية وأجمالي المدفوعات النقدية ، ويجري الحصول على هذه التبويبات إما من السجلات المحاسبية للوحدة الاقتصادية أو من قائمة الدخل بعد تعديل المبيعات وتكلفة المبيعات (إيرادات الفوائد وما شابهها ومصاريف الفوائد وما شابهها في المؤسسات المالية) وأية مفردات تحتويها قائمة بآثار كل من:

– التغيرات الحاصلة خلال المدة على أرصدة المخزون والمدنين والدائنين والمتعلقة بالأنشطة التشغيلية.

– البنود غير النقدية الأخرى.

– البنود الأخرى التي تمثل آثارها النقدية تدفقات نقدية استثمارية أو تمويانية.

ب.الطريقة غير المباشرة

بموجب الطريقة غير المباشرة يتم تعديل صافي الربح او الخسارة بالآثار الناشئة عن:
التغيرات الحاصلة خلال المدة على أرصدة المخزون والمدينين والدائنين والمتعلقة بالأنشطة التشغيلية.

البنود غير النقدية الأخرى ، مثل : الاندثارات ، المخصصات ، الضرائب المؤجلة ، أرباح وخسائر العملة الأجنبية غير المتحققة ، أرباح الشركات الزميلة غير الموزعة.

– جميع البنود الأخرى والتي تمثل أثارها النقدية تدفقات استثمارية او تمويلية.

وكبديل، يمكن أن يتم عرض صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة وذلك بإظهار الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل وكذلك التغيرات الحاصلة خلال المدة في المخزون والمدينين والدائنين والمتعلقة بالأنشطة التشغيلية.

ويفضل الكثير من معدي قائمة التدفقات النقدية استخدام الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية نظراً لان طريقة إعدادها تعد اكثر سهولة واقل تكلفة من الطريقة المباشرة إضافة إلى أنها توضح آثار التغيرات النفدية على صافي الدخل (بعد تعديله بالحسابات غير النقدية) بصورة أوضح مما تقدمه الطريقة المباشرة.

٢ .عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

يجب على الوحدة الاقتصادية ان تعد عرضاً مستقلاً (منفصلاً) بالبنود الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية وأجمالي المدفوعات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

٣. يمكن (يجوز) التقرير عن التدفقات النقدية الآتية والناشئة عن الأنشطة التشغيلية الاستثمارية واالتمويلية على أساس صافي الربح:

أ. المقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن الزبائن ، حينما تعكس التدفقات النقدية الأنشطة الخاصة بالزبون وليس الأنشطة الخاصة بالوحدة الاقتصادية ، ومن الأمثلة على ذلك:

- قبول وإعادة دفع الودائع حين الطلب بالنسبة للمصرف.
- الأموال التي يحتفظ بها لصالح الزبائن في وحدة اقتصادية استثمارية.
- الإيجارات المحصلة نيابة عن المالكين او المدفوعة لهم.

ب. المقبوضات المدفوعات النقدية المتعلقة ببنود يكون معدل دورانها سريعاً ، ومبالغها كبيرة وميعاد استحقاقها قصيراً . ومن الأمثلة على ذلك:

- مبالغ اصل الدين المتعلقة بزبائن بطاقات الائتمان.
- شراء وبيع الاستثمارات.
- القروض قصيرة الآجل ، وخاصة تلك التي لا يتجاوز ميعاد استحقاقها الثلاثة أشهر.

٤. يمكن إظهار التدفقات النقدية لنشاطات المؤسسات المالية الآتية على أساس صافي المبالغ:

المقبوضات والمدفوعات النقدية عن قبول وتسديد الودائع ذات الآجل الثابت.

ب. وضع الودائع لدى المؤسسات المالية الأخرى ، وسحب الودائع من تلك المؤسسات

ج. .السلف النقدية والقروض المقدمة للزبائن وإعادة تسديدها.

تمارين تطبيقية

التمرين الاول : توافرت لديك البيانات والمعلومات الاتية عن شرك الاتحاد المساهمة والمطلوب/ اعداد قائمة التدفقات النقدية عن المدة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١ بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة:

١. قائمة المركز المالي المقارنة لشركة الاتحاد المساهمة عن المدة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١ (المبالغ بالدنانير)

بيان	١٩٩٢/١٢/٣١	١٩٩٣/١٢/٣١
الموجودات		
نقدية بالصندوق	٩٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
مدينون	٧٥٠٠٠	٧٠٠٠٠
مخزون	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدما	١٠٠٠٠	٥٠٠٠
اراضي	١٥٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠
مكائن	٧٥٠٠٠	٩٠٠٠٠
مخصص الاندثار المتراكم للمكائن	(٥٠٠٠٠)	(٦٠٠٠٠)
اجمالي الموجودات	٣٩٠٠٠٠	٤٥٥٠٠٠
المطلوبات وحقوق الملكية		
الدائنون	٥٠٠٠٠	٣١٥٠٠
مصاريف مستحقة	١٥٠٠٠	١٧٥٠٠
راس المال (اسهم)	٢٥٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠
ارباح محتجزة	٧٥٠٠٠	١١٥٠٠٠
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٣٩٠٠٠٠	٤٥٥٠٠٠

٢. قائمة الدخل لشركة الاتحاد المساهمة عن المدة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١ (المبالغ بالدنانير)

صافي المبيعات	٥٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٣٠٠٠٠٠
مجمل الربح	٢٠٠٠٠٠
مصاريف التشغيل	١٢٥٠٠٠
صافي الربح	٧٥٠٠٠

٣. معلومات اضافية اخرى تم استخراجها من الدفاتر والسجلات المحاسبية:

أ. تم شراء قطعة ارض عن طريق اصدار اسهم بالقيمة الاسمية.

ب. تم بيع ماكنة كلفتها ٤٠٠٠٠ دينار واندثارها المتراكم (٢٥٠٠٠) دينار.

ج. قامت الشركة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين.

الحل:

مقدار التغير في النقدية = رصيد النقدية اخر المدة – رصيد النقدية اول المدة.

= ١١٠٠٠٠ – ٩٠٠٠٠

= ٢٠٠٠٠ دينار

ويمكن تحليل مقدار التغير في النقدية من خلال كل من الانشطة التشغيلية والاستثمارية واالتمويلية ن طريق اعداد قائمة التدفقات النقدية وعلى النحو الاتي:

١. قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة

صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات النقدية عن المبيعات)

صافي المبيعات	٥٠٠٠٠٠
+ النقص في رصيد المدينين	٥٠٠٠
	٥٠٥٠٠٠

التدفقات النقدية الخارجة

أ. المدفوعات النقدية عن المشتريات

تكلفة البضاعة المباعة	٣٠٠٠٠٠
+ النقص في رصيد الدائنين	١٧٥٠٠
+ الزيادة في رصيد المخزون	١٠٠٠٠
	٣٢٧٥٠٠

ب. المدفوعات النقدية عن المصاريف

مصاريف التشغيل	١٢٥٠٠٠
الاندثار	(٣٥٠٠٠)
– النقص في م.م.مقدما	(٥٠٠٠)
– الزيادة في المصاريف المستحقة	(٢٥٠٠)
	٨٢٥٠٠
اجمالي التدفقات النقدية الخارجية	٤١٠٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	٩٥٠٠٠

صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية الداخلة

بيع مكائن	١٥٠٠٠
اجمالي التدفقات النقدية الداخلة	١٥٠٠٠٠

التدفقات النقدية الخارجة

شراء اراضي	٤٠٠٠٠
شراء مكائن	٥٥٠٠٠
اجمالي التدفقات النقدية الخارج	٩٥٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	(٨٠٠٠٠)

صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية

التدفقات النقدية الداخلة

زيادة راس المال (اصدار اسهم)	٤٠٠٠٠

ويمكن توضيح ذلك من خلال حـ/ المكائن كما ياتي:

حـ/ المكائن

٧٥٠٠٠ رصيد ١/١	٤٠٠٠٠ بيع ماكنة
٥٥٠٠٠ شراء مكائن	٩٠٠٠٠ رصيد ١٢/٣١
١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
======	=====

٢. قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة

شركة الاتحاد المساهمة

قائمة التدفقات النقدية (بالطرائقة غير المباشرة)

عن المدة المنتهية في ٣١/١٢/ ١٩٩٣

صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

صافي الربح المعدل ١١٠٠٠٠			
يضاف			
نقص رصيد المدينين	٥٠٠٠		
نقص رصيد المصاريف المدفوعة مقدما	٥٠٠٠		
زيادة رصيد المصاريف المستحقة	٢٥٠٠		
	١٢٥٠٠		
		١٢٢٥٠٠	
يطرح			
زيادة رصيد المخزون		١٠٠٠٠	
نقص رصيد الدائنين		١٧٥٠٠٠	
			٢٧٥٠٠
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية			٩٥٠٠٠
+ صافي المبيعات النقدية من الانشطة الاستثمارية			(٨٠٠٠)
+ صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية			٥٠٠٠
صافي التغير في النقدية			٢٠٠٠٠

فيما ياتي قائمة المركز المالي لشركة الربيع المساهمة كما هي في ١٩٩٧/١٢/٣١
(المبالغ بالاف الدنانير)

بيان	١٩٩٦/١٢/٣١	١٩٩٧/١٢/٣١
الموجودات		
النقدية	١٤٤	١٦٢
المدينون	١٩٨	١٨٠
المخزون	٣٣٦	٣٣٠
مصروفات مدفوعة مقدما	٢٤	٢٧
اراضي	١٦٠	٢٨٦
مكائن	٣٠٠	٥٠٠
سيارات	٢٠٠	١٥٠
مخصص الاندثار المتراكم	(١٨٣)	(٢٥٨)
براءة الاختراع	١٢٠	١٠٥
اجمالي الموجودات	١٢٩٩	١٤٨٢
المطلوبات وحقوق الملكية		
الدائنون	٢٦١	٢٢٥
ضرائب مستحقة	١٩٨	٢٠٤
سندات قروض طويلة الاجل	٢٨٥	-
راس المال (اسهم)	٤٥٠	٩٠
علاوة اصدار اسهم	-	٨
ارباح محتجزة	١٠٥	١٣٥
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	١٢٩٩ =====	١٤٨٢ =====

وقد كانت قائمة الدخل عن المدة المنتهية في ١٩٩٧/١٢/٣١ بالشكل الاتي: (المبالغ بالاف الدنانير)

صافي المبيعات	٣٩٦
تكلفة البضاعة المباعة	(١٩٢)
مجمل الربح	٢٠٤
م. التشغيل	(١١٤)
صافي الربح	٩٠

معلومات اضافية اخرى:

١. قامت الشركة باصدار اسهم لزيادة رأسمالها بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار.

٢. علاوة على اصدار السهم تتعلق بالاسهم الجديدة المصدرة.

المطلوب: اعداد قائمة التدفقات النقدية لشركة الربيع المساهمة عن المدة المنتهية في ١٩٩٧/١٢/٣١ بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة

الحل:

مقدار التغير في النقدية = ١٦٢ - ١٤٤ = ١٨

١. قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة

صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

التدفقات النقدية الداخلة

صافي المبيعات	٣٩٦
+ النقص في رصيد المدينين	١٨
المقبوضات النقدية من المبيعات	٤١٤

التدفقات النقدية الخارجة

تكلفة البضاعة المباعة	١٩٢
+ النقص في رصيد الدائنين	٣٦

- الزيادة في رصيد المخزون		(٦)
المدفوعات النقدية عن المشتريات		٢٢٢
+ مصاريف التشغيل		١١٤
- الاندثار		(٧٥)
- اطفاء براءة الاختراع		(١٥)
+ زيادة في م.م.مقدما		٣
- زيادة رصيد الضرائب المستحقة		(٦)
اجمالي المدفوعات النقدية عن المشتريات والمصاريف		٢٤٣
		===
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		١٧١
		===
صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية		
التدفقات النقدية الداخلة		
بيع سيارات	٥٠	
التدفقات النقدية الخارجة		
شراء اراضي	١٢٦	
شراء مكائن	٢٠٠	
اجمالي التدفقات النقدية الخارجة	٣٢٦	
صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	(٢٧٦)	
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية		
التدفقات النقدية الداخلة		
زيادة راس المال (اصدار اسهم)	٤٥٠	
علاوة الاصدار	١٨	
	٤٦٨	

التدفقات النقدية الخارجة

تسديد سندات القروض طويلة الاجل ٤٥٠

ارباح موزعة

٦٠ (صافي الربح – الارباح المحتجزة)

صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية ١٢٣

مقدار التغير في النقدية = ١٧١ + (٢٧٦) + ١٢٣= ١٨

٢. قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة

صافي الربح المعدل	١٨٠ (صافي الربح + الاندثار + اطفاء براءة الاختراع)
يضاف: نقص رصيد المدينين	١٨
نقص رصيد المخزون	٦
زيادة رصيد الضرائب المستحقة	٦
	٢١٠
يطرح:	
نقص رصيد الدائنين	٣٦
زيادة رصيد م.م. مقدما	٣
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	(٢٧٦)
+ صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية	١٢٣
صافي التغير في النقدية	١٨

مثال محلول

توافرت لديك الميزانية العمومية المقارنة لاحدى الشركات الصناعية وكما يأتي في ١٢/٣١.

المطلوب اعداد كشف التدفقات النقدية مستفيدا من المعلومات الاتية: (المبالغ الف دينار)

١. بلغ صافي الربح بعد الضريبة في ٢٠٠٦/١٢/٣١ (١٨٠) الف دينار.

٢. الاندثار (الاستهلاك) السنوي كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١ (١٠٠) الف دينار

٣. وزعت الشركة أرباح على المساهمين (٨٠) الف دينار.

الموجودات	٢٠٠٦	٢٠٠٥	المطلوبات و حق الملكية	٢٠٠٦	٢٠٠٥
نقد	٤٠٠	٣٠٠	دائنون	٧٠٠	٥٠٠
أوراق مالية قابلة للتسويق	٦٠٠	٢٠٠	أوراق دفع	٦٠٠	٧٠٠
أوراق القبض	٤٠٠	٥٠٠	مستحقات	١٠٠	٢٠٠
المخزون	٦٠٠	٩٠٠			
			مطلوبات طويلة الاجل	٦٠٠	٤٠٠
الموجودات الثابتة	٢٥٠٠	٢٢٠٠	اسهم ممتازة	١٠٠	١٠٠
مخصص الاهتلاك المتراكم	(١٣٠٠)	(١٢٠٠)	راس المال المدفوع (اسهم عادية)	١٢٠	٦٢٠
			الاحتياطيات وارباح محتجزة	٩٨٠	٨٨٠
اجمالي الموجودات	٣٢٠٠	٢٩٠٠	اجمالي المطلوبات وحق الملكية	٣٢٠٠	٢٩٠٠

الحل:

١. اعداد كشف التدفقات النقدية للانشطة التشغيلية

صافي الربح بعد الضريبة	١٨٠
الاهتلاك السنوي	١٠٠
الانخفاض في أوراق القبض	١٠٠
الانخفاض في المخزون	٣٠٠
الزيادة في الدائنون	٢٠٠
الانخفاض في أوراق الدفع	(١٠٠)
الانخفاض في المستحقات	(١٠٠)
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	٦٨٠

٢. اعداد كشف التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (١١)

الزيادة في الموجودات الثابتة (شراء)	(٤٠٠)
بيع الموجودات الثابتة	صفر
صافي التدفقات النقدية الاستثمارية	٤٠٠

---

[١١]. يضاف الى الفرق قيمة الاستهلاك (الا ندثار) السنوي.

٣. اعداد كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

الزيادة في المطلوبات الطويلة الاجل	٢٠٠
مقسوم الأرباح على المساهمين	(٨٠)
صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية	١٢٠

٤. اعداد قائمة التدفقات النقدية للشركة

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	٦٨٠
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	(٤٠٠)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	١٢٠
صافي التدفقات النقدية	٤٠٠

تحليل وتفسير النتائج

يتضح من كشف التدفقات النقدية للشركة المفترضة انه لايوجد مشاكل رئيسة تواجه إدارة الشركة، اذ ان نشاطها التشغيلي جهز الشركة بمبلغ (٦٨٠) الف دينار بالإضافة الى النقدية المتوافرة من الأنشطة التمويلية ومقدارها (٢٠) الف دينار، والتي على ما يبدو انها استخدمت في الاستثمار الإضافي في الموجودات الثابتة والبالغة (٤٠٠) الف دينار، وزيادة النقدية والأوراق المالية القصيرة الاجل بمقدار (٥٠٠) الف دينار. هذا بجانب يلاحظ ان التدفقات النقدية الداخلة تحققت من خلال الانخفاض بالمخزون وزيادة حساب الدائنون. اما التدفقات النقدية الخارجية الرئيسة فهي تحققت بالزيادة بالنقد والأوراق المالية القصيرة الاجل وبمقدار (٤٠٠) الف دينار، وبذلك تحسنت سيولة الشركة.

الفصل السابع عشر
الأطار المفاهيمي للأداء المالي

تعريف وأهمية قياس الأداء المالي المصرفي

أولا : تعريف الأداء المالي

يعبر عن الأداء بمعنى واسع بأنه " النتائج التي يحصل عليها من العمليات وكذلك يعطي الفرصة لأجراء التقييم والمقارنة نسبة الى النتائج السابقة والمعايير والمقارنة مع المصارف الأخرى ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية". أن تعريف الأداء على مستوى المصارف ومنها المصارف التجارية لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى إذ أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء وغالباً ما نجد الكتاب المصرفيين يعرفون الأداء المالي المصرفي على وفق هذه الأطار" أن أداء المصرف يمكن قياسه عن طريق الحسابات أو المعايير السوقية والعائد على الموجودات ، إذ يعد مقياساً محاسبياً مقبولاً بشكل واسع لقياس ربحية المصرف" [١٢]..

ويقصد بالأداء المالي المصرفي " الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف ". كما عبر الكرخي عنه "بأنه مايحققه المصرف من أهداف مخططة ومن ثم قياس المتحقق ومقارنته مع المخطط وهو أولى الخطوات على مستوى الأداء الذي تمارسه المصارف للنهوض بمستواها الأقتصادي"، فالأداء المالي المصرفي هو "العملية يتم من خلالها أستكشاف وأشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع للمصارف يهتم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمصارف، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي تُستخدم هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي المصرفي لتلك المصارف".

---

[١٢] د. مروج المرسومي. تقويم الاداء المصرفي. دار الدكتور للعلوم ط١/ بغداد. ٢٠١٩ ٤٥ بتصرف

عليه يتضح أن الأداء المالي المصرفي هو النتيجة النهائية لنشاط المصرف المقيمة بمقاييس يمكن من خلالها معرفة ماتم تحقيقه من أهدافه الفعلية ومقارنتها بالأهداف المخططة .

نظراً لأهمية العمل المصرفي وخصوصيته التي تجعل منه أكثر حساسية للمخاطر، خاصة مايتعلق بثقة الزبائن به وأن أهتزاز هذه الثقة قد تعرض المصرف الى التراجع. لذا أصبحت المراجعة المستمرة لأداء المصرف مسألة مهمة وضرورية، تنعكس في مضمونها على أهمية الأداء بالنسبة للمصارف، إذ تهتم إدارات المصارف بالأداء المالي المصرفي بعدّها مؤسسات مالية وسيطة تتأجر بالاموال أساساً فضلاً عن الدور الحيوي والحرج للمصارف وفاعليته دليل على نمو البلدان للقطاع المصرفي في تحقيق التنمية الأقتصادية ورقيها. فلذلك يعد القاسم المشترك في الدراسات النظرية والتطبيقية وفي عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العملي لمختلف المصارف.

والأداء المالي المصرفي سيبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المصارف. وبأنه التوجه نحو قياس أداء المصارف على وفق المنظور المالي يعد أكثر التوجهات رسوخاً وتطوراً فالتفوق في ميدان الأداء المالي يضمن للمصرف ميزة تنافسية متفوقاً بفتح الأفاق إمامه للأنطلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطوره. ويرتبط الأداء المالي المصرفي أرتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع محدد، لمعرفة التغيرات المالية التي حدثت في مسار أعماله خلال المدد المحددة لتخطيط الأهداف، وكذلك لمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل. فهو عبارة عن معالجة المصرف للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم أداء المصارف في الماضي والحاضر وتوقع ماستكون عليه في المستقبل وبالتالي تساعد في عملية أتخاذ القرار. إذ يعتمد التقييم لذلك الأداء بشكل رئيس على عمليات التحليل المالي الذي يساعد المصارف في معرفة المركز المالي لها وتقييم نتائج أعمالها. فهو عملية تحلياتية مالية لتقييم أداء المصرف في الماضي لأكتشاف الانحرافات وتطوير ذلك الأداء في المستقبل .

ثانيا : أهمية قياس الأداء المالي المصرفي

يحتل الأداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر، لما لهُ من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المصرف ومدى تحقيقها لأهدافها. ومن خلاله يُكشف عن إيجابيات وسلبيات الأداء خلال مدة محددة وتحلل اسبابها. من أجل تدعيم الجوانب الايجابية والتغلب على السلبيات، بما يسهم في رفع مستوى الأداء في المستقبل. ولقد تناولته الدراسات المالية والمحاسبية لقياس كفاءة أداء المصارف بقصد التأكد من حسن أستغلال الموارد المتاحة وللتأكد من أمكانية المصرف لتحقيق الأهداف المرجوة منه وقدرته على تحقيق الإرباح مستقبلاً ومدى أمكانيته في تحقيق ماخطط له من أهداف أخرى. يمكن إيجاز أهمية قياس الأداء المالي المصرفي من خلال الآتي :

١. يوفر قياس الأداء مقياساً لمدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق اهدافه. فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة ، ومن ثم فهو اوسع من أي منهما في تعزيز اداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

٢. يوفر قياس الأداء معلومات لمختلف المستويات الادارية بالمصرف لإغراض التخطيط والرقابة وأتخاذ القرارات المستندة الى حقائق علمية وموضوعية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للأطراف الخارجية .

٣. يظهر قياس الأداء التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل عن طريق نتائج الأداء الفعلي سواء أكانت مقارنته تاريخياً في المصرف من سنة لأخرى أو مقارنته قطاعياً مع المصارف المماثلة له .

٤. يقيس كفاءة المصارف التجارية في توظيف الموارد المالية للنشاط المصرفي لتحقيق أعلى الايرادات بأقل التكاليف. أي العلاقة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

٥. يقيس فاعلية النشاط المصرفي في تحقيق الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع النتائج المخططة .

٦. يقيس المخاطرة للنشاط المصرفي من حيث أن أنخفاض تقلب العائد يؤدي الى انخفاض المخاطرة الى أدنى درجة ممكنة .

٧. يكشف عن مستوى التوازن بين أهداف المصرف الرئيسة (الربحية والسيولة) .

٨. يسهم في توجيه نشاطات المتابعة المصرفية نحو الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمصرف فضلاً عن نقاط القوة والضعف في عملياته الداخلية .

٩. يفصح قياس الأداء عن مستوى المركز المالي للمصرف وينعكس على سمعة المصرف في السوق .

تطور مراحل التحليل المالي المصرفي

عرف التحليل المالي بأنه "مجموعة العمليات التي تُعنى بدراسة وفهم المعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمصرف وتحليلها وتفسيرها كي يمكن الأستفادة منها في الحكم على المركز المالي للمصرف وتكوين معلومات تساعد في أتخاذ القرارات من خلال تقييم أداء المصرف وأكتشاف الأنحرافات والتنبؤ بالمستقبل".

كما عرف "بأنه العملية التي يتضمن جوهرها تحليل وقياس المعلومات المالية للمصرف بهدف الكشف عن مواطن الضعف أو القوة في المصرف وبالتالي أتخاذ القرارات المالية الصحيحة". وعرف " بأن التحليل المالي يعتمد على البيانات التاريخية التي تظهر في القوائم المالية، للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر في الربحية والكشف عن مواطن القوة ليتيح للإدارة فرصة أستغلالها كما وأن الكشف عن مواطن الضعف يتيح الفرصة للتعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها كي لاتعوق الخطط المستقبلية".كما أشير الى التحليل المالي يتمثل بمجموعة من الأساليب والطرائق الرياضية والإحصائية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المصارف في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

لذا فالتحليل المالي هو عملية لتشخيص الأداء للمصارف من خلال أستخدام مؤشرات التحليل المالي لتقييم الأداء وتطويره ورفع مستواه من خلال مقارنته بأداء المصارف المماثلة أي مقارنته قطاعياً.

وبما أن قياس وتقييم الأداء المالي المصرفي يعتمد على التحليل المالي ومؤشراته المالية، فمن هنا تظهر أهمية التحليل المالي للأداء المالي المصرفي إذ يحكم على مدى كفاءة الإدارة لتحديد وضع المصارف من خلال نقاط القوة والضعف والأستفادة من المعلومات المتاحة لأتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط والرقابة والتقويم فتضع معايير معينة تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها، وتعمل في نهاية كل مدة محددة بمقارنتها بالأرقام الفعلية لأكتشاف الأنحرافات ومعالجتها، وتستطيع المصارف من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الأموال ومدى تحقيقها للارباح ومتطلبات السيولة وكفاءتها في إدارة موجوداتها ومطلوباتها وتوازنها المالي والاتجاهات التي تتخذها للنمو والتطور في المستقبل وكذلك تقوم إدارة المصارف بمقارنة النسب المالية المستخدمة لديها مع النسب المالية للمصارف المماثلة بهدف تقييم أدائها نسبة الى أداء المصارف المنافسة لها.

وعليه يتضح بأن التحليل المالي جزء من عملية أتخاذ القرارات المستقبلية والسياسات المرسومة، كما أنه أداة لتشخيص الجوانب السلبية المتزامنة مع أداء المصارف بهدف معالجتها وكذلك تشخيص الجوانب الايجابية (القوة) ومحاولة تعزيزها . مانود أن ننوه عنه لنجاح عملية التحليل المالي يتطلب الأتي:

أ- أن يكون المحلل المالي قادراً على قراءة الكشوفات المالية وفهمها وأستخدام المؤشرات الملائمة للقرارات وتفسير النتائج وأعطاء التوصيات والمقترحات وكذلك أن يكون مقتدراً في الحصول على المعلومات المالية وغير المالية من مصادر أخرى .

ب- أن تكون المعلومات المسخدمة في التحليل المالي موثوق بها.

أن هذه العوامل يجب توافرها في مراحل التحليل المالي التي يعكسها المخطط .

المخطط (١٠) مراحل التحليل المالي



المصدر: العامري ، زهرة حسن ، والركابي، علي خلف، "أهمية النسب المالية في تقويم الأداء" ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، (٢٠٠٧).

مصادر التحليل المالي

أن مصادر التحليل المالي يتضمن (القوائم المالية) التي يعتمد عليها في قياس وتقييم الأداء المالي المصرفي إذ تعد القوائم المالية الخاصة بالمصارف على أساس فهم طبيعة أنشطة تلك المصارف والعوامل الخارجية المؤثرة في هذه الأنشطة وكذلك على أساس القوانين والأجراءات المفروضة من السلطات النقدية المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة والسيولة والسقوف الأئتمانية أو من المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تؤثر في تقييم الموجودات والمطلوبات، والقوائم المالية مجموعة من الكشوفات المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصياتية والأجمالية لمستوى أداء المصرف خلال مدة زمنية معينة، والبيانات المالية للمصارف تقدم بقائمتين أو ثلاث قوائم وكالأتي : الأولى قائمة الميزانية العمومية والثانية كشف الدخل والثالثة كشف التدفقات النقدية .

١- الميزانية العمومية

تظهر الميزانية بيانات كاملة لموجودات المصرف وماعليه من مطلوبات وحقوق الملكية في تاريخ معين، وبعبارة أخرى فإن ميزانية المصرف تظهر موجودات المصرف بعدها

أستخدامات للأموال التي حصل المصرف عليها وتتمثل بالأستثمارات في الأوراق المالية والائتمان النقدي وتتضمن كذلك النقد والموجودات الثابتة، وتظهر في الجانب الأخر مطلوبات المصرف التي تتمثل بالتزامات المصرف تجاه الاخرين وكذلك القيمة الصافية المسجلة لمصادر أموال معينة. والميزانية العمومية للمصرف تسجل المواقف المالية للمصرف عند نقطة معينة من الوقت وتكون عادة معدة لتاريخ معين (عادة في اليوم الأخير من الشهر أو السنة أو تكون فصلية). ، وتعبر ميزانية المصرف عن تعريف شامل لإدارة الموجودات والمطلوبات وذلك بمراعاة جميع البنود في جانبيها، ويتكون مدخل إدارة الميزانية من عناصر رئيسة هي التمييز بين المخاطر، والنظرة الشمولية لموقف المصرف، إذ تميز الأدارة الشاملة للميزانية بين العديد من المخاطر المرتبطة لخلق الموجودات وتمويلها وهما مخاطر الائتمان والسيولة وأسعار الفائدة وكذلك مخاطر رأس المال فهذه المخاطر مرتبطة بأداء المصارف، وتركز إدارة الميزانية على النظرة الشمولية أي أخذ الموقف الكلي للمصرف بدلاً من التركيز على جانب وأحد بمعزل عن الجوانب الأخرى

٢- كشف الدخل

كشف الدخل "بأنه كشف لقياس مدى نجاح المصرف في العمليات المصرفية خلال مدة محددة الهدف منها تحديد ربحية المصرف وقيمة الأستثمار وقدرته الائتمانية وتوفير المعلومات للمستثمرين والمقرضين تساعدهم في تقدير قيمة التدفقات النقدية المتوقعة".، ويسمى كشف الدخل أيضاً(بحساب الأرباح والخسائر) وأن حساب الأرباح والخسائر يتألف من جانبين : جانب الايرادات ويتضمن جميع إيرادات المصرف من عملياته المختلفة خلال المدة التي أعدت حساباً عنها وجانب النفقات ويتضمن جميع نفقات المصرف التي يتكبدها خلال المدة . والفرق بين الايرادات والنفقات يمثل صافي الدخل إن كانت الايرادات تزيد عن النفقات ،أما إذا كانت النفقات تزيد عن الإيرادات فالنتيجة هي صافي الخسارة.

٣- كشف التدفقات النقدية

يظهر الكشف التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) على وفق النشاطات سواء كانت نشاطات تشغياتية (النشاط الرئيس للمشروع) ، والتمويلية (الإقتراض والائتمان) ، والأستثمارية (الأستثمار في الموجودات المختلفة خلال مدد مالية معينة) ، وتاكيداً لأهميته لأنه يعطي معلومات مختلفة في مضمونها ودلالاتها عن المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى إذ يعطي معلومات لتحديد نقاط الضعف والقوة في نشاط المصرف ، كما يشكل بما يحويه من معلومات ومايمكن أشتقاقه منه من مؤشرات كمية كأداة فاعلة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والأستثمار وكذلك في أستكشاف الخطط المستقبلية في التوسع. ويوفر معلومات أضافية هامة للتحليل مثل توقيت التدفق النقدي، وتأثير العمليات في السيولة ، وجودة الارباح ، والتدفقات النقدية المستقبلية.

الادوات والاساليب المستخدمة في الأداء المالي المصرفي

أولا: ألأدوات الأساسية في تحليل القوائم المالية

طالما يعد التحليل المالي الأساس الذي يقدم عليه لقياس وتقييم الأداء المالي المصرفي فلذلك تتعدد أدوات وأساليب التحليل المالي من حيث مدى ملاءمتها لأغراض المحلل المالي من جهة وطبيعة البيانات المتاحة له من جهة أخرى ، وهناك مجموعة من أدوات وأساليب التحليل المالي الخاصة بالمصارف ويمكن تلخيص الأدوات الأساسية في تحليل القوائم المالية بما يأتي :

١- التحليل الأفقي

يقوم على أساس دراسة العلاقات المالية في المصرف كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال مراحل زمنية متتابعة للتعرف على حجم ونوع التغيير الذي يطرأ على البند المحدد أو مجموعة من البنود وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه.

بمعنى أخر يمكن القول أن التحليل المالي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين المدد المالية لعناصر القوائم المالية، وهو عملية التحليل التي تهتم بعملية تقييم الأداء خلال

مدتين زمنيتين أو أكثر وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، ويتم التحليل الأفقي من خلال مقارنة بين قيم البند أو مجموعة بنود على مدارسنةبين متتالين أو أكثر ، كمقارنة التغيرات الحادثة مثلاً بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة ، أو بمقارنة نسب التداول للمصرف في نهاية العام الحالي بنسبة التداول في نهاية العام السابق ، ويطلق على هذا النوع من التحليل مصطلح "تحليل الاتجاهات". (Trend Analysis) لكونه يهتم بدراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية في زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا البند زيادة أو نقصاناً عبر مرحلة زمنية، وعليه فأن هذا التحليل يعد تحليلاً ديناميكياً لأنه يوضح التغيرات التي حدثت فعلاً خلال مرحلة زمنية محددة، ويستفاد من هذا التحليل في التعرف على سلوك أي بند من بنود القوائم المالية التي تخضع للدراسة عبر الزمن ، وأتخاذ القرارات المناسبة بعد التعرف على أسباب التغيير التي يتعرف عليها بعد تقييم أنجازات المصرف ونشاطاته المختلفة.

٢- التحليل العمودي

يتضمن التحليل العمودي دراسة العلاقات الكمية بين بنود القوائم المالية في تاريخ محدد ، وتُحلل كل قائمة مالية على حده تحليلاً رأسياً وذلك بتحديد نسبة كل بند من بنود القائمة المالية الى إجمالي القوائم نفسها فمثلاً يمكن أجراء التحليل الرأسي للميزانية العمومية من خلال نسبة كل بند من بنود الموجودات الى إجمالي الموجودات وكذلك نسبة كل بند من بنود المطلوبات وحقوق الملكية الى إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية.وأن هذا التحليل يساعد في معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القائمة المالية وأكتشاف العلاقات التي تربط البنود ببعضها، وأيضاً يساعد في تقييم أداء المصرف في المدة المحددة . وأن هذا التحليل يتسم بالسكون وعدم الحركة.

٣- تحليل النسب المالية (المؤشرات المالية)

يقصد بالنسبة المالية إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين أحدهما بسط والأخر مقام يمثل كل منهما بند أو مجموعة من الحسابات الختامية، فالأرقام المطلقة التي ترد في الحسابات الختامية قد لاتعني شيئاً ولاتفصح بوضوح عن الوضع المالي ونوع الأداء في

المصرف، مما يتطلب ربط البنود ببعضها بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يساعد في عملية تقييم الأداء وقد يفسر حالة من حالات القرار المتخذ في المصرف. ، فلذلك تعد النسب المالية من التقنيات الأساسية في التحليل المالي والغاية من النسب المالية إظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في القوائم المالية بمعنى دراسة العلاقة بين بند (أو عدة بنود) وبند أخر (أو عدة بنود أخرى) ، أي أن التحليل بأستخدام النسب المالية يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القائمة المالية الواحدة مثل الميزانية أو أكثر من قائمة مالية كالميزانية وقائمة الدخل مثلاً .وتظهر أهمية تحليل النسب المالية لتقييم مدى قوة الأداء الكلي للمصرف ومقارنته بالمعايير القياسية وتشخيص نقاط القوة والضعف في المصرف ، ويعتمد كذلك لتحليل المركز المالي للمصرف وربحيته.

وهي تعد الأداة الأكثر أستخداماً في التحليل المالي للكشوفات المالية ، أن تحليل النسب المالية هو التوحيد لمقاييس معيارية للبيانات المالية من خلال تحويل الأرقام المالية التي تتضمنها الميزانية وقائمة الدخل الى نسب فمثلاً مقارنة قيمة الربحية المشار اليها في قائمة الدخل، بالقيمة الأجمالية للموجودات في الميزانية المعدة في نهاية العام نفسه لأشتقاق مايعرف بالعائد على الموجودات (ROA).

ثانيا: الأداء المالي المصرفي

أن أستخدام أسلوب التحليل المالي بأستخدام النسب المالية يعد من أوسع مداخل الأداء شيوعاً وأستخداماً وخاصة عند أداء المصارف التجارية بسبب وجود عدد من الأسباب التي تدعم عملية قياس الأداء المالي المصرفي بواسطة النسب المالية وكالأتي:

١. إمكانية دراسة الأداء المالي المصرفي لتحقيق التخطيط المالي في المصارف مما توافره تلك المؤشرات من معرفة بالمركز المالي في الماضي والحالة التي وصل اليها في الحاضر والوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال وأستخداماتها لغرض وضع خطة للمستقبل على أساس سليم .

٢. إمكانية مقارنة نتائجها مع مؤشرات النسب للمنافسين، وتساعد في توضيح التحسينات الممكنة أو الضرورية لاسيما إذا كان أداء المصرف منخفضاً .

٣. تساعد تلك المؤشرات بالنسب المالية بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح المصارف في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الأقتصادية .

٤. تفصح تلك المؤشرات عن فرص الأرباح الضائعة وفرص النمو المحتملة.

٥. تساعد في معرفة التزام المصارف بالحدود الائتمانية المقررة على وفق السياسة النقدية والائتمانية وكذلك معرفة معدلات المخاطر المحتملة التي تتعرض لها أنشطة المصارف.

٦. تسهم في تحقيق الرقابة المالية في المصارف سواء كانت الرقابة الداخلية أو الرقابة الخارجية وبذلك تعمل تلك المؤشرات لمنع حدوث الاختراقات التي تحصل في نشاط المصارف مما يعمل على وضع الأداء في المسار الصحيح والمخطط له .

هنالك بعض المحددات التي يجب مراعاتها عند التحليل بأستخدام النسب المالية وهي كالأتي :

أ- لايمكن أستخدام نسبة مالية واحدة للحكم على أداء المصرف، لانها لاتعطي معلومات فعالة عن وضع المصرف بل يمكن أستخدام مجموعة من النسب للحكم على المصرف، ولكن إذا كان التحليل المالي متعلقاً بجزء أو ناحية معينة فقط من وضع المصرف فأن أستخدام نسبة واحدة أو أثنتين قد يكون كافياً لأعطاء صورة عن الوضع المطلوب .

ب- عند المقارنة بين القوائم المالية يكون أستخدامها على وفق تاريخ معين وإذا لم تكن كذلك فأن المقارنة قد تؤدي الى نتائج وقرارات خاطئة .

ت- عند أجراء تحليل النسب من الأفضل أستخدام قوائم مالية مدققة ، لان المعلومات الواردة في قوائم مالية غير مدققة قد لاتعكس الوضع المالي الحقيقي للمصرف .

ث- عند مقارنة النسب المالية لمصرف معين مع النسب المالية لمصرف أخر أن تكون للمدة نفسها للحد من تأثير التضخم الأقتصادي في النتائج .

معايير وأبعاد الأداء المالي المصرفي

أولا:- معايير الأداء المالي المصرفي

يقدم تحليل النسب نتيجة مهمة في الأداء المالي المصرفي من خلال التحليل المالي، وأن يسند بمعايير أخرى إذ أن النسب المالية لاتعني شيئاً بحد ذاتها الا إذا قورنت بمعايير مرجعية. وتستخدم المعايير كأداة للمقارنة بالنسب الفعلية لأبراز الأنحرافات ومن ثم البحث عن الأسباب المؤدية لذلك ، فضلاً عن أعطاء نتيجة التحليل من أرقام مطلقة يمكن تفسيرها في ضوء المعيار الموضوع. وتصنف المعايير كما يأتي :

١- المعايير التاريخية

يعتمد هذا المعيار على عمليات المصرف نفسه عن سنوات سابقة، إذ يمكن رؤية التطور الحاصل في أتجاهاته من خلال أستخدام أسلوب المقارنات عبر سنوات متعددة ، وأن معرفة هذه الاتجاهات تساعد المنظمة في تخطيط عملياته المستقبلية. ويقوم هذا المعيار بدراسة أداء المصرف في الماضي ويعد معياراً للحكم على أدائه الحالي وعادة مايستخرج عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي للنسبة نفسها في أوقات سابقة محددة وبعد ذلك يستخدم المتوسط المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالمدة الحالية.

٢- المعايير القطاعية (الصناعية)

يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في تقييم الأداء إذ تمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء المصرف ومتابعته دورياً إذ تجري المقارنات بين النسب المالية لمصارف تعمل في القطاع نفسه وخلال المدة الزمنية نفسها التي تقارن بها. وغالباً مايهتم المصرف بمقارنة قيم النسب المالية مع تلك التي تعود لأقوى منافسيها ، ويطلق أيضاً على هذا النوع من التحليل بالمقارنة المرجعية (Bench Marking) ، والتي تتيح للمصرف تحديد الأنحرافات عنها بقصد معالجتها وتحديد المجالات التي يمكن أن تتفوق فيها، أو بشكل أكثر أهمية للنجاح في تحديد مجالات التحسين الممكنة في المصرف.

أ. **مدى الفعالية** : والتي تنصرف إلى المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة سلفا ومدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه المخططة مسبقا.

ب. **مدى الكفاءة** : والذي يكون بتحليل الجانب التطبيقي في المصرف من حيث مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لها بمقارنة المعدلات المحققة بالمعايير الموضوعة سلفاً .

ت. **مدى التطور** : ويهدف إلى تقييم مدى قدرة المصرف على استخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب التقنية والإدارية الجديدة داخل المصرف ومدى معاصرتها للتطورات والمستحدثات الجديدة.

ثانيا : المعايير الحديثة في الأداء المصرفي

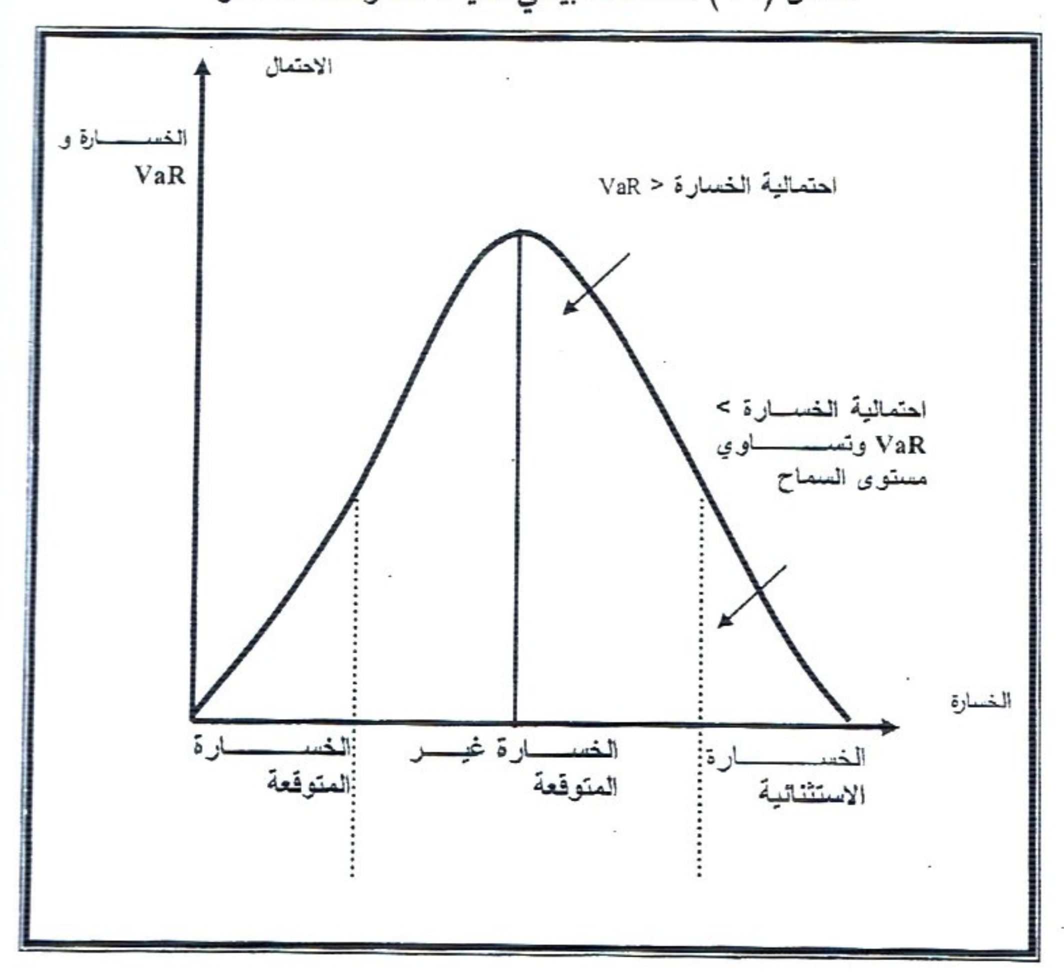
شهدت المصارف في السنوات الأخيرة العديد من التغيرات في التكنولوجيا والمرونة في القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها والمنافسة ، فضلاً عن العولمة وهذه التغيرات تطلبت من المصارف أن تعيد تقييم استراتيجياتها وأن تعيد تصميم عملية تقييم أدائها من اجل الاستجابة بإبداع للتغيرات البئية الجديدة فهذه البيئة هي التي تحكم على بقاء المصارف واستمرارها بينما كان الاتجاه التقليدي في عملية تقييم الأداء مستنداً على المبادئ المحاسبية والتي تعدّ عنصراً حيوياً للإشراف والإفصاح العام وهي تعطي أساساً لبيانات ماليةسنةة وتقارير رقابية موثوق بها وتتيح المعلومات المالية الدقيقة والمقدمة في حينها أساساً لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة ولكن البيئة المالية الجديدة فرضت تحدياً كبيراً للمصارف لمواجهة المنافسة المحتدمة فبرزت الأساليب الحديثة في عملية تقييم الأداء والتي تعكس التوجه نحو السوق وإخضاع العمليات المصرفية كافة للاختبار من قبل السوق لتحقيق الهدف الأساس وهو تعظيم ثروة المالكين ، وعلى النحو الآتي :

- القيمة المعرضة للخطر . Value at Risk (VaR)
- القيمة الاقتصادية المضافة . Added Economic Value (AEV)
- انموذج التحليل المبني على تجزئة القيمة . Pattern Value Analysis(PVA)
- بطاقة الدرجات المتوازنة . Balanced Scorecard (BSC)
- قياس العائد المعدل بالمخاطرة . Risk Adjusbed Return

١. القيمة المعرضة للخطر

تستخدم القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) في قياس الأداء المصرفي حيث تتضمن القياس الدقيق للمخاطر المتعلقة بأنشطة المصرف المختلفة وتخصيص رأس مال لكل نشاط بناء على حجم المخاطر الخاصة به ومن ثم قياس العائد لهذا النشاط بعد تعديله بالمخاطر وتبرز أهمية القيمة المعرضة للمخاطر في إدارته لهذه المخاطر .عموماً فإن أنواعاً من الخسارة يمكن أن تحدث في المصارف وهي الخسارة المتوقعة وتشكل مخاطر الائتمان المحور الأساس لهذه الخسارة . والخسارة غير المتوقعة هي تلك الخسارة التي يمكن أن تنحرف عن القيمة المتوقعة وهي أيضاً أقصى خسارة يمكن أن يتحملها المصرف ويمكن تجاوزها في حالات محددة فقط والخسارة الاستثنائية هي الخسارة التي تحدث على مستوى أبعد من الخسارة غير المتوقعة وعلى افتراض أن التوزيع الاحتمالي للخسارة يتبع التوزيع الطبيعي ، ويمكن أن نمثل المفاهيم السابقة للخسارة من خلال تعريف القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) بيانياً من خلال الشكل (١١) .

الشكل (١١) المخطط البياني للقيمة المعرضة للمخاطر



Source: Joel Bessis West ، Risk Management in Banking، 1998، John Wiley & Sons، Sussex ، P. 71.

إن القيمة المعرضة للخطر تعبّر عن قيمة الخسارة غير المتوقعة التي يفترض التحوط لها ، وتعدّ كذلك القيمة المعرضة للخطر مقياساً تركيباً للمخاطر أي يمكن إدخال عدة أنواع من المخاطر كمخاطر الفائدة والائتمان ومن ثم احتساب الخسائر غير المتوقعة الناجمة عن هذه المخاطر مجتمعة. وتستخدم القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لقياس نشاطات المصرف ووحداته المختلفة والهدف من ذلك هو تخصيص رأس مال يتناسب مع

حجم مخاطر نشاطات المصرف ووحداته وبالتالي فان وحدات المصرف الأكبر مخاطرة سوف تحصل على رأس مال كبير لتغطية هذه المخاطر وبالتالي تحقيق عائد أكبر في حين يتم إعطاء الوحدات والنشاطات المصرفية غير الخطرة رأس مال أقل وهذا ما يمكن المصرف من العمل بحجم رأس مال أقل. وفي تخصيص رأس المال المصرفي يمكن أن يستخدم رأس المال القائم على أساس التنويع وذلك لان كمية رأس المال المخصصة لأي وحدة يجب أن تعتمد على مدى مساهمة هذه الوحدة في المخاطرة الكلية للمصرف وهذا يعني أن الوحدات ذات المخاطر الأكبر سوف تحصل على رأس مال أكبر والوحدات ذات المخاطر الأقل سوف تحصل على رأس مال أقل.

أما في قياس الأداء المصرفي فإن المصارف تستخدم رأس المال الذي لا يقوم على أساس التنويع ، إذ يتم قياس أداء المصرف على أساس العائد والمخاطرة المتعلقة بوحدات المصرف .

وتبرز أهمية رأس المال في المصارف بكونه واقياً ضد المخاطر المتعلقة بالخسائر غير المتوقعة ، أما الاحتياطيات فتعمل على تحقيق أرباح كافية لامتصاص الخسائر المتوقعة.

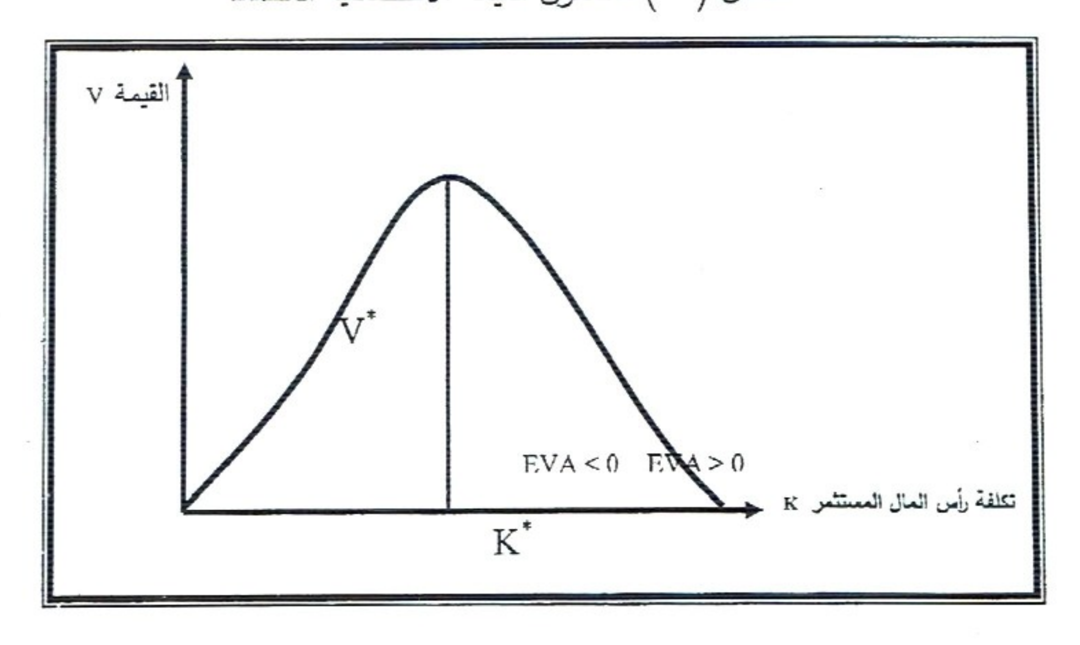
٢. القيمة الاقتصادية المضافة

ظهر تعريف القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) كأداة قياس تركز على الجانب الاقتصادي وتلقي نظرة للإمام وتأخذ في الاعتبار العائد والمخاطرة معاً أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة إلى إعادة صياغة المبادئ المحاسبية من خلال وضع مجموعة جديدة من القواعد محل القواعد القائمة حالياً، وبالتالي تظهر الحاجة إلى ضرورة توافر البيانات الحديثة لتحديد القيمة الاقتصادية المضافة وسرعة نموها من خلال متابعة سلوك الأسعار وآثار ذلك على الاستراتيجية والقدرة على التنافس في السوق. وهدف القيمة الاقتصادية المضافة هو قياس ما إذا كان صافي الدخل يفوق تكلفة رأس المال ومن خلال هذا المنطلق تبرز القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس للأداء المصرفي.

إذ تقيس القيمة الاقتصادية المضافة ربح المصرف وذلك بعد أن يتم اقتطاع تكلفة رأس المال الذي كون هذا الربح . إن أحد المضامين الرئيسة للقيمة الاقتصادية المضافة

كمقياس للأداء هو أن المصرف يمكن أن يحقق نمواً مربحاً ، إذ قام بقبول جميع الاستثمارات التي تكون عوائدها أكبر من تكلفة رأس مالها وعندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة مساوية للصفر يفترض في المصرف أن يتوقف عن النمو حتى يتم اكتشاف استثمارات مربحة جديدة والشكل رقم (١٢) يوضح هذا المضمون

الشكل (١٢) مضمون القيمة الاقتصادية المضافة



Source: Joseph F. Jr.، Sinkey، 1998، Commercial Bank Financial Management، 5th. Ed.، New Jersey: Prentice-Hall، P. 116.

وتحاول القيمة الاقتصادية المضافة أن تعبر كمياً عن العائد على نشاطات المصرف (القروض والاستثمارات والأوراق المالية ... الخ) بناء على مخاطرها من خلال احتساب تكلفة رأس المال المخصص لكل نشاط أو وحدة في المصرف ، ومن خلال هذا فإن الإدارة تكون على صلة بجميع النواحي المتعلقة بإدارة المخاطر والتي تتضمن التحديد والتعبير الكمي .

وبما أن القيمة الاقتصادية المضافة تسعى إلى تعظيم ثروة المالكين ، لذا فإن الهدف من قياس الأداء بالقيمة الاقتصادية المضافة ليس فقط تحقيق صافي الربح من العمليات

المصرفية أو مستوى معين من الأرباح للسهم الواحد بل تذهب القيمة الاقتصادية المضافة إلى تحقيق هدف أكبر وهو توفير عائد يكون كافياً لتغطية تكاليف الفرصة البديلة .
إذ يجب على المصارف أن تحقق لمالكيها عائداً مماثلاً للعائد الذي يحققه المالكين في استثمارات مشابهة والتي تكون لها نفس الدرجة من المخاطر.

٣. أانموذج التحليل المبني على تجزئة القيمة

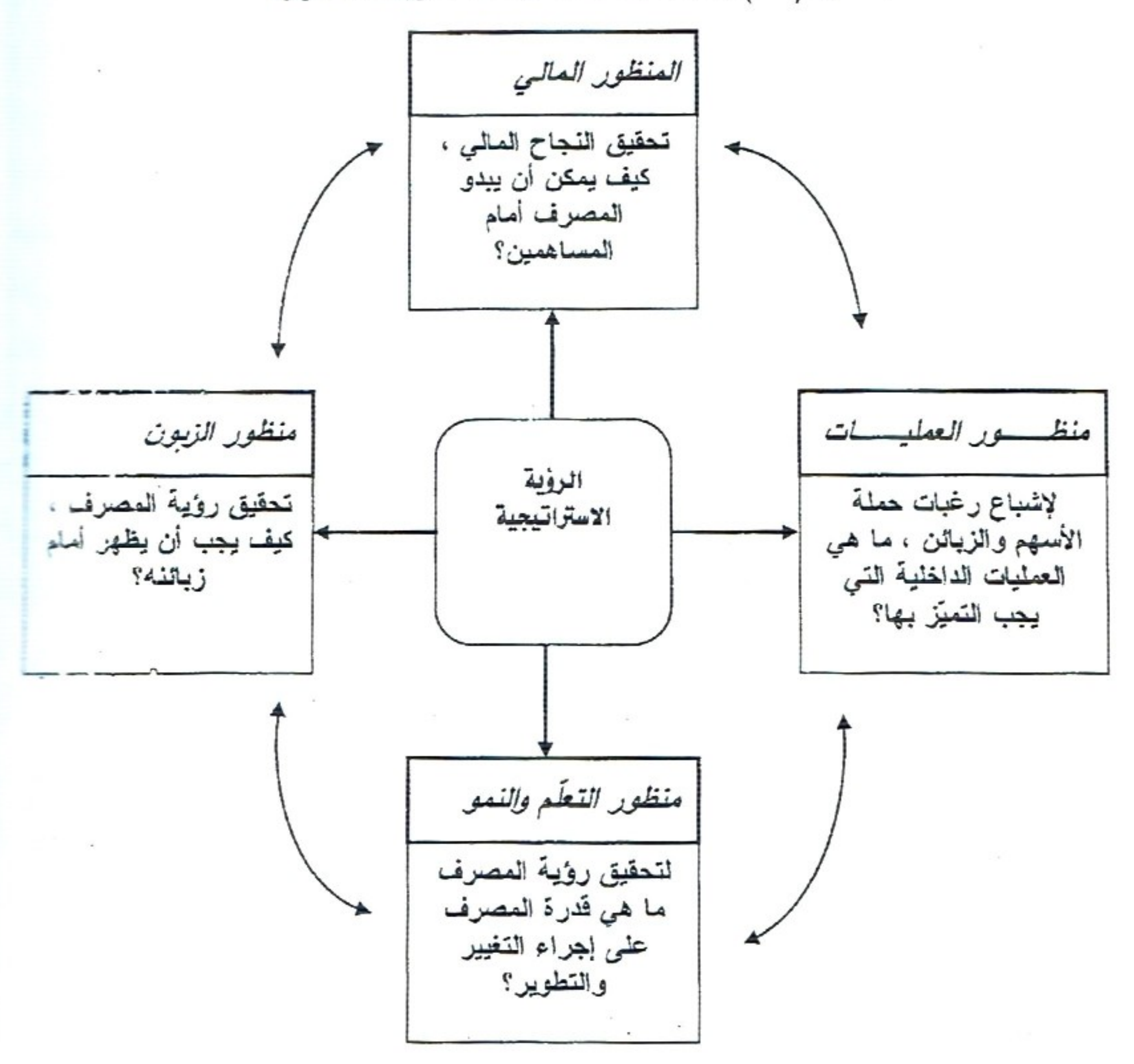
بالاتساق مع اتجاه تعظيم ثروة المالكين طور (Leempute & Kearney) أانموذجاً عملياً لقياس الأداء في المصارف ويهدف هذا الانموذج إلى مساعدة الإدارة وبشكل كمي على تحديد أي من الوحدات أو النشاطات المصرفية تعمل على توليد قيمة عن طريق عائد يفوق تكلفة رأس المال وأي من هذه الوحدات تعمل على تقليل القيمة وكذلك أي من هذه الوحدات لا توجد قيمة الآن ولكن تتوافر الفرصة لها في المستقبل لتحقيق أداء أفضل ؟ وبهذه الطريقة تستطيع الإدارة التعرف على المصدر الصحيح لصعوباتهم والمصدر الصحيح لقوتهم والهدف من تطبيق أانموذج BVA هو تحديد المكان الذي يتم فيه توليد القيمة في المصرف (القروض ، الودائع ، المشتقات المالية ، الاستثمارات).

٤. بطاقة الدرجات المتوازنة

تولي المصارف موضوع تقييم الأداء اهتماماً كبيراً يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى نسب تشغيل للموارد المتاحة تمكنها من تحقيق أهداف الربحية والسيولة وتخفيض كلف النشاط وزيادة إنتاجية العاملين وتحقيق الأهداف المرجوة .
ومن ضمن التقنيات العلمية الجديدة التي تستخدم في مجال تقييم الأداء بطاقة الدرجات المتوازنة Balanced Score Card (BSC) . والتي تتميز بقدرتها على توليد معلومات عن الأداء من النوع الذي يزيد من منافع البيانات المالية. وأانموذج بطاقة الدرجات المتوازنة يعدّ أانموذجاً متوازناً بين المقاييس المالية والمقاييس التشغيلية ، ويتضمن مجموعة من المقاييس التي تقدم نظرة شمولية للأداء في مجالات المصرف المختلفة في الوقت نفسه . وبطاقة الدرجات المتوازنة ترى أن أداء المصرف يكون من خلال أربعة

أبعاد وليس البعد المالي فقط ، وهي بُعد مالي وبُعد العملاء وبُعد العمليات الداخلية وبُعد الإبداع والتعليم . وهذا ما يوضحه الشكل (١٣) Kaplan & Norton ،1996 .

الشكل (١٣) الأبعاد المختلفة لبطاقة الدرجات المتوازنة



Source: E. Jane Davidson، 2002، A Critical Examination of the Balance Scorecard، www.honepages.wmich.edul~jadvidso، P. 6

فبُعد الزبائن .. يعبر عن مجالات تعامل العميل مع المصرف وما يحققه المصرف من أرباح نتيجة هذا التعامل وفي تحديد زبائن وعملاء المصرف وتقديم خدمات أفضل من أجل تحقيق رضا الزبون .

أما بعد العمليات الداخلية .. فيعبر عن تقييم درجة نجاح المصرف ومدى قدرته على تلبية طلبات الزبائن وكيفية تقديم الخدمات ويحدد هذا البعد أيضا العمليات الجديدة المستخدمة والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف المالية وأهداف العملاء .

ويتناول بُعد الابتكار والتعلّم .. والتطوير المستمر للخدمات المصرفية والبحث عن خدمات جديدة مبتكرة .

وأما البُعد المالي .. فإنه يعبّر عن الأرباح المتحققة للمصرف .

ومختصر تعريف بطاقة الدرجات المتوازنة هو أنه من أجل تحقيق الأهداف المالية للمصرف ، لذا يجب على المصرف أن يركز على المقاييس الموجودة في الأبعاد الأخرى، فضلاً عن المقاييس المالية لان تحقيق هذه المقاييس يدعم تحقيق الأهداف المالية للمصرف ويحقق للمصرف ميزة تنافسية على المدى البعيد أكثر من مقياس الأداء المالي وحده .

وبهدف الاستفادة من بطاقة الدرجات المتوازنة فقد اعتمدت هذه البطاقة لتصميم نظام لتقييم أداء المصارف يأخذ في الاعتبار المعايير الآتية :

أ. التركيز على الأنشطة الأساسية والمهمة في المصارف وهي الإقراض والودائع والاستثمارات ونسب التشغيل المتعلقة بها ونسب الربحية والسيولة ومؤشرات كلف النشاط وإنتاجية العاملين والمعايير الوصفية .

ب. تبسيط معايير التقييم بشكل يسهل فهمها واستخدامها والحكم من خلالها على نجاح أو فشل المصارف .

وفي ضوء ما سبق ، فإن إجراء عملية تقييم الأداء تهدف إلى تحقيق هدفين أساسين، وهما :

- إثبات المصارف قدرتها على استخدام الموارد استخداما كفوءً وفاعلاً .

- تصنيف المصارف حسب درجات التقييم التي تحصل عليها إلى مصارف ناجحة ومصارف ذوات أداء واطئ وأخرى تحتاج إلى تطوير جزئي.

٥.. قياس العائد المعدل بالمخاطرة

ظهرت في السنوات الأخيرة مقاييس حديثة لقياس وتقييم الأداء المصرفي تأخذ في الاعتبار جميع المخاطر المصرفية في عملية التقييم وتكون هذه المقاييس مشتقة من المقاييس التقليدية العائد على الملكية والعائد على الموجودات والعائد على رأس المال وتكون المقاييس الحديثة معدلة بالمخاطرة ، وتظهر أهميتها من خلال تناولها العائد والمخاطرة معاً ، وهي كالآتي:-

أ- العائد / الموجودات المعدلة بالمخاطرة

يشير هذا المقياس إلى أن التعامل مع الموجودات لا يكون متساوياً في المخاطر فبدلاً من التعامل معها على أنها متساوية بالمخاطرة فإنه يتم تعدبل كل موجود من الموجودات بمعامل يعكس المخاطرة النسبية له .

ب- العائد المعدل بالمخاطرة / مجموع الموجودات

بدلاً من أن يكون المقياس العائد على مجموع الموجودات فإنه يتم تعديل العائد بالمخاطرة ليكون العائد المعدل بالمخاطرة على مجموع الموجودات .

ت- العائد / رأس المال المعدل بالمخاطرة

يستند هذا المقياس إلى العائد على رأس المال ولكن يتم استخدام رأس المال على أساس المخاطرة بدلا من رأس المال وحده وهو رأس المال الذي تم تخصيصه لنشاطات ووحدات المصرف بحيث يتناسب مع حجم مخاطرها .

ث- العائد المعدل بالمخاطرة / رأس المال

وفي هذا المقياس تم تعديل العائد بالمخاطرة وبهذا تصبح نسبة العائد المعدل بالمخاطرة على رأس المال بدلاً من العائد على رأس المال .

ج- العائد المعدل بالمخاطرة / راس المال المعدل بالمخاطرة

يعدّ هذا المقياس أكثر المقاييس دقة وذلك لأنه يتم تعديل العائد بالمخاطرة وتعديل رأس المال بالمخاطرة أيضاً ، أي إنه يأخذ المخاطرة في كل من العائد ورأس المال .

طرائق قياس الأداء المالي المصرفي

تعد المؤشرات المالية التي تتمثل بالنسب المالية من أهم الأدوات التي تقوم عليها عملية قياس الأداء في المصارف ، فنجاح العملية يعتمد بدرجة كبيرة على درجة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم ، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في الأداء للمصارف ، وبذلك تتعدد الخيارات في أختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة وظروف والأهداف المراد الوصول اليها.

ولهذا فقد اوجدت عدة مؤشرات للربحية تعكس الجوانب الاساسية لأداء المصارف وهي :

١- معدل العائد على الموجودات : - Return on Assets (ROA)

مقياس أساسي لأداء المصرف إذ تشير هذه النسبة الى فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وهو من المقاييس المهمة لأنه يدل على قدرة وكفاءة إدارة المصرف في أستغلال الموجودات وتوليد الارباح، ويتناسب العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والأستثمارات المصرفية.(Gitman،2009:68)، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً دل على كفاءة وفاعلية الأداء المالي المصرفي الجيد لذلك المصرف.

معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل / اجمالي الموجودات

٢- معدل العائد على حقوق الملكية : Return on Equity (RoE)

تقيس النسبة مايحصل عليه المالكين نتيجة أستثمار أموالهم في نشاطات المصرف ويتميز هذا المعدل بإنه يعبر عن الارباح التي يتلقاها المساهمون على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة، وهو يمثل المقياس الأكثر أهمية للربحية لأنه يحدد مدى ملائمة أداء المصرف عبر جميع فئات الربحية الأخرى،ويتكون حق الملكية في المصارف التجارية من (رأس المال+الاحتياطيات+الارباح المحتجزة)، كلما كان المعدل

مرتفعاً دل على حالة إيجابية وجيدة للمصرف ، والعكس صحيح وبالتالي على إدارة المصرف مراجعة سياستها وخططها في هذا الجانب وتصحيحه.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

٣- معدل العائد على الودائع : Return on Deposit

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها ويحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على الودائع وهذا المعدل يمثل معدل العائد الصافي على الودائع ، إذ إن الفوائد على الودائع قد تم خصمها من صافي الربح.

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

٤- صافي هامش الفائدة Net Interest Margin

يعبر عنها بصيغة النسبة المئوية أي نسبة الفرق بين دخل الفائدة ومصاريف الفائدة (أي الفرق بين الإيرادات من الفوائد المقبوضة وتكاليف الفوائد المدفوعة) مقسومة على الموجودات المولدة للدخل وتتضمن هذه الموجودات كل من الأستثمارات والقروض، وهذه النسبة ترتبط بمخاطرة سعر الفائدة إذ يعد مكوناً رئيساً للربح أو الخسارة للمصرف نتيجة تأثره بمخاطرة تقلبات أسعار الفائدة.

$$\text{صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{دخل الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة}}{\text{الموجودات المولدة للدخل}}$$

الفصل الثامن عشر
آثار التضخم الاقتصادي على معطيات القوائم والتقارير المالية

تمهيد

من المعلوم ان من اهم خصائص المعلومات او البيانات التي تتضمنه القوائم المالية وهي الصدق والموضوعية والحيادية والدقة وغيرها من الخصائص التي تعطي تصور الجهة المستفيدة او من يقوم بالعملية الادارية ووظائفها. لذا فان البيانات التي يتم تحليلها غالبا ماتكون تاريخية اي معبرة عن واقع حقيقي يملك الثبات والاستقرار في الواقع . ولكن يلاحظ في الديناميكية الاقتصادية ان هناك ظواهر اقتصادية تؤثر على واقعية المعطيات، بحيث ان المعلومات او الارقام عن عناصر القوائم سوف لاتمثل الواقع ، والظاهرة تعرف بالتضخم الاقتصادي والتي سوف تلقي باثارها على درجة مصداقية النسب اوالبيانات مما سيؤثر على تحديد حجم الواقع . وهذا الفصل سيتم تناول حقيقة اثار التضخم على ادوات ومعطيات التحليل المالي. ولغرض معرفة هذا التاثير ينبغي التعرف بشكل مختصر عن ماهية التضخم وانواعه ونظرياته.

مدخل عام لماهية التضخم وانواعه ونظرياته

التضخّم (Inflation) مصطلح يُستخدم للإشارة إلى الحالة الاقتصاديّة ، والتي تتأثر بارتفاع أسعار السلع والخدمات ، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائيّة المرتبطة بسعر صرف العملة ، والتي تؤثر في قطاع الأعمال؛ وتحديداً في الشركات الصناعيّة والخدميّة. ويُعرف التضخّم أيضاً بأنّه الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار ، ويرافقها تأثير في قيمة [illegible] المتداولة ، ممّا يؤدّي إلى انخفاض في قيمتها الفعليّة، ومن التعريفات الأخرى [illegible] هو زيادة في حجم النقود في السوق، والذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقيّة [illegible] ويقابله ارتفاع في سعر السلع ، والخدمات في الأسواق التجاريّة.

أثار ظاهرة التضخم في الفكر المحاسبي

لقد تناول المحاسبون ظاهرة التضخم وتعاملوا معها بأعتبارها ظرفا أقتصاديا مفروضه عليهم واصبحت واقع لها تاثير على الاداء المالي والتقارير المحاسبية وما تحتوي على معطيات ومدى مطابقتها للواقع، ويؤكد ذلك أن بعض تعريفات المحاسبين لظاهرة التضخم جاءت لتعكس هذا الاهتمام . هناك خلط في ذهن الكثيرين بين ظاهرة التغير في الاسعار وظاهرة التغير في المستوي العام للأسعار ، فالتغير في الاسعار يقصد به تغير نسبي في أسعار السلع نتيجة لعوامل العرض والطلب في السوق وهذه ظاهرة ليست دليلا علي وجود تضخم أو أنكماش . أما التغير في المستوي العام للأسعار فيقصد به تغير القوة الشرائية للنقود وقد يدل ذلك علي وجود تضخم أو أنكماش. كما أن التغير في الاسعار لا يمثل مشكلة ولا يخشي من أثره علي الحسابات وبالتالي لا يستلزم أجراء أية تعديلات في القوائم المالية ، ولكن المشكلة تظهر بخطورة أذا تغير المستوي العام للأسعار وأعتبر ذلك مشكلة خطيرة وأوصي بضرورة علاج أثراه على يالحسابات بتعديل البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية ، أما الارتفاع النسبي في الاسعار فلم يعتبره تضخما ولا يمثل مشكلة ولا يخشي من أثره علي الحسابات .

التضخم وفلسفة المبدء التاريخي المحاسبي

من المعلوم ان القوائم المالية تعد وفق جملة من المبادئ والقواعد التي يحددها الاطار الفكري المحاسبي والمتفق عليها بين المختصين والمعايير المعتمدة . وحيث ان التضخم هو الارتفاع أو الزيادة المستمرة في الأسعار للسلع والخدمات التي يتم تداولها في دول العالم نتيجة انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. اما المبدأ التكلفة التاريخية فهو نظام تقليدي في المحاسبة يتجاهل الارتفاع المستمر في الأسعار. يتم من خلاله تقييم موجودات المنشأة بتكلفتها التاريخية أي تكلفة الأصل في تاريخ شراءه دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار بين تاريخ شراء الأصل وبين تاريخ استخدام هذا الأصل وإعداد القوائم المالية.

اما عيوب مبدأ التكلفة التاريخية فتتمثل في الاتي:

١. أن قائمة المركز المالي التي يتم إعدادها طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية: أصبحت لا تعبر عن المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية . فالموجودات الثابتة التي يتم شراءها منذ عدة سنوات تظهر في قائمة المركز المالي بأسعار شراءها التي قد تختلف اختلاف كبير عن الأسعارالحالية في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي.

٢. أن قائمة الدخل لا تعبر عن نتيجة الأعمال الحقيقية خلال نفس السنة المالية : أي يتم تسعيرها بالاعتماد على أسعارها الحالية بينما هناك بعض بنود التكاليف مسعرة بأسعار سنوات سابقة مثل : إهلاك الموجودات الثابتة وأيضا جزءا من تكلفة المواد المستخدمة في العمليات الإنتاجية والتي تم شراءها في سنة أو سنوات سابقة ويتم تسعيرها بأسعار السنوات السابقة وفي ظل التضخم فان أسعار السنوات السابقة تقل عن أسعار السنة الحالية التي يتم فيها إعداد قائمة الدخل . وهذا يؤدي إلى نقص التكاليف الدفترية عن التكاليف الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة الأرباح الدفترية عن الأرباح الحقيقية وهذا يؤدي ما ياتي :

- تحميل الشركة بضرائب تزيد عن الضرائب الحقيقية .
- زيادة الأرباح الموزعة على المساهمين مما يؤدي إلى تعرض الشركة.
- للخطر مستقبلا نتيجة نقص الموجودات .
- زيادة ضغط العمال على إدارة الشركة لزيادة أجورها.
- فقدان الثقة في القوائم المالية المعدة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية وعدم قدرة الجهات المختلفة الاعتماد على هذه القوائم المالية عند اتخاذ القرارات.

التقارير والانشطة التي تتاثر في ظاهرة التضخم

في ضوء ماهية التضخم وتاثيراته على الوقائع والانشطة والبيانات والعناصر المختلفة في القوائم و وتمثل باتجاهات مختلفة يمكن ذكر اهمها :

١. **أثر التضخم علي كفاءة البيانات والمعلومات المحاسبية في قابليتها للمقارنة:** يترتب علي أثار التضخم أختلاف القوة الشرائية لوحدات النقود المستخدمة كمعيار للقياس المحاسبي من مدة لأخري، مما يترتب علي ذلك تباين البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بكل فترت وبالتالي تصبح مقارنتها غير ذات دلالة معينة وقد تكون مضللة في بعض الاحيان. حيث أنه في فترات التضخم تتغير مستويات الاسعار، وبالتالي تضعف أهمية بنود النفقات والايرادات كعناصر مقارنة ، خاصة بعض عناصر النفقات التي حدثت في الماضي عند مستويات أسعار مختلفة مثل نفقة أهلاك الموجودات الثابتة . وبناء علي ذلك تضعف أهمية الربح كعنصر مقارنة.كما يمكن أن تعاني عناصر الميزانية من الافتقار للقابلية للمقارنة بسبب أختلاف وحدات قياس مجموعات هذه العناصر. فمثلا تقاس العناصر النقدية في الغالب بالأسعار الجارية، اما العناصر غير ك الموجودات الثابتة والمخزون فأنها تمثل مجرد تجميع لعناصر مختلفة غير قابلة للمقارنة لأنها مجرد خليط من وحدات نقدية لعدة فترات سابقة هي تواريخ الاقتناء لكل منها قوة شرائية مختلفة.

٢. **أثر التضخم على عملية تمويل الوحدات المحاسبية :** تؤدي ظاهرة التضخم إلي صعوبة عملية تمويل الوحدات المحاسبية ، حيث أنها تحاتج إلي حجم أكبر من التمويل في فترات التضخم لكي يمكنها مواصلة نشاطها والاستمرار في أدائة بنفس المستوى ، سواء كان ذلك بالنسبة لتمويل عملية تجديد وأحلال الموجودات الثابتة والمخزون من السلع والمواد الأولية، أو بالنسبة لتمويل عملية دفع الاجور والتكاليف الأخري المتزايدة بفعل التضخم.

٣. **أثر التضخم على عملية تقييم أداء الوحدات المحاسبية:** يترتب علي أثار ظاهرة التضخم أخطاء عند تقييم أداء الوحدات المحاسبية ، حيث يعتمد ذلك إلي ح كبير علي

اجراء المقارنات الزمنية بين البنود والمجموعات المختلفة الواردة بالقوائم والتقارير المالية سواء كان ذلك باستخدام المعدلات الاتجاهية وهي معدلات النمو أو بأستخدام النسب المالية. ولأن بنود ومجموعات العناصر المختلفة الواردة بالقوائم والتقارير المالية قد تم تقييمها بمعايير مختلفة في فترات التضخم فأن نتائج المقارنة الزمنية ستكون خاطئة ، وبالتالي ستكون عملية تقييم الاداء غير سليمة . كما أن صافي الارباح المقاس علي أساس مبدأ التكلفة التاريخية في فترات التضخم لا يصلح كمقياس لا داء الوحدة المحاسبية. فهي أرباح متضخمة تتضمن جزءاً كبيرا لا يرجع إلي كفاءة أداء الوحدة المحاسبية بل يرجع لعوامل أخري ناتجة عن التضخم.

٤. **أما بالنسبة للعائد علي الاستثمار** الذي يعتبر من أهم مقاييس الاداء وأكثرها شيوعاً علي أساس أنه يمثل محصلة تفاعل العديد من العناصر، ويلخص مدي مساهمتها في تحقيق أهداف أصحاب الوحدة المحاسبية، فقد تأثر ايضاً في فترات التضخم واصبح استخدامه في الحكم علي الاداء الوحدة المحاسبية يعطي نتائج مضللة، لأن تضخم الارباح في فترات التضخم يؤدي إلي أرتفاع العائد علي الاستثمار بشكل صوري مما يعطي أنطباعاً غير حقيقي عن مدي نجاح أدارة الوحدة المحاسبية في استثمار أموالها.

أثار التضخم علي البيانات والمعلومات المحاسبية :

اولا : أثر التضخم علي قياس نتائج الأعمال:

تبدو الارباح المحققة في فترات التضخم متضخمة بحيث لا تعبر عن حقيقة نتيجة أعمال الوحدة المحاسبية ، ويرجع السبب في ذلك إلي أن عناصر تحديد الارباح تقاس بطريقة لا تتناسب مع الانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقود في فترات التضخم ، حيث يتم قياس معظم عناصر النفقات بالتكلفة التاريخية أما عناصر الايرادات فيتم قياسها بالاسعار الجارية، وبذلك يكون قد تم أستخدام معيارين مختلفين لتحديد نتيجة الاعمال أحدهما لقياس بعض عناصر النفقات ويتمثل في عدة قوي شرائية لوحدة النقود ترتبط بتواريخ أقتناء الموجودات المرتبط بها تلك العناصر، والثاني لقياس عناصر الايرادات ويتمثل في

القوة الشرائية لوحدة النقود خلال العام. ويترتب علي ذلك ما ياتي من مشاكل محاسبية :

١. توزيع أرباح غير حقيقية مما يؤدي إلي عدم المحافظة علي القيمة الحقيقية لراس المال حيث أن توزيع مثل هذه الارباح لن يحافظ الا علي راس المال النقدي للوحدة المحاسبية.

٢.سريان ضريبة الدخل علي تلك الارباح المتضخمة مما يؤدي إلي زيادة لاعباء الضريبية نتيجة للدخول في شرائح أعلي وبمعدلات أعلي خاصة في حالة العمل بنظام الضرائب التصاعدية. هذا فضلا عن أن تلك الارباح المتضخمة التي تسري عليها ضريبة الدخل ليست كلها ارباح تشغيل عادية بل أن جزء منها يعتبر من راس مال الوحدة.

١. التحديد الخاطئ لتكلفة الانتاج ، وبالتالي تحديد أسعار المنتجات بناء علي تلك التكلفة ، الامر الذي يجعل سياسات تسعير الانتاج تقوم علي أسس غير سليمة.

٢. أنتقال جزء من رأس مال الوحدة المحاسبية للمستهلكين متمثلاً في الاسعار المنخفضة التي تباع بها السلع والخدمات، والتي تعتمد علي التكاليف التاريخية للأنتاج.

ثانيا : أثر التضخم على قياس المركز المالي :

تبدوا هنا صعوبة في قياس المركز المالي الحقيقي للوحدة المحاسبية في فترات التضخم، حيث أن ميزانية أي وحدة محاسبية لا يمكن ان تعبر في فترات التضخم عن المركز المالي الحقيقي لها بسبب أختلاف وحدات قياس عناصر المركز المالي وعدم تعبير الكثير منها عن القوة الشرائية الجارية للنقود في تاريخ أعداد القوائم المالية، وبالتالي عدم تمثيل القيم المحددة لعناصر المركز المالي لقيمها الحقيقية. وفيما ياتي بيان أثر التضخم علي عناصر المركز المالي:

أثر التضخم علي العناصر النقدية:

- يعتبر أثر التضخم علي العناصر النقدية بالمركز المالي من أهم أثار التضخم ولكنها قد تكون أقل وضوحاً من أثاره علي العناصر الأخري، حيث يترتب علي حيازة كل من الموجودات والالتزامات النقدية خسائر وأرباح في فترات التضخم، يطلق عليها عادة" أرباح وخسائر القوة الشرائية للنقود."

أثر التضخم علي الموجودات غير النقدية:

تقيم الموجودات غير النقدية وتثبت في الدفاتر المحاسبية بتكلفتها التاريخية أو بتكلفة اقتنائها في تاريخ الحصول عليها . ولهذا يترتب علي حيازة الوحدة المحاسبية لتلك الموجودات في فترابت التصخم أرباح كامنة فيها تتمثل في الفرق بين تكلفتها الجارية وبين تكلفتها التاريخية او الدفترية ، وتسمي تلك الارباح" ارباح حيازة" وتظل هذه الارباح كامنة في الموجودات غير النقدية طالما بقيت في حوزة الوحدة المحاسبية، ولكن يمكن **أن تتحقق أرباح الحيازة بطريقتين هما :**

١.**الطريق المباشرة** : تتمثل في تصرف الوحدة المحاسبية في الأصل الثابت، بالبيع بقيمته الجارية في السوق والتي لا بد ان تزيد عن تكلفته الدفترية التاريخية نتيجة لتأثير التضخم ، وبذلك تتحقق أرباح الحيازة بصورة مباشرة وفي تلك الحالة تدخل ضمن" الارباح **الراسمالية.**

٢.**الطريقة الغير مباشرة** : تتحقق أرباح الحيازة فهيا نتيجة لقياس بعض عناصر تكاليف الانتاج مثل أهلاك الموجودات الثابتة، المواد الأولية المستخدمة في الانتاج علي أساس التكلفة التاريخية للموجودات المرتبط بها تلك العناصر والتي تقل كثيراً عن تكلفتها الجارية ، وعند بيع الانتاج المحقق أو جزء منه تتحقق أرباح الحيازة بطريقة غير مباشرة كجزء من أرباح التشغيل العادية.

حلول مشكلة التضخم قبل صدور المعايير المحاسبية الدولية

ومع الآراء المحاسبية بأخذ تقلبات الأسعار بعين الاعتبار تكون الاشكالية المحاسبية هل يتم إدخال هذه التعديلات في القيود المحاسبية أو ترفق جداول ملحقة أو عمل هوامش تمكن القراء من الحصول على المعلومات اللازمة لهم لاتخاذ القرارات المناسبة لهم باطمئنان.

من المعروف أن المحاسبة تعنى بتقديم معلومات كمية عن المعاملات المالية أو الأحداث الاقتصادية والتعبير الكمي عن هذه المعلومات يتم باستخدام النقود كأداة للقياس المحاسبي عند حدوث المعاملة وتسجيلها في الدفاتر بالمبلغ الذي حدثت به، ويطلق على القيمة التي

سجلت بها المعاملة حينئذ «القيمة التاريخية أو الدفترية» وبما أن المحاسبة تقدم البيانات عن هذه المعاملات في القوائم المالية التي تعد في نهاية المدة المالية، وأنه في ظل استمرار النشاط من مدة لأخرى، وارتفاع الأسعار في ظل التضخم تكون القيمة التي سجلت بها المعاملة أو البند وقت حدوثها ممثلة في القيمة التاريخية لها مختلفة عن القيمة الحاضرة لها في أي مدة تالية، كما أنه في ظل انخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد عند الاحتفاظ بالنقدية بدون استعمال مدة من الزمن وكذا بالنسبة للحقوق والالتزامات النقدية التي تسدد أو تحصل بالقيمة الاسمية التي حدثت بها، فإنه تكون قيمة هذه البنود في تاريخ إعداد القوائم المالية أقل منها عند الحصول عليها أو حدوثها.

ويعنى كل ما سبق أن أي بند يظهر بالقوائم المالية تكون له قيمتان في ظل التضخم إحداهما القيمة التاريخية التي حدث بها، والثانية ، القيمة الحاضرة عند إعداد القوائم المالية ، الأمر الذي يؤكد أن للتضخم آثاراً واضحة على البيانات المحاسبية. وحيث أن البيانات تكون مسجلة في الدفاتر فعلاً بالقيمة التاريخية ، إذا فإنه لتلافى آثار التضخم يتطلب الأمر تعديل قيمة البنود التي تظهر في القوائم المالية من القيمة التاريخية إلى القيمة الحاضرة في تاريخ إعداد هذه القوائم ، وهذا ما يعرف " بالمحاسبة عن التضخم" التي يمكن أن نحدد تعريفها في الآتي :

(المحاسبة عن التضخم هي مجموعة الأسس والأساليب التي يعتمد عليها والإجراءات التي تتبع لتعديل قيم العناصر أو البنود التي تظهر في القوائم المالية في ضوء ما يحدث من ارتفاع في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدات النقود، ثم بيان كيفية إظهار هذا التعديل إما في القوائم المالية الأساسية أو في قوائم ملحقه، وكيفية معالجة الفروق التي تحدث نتيجة لهذه التعديلات كمكاسب أو خسائر رأسمالية أو عادية).

اساليب ومناهج معالجة التضخم محاسبيا:

تبلورت الدراسات الفنية والمهنية في معالجة اثار التضخم على القوائم المالية تتمثل بمنهجين ، فضلا عن ما اوصت به المعايير الدولية في معالجة محاسبة التضخم، ويمكن بلورة الاسلوبين هما:

المعالجة الجزئية لاثار التضخم

وتتمثل باستخدام بعض الطرائق والاساليب المحاسبية المتاحة ضمن تطبيقات المحاسبية التقليدية لها مثل طرائق احتساب الاندثار للموجودات(مثل طريقة القسط الثابت وطريق القسط المتناقص...الخ) ، وطرائق قياس المخزون مثل طريق مايرد اولا يصرف اولا، اوالمعدل الموزون ... الخ

٢ . المعالجة الشاملة

والمتمثلة بوضع نظام متكامل لمعلجة التضخم وتتمثل بنظامين هما:

اولا: نظام القدرة الشرائية الجارية (Current purchasing powers) اسلوب البيانات المالية التاريخية المعدلة **Statements mmethod Adjusted Historicah Financial** او ما يطلق عليه اسلوب وحدة النقد الثابتة Constant dollar method وبموجب هذا الاسلوب يتم تعديل جميع بنود البيانات المالية التاريخية باستخدام احد انواع الارقام القياسية وذلك لتسوية اثار التغير العام الحادث في الاسعار General Price Level.

وبمعنى اخر عبارة هو عبارة عن نظام يستخدم في حالة تغيير مستوى العام للاسعار ويهدف الى استخدام وحدة قياس ثابته بدلا من الوحدة النقدية المتغيرة لغرض رفع تاثير التضخم على فاعلية القوائم المعدة من البيانات وبالتالي المحافظة على راس المال من الاستنزاف. وتتم عملية التعديل باستخدام اسعار المستهلك كاساس للتعديل.

اجراءات التعديل :

وتتمثل بمجموعة من الخطوات المتسلسلة هي:

١. التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية لكل من الاصول والمطلوبات وحقوق الملكية، والبنود النقدية لاتحتاج الى تعديل ، في حينان التعديل سويشمل البنود غير النقدية.

٢. تسديد الارقام القياسية المناسبة (الاسعار للمستهلك) ويكون اما على مستوى القومي او على مستوى المنشا.

٣. تعديل التكلفة التاريخية غير النقدية بدلالة القوة الشرائية العامة لنقود في نهايه المدة المالية بتطبيق العادلة الاتية:

الرقم القياسي في تاريخ القوائم

القيمة التاريخية للبند= ---------------------

الرقم القياسي في تاريخ منشا البند

٤. اعادة تعديل القوائم المالية المعدلة للمستوى العام طبقا للقوة الشرائية العامة في نهاية كل مدة مالية الاتية :

قيمة البند المراد تعديله لمستوى الاسعار المالية

الرقم القياسي لمستوى الاسعار الحالي

البند المراد اعادة تعديله = ------------------------------------

الرقم القياسي لمستوى العام الاسعار في السنة القادمة

تعديل البيانات المالية التاريخية وفقًا لاسلوب وحدة النقد الثابت

لكي يتم تعديل البيانات المالية التاريخية وفق هذا الاسلوب، يتطلب الامر تصنيف البنود المدرجة في تلك البيانات في فئتين رئيسيتين هما:

١. بنود نقدية Monetary Items

٢. بنود غير نقدية Non monetary Items

وتشمل **الفئة الاولى** اي البنود النقدية ، جميع البنود المحددة قيمتها على اسس تعاقدية لذا لا تتغير تلك القيم بالتغير الحادث في القيمة الشرائية لوحدة النقد.

مثل: النقدية ، المدينون ، الاوراق المالية المدرجة بالبورصة ، اوراق القبض، المصروفات المدفوعة مقدما ، الدائنون، اوراق الدفع، السندات، المصروفات المستحقة . وهكذا لايتطلب الامر تعديل قيم تلك البنود بتاريخ الميزانية.

اما **الفئة الثانية** اي البنود غير النقدية، فتشمل البنود التي تتقلب قيمتها متاثرة بتغير القوة الشرائية لوحدة النقد مما يتطلب تعديل قيمتها بتاريخ الميزانية وذلك باستخدام الرقم القياسي السائد بذلك التاريخ وتشمل هذه البنود.

المخزون ، الموجودات الثابتة ، الموجودات غير الملموسة ، حقوق الملكية (الاسهم العادية ، الاسهم الممتازة ، حقوق الاقلية).

كذلك ينشأ عن حيازة البنود النقدية خلال فترات التضخم مكاسب او خسائر قوة شرائية Gain or Loss in Purchasing Power. وتنشأ مكاسب القوة الشرائية هنا عن حيازة المطلوبات النقدية في حين تنشأ خسائر قوة شرائية عن حيازة الموجودات النقدية.

فمثلا اذا كان رصيد النقدية في ٢٠١٢/١٢/٣١ (١٠ آلاف) دينار، فان حيازة هذا الرصيد لمدةسنة كان خلاله معدل التضخم ٥% سيترتب عليه خسارة قوة شرائية قدرها ٥٠٠ دينار تنعكس على رصيده المعدل في الميزانية المقارنة المعدة في ٢٠١٣/١٢/٣١ ليظهر بقيمة ٩٥٠٠ دينار. وذلك على اعتبار ان هذا الرصيد والذي كان ١٠ آلاف دينار ستكون قيمته الشرائية في ٢٠١٣/١٢/٣١ (٩٥٠٠) دينار فقط.

لكن على العكس من ذلك لوكان رصيد اوراق الدفع مثلا في ٢٠١٢/١٢/٣١ (١٠) آلاف دينار، فان تعديله في الميزانية المقارنة في ٢٠١٣/١٢/٣١ بقيمة الدينار في ذلك التاريخ سينشأ عنه مكاسب قوة شرائية قدرها ٥٠٠ دينار، لان قيمة هذا الالتزام ستنقص بنفس المبلغ اذا ما تقيم ورقة الدفع بالقيمة الشرائية للدينار بذلك التاريخ اذ تصبح القيمة المعدلة لهذه الورقة ٩٥٠٠ دينار فقط.

لكن نعيد التذكير هنا مرة اخرى بانه وان كانت الارصدة الافتتاحية للبنود النقدية هي ما يتم تعديله في نهايتها، الا ان الارصدة النهائية الظاهرة في الميزانية الجارية تبقى على حالها بدون تعديل لان قيمتها المدرجة في تلك الميزانية تكون ممثلة لقيمة الدينار من ذلك التاريخ.

بمعنى ان رصيد النقدية الظاهر في ميزانية ٢٠١٣/١٢/٣١ بمبلغ ١٥ الف دينار مثلا لاتحتاج الى تعديل وهكذا بالنسبة لارصدة البنود النقدية الاخرى.

اما بالنسبة للبنود غير النقدية فينطبق التعديل على الارصدة الافتتاحية والارصدة النهائية لان هذه الارصدة تتأثر كما ذكرنا بتغير القيمة الشرائية لوحدة النقد.

مثال:

ما ياتي القوائم المالية التاريخية لشركة الكمال التجارية المعدة في ٢٠١٣/١٢/٣١

بيانات	جزئي بالآلاف	كلي بالآلاف
مبيعات بطرح تكلفة البضاعة المباعة		٣٥٠
مخزون اول المدة	٣٠	
+ صافي المشتريات	١٥٠	
– مخزون آخر المدة	(٥٠)	
مجمل الربح		١٣٠
مصروفات التشغيل (بما فيها الاستهلاك		٢٢٠
(١٠ آلاف)		
ربح التشغيل EBIt		
فوائد مدينة		١٠٠
صافي الربح قبل الضريبة EBT		(٨)
ضريبة الدخل		٩٢
صافي الربح بعد الضريبة		(٥٠)
		٤٢

جدول رقم (٢)

شركة الكمال التجاريةالميزانية العمومية المقارنة من ٢٠١٣/١٢/٣١

بيان	٢٠١٢ (بالآلاف)	٢٠١٣ (بالآلاف)
الموجودات المتداولة:		
نقدية	٤٥	٢٥
مدينون (صافي)	٣٥	٣٠
مخزون	٣٠	٥٠
مجموع الموجودات المتداولة	١١٠	١٠٥
الموجودات الثابتة	١٤٠	١٨٠
يطرح مجمع الاستهلاك	(٣٠)	(٤٠)
مجموع الموجودات	٢٢٠	٢٤٥
مطلوبات متداولة		
دائنون	٤٠	١٥
رواتب مستحقة	٥	١٠
أوراق دفع	٤٠	٤٠
مجموع المطلوبات المتداولة	٨٥	٦٥
حقوق المساهمين		
رأس المال اسهم عادية	١٢٠	١٣٠
أرباح محتجزة	١٥	٥٠
مجموع حقوق المساهمين	١٣٥	١٨٠
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٢٢٠	٢٤٥

معلومات إضافية:

١.الأرقام القياسية الممثلة للتغير في المستوى العام للأسعار كما ياتي:

٢٠١٢/١٢/٣١ ١٠٠

متوسط خلالسنة ٢٠١٣ ١١٠

٢٠١٣/١٢/٣١ ١٢٠

٢.تستخدم الشركة في تقييم مخزون آخر المدة طريقة LIFO

٣.لم يحدث خلالسنة ٢٠١٣ أي استبعاد لل موجودات الثابتة اما الإضافة لها فقد تمت في ٢٠١٣/١/١ عندما كان الرقم القياسي للأسعار (١٠٠) ولا تقوم الشركة عادة باستهلاك الموجودات الجديدة خلالسنة الشراء اما باقي رصيد الموجودات فهو أل موجودات كانت قد اشتريت حيث كان الرقم القياسي للأسعار (٥٠).

٤.يتكون رأس المال من ثلاثة إصدارات كما ياتي:

١١٠ الف أصدرت حيث كان الرقم القياسي ٥٠

١٠ الف أصدرت حيث كان الرقم القياسي ١٠٠

١٠ الف أصدرت حيث كان الرقم القياسي ١١٥

٥.استخدم متوسط الرقم القياسي وهو ١١٠ لتعديل جميع بنود قائمة الدخل (فيما عدا الاستهلاك)

٦.سددت الفوائد المدينة وضريبة الدخل في ٢٠١٣/١٢/٣١

٧.توزيعات الأرباح وقدرها ٧ الاف دينار سددت في ٢٠١٣/١٢/٣١

٨.استخدم الرقم القياسي ١٢٠ / ١٠٠ في تعديل رصيد الأرباح المحتجزة في ٢٠١٣/١٢/٣١ وقدرها (١٥ الف دينار)

٩.رصيد الأرباح المحتجزة الموجود بميزانية ٢٠١٢ وهو ١٥ الف يتم تعديله في ٢٠١٣/١٢/٣١ باستخدام الرقم القياسي ١٢٠ / ١٠٠.

شركة الكمال التجارية

جدول رقم (٣)

المركز النقدي للشركة في بداية ونهايةسنة ٢٠١٣

بيانات	٢٠١٣/١/١	٢٠١٣/١٢/٣١
الموجودات النقدية		
النقدية	٤٥	٢٥
مدينون (صافي)	٣٥	٣٠
مجموع	٨٠	٥٥
مطلوبات نقدية		
دائنون	٤٠	١٥
رواتب مستحقة	٥	١٠
أوراق دفع	٤٠	٤٠
مجموع	٨٥	٦٥
المركز النقدي	(٥)	(١٠)

جدول رقم (٤) شركة الكمال التجارية

التغير في المركز النقدي ومكاسب او خسائر القوة الشرائية

للمدة من ٢٠١٣/١/١ – ٢٠١٣/١٢/٣١

بيان	تاريخي	معامل التحويل	معدل
المركز النقدي في ٢٠١٣/١/١	(٥)	١٢٠ / ١٠٠	(٦)
التدفقات النقدية الداخلة خلال العام			
مبيعات	٣٥٠	١٢٠ / ١١٠	٣٨١.٨١٨
اسهم مصدرة خلال العام	١٠	١٢٠ / ١١٥	١٠.٤٣٥
مجموع التدفقات النقدية الداخلة	٣٦٠		٣٩٢.٢٥٣
التدفقات النقدية الخارجة خلال العام			
مشتريات	١٥٠	١٢٠ / ١١٠	١٦٣.٦٣٦
مصروفات التشغيل (بدون الاستهلاك)	١١٠	١٢٠ / ١١٠	١٢٠
فوائد مدينة	٨	١٢٠ / ١٢٠	٨
ضريبة الدخل المدفوعة	٥٠	١٢٠ / ١٢٠	٥٠
اضافات موجودات ثابتة	٤٠	١٢٠ / ١٠٠	٤٨
توزيعات أرباح	٧	١٢٠ / ١٢٠	٧
مجموع التدفقات النقدية الخارجة	٣٦٥		٣٩٦.٦٣٦
المركز النقدي من ٢٠١٣/١٢/٣١	(١٠)		(١٠.٣٨٣)
الفرق: مكاسب القوة الشرائية لحيازة البنود النقدية ويدرج في نهاية قائمة الدخل المعدلة			٠.٣٨٣

ملاحظة:

تم تحديد المركز النقدي في ٢٠١٣/١٢/٣١

المركز النقدي من ٢٠١٣/١/١	(٥)	(٦)
+ العجز من التدفق النقدي خلال العام	(٥)	(٤.٣٨٣)
المركز النقدي من ٢٠١٣/١٢/٣١	(١٠)	(١٠.٣٨٣)

جدول رقم (٥)

شركة الكمال التجارية

قائمة الدخل المعدلة للسنة المنتهية من ٢٠١٣/١٢/٣١

بيان	تاريخي	معامل التحويل	معدل
مبيعات	٣٥٠	١١٠ / ١٢٠	٣٨١.٨١٨
تكلفة البضاعة المباعة	٣٠	١٠٠ / ١٢٠	
مخزون اول المدة ٢٠١٣/١/١			
صافي المشتريات	١٥٠	١١٠/ ١٢٠	٣٦
مخزون آخر المدة ٢٠١٣/١٢/٣١		(١٠٠/١٢٠)×٣٠	
		١١٠ / ١٢٠	
تكلفة البضاعة المباعة	(٥٠)	(١١٠/١٢٠) ×٢٠	(٥٧.٨١٨)
مجمل الربح	١٣٠		١٤١.٨١٨
مصروفات التشغيل	٢٢٠		
مصروفات إدارية وعمومية	(١١٠)	(١١٠/١٢٠)×١١٠	(١٢٠)
استهلاك	(١٠)	(٥٠/١٢٠)×١٠	(٢٤)
ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة EBIT	١٠٠		٩٦
فوائد مدينة	٨	١٢٠/١٢٠	٨
صافي الربح قبل الضريبة EBT	٩٢		٨٨
ضريبة الدخل	٥٠	١٢٠/١٢٠	٥٠
صافي الربح قبل مكاسب القوة الشرائية	٤٢		٣٨
مكاسب القوة الشرائية	-		٠.٣٨٣
صافي الربح	٤٢		٣٨.٣٨٣

جدول رقم (٦)

الميزانية العمومية التاريخية من ٢٠١٣/١٢/٣١

معدلة بالرقم القياسي من ٢٠١٣/١٢/٣١

بيان	تاريخي	معامل التحويل	معدل
موجودات متداولة			
نقدية	٢٥		٢٥
مدينون (صافي)	٣٠		٣٠
مخزون	٥٠	(١٠٠/١٢٠)×٣٠	
		(١١٠/١٢٠)×٢٠	٥٧.٨١٨
مجموع الموجودات المتداولة	١٠٥		١١٢.٨١٨
		(٥٠/١٢٠)×١٤٠	
الموجودات الثابتة	١٨٠	(١٠٠/١٢٠)×٤٠	٣٨٤
مجمع الاستهلاك	(٤٠)	٥٠/١٢٠	(٩٦)
صافي الموجودات الثابتة	١٤٠		٢٨٨
مجموع الموجودات	٢٤٥		٤٠٠.٨١٨
مطلوبات متداولة			
دائنون	١٥		١٥
رواتب مستحقة	١٠		١٠
أوراق دفع	٤٠		٤٠
مجموع المطلوبات المتداولة	٦٥		٦٥
حقوق المساهمين			
رأس المال اسهم عادية	١٣٠	(٥٠/١٢٠)×١١٠	
		(١٠٠/١٢٠)×١٠	
		(١١٥/١٢٠)×١٠	٢٨٦.٤٣٥
أرباح محتجزة	٥٠		٤٩.٣٨٣
مجموع حقوق المساهمين	١٨٠		٣٣٥.٨١٨
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٢٤٥		٤٠٠.٨١٨

ملاحظة:

تم تحديد الرصيد المعدل للارباح المحتجزة كما ياتي:

١. الرصد في ٢٠١٣/١/١	١٥×(١٢٠/١٠٠)	١٨
+ ارباح العام /٢٠١٣ (من قائمة الدخل المعدلة)		٣٨.٣٨٣
– توزيعات الأرباح		(٧)

٤٩.٣٨٣

ثانيا : محاسبة التكلفة الجارية (Current Cost Method) :

وبموجبه يتم تعديل كل بند من بنود البيانات المالية على حدة وذلك باستخدام الرقم القياسي الخاص بكل بند Specific Price Level .

يستخدم هذا الاسلوب لتعديل القوائم المالية في ظل تتغيير الاسعار بعض العناصر ويمكن ان يعبر تعبيرا صادقا عن المركز المالي اذا وجدت اساليب ولكن مشكلة هذه النظم هو تتعدد اساليب التقويم وعدم وجود ضوابط ملزمة للاستعمال مما يجعله يعتمد على اراء وتقديرات وبالتالي تصبح القوائم المالية اقل موضوعية وهذا يخلق الثقة لمتخذي القرار ان هي استخدامات وان هذا الاسلوب يهدف الى :

- ارشاد ادارة المنشاة وملكيتها الى منافع الوضع الاقتصادي المنشاة.
- تزويد معلومات اكثر فائدة من تلك التي توافرها حسابات التكلفة التاريخية.
- رفع تاثير التضخم على كل البيانات والقوائم المالية والمحافظة على الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية وتتبع نفس اجرارت المعتمدة في الاسلوب السابق(محاسبة التكلفة الجارية). المشمولة بالتغير الخاص بالاسعار وكذلك تحديد الرقم القياسي الخاص من قبل الخبراء او الاعتماد على خبراء المنشا.

والفرق الرئيسي بين الاسلوبين اعلاه، هو انه في حين ينصب التعديل في الاسلوب الاول على وحدة القياس **Measurement Unit** اي وحدة النقد، يتصب التعديل في الاسلوب الثاني على اساس القياس **Measurement Basis** وهو اسلوب التكلفة التاريخية (١٣):

يتخلى هذا الأسلوب كلية من القياس التاريخي للعمليات الاقتصادية ويستبدله بالقيمة الجارية كأساس لتقويم الممتلكات والالتزامات وقياس الدخل ويرى مؤيدوا هذا الأسلوب أن المشكلة ليست مشكلة قياس بل هي أساس التقويم نفسه طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية حيث ينصب اهتمام مستخدمي القوائم المالية على تحديد النشاط الاقتصادي حالياً وليس التعرف على تكلفة الحصول على صافي ممتلكات ذلك النشاط في الماضي.

---

[١٣] محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل ، عمان ، ط٤، ٢٠١٦، ص١٣٩.

ويعتمد منطق هؤلاء المحاسبين على تعريف القيمة الاقتصادية للممتلكات أو الموجودات الذي يمثل نظرياً القيمة الحالية للمنافع التي تحصل عليها المنشأة الاقتصادية من امتلاك هذه الموجودات ونظراً للمشاكل العملية التي تصاحب إعداد تنبؤات بالتدفقات النقدية لل موجودات فإن استخدام أي مؤشر للقيمة الحالية للمنافع المستقبلية يعتبر أفضل من استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية.

الآثار التي تنعكس على النسب المالية بفعل عامل التضخم:

في هذا الشأن يتوجب مراعاته هو ان تلك الآثار تتوقف على مجموعة من العوامل هي:

١. معدل التضخم ، فكلما ارتفع هذا المعدل تتعمق الآثار والعكس بالعكس.

٢. طول مدة حيازة البنود النقدية (الموجودات النقدية والمطلوبات النقدية)، فكلما طالت هذه المدة تتعمق الآثار والعكس بالعكس.

٣. نسبة المزج بين البنود النقدية وغير النقدية في تلك القوائم.

تعديل البيانات المالية التاريخية وفقًا لأسلوب التكلفة الجارية:

تجدر الإشارة هنا الى ان استخدام الأسلوب الثاني وهو أسلوب التكلفة الجارية في تعديل البيانات المالية التاريخية وفقًا لمعدل التضخم يؤثر هو الآخر على النسب المالية. ذلك لأن استخدام هذا الأسلوب يتطلب تعديل بنود البيانات المالية بقيمها الجارية.

وعلى هذا الأساس فان البنود غير النقدية مثل المخزون والموجودات الثابتة تدرج بقيمها الجارية. مما يترتب عليه تأثير النسب المالية ذات العلاقة مثل :

١.نسب السيولة مثل نسبة التداول ، صافي رأس المال العامل ونسبة السيولة السريعة وتتحسن هذه النسب في معظم الأحيان .

٢.نسب الربحية اذ تنكمش بسبب انخفاض الربح قبل الأخذ بعين الاعتبار مكاسب او خسائر الحيازة الناتجة بسبب حيازة البنود غير النقدية **Holding Gains and Lossed**.

٣.اما بشأن نسب الملاءة تكون الآثار المنعكسة عليها مختلطة اذ قد تزيد او تنقص حسب اتجاهات التغير في القيم الجارية لل موجودات والمطلوبات.

ويمكن استخلاص مایاتي من التحليل المالي في الأجل القصير وذلك بالتطبيق على شركة الكمال التجارية آنفة الذكر.

١. نظرا للارتفاع النسبي لقيمة مخزون آخر المدة، ارتفع كل من صافي رأس المال العامل ونسبة التداول بفعلسنةل التضخم وذلك على النحو التالي:

بيان	تاريخي ٢٠١٣/١٢/٣١	معدل ٢٠١٣/١٢/٣١
صافي رأس المال العامل	٤٠	٤٧.٨١٨
نسبة التداول	٦١.٥ %	١٧٣.٥ %

٢. اما نسبة السيولة السريعة فلا تتاثر لان المخزون يستبعد في اشتقاقها في الحالتين.

بناء لما تقدم يظهر الحال وكأن تحسنا قد حصل في تحسن قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل من جراء تعديل بنود الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة نظرا لان معظم تلك البنود (فيما عدا المخزون والمصروفات المدفوعة مقدما) هي بنود نقدية. ويظهر هذا التحسن واضحا في المنشآت التي تستخدم طريقة LIFO في تقويم مخزون آخر المدة.

٣. في المنشآت التي تستثمر مبالغ طائلة في الموجودات الثابتة، ونظرا لارتفاع قيمة تلك الموجودات في الميزانية المعدلة وما يرافق ذلك من ارتفاع في مصروف الاستهلاك، سترتب على ذلك آثار بالغة على قائمة الدخل مما سيؤدي الى انخفاض في صافي الربح وكذلك في نسبة عائد السهم العادي EPS . يظهر ذلك من خلال مراجعة بيانات الشركة.

بيان	تاريخي ٢٠١٣/١٢/٣١	معدل ٢٠١٣/١٢/٣١
صافي الربح بعد الضريبة	٤٢	٣٨.٣٨٣
رأس المال (القيمة الاسمية ١ دينار للسهم)	١٣٠	٢٨٦.٤٣٥
EPS	٠.٣٢٣ / سهم	٠.١٣٤ / سهم

٤. كما تتاثر أيضا نسب الربحية وبنسب متفاوتة بفعل التغير الحادث في قيم المبيعات والارباح كما يظهر في الجدول التالي:

بيان	تاريخي ٢٠١٣/١٢/٣١	معدل ٢٠١٣/١٢/٣١

حافة مجمل الربح	% ٦٢.٨	% ٦٢.٨
حافة ربح التشغيل	% ٢٨.٦	% ٢٣
حافة صافي الربح	% ١٢	% ١٠
العائد على الموجودات (ROA)	% ٤١	% ٢٤
العائد على الاستثمار (ROI)	% ١٧	% ٩.٦

٥. كما تتغير نسب الملاءة هي الأخرى في الميزانية المعدلة وذلك بسبب التغير الحادث في قيم الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين. وذلك كما يتضح في الجدول التالي:

بيان	تاريخي ٢٠١٣/١٢/٣١	معدل ٢٠١٣/١٢/٣١
نسبة المديونية	% ٢٦.٥	%١٦.٢
نسبة الملكية	% ٧٣	% ٨٤
نسبة الرفع المالي (حقوق المساهمين) / الديون	٢.٨ مرة	٥.٢ مرة
نسبة مضاعف الرفع المالي (مجموع الموجودات) / مجموع حقوق المساهمين	١.٤ مرة	١.٢ مرة
نسبة تغطية الفوائد المدينة	١٢.٥ مرة	١٢ مرة

٦. تجدر الإشارة أيضا الى ان هيكل تمويل الشركة يحدد الى درجة كبيرة الاثار التي تترتب على مكاسب او خسائر القوة الشرائية التي تحدث بفعل حيازة البنود النقدية. اذ كلما زاد اعتماد الشركة على التمويل الخارجي من بنود نقدية كالقروض والسندات واوراق الدفع يزداد التحسن الحادث في ربحية الشركة وكذلك في ملاءتها من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الاجل.

الفصل التاسع عشر
حالات تطبيقية وتمارين محلولة

تمهيد

رغم الامثلة والتمارين التي تم الاشارة اليها في كل فصل حسب اختصاصه وموضوعه ، وحيث ان موضوع التحليل المالي بقدر ماهو اطار نظري لكنه واقعيا يمثل تطبيق وممارسات رياضية وتحلياتية، لذا نجد ان نضع فصلا مستقلا لعدد من الحالات والتمارين العملية والتطبيقية، وذلك بالاعتماد على تمارين جاهزة من بعض المصادر والابحاث اوتمارين تم اعدادها من قبلنا.

حالة عملية

تحليل القوائم المالية بشكل سنة وفق تقرير مراقبي الحسابات

من الطبيعي ان النظام المحاسبي له مخرجات اهمها التقارير المالية والتي اصبحت بموجب تعليمات ديوان الرقابة المالية ولأغراض الرقابة والافصاح فقد تم تحديد بعض التقارير ملزمة ومنها ماهو اختياري او بشكل آخر منها ماهو رئيسي والبعض الاخر ثانوي.

وفي هذا المجال سيتم عرض بيانات ثلاثة تقارير رئيسة وهي:

- الموازنة العامة كما في ٢٠١٠/١٢/٣١.
- حسابات الارباح والخسائر كما في ٢٠١٠/١٢/٣١.
- كشف التدفق النقدي في ٢٠١٠.

اولا: الميزانية العامة

الميزانية العامة / كما في ٣١/١٢/٢٠١٠

رقم الكشف	رقم الدليل	الحساب	السنة الحالية ٢٠١٠ دينار	السنة السابقة ٢٠٠٩ دينار
	١	الموجودات		
		الموجودات المتداولة		
١	١٨	النقود (في الصندوق و لدى المصرف)	٨١.٣٨٦.١٠٣.٢٠٧	٤٥.٠٣٣.٨٣٧.٢٨٠
٢	١٥	الاستثمارات	٢٨.٧٢٤.٤٨٩.١٩٣	٣٤.٩١٤.٤١٥.١٥٠
		مجموع الموجودات المتداولة	١١٠.١١٠.٥٩٢.٤٠٠	٧٩.٩٤٨.٢٥٢.٤٣٠
٣	١٤	الائتمان النقدي	٤٤.١٠٣.٣٩٧.٢٧١	٥٢.٢٧٨.٧٦٢.٢٤٧
٤	١٦	المدينون	٢٣.٧٣٠.٥٤١.١١٤	٩.١٨٦.٠٠٦.٠٨٤
		الموجودات الثابتة		
٥	١١	الموجودات الثابتة (بعد تنزيل الاندثار)	٢٠.٧٤٦.٧٠٠.٩٤٩	١٥.١١٣.٣٨٨.٤٥٩
٦	١١٨	نفقات ايرادية مؤجلة	--------------	١٢٤.٨٨٥.٤٥٥
		مجموع الموجودات الثابتة	٢٠.٧٤٦.٧٠٠.٩٤٩	١٥.٢٣٨.٢٧٣.٩١٤
		مجموع الموجودات	١٩٨.٦٩٦.٢٣١.٧٣٤	١٥٦.٩٥١.٢٩٤.٦٧٥
٧	١٩	الحسابات المتقابلة	١٤٦.٧٩٦.٠٧٩.٣٠٧	١٥٤.١٩٦.١٦٥.٢١٩
		المجموع	٣٤٥.٤٨٧.٣١١.٠٤١	٣١١.١٤٧.٤٥٩.٨٩٤

الميزانية العامة كما في ٢٠١٠/١٢/٣١

رقم	الدليل	الحساب	السنة الحالية ٢٠١٠ دينار	السنة السابقة ٢٠٠٩ دينار
	٢	المطلوبات		
		المطلوبات المتداولة		
٨	٢٥	حسابات جارية وودائع	٦٩.٤٦١.٨٣١.٣٩٨	٨٩.٣١٨.٢٢٦.٣٣٧
٩	٢٦	الدائنون	٦٨.٩٤٨.٣٩٥.٥٩٣	٦.٣١٥.٩٤١.٩٠٤
١٠	٢٢	التخصيصات	٦.٣٦٦.٦٧٤.١٦٠	٥.٩٦٣.٢٣٥.٨٧٧
		مجموع المطلوبات المتداولة	١٤٤.٧٧٢.٩٠١.٦٥٦	١٠١.٥٩٦.٣٩٤.١١٨
	٢١	حقوق الملكية		
١١	٢١١	رأس المال	٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
١٢	٢١٤	الاحتياطيات	٣.٩١٤.٣٣٠.٥٨٣	٥.٣٥٤.٩٠٠.٥٥٧
		مجموع حقوق الملكية	٥٣.٩١٤.٣٣٠.٥٨٣	٥٥.٣٥٤.٩٠٠.٥٥٧
٧		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١٩٨.٦٩١.٣٣١.٧٣٤	١٥٦.٩٥١.٢٩٤.٦٧٥
		الحسابات المتقابلة	١٤٦.٧٩٦.٠٧٩.٣٠٧	١٥٤.١٩٦.١٦٥.٢١٩
		المجموع	٣٤٥.٤٨٧.٣١١.٠٤١	٣١١.١٤٧.٤٥٢.٨٩٤

المصدر: التقارير المالية للمصرف لعام ٢٠١٠

ثانيا: حساب الأرباح والخسائر

حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية كما في ٣١/١٢/٢٠١٠

رقم كشف	الدليل	الحساب	السنة الحالية ٢٠١٠ دينار	السنة السابقة ٢٠٠٩ دينار
		ايراد النشاط الجاري		
١٣	٤٤	ايرادات العمليات المصرفية	٩.٥٦٦.٥٠٢.٦٥٨	١٢.٨٢٧.٦٤٤.٧٣٤
١٤	٤٦	ايرادات الاستثمار	١.٨٣٤.٧٨٦.٦٢٤	[illegible].٤٥٢.٨١٨.١٢٦
		مجموع ايرادات النشاط الجاري	١١.٤٠١.٢٨٩.٢٨٢	١٤.٢٨٠.٠٦٢.٨٦٠
		ينزل مصروف النشاط التجاري		
١٥	٣١-	المصروفات الادارية	٤.٢٢٦.٦٣٠.٢٦٣	٤.٠٩٣.٦١١.٥٥٠
١٦	٣٣	مصروفات العمليات المصرفية	٦.٠٨٢.٣٦٧.٢٨٢	[illegible].٢٨٩.٦٩٤
	٣٤	الاندثارات والاطفاءات	٧٩٢.٨٨٩.٥٦٠	[illegible].٨٤٣.٩٥٦
	٣٧	مجموع مصروفات النشاط الجاري	٦.١٠١.٨٨٧.١٠٥	[illegible].٥٨٩.١١٧.٢٠٠
		فائض/ عجز العمليات الجارية	٥.٢٩٩.٤٠٣.١٧٧	[illegible].٧١٠.٩٤٥.٦٦٠
		تضاف الايرادات التحويلية والاخرى	------------	------------
١٧		الايرادات التحويلية	٤٣٣.٥٨٦.٦٣٧	١٤.٩٩٨.٢٤٤
١٨	٤٨	الايرادات الاخرى	٤٣٣.٥٨٦.٦٣٧	١٤.٩٩٨.٢٤٤
	٤٩	مجموع الايرادات التحويلية والاخرى		
		تنزل المصروفات التحويلية والاخرى	١.٣٤١.٤١٦.٧٧٦	٢.٧١٢.١٧٠.١٥١
١٩		المصروفات التحويلية	٢.٤٤٥.٩١٦	------------
٢٠	٣٨	المصروفات الاخرى	١.٣٤٣.٨٦٢.٦٩٢	٢.٧١٢.١٧٠.١٥١
	٣٩	مجموع المصروفات التحويلية والاخرى		
		الفائض (عجز) يوزع كما ياتي	٤.٣٨٩.١٢٦.١٢٢	٦.٠٩٣.٧٧٣.٧٥٣
		ينزل اطفاء العجز المتراكم	٤٩٦.٢٤٩.٥٤٦	٤٩٦.٢٤٩.٥٤٦
		حصة الضريبة	٥١٠.٦٠٨.٣٣٧	٨٣٩.٦٢٨.٦٣١
		احتياطي التوسعات	٣٨٩.٢٨٧.٦٥٨	٤٧٥.٧٨٩.٥٥٨
		احتياطي رأس المال / قانوني	١٤٩.٦٤٩.٠٢٩	٢٣٧.٨٩٤.٧٧٩
		فائض ارباح غير موزعة	٢.٨٤٣.٣٣١.٥٥٢	٤.٠٤٤.٢١١.٢٣٩
		حساب بعد الضريبة	٤.٣٨٩.١٢٦.١٢٢	٦.٠٩٣.٧٧٣.٧٥٣

المصدر: التقارير المالية للمصرف لعام ٢٠١٠

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١/ ١٢ / ٢٠١٠الف دينار

البيان	السنة الحالية ٢٠١٠ الف دينار	السنة السابقة ٢٠٠٩
الانشطة التشغيلية		
فائض/ عجز السنة الحالية	٤.٣٨٩.١٢٦	٦.٠٩٣.٧٧٤
اندثار الموجودات الثابتة	٦٦٨.٠٠٤	٥٢٣.٤٠٦
اطفاء نفقات التأسيس	١٢٤.٨٨٦	٦٢.٤٤٣
مخصص خسائر الائتمان	١.٢٩٦.٤٥٩	٢.١٥٣.٥١٠
المجموع	٦.٤٧٨.٤٧٥	٨.٨٣٣.١٦٨
التغيرات في المطلوبات والموجودات		
التشغيلية	(١٩.٨٥٦.٣٩٥)	٢٥.٣٢٦.٣٦٩
الحسابات الجارية والودائع	٦٢.٦٣٢.٤٥٣	٤.٦٨٠.٩٩٧
حسابات الدائنين	(١٤.٢٤٤.٥٣٥)	(٤.٢٣٤.١٠٠)
حسابات المدينين والارصدة المدينة	١٤.٣٦٥.٢٩١	(٤٠.٢٩٤.٨٠٩)
صافي تمويلات اسلامية	(١.٨٢٧.٤٦٩)	
الاحتياطيات والتخصيصات		
المجموع	٤١.٠٦٦.٣٤٥	(١٤.٥٢١.٥٩٣)
الانشطة الاستثمارية		
صافي الحركة في الموجودات	(٥.٥٠٨.٤٢٧)	(٦.٥٠٧.٥٩٢)
المجموع	(٥.٥٠٨.٤٢٧)	(٦.٥٠٧.٥٩٢)
الانشطة التمويلية		
حصة المودعين من الارباح	(٥.٦٨٧.١٢٧)	(١٦١.٨٠١)
المجموع	(٥.٦٨٧.١٢٧)	(١٦١.٨٠١)
الزيادة/ الانخفاض في السيولة النقدية	٣٦.٣٥٢.٢٦٦	
النقد في بداية السنة	٤٥.٠٣٣.٨٣٧	٥٧.٣٩١.٦٩٥
الزيادة في رأس المال	--------	
النقد في ٢٠١٠/١٢/٣١	٨١.٣٨٦.١٠٣	٤٥.٠٣٣.٨٣٧

التحليل المالي وفق مؤشرات الاداء

تعد عملية التحليل المالي باستخدام النسب هي الخطوة الرئيسة في عرض المعطيات الخاصة بالمصرف وتقويم مختلف اوجه نشاطه وتعتبر من افضل الوسائل.

سيتم تناول وعرض للجداول والمعادلات ومناقشتها وفق اربعة مؤشرات رئيسة هي:

- **نسب التوظيف.**
- **نسب الربحية.**
- **نسب الملائمة.**
- **نسب السيولة.**

فضلاً عن مايتم اضافته من جداول للمقارنة او لبيان المؤشرات المالية للمصرف عينة الدراسة بما يساعد في تحقيق الاهداف التي يسعى اليها المصرف ومدى كفايتها في ادارة موارده.

اولاً : تحليل باستخدام نسب التوظيف

وهي اداة من الادوات المهمة لتقويم كفائة اداء المصرف في توظيف امواله وتقسم الى:

١. <u>نسب الاستثمار الى اجمالي الودائع</u> . حيث تحتسب هذه النسب بقسمة الاستثمارات على مجموع الودائع وهي نسبة تعكس كفاءة المصرف وقدرته على توظيف الودائع لديه وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة في توظيف ودائع المصرف وتحقيق الارباح، وان اهمية هذه النسبة تكون في العائد المتحقق الذي يتم دفعه على شكل فوائد وارباح، وفق الجدول (٣)

جدول (٣) يبين نسب توظيف الودائع في مصرف دجلة والفرات

السنة	الاستثمارات	مجموع الودائع	النسبة
٢٠٠٨	١٣.٧٩٩.٦٩٩	٣٦.٩٩١.٩٠٦	% ٣٧.٣
٢٠٠٩	٣٤.٩١٤.٤١٥	٨٩.٣١٨.٢٢٦	%٣٩.٠٨
٢٠١٠	٢٨.٧٢٤.٤٨٩	٦٩.٤٦١.٨٣١	%٤١.٣٥
المتوسط			%٤٠.٢١

يلاحظ من الجدول (١) ان مؤشر التوظيف لعام ٢٠١٠ قد اصبح ٤١.٣٥% في حين كان المؤشر فيسنة ٢٠٠٩ ٣٩.٠٨% وهذا يوضح بان هناك نمو بنسبة ١.٢٧% وهذه النسبة رغم قلتها ولكنها تمثل مؤشر قياس لمصرف حديث العمل اما فيسنة ٢٠٠٨ فقد كانت ٣٧.٣%.

ونود الاشارة ان حجم الودائع قد انخفضسنة ٢٠١٠ قياساً السنة ٢٠٠٩ حيث كان (٨٩) مليار دينار واصبح (٦٩) مليار دينار، ولكن بالمقابل نجد ان الاستثمارات قد انخفضت فقد كانت (٣٤) مليار دينارسنة ٢٠٠٩ واصبحت (٢٨) مليار دينار تقريباًسنة ٢٠١٠.
ولكن عند المقارنة بموجب المؤشر نجد ان الحالة فيسنة ٢٠١٠ كانت افضل نسبياً ويشير المتوسط تقريباً ٤٠% كمؤشر للتوظيف.

٢.**معدل توظيف الموارد المتاحة**. وتحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الاستثمارات على (مجموع الودائع وحقوق المساهمة) وهذه تعكس قدرة المصرف في توظيف الودائع وحقوق المساهمين والتي تشمل (رأس المال + الاحتياطيات) وهي تعتبر مصدر من مصادر التمويل المهمة المتاحة للمصرف، وكما في جدول (٤).

جدول (٤) يبين معدل توظيف الموارد المتاحة (بالالاف)

السنة	الاستثمارات	الودائع	رأس المال وحقوق المساهمين	النسبة
٢٠٠٨	١٧.٧٩٩.٦٩٢	٤٣.٤١٨.٢٢٧	٥٠.٠١٠.٧٥٥	%٢٨.٧
٢٠٠٩	٣٤.٩١٤.٤١٥	٨٩.٣١٨.٢٢٦	٥٥.٣٥٤.٩٠٠	%٢٥.٨
٢٠١٠	٢٨.٧٢٤.٤٨٩	٦٩.٤٦١.٨٣١	٥٣.٩١٤.٣٣٠	%٢٤.٢
المتوسط				%٢٦.٢

ويلاحظ من جدول (٤) ان معدل توظيف الاموال مقارب الى معدل توظيف اجمالي الودائع مما يعني ان الودائع تشكل جزء رئيس من مصدر التمويل للمصرف قياساً بحقوق الملكية التي تتمثل بنسبة منخفضة في التمويل وبذلك تراوحت نسبة الاستثمار الى مجموع الودائع وحقوق المساهمين لدى مصرف دجلة والفرات وقد بلغت النسبة فيسنة فيسنة ٢٠٠٨ حوالي ٢٨.٧% في حين اصبحت فيسنة ٢٠٠٩ (٢٥.٨%) في حين اصبحت

فيسنة ٢٠١٠ (٢٤.٢%). وبهذا نلاحظ ان المتوسط يكون حوالي ٢٦.٢%. وبهذا نلاحظ ان هناك تقارب في معدل توظيف الموارد المتاحة حيث نجد ان المتوسط تقريباً هو (٢٥%).

٣. معدل استخدام الموجودات.

وتحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الاستثمارات على مجموع الموجودات، ويمكن قياس جدوى مثل هذا المؤشر من خلال النسبة فاذا كانت مرتفعة فهذا يدل على ان المصرف يتجه نحو الربحية اما اذا كانت هذه النسبة ضعيفة او كلما انحدرت نحو النسب الاقل سوف تعكس بأن المصرف يتجه نحو الاحتفاظ بالسيولة المالية انظر في جدول (٥).

جدول رقم (٥) يبين معدل استخدام الموجودات

السنة	الاستثمارات	مجموع الموجودات	النسبة
٢٠٠٨	١٧.٧٩٩.٦٩١.٣٩٨	١١٨.٨٧٤.٥٥٣.٩٦٤	%١٤.٤
٢٠٠٩	٣٤.٩١٤.٤١٥.١٥٠	١٥٦.٩٥١.٢٩٤.٦٧٥	%٢.٢.٢
٢٠١٠	٢٨.٧٢٤.٤٨٩.١٩٣	١٩٨.٦٩٦.٢٣١.٧٣٤	%١.٤.٤٥
المتوسط			%٢١.٦

النسبة لمعدل الاستخدام للموجودات ١٤.٤٥% فيسنة ٢٠١٠ في حين كان المعدل فيسنة ٢٠٠٩ ٢.٢.٤% يلاحظ من الجدول ان المؤشر فيسنة ٢٠٠٨ يشير ان معدل الموجودات يمثل نسبة % في حين نجد. وبهذا يلاحظ ان المعدل في توظف الموجودات ضعيف قياساً لما يكون عليه من مؤشر معياري قد بلغت المتوسط للسنوات الثلاث هو ٢١.٦%.

٣. مؤشر التحليل للتوظيف على اساس الائتمان النقدي.

يلاحظ من جدول (٦)ان قياس درجة النشاط للمصرف فيما يتعلق بتوظيف الموارد المتاحة باعتماد العلاقة بين الائتمان النقدي ومجموع حقوق الملكيةمضافاً اليه الودائع. لذا نلاحظ ان النسبة فيسنة ٢٠٠٨ كانت ٤٣.٢% ثم ارتفع المؤشر الى ٦١.٧% فيسنة ٢٠٠٩ ولكن فيسنة ٢٠١٠ فقد اصبح المؤشر ٥٨.١% والسبب يعود الى التغيرات

الحاصــلة فــي الاحتياطــات واخــتلاف العلاقــة فــي الودائــع حيــث اصــبحت ٢٠.٨٨٨.١٩٠.٧٢١ فيسنة ٢٠٠٩ ويلاحظ ان متوسط العلاقة للسنوات الثلاث كان ٥٤% وهذا المؤشر افضل نسبياً.

السنة	الائتمان النقدي	حقوق الملكية		مجموع حقوق الملكية	الودائع	مجموع حقوق الملكية والودائع	%
		رأس المال	الاحتياطيات				
٢٠٠٨	٢٣.٦٩٩.٥٧١	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٧٥٥.٤٣٥	٣٥.٩١١.٢٣٠	١٨.٧٨٣.٤٢١	٥٤.٦٩٤.٦٥١	٤٣.٢
٢٠٠٩	٥٢.٢٧٨.٧٦٢	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٥.٣٥٤.٩٠٠	٥٥.٣٥٤.٩٠٠	٢٩.١٦٠.٨٧٨	٨٤.٥١٥.٧٧٨	٦١.٧
٢٠١٠	٤٤.١٠٣.٣٩٧	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٣.٩١٤.٣٣٠	٥٣.٩١٤.٢٣٠	٢٠.٨٨٨.١٩٠	٧٤.٨٠٢.٤٢٠	٥٨.١
المتوسط							٥٤.١

٤. **<u>مؤشر القروض والتسليفات على حقوق الملكية والودائع.</u>**

وهذا المؤشر يهدف الى معرفة حجم التوظيف من خلال تحديد القروض والتسليفات الى حقوق الملكية والودائع ويتم استخراجه من خلال المعادلة الاتية:

$$= \frac{\text{مجموع القروض والتسليفات}}{\text{مجموع حقوق الملكية + الودائع}} \times 100$$

من جدول (٧) يمكن ملاحظة ان المؤشر للعلاقة يشير انسنة ٢٠٠٩ كان الافضل حيث بلغت ١١.٤٦% في حين كانتسنة ٢٠٠٨ ٤.٧٨% اما فيسنة ٢٠١٠ فقد كانت اقل مما هو عليه ولكنها افضل من علم ٢٠٠٨ حيث بلغت ٩.٣٣% ومن هذا نلاحظ ان المتوسط العام للمؤشر كان في حدود ٨.٥٣% وهذه النسبة بالنسبة لمصرف جديد تعتبر جيدة قياساً الى حجم التنافس.

جدول (٧) مؤشر القروض والتسليفات على حقوق الملكية والودائع

السنة	مجموع القروض والتسليفات	مجموع حقوق الملكية والودائع	مؤشر القروض %
٢٠٠٨	٢.٦١٤.٦٥١	٥٤.٦١٤.٦٥١	٤.٧٨
٢٠٠٩	٩.٦٨٨.٠٨٥	٨٤.٥١٥.٧٧٨	١١.٤٦
٢٠١٠	٦.٩٨٠.٨٠٤	٧٤.٨٠٢.٤٢٠	٩.٣٣
المتوسط			٨.٥٣

٥. مؤشر الائتمان النقدي على مجموع الودائع.

يهدف هذا المؤشر في تحديد العلاقة بين مجموع الودائع وحجم الائتمان النقدي والذي يعبر عن امكانية ادارة المصرف في توظيف المواد المتاحة في المصرف، حيث يلاحظ من جدول (٨) بان المؤشر للسنوات الثلاثة انه كلن يحقق نمو نقد كان فيسنة ٢٠٠٨ ٣٦.٥% ثم ارتفعسنة ٢٠٠٩ الى ٥٨.٤٢% وهكذا زاد ضعف النسبةسنة ٢٠١٠ ليصبح ٦٣.٧٦% وكان المعدل العام للمؤشرات بحدود ٥٢.٨٩% والذي يمثل مؤشر مقبول على حجم نشاط المصرف.

جدول (٨) مؤشر الائتمان النقدي على مجموع الودائع

السنة	الائتمان النقدي	مجموع الودائع	مؤشر الائتمان النقدي الى مجموع الودائع %
٢٠٠٨	٢٣.٦٩٩.٥٧١	٦٣.٩٩١.٩٠٦	٣٦.٥
٢٠٠٩	٥٢.٢٧٨.٧٦٢	٨٩.٣١٨.٢٢٦	٥٨.٤٢
٢٠١٠	٤٤.١٠٣.٣٩٧	٦٩.٤٦١.٨٣١	٦٣.٧٦
المتوسط			٥٢.٨٩

ثانياً: نسب الربحية

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة كون المصارف مهما كان طبيعة نشاطها ومجالاتها فهي تهدف للربح مع كسب ثقة المودعين والمالكين وزيادة اموالهم المودعه لديها وهو مؤشر اساسي في الحكم على مدى كفاءة اداء المصارف، ومن اهم مؤشرات الربحية :

١. معدل العائد على حقوق المساهمين.

وتعكس هذه النسبة المردود الذي يحصل عليه المساهمون في استثمار اموالهم والتي تتمثل بقسمة صافي الربح على مجموع حقوق المساهمين (رأس المال + الاحتياطيات). وكما في جدول (٩)

جدول (٩) يبين الربحية قياساً بمعدل العائد وحقوق المساهمين

السنة	صافي الربح	مجموع حقوق المساهمين (رأس المال + الاحتياطيات)	النسبة
٢٠٠٨	١.٠٠٢.٢٠١	٥٠.١٠٠.٧٥٥	%٢.٠١
٢٠٠٩	٤.٠٤٤.٢١١.٢٣٩	٥٥.٣٥٤.٩٠٠	%٧.٣
٢٠١٠	٢.٨٤٣.٣٣١	٥٣.٩١٤.٣٣٠	%٥.٢
المتوسط			%٤.٨٦

يلاحظ ان المؤشر لقياس نسبة الربحيةسنة ٢٠٠٨ يمثل ب ٢.٠١% اما فيسنة ٢٠٠٩ فقد اصبح٧.٣% في حين اصبح فيسنة ٢٠١٠ ٥.٢% ويلاحظ ان هناك نمو بمعدل ٤.٨٦% وهذه النسبة قليلة ويعود ذلك لظهور مصارف عديدة ذات نفس الصفة والمجال الذي نتعامل به.

٢. **معدل العائد على الاموال المتاحة.**

وتحسب هذه النسبة بقسمة صافي الربح على مجموع الودائع وحقوق المساهمين باعتبار ان الودائع وحقوق المساهمين يمثلان مصدر من المصادر الرئيسة للاستثمارات المصرفية وهذا المؤشر ينظر له لقياس مدى كفاءة المصرف في ادائه للتخطيط المستقبلي في تحقيق الربح والجدول (١٠) الاتي يبين العلاقة بين معدل العائد الى الموارد المتاحة.

جدول (١٠) يبين العلاقة بين معدل العائد الى الموارد المتاحة.

السنة	صافي الربح	مجموع الودائع + حقوق المساهمين		النسبة
		ودائع	حقوق المساهمين	
٢٠٠٨	١.٠٠٢.٢٠١	٧.٣٣١.٦٢٢	٥٠.١٠٠.٧٥٥	%١.٤
٢٠٠٩	٤.٤٤٠.٢٣٩	٢٥.٣٢٦.٣٦٩	٥٥.٣٥٤.٩٠٠	%٥.٥
٢٠١٠	٢.٨٤٣.٣٣١	١٩.٨٥٦.٣٩٥	٥٣.٩١٤.٣٣٠	%٦.٢
المتوسط				%٥.٦

يلاحظ من الجدول (١٠) ان متوسط معدل العائد على مجموع الودائع بالمصرف كانت ٥.٦% ويلاحظ ان نسبة معدل العائد قياساً للاموال المتاحةسنة ٢٠١٠ كانت ٦.٢% في حين كانت فيسنة ٢٠٠٩٨.٣% ويلاحظ ان النسبة هذه تعبر عن وجود نمو في العلاقة، اماسنة ٢٠٠٨ فقد كانت ١.٤%.

٣. معدل العائد على الودائع.

ويتم احتساب واستخراج هذا الموشر من خلال العلاقة الاتية:

= صافي الربح / مجموع الودائع

وهذه النسبة تدل على تحقيق الارباح نتيجة استثمار الودائع وهو مؤشر يعبر عن ما تساهمبه الودائع في تحقيق الارباح عندما توظف او تستثمر في نشاطات مختلفة. وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل على كفاءة المصرف في استثمار الودائع بشكل جيد ويلاحظ من الجدول (١١).

جدول (١١) يبين معدل العائد الى اجمالي الودائع

السنة	صافي الربح	مجموع الودائع	النسبة
٢٠٠٨	١.٠٠٢.٢٠١	٦٣.٩٨١.٩٠٦	%١.٥
٢٠٠٩	٤.٠٤٤.٢١١	٢٥.٣٢٦.٣٦٩	%١٦.٢
٢٠١٠	٢.٨٤٣.٣٣١	١٩.٨٥٦.٣٩٢	% ١٠.٥٢
المتوسط			%٩.٨

في جدول (١١) لاحظنا ان متوسط النسب كانت ٢٣.٠٨% وكانت النسبة متقاربة حيث كانت سنة ٢٠٠٨ ١.٥ في حين اصبحتسنة ٢٠٠٩ (١٦.٢%) اي نسبة الربع تقريباً في حين انخفضت بمعدل ٢%سنة ٢٠١٠ واصبحت (١٠.٥٢%) وهذا كان انخفاض متقابل في كل من الاستثمار فقد اصبح (٢.٨٤٣.٣٣١.٢٥١)سنة ٢٠١٠ في حين كان ٦.٠٩٣.٧٧٣.٧٥٣ فيسنة ٢٠٠٩ وبنفس الاتجاه كانت الودائع بمجموعها فقد كانت ٢٥ مليون دينار تقريباًسنة ٢٠٠٩ واصبحت فيسنة ٢٠١٠ حوالي ١٩.٨٥٦.٣٩٥ .

٤. **معدل العائد على الموجودات.**

ولاستخراج هذا المؤشر يتم اعتماد المعادلة الاتية:

= **العائد / الموجودات**

وهذا المؤشر يفسر مدى قدرة المصرف على توظيف الموجودات التي يمتلكها وقدرتها على توليد الارباح ومدى كفاءتها خلال مدة زمنية معينة اي مدى نجاح المصرف في استثمار مايملك وقدرته على معرفة مجالات الفرص الاستثمارية الاكثر جدوى.

جدول (١٢) يبين معدل العائد على الموجودات

السنة	صافي الربح (العائد)	مجموع الموجودات	النسبة
٢٠٠٨	١.٠٠٢.٢٠١	١١٨.٨٧٣.٥٥٢	%٠.٨
٢٠٠٩	٤.٠٤٤.٢١١	١٥٦.٩٥١.٢٩٤	%٢.٥
٢٠١٠	٢.٨٤٣.٣٣١	١٩٨.٦٩٦.٢٣١	%١.٤

من الجدول اعلاه يمكن ملاحظة النتائج المستخرجة ويلاحظ ان نسبة العائد الى الموجودات وحسب المعيار التاريخي فقد بلغت في سنة الاساسسنة ٢٠٠٨ نسبة ٠.٨% ثم اصبحت في سنة ٢٠٠٩ بنسبة ٢.٥% اما فيسنة ٢٠١٠ فقد اصبحت نسبتها ٢.٤% من هذا نلاحظ الحالة الافضل كانتسنة ٢٠٠٩ بسبب سياسة المصرف في النشاط في عملية ادارة ارباحه في حين بلغ المتوسط العام ٢.٢٨%.

٤. **تحليل الربحية من خلال نسبة النمو.**

جدول (١٣) مؤشر ارباح المصرف ونسبة النمو والتغير السنوي للمصرف للمدة ٢٠٠٨ – ٢٠١٠

السنة	صافي الربح (العائد)	التغير على اساس سنة الاساس	نسبة التغير السنوي	التغير حسب سنة الاساس
٢٠٠٨	١.٠٠٢.٢٠١.٩٦١	صفر	صفر	صفر
٢٠٠٩	٤.٤٤٠.٢١٦.٧٧٣	٣.٤٣٨.٠١٤.٨١٢	%٣٤٣	%٤٠٠
٢٠١٠	٢.٨٤٣.٣٣١.٥٢٢	٠.٥٩٦.٨٨٥.٢٥١	%٤٦.٤	%٢٠٠.٤

مؤشر العائد على الائتمان النقدي = صافي الربح / الائتمان النقدي × ١٠٠%

– التغير بالقيمة يعني الزيادة المطلقة في الربحية او النقصان.

– الائتمان النقدي الممنوح يقصد به مجموع القروض الممنوحة كما في جدول (١٤) والمعرفة وفق كشف الحسابات الختامية بالائتمان النقدي.

٦. **مؤشر قياس صافي الربح الى الائتمانات.**

ان وجود الاستثمارات يمثل احد مصادر الدخل وان معرفة حجم الايرادات المتحققة من الاستثمارات والتي تدخل في الوعاء العام للايرادات يمثل مؤشر معتمد في تحديد ربحية المصرف ويتم استخراج هذا المؤشر بالمعادلة الاتية:

= صافي الربح × ١٠٠%

الاستثمارات

حيث نلاحظ ان المؤشرات التي تظهر في جدول (١٥) فقد كان المؤشر فيسنة ٢٠٠٨ قد بلغ ٧.٢٦% في حين نلاحظ ان المؤشر قد ارتفعسنة ٢٠٠٩ بمعدل ٥% أي بلغ ١٢.٧% ثم عاد فانحدر في مستوى اقل مما هو عليه فاصبح ٩.٨٩% قياساً لعام ٢٠٠٩ ومن هذا كله نلاحظ ان المعدل العام لهذا المؤشر خلال ثلاثة سنوات ٩.٩٥%.

جدول (١٥) يبين مؤشر صافي الربح للاستثمارات

السنة	صافي الربح (العائد)	الاستثمارات (ع)	مؤشر صافي الربح الى الاستثمارات %
٢٠٠٨	١.٠٠٢.٢٠١	١٣.٧٩٩.٦٩٩	٧.٢٦%
٢٠٠٩	٤.٤٤٠.٢١٦	٣٤.٩١٤.٤١٥	١٢.٧%
٢٠١٠	٢.٨٤٣.٣٣١	٢٨.٧٢٤.٤٨٩	٩.٨٩%
المتوسط			٩.٩٥%

٧. **مؤشر مجموع الايرادات على مجموع الموجودات.**

يمثل هذا المؤشر احد اتجاهات التقويم لاداء المصرف من خلال ما يتحقق من الايرادات قياساً الى ما لديها من موجودات بكل انواعها ويتم استخراج هذه النسبة من خلال المعادلة الاتية:

= صافي الربح بعد الضرائب × ١٠٠%

حقوق الملكية + اجمالي الودائع + القروض الاخرى

ومجموع الموجودات الكلية تشمل اجمالي الودائع وحقوق الملكية والقروض من الاخرين. ومن خلال جدول (١٦) بمكن قراءة المؤشرات التي تعبر عن حجم الايرادات المتحققة حيث كانت النسبةسنة ٢٠٠٨ ٥.٩٣% اما عند ملاحظة مؤشرسنة ٢٠٠٩ وهو الافضل وبنسبة ٤١.٠٢% ولكن عادت النسبة للانخفاض حيث اصبحتسنة ٢٠١٠ ٥.٥٥%. رغم ان الايرادات فيسنة ٢٠١٠ كانت ١١.٩٠٩.٢٨٩ دينار في حين كانتسنة ٢٠٠٨ ٧.٦٨٣.٩١٣.٤١٥ دينار ويمكن ملاحظة متوسط العام لهذا المؤشر فقد بلغ ١٧.٥%.

جدول (١٦) يبين الايرادات ومجموع الموجودات

السنة	مجموع الايرادات	مجموع الموجودات	نسبة مجموع الايرادات الى مجموع الموجودات %
٢٠٠٨	٧.٦٤٣.٩١٣	١١٨.٨٧٣.٥٥٢	٥.٩٣
٢٠٠٩	٦٤.٢٨٠.٠٦٩	١٥٦.٩٥١.٢٩٤	٤١.٠٢
٢٠١٠	١١.٤٠٩.٢٨٩	١٩٨.٦٩٦.٢٣١	٥.٥٥
المتوسط			١٧.٥

ثالثا: نسبة الملاءة

وتعرف نسبة الملاءة بانها النسب التي تهدف الى وضع الحدود في العلاقات بين الموجودات ورأس المال الممتلك في نهاية المدة المالية واهم هذه النسب هي معدل ملاءة رأس المال وتحسب هذه النسبة بقسمة حقوق المساهمين على الموجودات والتي تعبر عن مدى امكانية مساهمة حق الملكية في تمويل الموجودات وتعد من النسب المهمة لدى البنوك المركزية وطبقاً لمعايير لجنة بازل فان النسبة المقبولة عالمياً هي ١٠% وان ارتفاع هذه النسبة يدل على متانة رأسمال المصرف في تمويل الموجودات وتخفيض المخاطر وتحسب وفقاً لما يأتي:

١. معدل الملاءة لرأسمال.

حيث يتم استخراجه بموجب المعادلة الاتية:

= حق الملكية

مجموع الموجودات

ويمكن ملاحظة نشاط المصرف من خلال المعطيات من جدول (١٧).

من جدول (١٧) يمكن ملاحظة ان نسبة الملاءة لدى مصرف دجلة والفرات تبلغ ٣٥.٢٦%سنة ٢٠٠٩ في حين اصبحتسنة ٢٠١٠ ٢٧.١٣% مع العلم ان النسبة فيسنة ٢٠٠٨ كانت ١٢.٥% ولهذا نجد ان هناك انخفاض بنسبة ٨% وعليه نجد ان المتوسط هو ٢٦.٣% وفي كل الاحوال نجد ان هناك نمو ولكن كان الافضلسنة ٢٠٠٩.

جدول (١٧) يبين نسبة الملاءة لرأس المال

السنة	حق الملكية	مجموع الموجودات	النسبة
٢٠٠٨	٥٠.١٠٠.٧٥٥	٦٣٦.٤٦٦.٥٦١	%١٢.٧
٢٠٠٩	٥٥.٣٥٤.٩٠٠	١٥٦.٩٥١.٢٩٤	%٣٥.٢٦
٢٠١٠	٥٣.٩١٤.٣٣٠	١٩٨.٦٩٦.٢٣١	%٢٧.١٣
المتوسط			%٢٦.٣

٢. قدرة المصرف على رد الودائع.

ويتم استخراج هذه النسبة كمؤشر لقياس الملاءة في اداء المصرف من خلال المعادلة الاتية:

حقوق الملكية

= ----------

مجموع الودائع

وتعكس هذه النسبة المدى الذي تساهم فيه حقوق الملكية في تغطية ودائع المصرف والضمان الذي تؤمنه لها في رد الودائع وان النسبة المقبولة عالمياً هي ١٠% لذا يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (١٨) نلاحظ النسبة فيسنة ٢٠٠٨ كانت ٧٩.٢% في

حين ان حقوق الملكية قياساً للودائع بمجموعهاسنة ٢٠٠٩ حيث بلغت نسبة ٦١.٣% في حين كانت النسبة فيسنة ٢٠١٠ تقريباً ٧٦.٨%.

ومن هذه النسب يمكن التوصل الى امكانية المصرف في تغطية الودائع خلال مدة الطلب من قبل الزبائن. ومن هذا نلاحظ ان المتوسط يمثل ٧٢.٣%

جدول (١٨) يبين قدرة المصرف على رد الودائع

السنة	حقوق الملكية	مجموع الودائع	النسبة
٢٠٠٨	٥٠.١٠٠.٧٥٥	٦٣.٩٩٦.٩٠٢	%٧٩.٢
٢٠٠٩	٥٥.٣٥٤.٩٠٠	٨٩.٣١٨.٢٢٨	%٦١.٣
٢٠١٠	٥٣.٩١٤.٣٣٠	٦٩.٤٦١.٨٣١	%٧٦.٨
المتوسط			%٧٢.٣

٣. نسبة حق الملكية الى مجموع الاستثمارات (معدل هامش الامان).

ويستخرج هذا من خلال المعادلة الاتية:

حقوق الملكية

---------- =

مجموع الاستثمار

ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام حق الملكية لمواجهة المخاطر التشغيلية في استرداد جزء من الاموال المستثمرة دون المساس بالاموال المودعة، وان ارتفاع هذه النسبة يمثل مصدر امان للمصارف وبالتالي يعكس انخفاض المخاطرة، والمعدل المقبول عالمياً هو (١٠%) .

من جدول (١٩) يمكن ملاحظة ان المصرف يحقق معدل ومتوسط الضعف تقريباً حتى يتجاوز ١٠٠% وهذه النسبة معقولة لمواجهة المخاطر ويمكن ان تلاحظ ان النسبة فيسنة ٢٠٠٨ بلغت ٧٩% . وفيسنة ٢٠٠٩ بلغت ١٥٨.٥% في حين اصبحت فيسنة ٢٠١٠ ١٨٧.٦% وبهذا نجد ان هناك نمو لهذا المؤشر بحدود ٣١% وهذا مؤشر على امكانية

الملاءة بين حقوق الملكية وبين مجموع الاستثمارات.ومن هذا نجد ان المصرف في بدايته لم يبلغ المعيارية المقررة وهي ١:٢ وتحديداً فيسنة ٢٠٠٨ ولكنه بعد ذلك بدء يقترب من المعيارية كما ان المتوسط العام قد بلغ نسبة ١١٥.٦% وهذا طبعاً دون المعيارية ولكنه افضل نسبياً.

جدول (١٩) يبين نسبة حق الملكية الى مجموع الاستثمارات بالالاف

السنة	حق الملكية	مجموع الاستثمارات	النسبة	النسبة المعيارية
٢٠٠٨	٥٠.١٠٠.٧٥٥	٦٣.٧٩٨.٦٨٧	%٧٩.٣٦	١:٢
٢٠٠٩	٥٥.٣٥٤.٩٠٠	٣٤.٩١٤.٤١٥	%١٥٨.٥	١:٢
٢٠١٠	٥٣.٩١٤.٣٣٠	٢٨.٧٢٤.٤٨٩	%١٨٧.٦	
المتوسط			%١١٥.٦٣	

رابعا : تحليل السيولة

يهدف هذا النوع من التحليل التحقق من مدى امكانية المصرف من سداد الالتزامات تجاه الاخرين في تاريخ استحقاقها بدون تعرضها الى مخاطر عدم القدرة على التسديد وهناك مؤشرات ونسب متعددة من اهمها:

١. نسبة التداول.

ويتم استخراج هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية:

$$= \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتقاس هذه النسبة لكل سنة من السنوات ويعد مؤشر جيد عند المفاضلة (١:٢) وذلك حسب النسبة المعيارية المعتمدة.

من جدول (٢٠) نلاحظ ان نسبة التداول والمعتمدة على سنة ٢٠٠٨ كأساس للمقارنة وان حركة الموجودات المتداولة قد تغيرت مابين ارتفاع وانخفاض حيث كانت ٨١.٩١.٢٩٤.٣٥٢ في حين انخفظتسنة ٢٠٠٩ فاصبحت ٧٩.٩٤٨.٢٥٢.٤٣٠ اما

فيسنة ٢٠١٠ فقد ارتفعت الى ١١٠.١١٠.٥٩٢.٤٠٠ وبالمقابل نجد ان المطلوبات المتداولة قد ارتفعت من ٦٨.٧٧٢.٧٩٧.٥٢٥ فاصبحت ١٠١.٥٩٦.٣٩٤.١١٨ وكذلك اخذت بالارتفاع فيسنة ٢٠١٠ لتصبح ١٤٤.٧٧٢.٩٠١.٦٥٦ الا ان الملاحظ في نسب التداول ان الناتج المستخرج لكل دينار واحد من المطلوبات المتداولة قد قابلها ١.٨ و ١.٧ و ١.٧ للسنوات الثلاث على التوالي وهذا يعني ان قدرة المصرف قد انخفضت لتصبح عناصر الموجودات المتداولة بصورة اكبر من قيم المطلوبات المتداولة فيسنة ٢٠٠٨ في حين نجد مقارنة ان الموجودات المتداولة فيسنة ٢٠٠٩ اقل مما هو عليه من مطلوبات متداولة في نفس السنة وبفارق ٣٠ مليار دينار أي بنسبة ٣٣% وتبقى هذه النسبة والفارق تقريباً فيسنة ٢٠١٠. وعموماً ان هذه النسب المستخرجة منخفضة مقارنة بالنسب المعيارية.

جدول (٢٠) يبين نسبة التداول للمصرف

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	النسبة	النسبة المعيارية
٢٠٠٨	٨١.١٩١.٢٩٤.٣٥١	٦٨.٧٧٢.٧٩٧.٥٢٩	%١.٨	١:٢
٢٠٠٩	٧٩.٩٤٨.٢٥٢.٤٣٠	١٠١.٥٩٦.٣٩٤.١١٨	%١.٧	١:٢
٢٠١٠	١١٠.١١٠.٥٩٢.٤٠٠	١٤٤.٧٧٢.٩٠١.٦٥٦	%٠.٧	١:٢

نسبة السيولة السريعة.

وتحتسب هذه النسبة بقسمة الموجودات الثابتة بعد استبعاد المخزون السلعي والمصاريف المدفوعة مقدماً على المطلوبات المتداولة. وفي النشاط المصرفي قد لايكون مخزون سلعي بالمعنى المعمول به في الشركات، وان الاستبعاد للمصاريف المدفوعة مقدماً رغم انها مازالت بحكم الائتمان ولكن من الصعوبة استردادها والتعويل عليها كسيولة سريعة كما ان النسبة المعيارية المعتمدة في القياس هي (١:١).

ويلاحظ من الجدول (٢١) ان النسب المعروضة الخاصة بنسبة السيولة السريعة وكون ان المصرف ليس لديه مخزون سلعي او مصاريف مدفوعة مسبقاً لذا نلاحظ ان المعطيات

من جدول (٢٠) هي نفسها في جدول (٢١) وهنا نجد ان التغيرات قد اثرت بدورها على النسبة السريعة المستخرجة فقد كانت تمثل ١:١.٢ ولعام ٢٠٠٩ كانت ١:٠.٧٩ ولعام ٢٠١٠ كانت ١:٠.٧٦ ونجد من هذا ان الفارق والمقارنة بين النسب المستخرجة والمعيار التاريخي المعتمد والذي تم استخراجه على اساس سنة الاساس ٢٠٠٨ قد انخفض في سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

جدول (٢١) يبين نسبة السيولة السريعة

السنة	الموجودات المتداولة	صافي الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة السيولة السريعة	النسبة المعيارية
٢٠٠٨	٨١.١٩١.٢٩٤.٣٥١	٨١.١٩١.٢٩٤.٣٥١	١٦٨.٧٧٢.٧٩٧.٥٢٩	%١١٨.٥	
٢٠٠٩	٧٩.٩٤٨.٢٥٢.٤٣٠	٧٩.٩٤٨.٢٥٢.٤٣٠	١٠١.٥٩٦.٣٩٤.١١٨	%٧٨.٦٩	
٢٠١٠	١١٠.١١٠.٥٩٢.٤٠٠	١١٠.١١٠.٥٩٢.٤٠٠	١٤٤.٧٧٢.٩٠١.٦٥٦	%٧٦	

٢. نسبة النقد.

يعد توافر النقد سواء بالصندوق او البنك احد متطلبات العمل المصرفي ومؤشر على تقويم الاداء المالي . وتستخرج هذه النسبة من خلال المعادلة الاتية:

= النقد في البنك والاوراق المالية قصيرة الاجل
المطلوبات المتداولة

وتهدف هذه النسبة الى قياس نسبة السيولة التي يتمتع بها المصرف ونجاحه اذ لم نتمكن من تحويل لبعض من موجوداته فضلاً عن ان عمل المصرف يعتمد على توافر النقد بالوقت والكمية المطلوبة والمؤشر المعياري هو (١:١) لكل سنة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال جدول (٢٢).

يظهر من جدول (٢٢) ان نسبة النقد كمؤشر للقياس من خلال قياس النقد والاستثمارات المالية بالقياس للمطلوبات المتداولة هي نفسها تلك المؤشرات التي قد اظهرتها الجداول (٢٠) و (٢١) وهذا ايضا يعني مؤشراً ضعيفاً قياساً الى المؤشر المعياري.

جدول (٢٢) يبين نسبة النقد كمؤشر للقياس

السنة	النقد والاستثمارات المالية قصيرة الاجل	المطلوبات المتداولة	نسبة النقد	النسبة المعيارية
٢٠٠٨	٨١.١٩١.٢٩٤.٣٥١	١٦٨.٧٧٢.٧٩٧.٥٢٩	%٠.١٨٠٥	١:١
٢٠٠٩	٧٩.٩٤٨.٢٥٢.٤٣٠	١٠١.٥٩٦.٣٩٤.١١٨	%٧.٨٦٩	١:١
٢٠١٠	١١٠.١١٠.٥٩٢.٤٠٠	١٤٤.٧٧٢.٩٠١.٦٥٦	%٠.٧٦٠	١:١

٣. مؤشر رأس المال واحتياطي رأس المال.

يعد هذا المؤشر احد عناصر تقويم سيولة المصرف وتقويم ادائه المالي من خلال معرفة ماهية مجموع رأس المال قياساً الى مجموع مصادر التمويل ويتم استخراجه وفق المعادلة الاتية:

رأس المال + رأس المال الاحتياطي

العائد على حقوق الملكية= ------------------ × ١٠٠%

مصادر التمويل

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال جدول (٢٣) حيث نجد ان المؤشر الخاص برأس المال لعام ٢٠٠٨ هو ٢٦.١٨% اما فيسنة ٢٠٠٩ فقد بلغ الضعف أي ٥٢.٤٧% ولكن فيسنة ٢٠١٠ فقد انخفض قليلاً دون ذلك وبلغ ٣٦.٨% ولكنه اعلى مما هو عليهسنة ٢٠٠٨. ويلاحظ ان المتوسط قد بلغ ٣٨.٧١% وعلى العموم نجد ان المركز المالي للمصرف من خلال مقارنة رأس المال الاحتياطي الى رأس المال نجده افضل.

جدول (٢٣) يبين مؤشر رأس المال واحتياطه الى مصادر التمويل

السنة	رأس المال	مجموع رأس المال واحتياطي رأس المال (١)	مجموع مصادر التمويل (٢)	مؤشر ٢/١%
٢٠٠٨	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٠.١٠٠.٧٥٥	١٨٦.٧٧٢.٣٩٧	٢٦.٨٨
٢٠٠٩	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٥.٣٥٤.٩٠٠	١٠١.٥٩٦.٣٩٤	٥٢.٤٧
٢٠١٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٣.٩١٤.٣٣٠	١٤٤.٧٧٢.٩٠١	٣٦.٨٠
المتوسط				٣٨.٧١

٤. **مؤشر اجمالي النقد لدى المصرف على اجمالي الموجودات الكلية.** يعد هذا المؤشر ضروري لأي نشاط مصرف من خلال معرفة حجم النقد المؤثر قياساً الى مجموع الموجودات وهذا يعطي تصور عن النسبة النوعية لعناصر الموجودات (المتداولة والثابتة) حيث يتم استخراج هذا الموشر من خلال المعادلة الاتية :

= **اجمالي النقد** × ١٠٠%

اجمالي الموجودات

ونلاحظ من جدول (٢٤)ان النسبة فيسنة ٢٠٠٨ كانت ٢٤.١٥% في حين كانت فيسنة ٢٠٠٩ ١٤.٥٦% في حين زادت النسبةسنة ٢٠١٠ فاصبحت ٢٣.٥٩% في حين نجد ان المتوسط العام قد بلغ ٢٠.٧٥%.

جدول (٢٤) يبين اجمالي النقد لدى المصرف على اجمالي الموجودات الكلية

السنة	مجموع النقد لدى المصرف	مجموع الموجودات الكلية	مؤشر اجمالي النقد على اجمالي الموجودات الكلية %
٢٠٠٨	٥٧.٣٩٦.٦٩٤	٢٣٦.٤٢٦.٥٠٦	٢٤.١٥%
٢٠٠٩	٤٥.٠٣٣.٨٣٧	٣١١.١٤٧.٤٥٩	١٤.٥٢%
٢٠١٠	٨١.٣٨٦.١٠٣	٣٤٥.٤٨٧.٣١١	٢٣.٥٩%
المتوسط			٢٠.٧٥%

٥. **مؤشر رأس المال على الائتمان النقدي.**

يتم استخراج هذا المؤشر عن طريق المعادلة الاتية:

رأس المال الممتلك

= ــــــــــــــــــــــــ

الائتمان النقدي

وهذا يبين ماهية العلاقة بين حجم رأس المال الممتلك والكم النقدي المتدفق بما يخص مجال الائتمان ويظهر من جدول (٢٥) ان هناك نمو متصاعد منسنة ٢٠٠٨ حتسنة

٢٠١٠، نلاحظ ان المؤشر بدءسنة ٢٠٠٨ بنسبة ٢١.٧٢% في حين ارتفع الى اربعة مراتسنة ٢٠٠٩ وبنسبة ٩٦.١٥% في حين اصبح الارتفاع بنسبة ٦ اضعاف فيسنة ٢٠١٠ عما هو عليهسنة ٢٠٠٨ وبنسبة ١١٣.٦% وبهذا كان المتوسط لمجموع المؤشرات هو ٧٧.١٥%.

جدول (٢٥) يبين العلاقة بين رأس المال الممتلك والائتمان النقدي

السنة	رأس المال الممتلك	الائتمان النقدي	مؤشر رأس المال الممتلك على الائتمان النقدي
٢٠٠٨	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٣.٦٩٩.٥٧١	%٢١.٧٢
٢٠٠٩	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٢.٢٧٨.٧٦٢	%٩٦.١٥
٢٠١٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٤.١٠٣.٣٩٧	%١١٣.٦
المتوسط			%٧٧.١٥

٦. <u>مؤشر النقد في الصندوق ولدى المصارف الاخرى وعلاقته مع الحساب الجاري والودائع</u>. يمثل هذا المؤشر قياس ما متوافر من نقد فعلاً لديه او لدى المصارف الاخرى مقارنتاً بما هو من حسابات جارية وودائع وهذا المؤشر يساعد في تقويم الاداء لمدى امكانية السيولة لدى المصرف بما يعزز قدرته على التسديد وتجنب كل المخاطر المحتملة او الاستجابة لطلبات الزبائن ويستخرج هذا المؤشر وفق المعادلة الاتية:

= <u>النقد في الصندوق والمصارف</u>

الحسابات الجارية والودائع

ومن جدول (٢٦) يظهر ان المؤشر فيسنة ٢٠٠٨ كان ٩٠.٤٧% حجم السيولة النقدية في الصندوق والمصارف الاخرى ولكن بدء ينخفض.... السيولة فيصبح ٥٠.٦٥% فيسنة ٢٠٠٩ اما فيسنة ٢٠١٠ فقد اصبح النقد في الصندوق والمصارف الاخرى اكبر مما اصبحت النسبة ١١٧.٠٣١% وهذا يبين ان المصرف له امكانية يستطيع ان يسدد كل المتطلبات بالوقت المحدد. والملاحظ من كل هذا نجد ان متوسط المرجح للنشاط هو ٦١.٤٣%.

جدول (٢٦) يبين العلاقة بين النقد والحسابات الجارية والودائع

السنة	النقد في الصندوق ولدى المصارف الاخرى	الحسابات الجارية والودائع	النقد في الصندوق ولدى المصارف / الحسابات الجارية والودائع %
٢٠٠٨	٥٧.٣٩٦.٦٩٤	٦٣.٩٩١.٩٠٦	%٩٠.٤٧
٢٠٠٩	٤٥.٠٣٣.٨٣٧	٨٩.٣١٨.٢٢٦	%٥٠.٦٥
٢٠١٠	٨١.٣٨٦.١٠٣	٦٩.٤٦١.٨٣١	%١١٧.٣١
المتوسط			%٦١.٤٣

تمارين محلولة /١

القوائم المالية لشركة السلام في ٢٠٠٥/١٢/٣١ بالمقارنة مع ٢٠٠٤

التفاصيل	٢٠٠٤/١٢/٣١	٢٠٠٥/١٢/٣١	مبلغ	نسب
الموجودات				
الموجودات المتداولة				
نقدية	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٠١٧٠	%٣٣
استثمارات متداولة	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	(٣٠٠٠٠)	(٥٠) %
مدينون صافي	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	–	% ٢٥
المخزون تكلفة أم المدونة أيها أقل	٧٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	%٢٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	(١٦) %
إجمالي الموجودات المتداولة	٢٤١٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	١٤٠٠٠	%٩.٦
استثمارات معدل ثابتة	١٠٠٠٠	٢٠١٧ ١	٢٠١٧	%٢٠
أراضي	٦٠٠٠٠	٢٠١٧ ١	٦٠٠٠	%١٠٠
صافي (صافي)	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	%٢٥
أثاث (صافي)	١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	(٥٠٠٠)	%(١٠٠)
إجمالي الموجودات الثابتة	٤٦٠٠٠	٥٧٠٠٠	١١٠٠٠	%٢٣.٩
إجمالي الموجودات	٢٩٧٠٠٠	٣٢٤٠٠٠	٢٧٠٠٠	%٩٠.٩
المطلوبات وحقوق الملكية المقسوم المتبادلة				
أوراق دفع	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٠١٧٠	%٢٥
دائنون	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	%٦٠
مصروفات مستحقة	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	صفر	صفر
إجمالية المطلوبات المتداولة	٤٦٠٠٠	٥٤٠٠٠	٨٠٠٠٠	%١٧.٣
قرض سندات المطلوبات طويلة الآجل	٢٠١٧٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	%٢٥
إجمالي المطلوبات	٦٦٠٠٠	٧٦٠٠٠	١٣٠٠٠	%١٩.٦

التفاصيل	٢٠٠٤/١٢/٣١	٢٠٠٥/١٢/٣١	مبلغ	نسب
حقوق الملكية				
رأس للمال المدفوع	–	–	–	–
رأس مال أسهم عادية	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	%٣٣
علاوة إصدار الأسهم	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	%٦٦
إجمالي رأس مدفوع	٤٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	٢٠١٧٠	%٤٤
أرباح محجوبة	١٥٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٠٠٠	%٢٠
إجمالي حقوق الملكية	٦٠٠٠٠	٨٣٠٠٠	٢٣٠٠٠	%٣٩.٣
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	١٢٦٠٠٠	٢٠١٧ ١٦	٣٦٠٠٠	%٢٥.٥

قائمة الدخل لشركة السلام

التفاصيل	٢٠٠٤	٢٠٠٥	مبلغ	نسب
صافي المبيعات	٨٠.٠٠٠	١٢.٠٠٠	٤٠٠٠٠	%٥٠
تكلفة البضاعة المباعة	٦٠.٠٠٠	٩٥.٠٠٠	٣٥.٠٠٠	%٥٩.٣
مجمل ربح	٢٠.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	٥.٠٠٠	%٢٥
مصاريف النشاط	٩.٠٠٠	١٧.٠٠٠	٨.٠٠٠	%٩٨
أرباح النشاط	١١.٠٠٠	٨.٠٠٠	(٣٠٠٠)	%٢٧.٧
مصاريف أخرى	٣.٠٠٠	٤.٢٠٠	١٢٠٠	%٢٠
صافي الربح قبل الضريبة	٨.٠٠٠	٣٨٠٠	٤٢٠٠	%٥٢.٥
مبلغ الضريبة ٥٠%	٤٠٠٠	١٩٠٠	٢١٠٠	%٥٢.٥
صافي الربح بعد الضريبة	٤٠٠٠	١٩٠٠٠	٢١٠٠٠	%٥٢
الربح للسهم الواحد	×	×	×	×

ملاحظة : يتم استخراج الربح للسهم الواحد من خلال صافي الربح على عدد الأسهم بعد معرفة مدة بقائها.

المطلوب: إجراء التحليل المالي وفق الأدوات الثلاثة:

١. التحليل الأفقي.

٢. التحليل الرأسي.

٣. تحليل بالنسب.

الحل:

أما بالنسبة للتحليل الأفقي: فيتم دراسة كل عنصر لهذه المدة مع المدة السابقة ومعرفة حجم ونسبة التغير، حيث لابد من اعتماد سنة أساس يمكن القياس لها.

فمثلاً الاستثمارات كانت لسنة ٢٠٠٤ (٦٠.٠٠٠) في حين كانت لسنة ٢٠٠٥ (٨٠.٠٠٠).

$$= \frac{\text{التغير الحاصل}}{\text{سنة الأساس لنفس العنصر}} = \frac{٢٠.٠٠٠}{٦٠.٠٠٠} \ ٣٣\%$$

فيتم استخراج الفرق فيكون أما سالب أو موجب وهنا فيصبح قيمته.

استخراج بلا التغير من خلال المعادلة الاتية.

وهكذا لكل العناصر الأخرى بنفس الخطوات ومن ثم جمع الموجودات لوحدها والمطلوبات وصولاً إلى ناتج نهائي أنظر أصل السؤال سنجد الحل كاملاً في الحقل الأخير.

ثانياً: التحليل الرأسي:

ويقصد بها استخراج نسبة كل عنصر للعناصر الأخرى الإجمالية المكونة للقائمة إذا اعتبرنا إجمالي الموجودات هي الرقم الأساس حيث يتم قياس كل عنصر في القائمة إليه. أما في حالة قائمة الدخل فيمكن اعتبار المبيعات هي الرقم الأساسي الذي ينسب إليه كل عنصر من عناصر القائمة ومن هذا يمكن الحصول على توزيع النسب جميعها والتي تقاس إلى المبيعات:

التفاصيل	بالمبالغ		بالنسب	
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مبيعات	٨٠.٠٠٠	١٢٠.٠٠٠	%١٠٠	%١٠٠
تكلفة بضاعة مباعة	٦٠.٠٠٠	٩٥.٠٠٠	%٧٥	%٧٩.١٥
مجمل الربح	٢٠.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	%٢٥	%٢٠.٦٥
مصاريف النشاط	٩.٠٠٠	١٧.٠٠٠	%١١.٢٥	%١٤.١٦
أرباح النشاط	١١.٠٠٠	٨.٠٠٠	١٣.٧٥	%٢
مصاريف	٣.٠٠٠	٤.٢٠٠		%٣.٥
صافي الربح قبل الضرائب	٨.٠٠٠	٣٨٠٠	%١٠	%٣.١
مبلغ ضرائب	٤.٠٠٠	١٩٠٠	%٥	%١.٥
صافي الربح	٤٠٠٠	١٩٠٠	%٥	%١.٥

الحل المطلوب : تحليل النسب ويتم تطبيق النسب حسب المجالات:

١- تحليل السيولة:

أ- نسبة التداول

تفاصيل	٢٠١٧٤	٢٠٠٥
الموجودات المتداولة	٢٤١.٠٠٠	٢٥.٥٠٠
المطلوبات المتداولة	٤٦.٠٠٠	٥٤.٠٠٠
رأس المال العامل	١٩٥.٠٠٠	٢٠١.٠٠٠

ونسبة التداول= ٢٤١ / ٤٦.٠٠٠ و ٢٥٥،٠٠٠ / ٥٤.٠٠٠

نسبة التداولسنة ٢٠٠٤ هي ٥.٢: ١ أماسنة ٢٠٠٥ فهي ٤.٧: ١

ب- نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة النقدية / المطلوبات المتداولة

= ٥٠+٣٠+٨٠٠٠٠ / ٥٤٠٠٠ = ٢.٩

بمعنى أنه نوعية نقدية أو سيولة او موجودات يحكم السيولة تفاوت ٢.٩ مرة قياس للمطلوبات.

٢- تحليل الربحية :

أ- نسبة مجمل الربح على المبيعات:

نسبة مجمل الربح = مجمل الربح / المبيعات = ٢٠١٧٠ / ٨٠٠٠٠ = ٢٥%

ب- نسبة صافي الربح / المبيعات

= صافي الربح / المبيعات = ٨ / ٨٠.٠٠٠ = ١٠%

ج- معدل العائد على الاستثمار:

= صافي الربح / المبيعات = ٨ / ٧٦ = ١٠.٥%

د- الربح للسهم العادي الواحد:

= صافي الربح – التوزيعات المقررة / المتوسط المرجح لعدد الأسهم

وبفرض أن عدد الأسهم هي ١٠٠٠٠ في ٢٠٠٥/١/١ وفي ٢٠٠٥/١٠/١ أصدرت ٥٠٠٠ سهم فيصبح إجمالي ١٥٠٠٠ سهم ويكون المتوسط هو :

١٠٠٠٠ لمدة ١٢ شهر

٥٠٠٠ لمدة ٣ شهر

المتوسط الربح =

$$=١٠٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٢} = ١٠٠٠٠$$

$$= ٥٠٠ + \frac{٣}{١٢} = \frac{١٢٥٠}{١١٢٥٠}$$

ويكون الربح للسهم الواحد فيسنة ٢٠٠٥ = $\frac{٨٠٠٠ - صفر}{١١٢٥٠}$ = ٠.٧١ دينار للسهم

٣- تحليل النشاط

أ- معدل دوران المدينين: $\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط المدينين}} = \frac{١٧٠٠٠٠}{٤٥٠٠٠} = ٣.٧$ مرة

ملاحظة:

تم افتراض صافي المبيعات الآجلة ١٧٠٠٠٠

ثم استخراج المتوسط من رصيد أول + رصيد آخر المدة مقسوم على (٢)

$$\frac{٥٠٠٠٠+٤٠٠٠٠}{٢}$$

بطريقة أخرى:

متوسط عمر المدينين = $\frac{\text{عدد ايام السنة}}{\text{معدل دوران المدينين}} = \frac{٣٦٥}{٣.٧}$ ٩٩.٦ يوم

ب- معدل دوران المخزون:

تكلفة البضاعة المباعة = $\frac{٩٥}{٤٤٣}$ = ١.١٥ مرة

متوسط تكلفة المخزون ٩٠.٠٠٠+٧٥.٠٠٠

ج- معدل دوران الأموال الثابتة = المبيعات / متوسط الموجودات الثابتة

= ٢٠١٧٠١ / ((٥٧٠٠٠+٤٦.٠٠٠) / ٢) ٢.٣٣ مرة

د- معدل دوران إجمالي الموجودات = المبيعات / متوسط إجمالي الموجودات

= ١٢.٠٠٠ / ((٣٢٤.٠٠٠+٢٩٧.٠٠٠) / ٢) = ٣.٩ مرة

٣- تحليل الهيكل التمويلي

أ- نسبة المطلوبات لإجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات / إجمالي الموجودات = ٧٩ / ٣٢٤ = ٢٣.٣ %

ومعنى ذلك ان اصحاب المشروع ساهموا بنسبة (٧٦.٧%) وهذا ما يسمى بنسب الملكية Equity Ratio والذي يمكن حسابه كما ياتي:

حقوق الملكية / إجمالي الموجودات

ب- نسبة المقلوبات إلى حقوق الملكية = إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق الملكية = ٧٩ / ٨٣ = ٩٤ %

تمرين شامل/ ٢

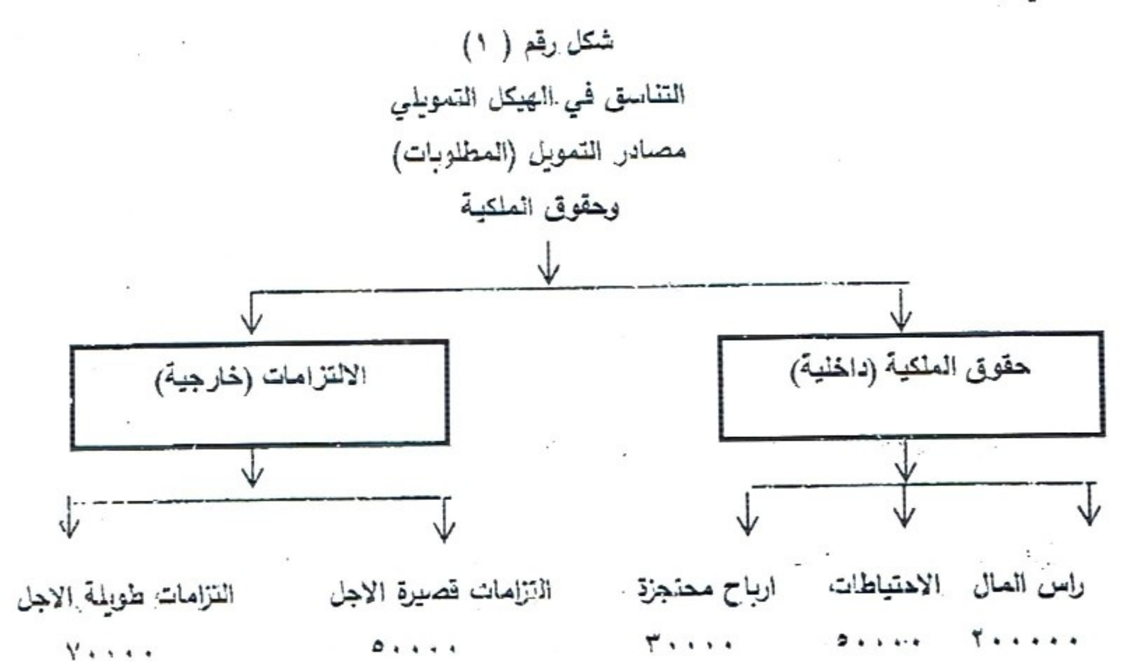
في ٢٠٠٢/١٢/٣١ ظهرت البيانات الاتية بميزانية شركة الامين (المبالغ بالدينار) ٢٠٠٠٠٠ رأس المال، ٥٠٠٠٠ الاحتياطات، ٣٠٠٠٠ أرباح محتجز، ٥٠٠٠٠ التزامات قصيرة الاجل ، ٧٠٠٠٠ التزامات طويلة الاجل.

المطلوب : اجراء تقييم للهيكل التمويلي للشركة في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

الحل:

لأجل ان نسهل فهم اشتقاق النسب نقوم بما ياتي:

١.رسم شكل بسيط لاشتقاق النسب المختصة بتقييم التناسق في الهيكل التمويلي كما ياتي:



٢. النسب المشتقة:

- الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي = مجموع حقوق الملكية / مصادر التمويل × ١٠٠

= ٢٨٠٠٠٠ / ٤٠٠٠٠٠ × ١٠٠

= ٧٠%

- الوزن النسبي للالتزامات في الهيكل التمويلي = الالتزامات / مصادر التمويل × ١٠٠

نسبة المديونية = ١٢٠٠٠٠ / ٤٠٠٠٠٠ × ١٠٠

= ٣٠%

حقوق الملكية بالمقارنة مع المطلوبات = حقوق الملكية / الالتزامات × ١٠٠

= ٢٨٠٠٠٠ / ١٢٠٠٠٠ × ١٠٠

المطلوبات بالمقارنة مع حقوق الملكية = ١٢٠٠٠٠ / ٧٠٠٠٠

٣. التقييم

يتضح ان شركة الحتاوي تعتمد بنسبة ٧٠% على مصادر التمويل الداخلية وهذا مؤشر أولي على المتانة المالية للشركة. وهذا المؤشر طمأنينة للمستثمرين بأن المشروع قادر على تغطية التزاماته الخارجية.

٤. نسب إضافية تتعلق بالهيكل التمويلي

لأجل تقديم تقييم أوسع للهيكل التمويلي للمشروع يجب استخراج نسب العناصر المكونة للهيكل التمويلي ، لبيان حصة كل عنصر من هذه العناصر في مكونات الهيكل التمويلي، لأعطاء صورة اكثر وضوحًا عن مصادر التمويل:

- الوزن النسبي لرأس المال = رأس المال / مصادر التمويل (المطلوبات) × ١٠٠

= ٢٠٠٠٠٠ / ٤٠٠٠٠٠ × ١٠٠

= ٥٠%

- الوزن النسبي للاحتياطات = الاحتياطات / مصادر التمويل (المطلوبات) × ١٠٠

نسبة الوزن النسبي للارباح المحتجزة = الأرباح المحتجزة / مصادر التمويل (المطلوبات) × ١٠٠

= ٣٠٠٠٠ / ٤٠٠٠٠٠ × ١٠٠

= ٧.٥%

الوزن النسبي للالتزامات قصيرة الاجل = الالتزامات قصيرة الاجل / مصادر التميل (المطلوبات) × ١٠٠

= ٥٠٠٠٠ / ٤٠٠٠٠٠ × ١٠٠

= ١٢.٥%

الوزن النسبي للالتزامات طويلة الاجل = الألتزامات طويلة الاجل / مصادر التميل (المطلوبات) × ١٠٠

= ٧٠٠٠٠ / ٤٠٠٠٠٠ × ١٠٠

= ١٧.٥%

المجموع يعادل اجمالي مصادر التمويل ١٠٠%

ولأجل التأكد من فعالية استخدام مصادر التمويل يمكن اشتقاق نسبة أخرى تبين مقدار الأداء الاولي لاستثمار التمويل بواسطة المعادلة الاتية:

$$\text{معدل الأداء الاولي} = \frac{\text{الاحتياطات + الأرباح المحتجزة}}{\text{رأس المال}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٣٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠} \times ١٠٠$$

$$= ٢٠\%$$

النسب السابقة يسترشد بها للأغراض الاتية:

١. مقدار التناسق في الهيكل التمويلي كلما كان الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية اكبر من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية يقدم دليلا اوليًا على المقدرة المالية للمشروع في تمويل استثماراته من مصادره الذاتية.

٢. للتحقق من ان التناسق في الهيكل التمويلي المشار اليه في الفقرة (١) جيد يتم اشتقاق معادلة تسمى بمعادلة الأداء الاولي للتدليل على ان استخدام الأموال تم بكفاء، حيث واضح من المعادلة الأخيرة ان المشروع حقق تناسقا جيدا في الهيكل التمويلي. والدليل ان هذا التناسق قد حقق عائد محتجز بنسبة ٢٠% من رأس المال ممثلا بالاحتياطات والارباح المحتجز، باعتبار ان الاحتياطات تعتبر جزء احتجاز من أرباح السنوات السابقة مخصص لأغراض محددة بالنظام الداخلي للمشروع او قانون الشركات، اما الأرباح المحتجزة فهي مقدار ما لم يوزع من الأرباح المحققة فعلا من خلال السنوات السابقة.

مثال تكميلي ... / من المعلومات السابقة

وباستخدام بيانات التمرين السابق وعلى فرض ان شركة وظفت مصادر التمويل في الموجودات الاتية (المبالغ بالدينار):

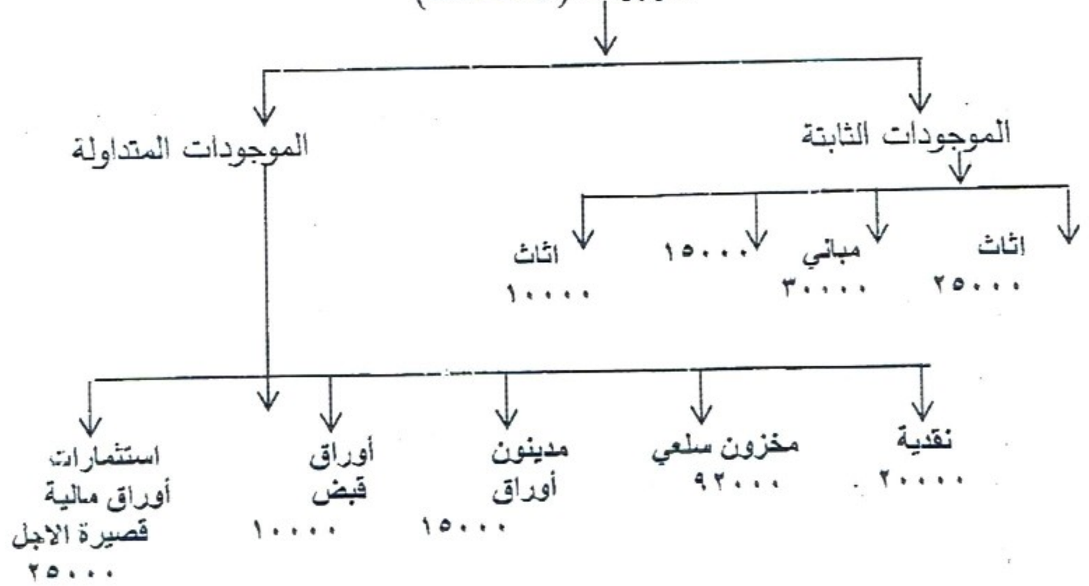
٢٥٠٠٠ آلات ، ٣٠٠٠٠ مبان ي، ١٥٠٠٠ سيارات ، ١٠٠٠٠ اثاث ، ٢٠٠٠٠ نقدي ، ٢٥٠٠٠٠ مخزون سلعي، ١٥٠٠٠ مدينون ، ١٠٠٠٠ أوراق قبض ، ٢٥٠٠٠٠ استثمارات في أوراق مالية قصيرة الاجل .

المطلوب:

اجراء تقييم للهيكل الاستثماري للشركة في ذلك التاريخ.

الحل:

١. النسب الخاصة بتقييم الهيكل الاستثماري يتم إشتقاقها في الشكل الاتيكما ياتي:



٢. النسب المشتقة

- **الوزن النسبي لل موجودات الثابتة في الهيكل الاستثماري =**

$$\frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$= \frac{٨٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠٠} \times ١٠٠$$

$= ٢٠\%$

- الوزن النسبي لل موجودات المتداولة في الهيكل الاستثماري = $\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times ١٠٠$

$$= \frac{١٢٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠٠} \times ١٠٠$$

$= ٨٠\%$

مجموع الموجودات = ١٠٠ %

٣. التقييم

واضح ان المشروع السابق يستثمر مصادر التمويل المتاحة في رأس المال العامل (الموجودات المتداولة) بنسبة ٨٠ % وهو مؤشر يدل على حسن استخدام الأموال، اذ من المعلوم ان الموجودات المتداولة هي الموجودات المولدة للايرادات، ومن اجل إعطاء صورة افضل على الاستنتاج السابق نحاول ان نشتق نسب أخرى للتدليل على صحة الاستنتاج المشار اليه. وهذه النسب هي الاوزان النسبية لكل عنصر من عناصر الاستخدامات (الموجودات) بانواعها المختلف، كما ياتي:

- الوزن النسبي الالات من مجموع الموجودات = $\frac{\text{الالات}}{\text{مجموع الموجودات}} \times ١٠٠$

$$= \frac{٢٥٠٠٠}{٤٠٠٠٠٠} \times ١٠٠$$

$= ٦.٢\%$

- الوزن النسبي المباني من مجموع الموجودات = $\frac{\text{المباني}}{\text{مجموع الموجودات}} \times ١٠٠$

$$= \frac{30000}{400000} \times 100$$

= ٧.٢%

- الوزن النسبي للسيارات من مجموع الموجودات =

$$\frac{\text{السيارات}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$= \frac{15000}{400000} \times 100$$

= ٣.٧٥%

- الوزن النسبي للاثاث من مجموع الموجودات =

$$\frac{\text{الاثاث}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$= \frac{10000}{400000} \times 100$$

= ٢.٢٥%

- الوزن النسبي للنقدية من مجموع الموجودات =

$$\frac{\text{النقدية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$= \frac{20000}{400000} \times 100$$

= ٥%

- الوزن النسبي للمخزون من مجموع الموجودات =

$$\frac{\text{المخزون}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$= \frac{250000}{400000} \times 100$$

= ٦٢.٥%

- الوزن النسبي للمدينون من مجموع الموجودات =

$$\frac{\text{المدينون}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

١٥٠٠٠

= ـــــــــــــــــــــ × ١٠٠

٤٠٠٠٠٠

= ٢.٥%

- الوزن النسبي على الاستثمارات المالية من مجموع الموجودات = المالية

ـــــــــــــــــــــ × ١٠٠

مجموع الموجودات

٢٥٠٠٠

= ـــــــــــــــــــــ × ١٠٠

٤٠٠٠٠٠

= ٦.٢%

- الوزن النسبي الأوراق القبض من مجموع الموجودات = أوراق قبض

ـــــــــــــــــــــ × ١٠٠

مجموع الموجودات

١٠٠٠٠

= ـــــــــــــــــــــ × ١٠٠

٤٠٠٠٠٠

= ٢.٥%

النسب السابقة تدلل على ان اعظم الاوزان النسبية للاستثمارات كانت في المخزون السلعي. وهو توجه ناجح في تناسق الهيكل الاستثماري باعتبارات المخزون السلعي من اهم عناصر الموجودات في تحقيق الإيرادات التشغيلية للمشروع.

بالإضافة الى النسب المتعلقة بالتناسق في الهيكل التمويلي والهيكل الاستثماري، عنالك نسب أخرى تشتق من قائمة المركز المالي وهذه النسب تسمى بنسب السيول، والتي تبين طبيعة العلاقة مابين طرفي الميزانية العمومية (المركز المالي) وهذه النسب هي:

١. نسبة السيولة العادية = الموجودات المتداولة

ـــــــــــــــــــــ = مرة

المطلوبات المتداولة

حيث تبين النسبة السابقة قدرة موجودات المشروع المتداولة على تغطية الالتزامات المتداولة.

حيث تعتبر موجودات الوحدة الاقتصادية ضمانا لالتزاماتها في جميع الأحوال، سواء في الافتراض او عند التصفية. لذلك فان معادلة السيولة بالصيغة السابقة جاءت تعبيرا عن هذه العلاقة. وقد اشتقت من نسبة السيولة نسبتين هما:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة – المخزون السلعي}}{\text{الالتزامات قصيرة الاجل}} = \text{مرة}$$

استبعد المخزون من الموجودات المتداولة تحسبا من مخاطر عدم دورانه (أي قد يكون مخزونا راكدا). الا اننا نرى بان هذا الافتراض قد يكون سطحيا قبل التأكد من معدل دوران المخزون وعليه وقبل استبعاد المخزون لابد من اجراء فحص مالي له عن طريق معادلة دوران المخزون التي تأخذ الصيغة الاتية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المخزون}} = \text{مرة}$$

فاذا كان معدل الدوران يتناسب مع معدلات السوق فانه من الاجدر عدم استبعاده، اما اذا وجد بانه لايتناسب ومعدلات السوق، فان تطبيق السيولة السريعة تصبح مقبولا، علما ان معدل دوران المخزون السلعي من النسب المشترك، حيث يتم الحصول على تكلفة المبيعات من قائمة الدخل. ومتوسط المخزون السلعي يؤخذ من قائمة المركز المالي. وهذه المعادلة من المعادلات التي يجري استخدامها من قبل المحلل المالي مع معادلتين اخيرتين لتقييم الأداء التشغياتي للمشروع.

وتجدر الإشارة هنا الى ان هناك نسبة ثالثة للسيولة هي:

$$\text{السيولة الفورية} = \frac{\text{النقدية}}{\quad} = \text{مرة}$$

الالتزامات قصيرة الاجل

وتستخدم هذه النسبة لمعرفة قابلية النقدية الحرة لدى الوحدة الاقتصادية في تسديد التزاماتها الجاري، الا ان السؤال الذي يثار حول هذه النسب، وهو اذا كانت الوحدة الاقتصادية تملك في زمن الافتراض او الائتمان سيولة نقدية كافية تستطيع تغطية الالتزام، فلماذا اذا تلجأ الى الاقتراض؟

وعليه ان هذه النسبة من وجهة نظرنا تعتبر غير شائعة الاستخدام وخصوصا في ظروف الكساد الاقتصادي ولكنها من النسب المهمة للبنوك على اعتبار ان النقدية احد اهم عناصر الموجودات والتي تعكس قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته من أقساط.

التمارين المحلولة/٣

١. توافرت لديك الميزانية العمومية لاحدى الشركات الصناعية وكشف الدخل كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١.

المطلوب: ١- اعداد التحليل الافقي والعمودي لفقرات الميزانية العمومية.

٢- اعداد كشف صافي راس المال العامل.

٣- اعداد كشف مصادر واستخدامات الأموال.

٤- اعداد كشف التدفقات النقدية.

الميزانية العمومية المقارنة للشركة كما في ١٢/٣١ (الف دينار)

الموجودات	٢٠٠٦	٢٠٠٥	المطلوبات و حق الملكية	٢٠٠٦	٢٠٠٥
نقد	٧.٥	١٧.٥	دائنون	٧.٢٥	٩
أوراق قبض وذمم مدينة	٥٢.٥	٤٢.٥	أوراق دفع	٣	٦
مصروفات مدفوعة مقدما	١٢.٥	٦	مستحقات	١	٦
المخزون	١٠٠	٦٠			
مجموع الموجودات المتداولة	١٧٢.٥	١٢٦	مجموع المطلوبات المتداولة	١١.٢٥	٢١
			قروض صناعية طويلة الاجل	٧٢.٥	٤٥
الأراضي	١٥٠	١٠٠	قروض طويلة الاجل اخرى	٨٥	١٠
معدات واثاث وسيارات	٢٣٥	١٩٠	سندات طويلة الاجل بفائدة	٥٥	٩٢.٥
مخصص الاهتلاك المتراكم	(٩٦.٢٥)	(٦٢.٥)			
صافي الموجودات الثابتة	٢٨٨٠٧٥	٢٢٧.٥	مجموع المطلوبات الطويلة الاجل	٢١٢.٥	١٤٧.٥
			راس المال المدفوع (اسهم عادية)	٥٠	٣٠
			علاوة الاصدار	٦٢.٥	٥٠
			ارباح محتجزة واحتياجات	١٢٥	١٠٥
			مجموع حق الملكية	٢٣٧.٥	١٨٥
مجموع الموجودات	٤٦١.٢٥	٣٥٣.٥	مجموع المطلوبات وحق الملكية	٤٦١.٢٥	٣٥٣.٥

كشف الدخل كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١ [١] (الف دينار)

صافي المبيعات	٤٥٠
تكلفة المبيعات	(٢٥٠)
اجمالي الربح	٢٠٠
مصاريف تشغياتية أخرى	(١٣٠)
اجمالي الربح التشغياتي قبل الاهتلاك	٧٠
الاهتلاك	(٣٣.٧٥)
صافي الربح قبل الفائدة والضريبة	٣٦.٢٥
الفوائد المدينة	(٦.٢٥)
صافي الربح قبل الضريبة	٣٠
إيرادات أخرى (بيع أراضي)	١٠
صافي الربح الكلي قبل الضريبة	٤٠
الأرباح الموزعة على المساهمين ٥ %	٢٠

كما توافرت المعلومات الإضافية الاتية:

١. أصدرت الشركة اسهم عادية إضافية عددها ٢٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية للسهم (١٠) دينار، وتم بيعه بالقيمة السوقية البالغة ٣٢.٥ دينار للسهم الواحد.
٢. اشترت الشركة أراضي بمبلغ (٧٥) الف دينار موّلت بقرض طويل الاجل.
٣. باعت الشركة ارض قيمتها الدفترية (٢٥) الف دينار بسعر (٣٥) الف دينار.
٤. اطفأت الشركة سندات طويلة الاجل قيمتها الاسمية (٣٧.٥) الف دينار.
٥. اشترت الشركة معدات بمبلغ (٤٥) الف دينار.

[١]. على افتراض الشركة معفية من الضريبة

١ – التحليل العمودي والافقي لفقرات الميزانية العمومية للشركة

البيان	التحليل العمودي ٢٠٠٦	التحليل العمودي ٢٠٠٥	التحليل الافقي + نمو - الانخفاض
نقد	١٦.١%	٥ %	- ٥٧ %
أوراق قبض وذمم مدينة	١١.٩ %	١٢ %	+ ٢٣.٥ %
أوراق مالية قصيرة الاجل	٢.٦ %	١.٦ %	+ ١٠.٨ %
المخزون	٢١.٥ %	١٧ %	+ ٦٧ %
الأراضي	٣٢.٥ %	٢٨.٢ %	+ ٥٠ %
المعدات والاثاث والسيارات	٥١ %	٥٣.٨ %	+ ٢٣.٧ %
مخصص الاهتلاك السنوي	(٢١ %)	(١٣.٦ %)	+ ٥٤ %
مجموع الموجودات	١٠٠ %	١٠٠ %	+ ٣١ %
الدائنون	١.٦ %	٢.٦ %	- ١٧ %
أوراق الدفع	١ %	١.٧ %	- ٥٠ %
المستحقات	٠.٢ %	١.٧ %	- ١٧ %
قروض صناعية طويلة الاجل	١٥.٧ %	١٢.٧ %	+ ٦١ %
قروض طويلة الاجل	١٨.٤ %	٣%	+٧٥ %
سندات طويلة الاجل	١٢ %	٢٦ %	- ٤١ %
راس المال المدفوع	١٠.٨ %	٨.٥ %	+ ٦٧ %
علاوة الإصدار	١٦.٨ %	١٤.١ %	+ ٥٥ %
الأرباح المحتجزة	٢٣.٩ %	٢٩،٧ %	+ ٤.٨ %
مجموع المطلوبات وحق الملكية	١٠٠ %	١٠٠ %	+ ٣١ %

تحليل وتفسير النتائج

أ. يتضح من التحليل العمودي لفقرات الميزانية العمومية ولعامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٥ نوعية وسلوك الأنشطة التي شكلت أهمية نسبية في النشاط الإجمالي للشركة سواء على صعيد الاستثمار (الموجودات) او التمويل (المطلوبات وحق الملكية). فعلى صعيد الاستثمار يلاحظ توظيف موارد الشركة في الموجودات الثابتة، مما يشير الى ميل إدارة الشركة نحو

إدارة راس المال الثابت على الرغم من انخفاض نسبة الاستثمار فيسنة ٢٠٠٦ قياسا فيسنة ٢٠٠٥.

اما على صعيد التمويل يتضح ان إدارة الشركة تميل نحو استخدام الرافعة المالية (المديونية في هيكل التمويل) بنسبة اكبر في تمويل أنشطتها الاستثمارية، ويستدل على ذلك من ارتفاع نسبة القروض الطويلة الاجل ونموها في العام ٢٠٠٦.

ب. يتضح من التحليل الافقي هناك نمو في الفقرات الرئيسة لراس المال العامل (المدينون، المخزون والأوراق المالية قصيرة الاجل) مما يؤشر الاستخدام المتزايد للاموال في راس المال العامل. وهي بالتأكيد حصيلة تشغيل الموجودات الثابتة لدى الشركة، في الوقت الذي شهدت الموجودات المتداولة انخفاضا فيسنة ٢٠٠٦، الامر الذي حسن من سيولة الشركة بسبب الزيادة في صافي راس المال العامل (الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة). ويظهر ان هذه الزيادة قد تحققت بسبب تمويل راس المال العامل بالتمويل الطويل الاجل، اذ زادت الشركة من قروضها طويلة الاجل وإصدار اسهم إضافية لزيادة راس المال المدفوع.

٢- كشف صافي راس المال العامل. (الف دينار)

البيان	الزيادة	النقصان
النقد		(١٠)
أوراق قبض وذمم مدينة	١٠	
أوراق مالية قصيرة الاجل	٦.٥	
المخزون	٤٠	
الدائنون		(٢.٢٥)
أوراق الدفع		(٣)
المستحقات		(٥)
	٥٦.٥	٢٠.٢٥
الزيادة في صافي راس المال العامل	٥٦.٥	

٣- كشف مصادر واستخدامات الأموال (الف دينار).

البيان	مصدر	استخدام
نقد	١٠	
أوراق القبض والذمم المدينة		١٠
الأوراق المالية القصيرة الأجل		٦.٥
المخزون		٤٠
الأراضي		٥٠
المعدات والاثاث والسيارات		٤٥
الدائنون		١.٧٥
أوراق الدفع		٣
المستحقات		٥
قروض صناعية طويلة الاجل	٢٧.٥	
قروض طويلة الاجل اخرى	٧٥	
سندات طويلة الاجل		٣٧.٥
الزيادة في راس المال المدفوع	٣٢.٥٠٠	
صافي الدخل	٤٠	
الاهتلاك السنوي	٣٣.٧٥	
الأرباح الموزعة على المساهمين		٢٠
	٢١٨.٧٥٠	٢١٨.٧٥٠

تحليل وتفسير النتائج:

يتضح من تحليل مصادر الأموال واستخداماتها، ان الشركة اعتمدت بشكل كبير على القروض الطويلة الاجل والزيادة في راس المال المدفوع (اصدار اسهم إضافية) كاساس لتمويل عملياتها الاستثمارية وتسديد جزء من ديونها لاسيما الطويلة الاجل والمتمثلة باطفاء ما نسبته ٤١ % من السندات. وفرة الموارد المالية على ما يبدو يشجع الإدارة على توزيع ربح على المساهمين بنسبة ٥٠ % من صافي الدخل المتحقق، كما ان هذه الموارد ساعدت الشركة على تمويل الزيادة بالمخزون، وتوظيف الفائض النقدي بالاوراق المالية القصيرة الاجل وبمقدار (٦.٥) الف دينار.

٤ – كشف التدفقات النقدية

أ- كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

صافي الدخل [٢]	٣٠
الاهتلاك السنوي	٣٣.٧٥
التغير في الموجودات والمطلوبات المتداولة	
مصروفات مدفوعة مقدما	(٦.٥)
الزيادة في الأوراق قصيرة الاجل	(١٠)
الزيادة في المخزون	(٤٠)
الانخفاض في الدائنون	(١.٧٥)
الانخفاض في أوراق الدفع	(٣)
الانخفاض في المستحقات	(٥)
للشركة صافي التدفقات النقدي التشغيلية	(٢.٥)

ب-كشف التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

شراء موجودات ثابتة إضافية	(٤٥)
بيع أراضي	٣٥
صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية	(١٠)

ج- كشف التدفقات النقدية من الأنشطة االتمويلية

تسديد سندات طويلة الاجل	(٣٧.٥)
ايراد بيع اسهم عادية إضافية	٣٢.٥
قروض صناعية طويلة الاجل	٢٧.٥
الأرباح الموزعة على المساهمين	(٢٩)
صافي التدفقات النقدية االتمويلية	٢.٥

[٢]. يمثل صافي الدخل من الأنشطة الفعلية

د- كشف التدفقات النقدية

صافي التدفقات النقدية التشغيلية	(٢.٥)
صافي التدفقات النقدية الاستثمارية	(١٠)
صافي التدفقات النقدية االتمويلية	٢.٥
صافي التدفقات النقدية	(١٠)
رصيد النقد اول المدة	١٧.٥
صافي التدفقات النقدية النهائي	٧.٥

تحليل وتفسير النتائج

يتضح من نتائج تحليل التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية واالتمويلية ان الشركة واجهت عجزا بالنقدية خلالسنة ٢٠٠٦. اذ اتضح ان مقدار هذا العجز في النقدية (١٠) الف دينار على الرغم من ان الشركة قامت بزيادة راس المال المدفوع من خلال بيع اسهم عادية إضافية بعلاوة والحصول على قروض طويلة الاجل. الا ان امتلاك الشركة لنقدية سائلة ١٠٠ % في بدايةسنة ٢٠٠٦ ومقدارها (١٧.٥) الف دينار قد مكنها من تجاوز هذا العجز لا سيما بعد ان باعت الشركة أراضي حققت من وراءها ربح رأسمالي قدره (١٠) الف دينار عزز من رصيد النقدية.

تمارين تطبيقية /٤

ادناه بعض البيانات المالية لاحدى الشركات

– الموجودات المتداولة	١٠٠٠٠٠ دينار
– معدل دوران الموجودات الثابتة	٢ مرة
– المبيعات	٤٠٠٠٠٠دينار (٢٥ %منها آجلة)
– نسبة هامش الربح (صافي الربح)	١٢ %
– نسبة التداول	١:٢
– حقوق الملكية	٣٠٠٠٠٠
– معدل مدة التحصيل	١٨ يوم (السنة ٣٦٠ يوم)

المطلوب: احتساب كل من المطلوبات المتداولة، اجمالي الموجودات، صافي الربح، معدل العائد على حقوق الملكية، القوة الايرادية، رصيد المدينين.

الحل:

١. نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

١:٢ = ١٠٠٠٠٠ / المطلوبات المتداولة

اذن المطلوبات المتداولة = ١٠٠٠٠٠ × ٢ = ٢٠٠٠٠٠ دينار

٢. اجمالي الموجودات = الموجودات المتداولة + الموجودات الثابتة

معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / الموجودات الثابتة

٢ = ٥٤٠٠٠٠ / الموجودات الثابتة

الموجودات الثابتة = ٤٠٠٠٠ × ٢ = ٨٠٠٠٠ دينار

اذن اجمالي الموجودات = ٨٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠ دينار

صافي الربح
٣. نسبة صافي الربح= ---------------------
صافي المبيعات

صافي الربح
١٢ % = ---------------------
٤٠٠٠٠٠

صافي الربح = ٤٠٠ × ١٢ % = ٤٨٠٠٠ دينار

صافي الربح
٤. معدل العائد على حقوق الملكية = --------------------- × ١٠٠
حقوق الملكية

٤٨٠٠٠
= --------------- × ١٠٠ = ١٦ %
٣٠٠٠٠٠

٥. القوة الايرادية = الهامش× الدوران
هامش الربح = ١٢ %

صافي المبيعات
٦. معدل دوران الموجودات = --------------------- × ١٠٠
اجمالي الموجودات

٤٠٠٠٠٠
= --------------- × ١٠٠ = ٤٠ %
١٠٠٠٠٠٠

القوة الايرادية = ١٢ % × ٤٠ % = ٤.٨ %

المدينون × عدد ايام السنة
٧. معدل مدة التحصيل = ---------------------
صافي المبيعات الآجلة

المدينون × ٣٦٠
= ---------------------
١٠٠٠٠٠٠

١٨ × ١٠٠٠٠٠٠
المدينون = --------------------- = ٥٠٠٠٠ دينار
٣٦٠

تمرين محلول /٤

فيما ياتي البيانات الخاصة بكل من المبيعات والارباح لاحدى الشركات عن المدة ١٩٩٣ – ١٩٩٥: (المبالغ بالدنانير)

السنة	المبيعات	الارباح
١٩٩٣	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
١٩٩٤	٧٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
١٩٩٥	٩٠٠٠٠	٤٠٠٠٠

المطلوب: ايجاد نسب النمو في المبيعات والارباح للشركة مع التعليق على النتائج:

الحل:

١. نسبة نمو المبيعات لسنة ١٩٩٤ = $\frac{\Delta \text{ المبيعات}}{\text{مبيعات سنة ١٩٩٣}}$ × ١٠٠

Δ المبيعات لسنة ١٩٩٤ = مبيعات ١٩٩٤ – مبيعات ١٩٩٣

= ٧٥٠٠٠ – ٦٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠ دينار

نسبة نمو المبيعات لسنة ١٩٩٤ = $\frac{١٥٠٠٠}{٦٠٠٠٠}$ × ١٠٠ = ٢٥ %

٢. نسبة نمو المبيعات لسنة ١٩٩٥ = $\frac{٩٠٠٠٠ - ٧٥٠٠٠}{٧٥٠٠٠}$ ≃ ٢٠ %

٣. نسبة نمو الارباح لسنة ١٩٩٤ = $\frac{\Delta \text{ الارباح}}{\text{ارباح سنة ١٩٩٣}}$ × ١٠٠

Δ الارباح لسنة ١٩٩٤ = ارباح ١٩٩٤ – ارباح ١٩٩٣

= ٣٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠ دينار

نسبة نمو الارباح لسنة ١٩٩٤ = ١٠٠٠٠ / ٢٠٠٠٠ = ٥٠ %

نسبة نمو الارباح لسنة ١٩٩٥ = (٤٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠) / ٣٠٠٠٠ × ٣٣.٣ %

يلاحظ ان نسبة نمو المبيعات ونسبة نمو الارباح قد انخفضت في سنة ١٩٩٥مما يتطلب البحث في الاسباب التي قد تكون خاصة بزيادة التكاليف، والمصاريف الاخرى.

تمرين محلول / ٥

ادناه بعض البيانات عن احدى الشركات المساهمة:

- رأس المال (اسهم القيمة الاسمية)	٣٠٠٠٠٠ دينار
- الاحتياطيات	٢٠٠٠٠٠ دينار
- الارباح المحتجزة	١٠٠٠٠٠ دينار
- صافي الربح	٩٠٠٠٠٠ دينار
- معدل العائد المطلوب في السوق	١٢ %

المطلوب : احتساب نسب التقييم للشركة من وجهة نظر السوق.

الحل:

١. القيمة الدفترية للسهم = حقوق المساهمين / عدد الاسهم

حقوق المساهمين = رأس المال + الاحتياطيات + الارباح المحتجزة

= ٣٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠٠ دينار

القيمة الدفترية للسهم= ٦٠٠٠٠٠ / ٣٠٠٠٠٠ = ٢ دينار

٢. حصة السهم من الارباح المتحققة = صافي الربح / عدد الاسهم

= ٩٠٠٠٠٠ / ٣٠٠٠٠٠ = ٣ دينار

٣. حصة السهم من الارباح الموزعة = الارباح الموزعة / عدد الاسهم

الارباح الموزعة = صافي الربح− الارباح المحتجزة

= ٩٠٠٠٠٠ − ١٠٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠٠ دينار

حصة السهم من الارباح الموزعة = ٨٠٠٠٠٠ / ٣٠٠٠٠٠ = ٢.٦٦٦ دينار

٤. القيمة السوقية للسهم = حصة السهم من الارباح المتحققة / معدل العائد المطلوب من السوق = ٣ / ١٢% = ٢٥ دينار

٥. العائد الحقيقي للسهم (ريع السهم) = حصة السهم من الارباح الموزعة / القيمة السوقية للسهم × ١٠٠

= ٢.٦٦٦ / ٢٥ × ١٠٠ = ١٠.٦٦٦ دينار

تمرين محلول /٦

توافرت لديك البيانات الاتية عن احدى الشركات (المبالغ بالدنانير)

١. صافي المبيعات	٩٦٠٠٠٠
٢. التكاليف التشغيلية	٨١٦٠٠٠ (تكلفة المبيعات + م.البيع + م. ادارية)
٣. صافي الدخل التشغيلي(١-٢)	١٤٤٠٠٠
٤. صافي الموجودات	٨٠٠٠٠٠
٥. الهامش	١٥ %
٦. الدورات (١+٤)	١.٢ مرة
٧. القابلية الايرادية (٥×٦)	١٨ %

المطلوب : صفتك محللا ماليا طلبت منك الشركة اعلاه ابداء المقترحات اللازمة بشأن امكانية تحسين قابليتها الايرادية، وضح كيف يمكنك القيام بذلك.

الحل: يمكن تحسين القابلية الايرادية للشركة باستخدام احدى الطرائق الاتية:

١. زيادة الهامش مع ثبات الدوران.

٢. زيادة الدوران مع ثبات الهامش.

٣. تعدي الهامش والدوران معا(زيادة او نقصانا)

ويمكن توضيح اتباع اي طريقة من الطرائق اعلاه كما ياتي:

اولا: زيادة الهامش مع ثبات الدوران

يلاحظان العناصر التي يمكن ان تؤثر في الهامش هي صافي الدخل التشغياتي وصافي المبيعات، وعليه اذا ما اردنا زيادة الهامش يجب العمل على زيادة صافي الدخل التشغياتي من خلال امكانية زيادة صافي المبيعات بنسبة تزيد على زيادة التكاليف التشغيلية، او تخفيض التكاليف التشغيلية بنسبة تزيد على نسبة تخفيض صافي المبيعات.

١. زيادة صافي المبيعات بنسبة تزيد على نسبة زيادة التكاليف التشغيلية

اذا كان للشركة القدرة على زيادة صافي المبيعات بنسبة ٢٥ % مثلا فان نسبة زيادة التكاليف التشغيلية يجب ان تكون اقل من ذلك، ولنفرض انها ٢٠ %.

وعليه فان:

أ. **صافي المبيعات (بعد التعديل) =**

صافي المبيعات (قبل التعديل) + ٢٥ % من (قبل التعديل) صافي المبيعات

= ٩٦٠٠٠٠ + (٩٦٠٠٠٠ × ٢٥ %)

= ٩٦٠٠٠٠ + ٢٤٠٠٠٠ = ١٢٠٠٠٠٠

ب. التكاليف التشغيلية (بعد التعديل) = التكاليف التشغيلية (قبل التعديل + ٢٠ % من التكاليف التشغيلية (قبل التعديل)

= ٨١٦٠٠٠ + (٨١٦٠٠٠ × ٢٠ %)

=٨١٦٠٠٠ + ١٦٣٢٠٠

= ٩٧٩٢٠٠ دينار

ت. صافي الدخل التشغيلي = ١٢٠٠٠٠٠ – ٩٧٩٢٠٠

= ٢٢٠٨٠٠

ث. هامش الربح = ٢٢٠٨٠٠ / ١٢٠٠٠٠٠ × ١٠٠

= ١٨.٤ %

ج. لكي يتم المحافظة على معدل الدوران ثابتا (دون تعديل) فان الامر يتطلب ضرورة تعديل رصيد صافي الموجودات كما ياتي:

معدل الدوران = صافي المبيعات (بعد التعديل) / صافي الموجودات (بعد التعديل)

١.٢ = ١٢٠٠٠٠٠ / صافي الموجودات (بعد التعديل)

صافي الموجودات (بعد التعديل) = ١٢٠٠٠٠٠ / ١.٢ = ١٠٠٠٠٠٠ دينار

ح. القابلية الايرادية (الجديدة) = ١٨.٤ × ١.٢

= ٢٢.٠٨ %

ويلاحظ ان القابلية الايرادية الجديدة قد تحسنت من ١٨ % الى ٢٢.٠٨ %

ويمكن توضيح ماسبق من خلال العرض الاتي (بعد تعديل البيانات السابقة) والمطلوب تحقيقه من قبل الشركة بهدف تحسين قابليتها الايرادية من ٨ % الى ٢٢.٨%.

١. صافي المبيعات	٩٦٠٠٠٠
٢. التكاليف التشغيلية	٩٧٩٢٠٠
٣. صافي الدخل التشغياتي	٢٢٠٨٠٠
٤. صافي الموجودات	١٠٠٠٠٠٠
٥. الهامش	١٨.٤ %
٦. الدورات	١.٢ (ثابت)
٧. القابلية الايرادية	٢٢.٨ %

٢. تخفيض التكاليف التشغيلية بنسبة تزيد عن تخفيض صافي المبيعات

اذا كان للشركة القدرة على تخفيض صافي المبيعات بنسبة ٢٠ % مثلا فان نسبة تخفيض التكاليف التشغيلية يجب ان تكون اعلى من ذلك ولتكن ٢٥ % مثلا. وعليه فان الشركة يجب ان تقوم بتعديل البيانات السابقة بحيث تصبح بالشكل الاتي:

١. صافي المبيعات	٧٦٨٠٠٠
٢. التكاليف التشغيلية	٦١٢٠٠٠
٣. صافي الدخل التشغياتي	١٥٦٠٠٠
٤. صافي الموجودات	٦٤٠٠٠٠
٥. الهامش	% ٢٠.٣
٦. الدورات	١.٢ مرة (ثابت)
٧. القابلية الايرادية	% ٢٤.٣٦

ويلاحظ ان القابلية الايرادية الجديدة للشركة قد تحسنت (ازدادت) من ١٨ % الى ٢٤.٣٦ %.

ثانيا: زيادة الدوران مع ثبات الهامش

يلاحظان ان العناصر التي يمكن ان تؤثر في الدوران هي صافي المبيعات و صافي الموجودات، وعليه اذا ما اردنا زيادة الدوران يجب العمل على زيادة صافي المبيعات بنسبة تزيد على زيادة صافي الموجودات، او تخفيض الموجودات بنسبة تزيد على تخفيض (صافي المبيعات)، ويمكن توضيح ذلك كما ياتي:

١. زيادة صافي المبيعات بنسبة تزيد على نسبة زيادة صافي الموجودات

اذا كان للشركة القدرة على زيادة صافي المبيعات بنسبة ١٥ % مثلا فان نسبة زيادة صافي الموجودات يجب ان تكون اقل من ذلك، ولتكن ١٠ % مثلا.

وعليه فان الشركة يجب ان تقوم بتعديل البيانات السابقة بحيث تصبح بالشكل الاتي:

١. صافي المبيعات	١١٠٤٠٠٠
٢. التكاليف التشغيلية	٩٠٥٢٨٠
٣. صافي الدخل التشغياتي	١٩٨٧٢٠
٤. صافي الموجودات	٨٨٠٠٠٠
٥. الهامش	١٨ % (ثابت)
٦. الدورات	١.٢٥
٧. القابلية الايرادية	% ٢٢.٥

٢. تخفيض صافي الموجودات بنسبة تزيد على تخفيض صافي المبيعات

اذا كان للشركة القدرة على تخفيض صافي المبيعات بنسبة ٢٠ %مثلا فان نسبة تخفيض صافي الموجودات يجب ان تكون اعلى من ذلك ولتكن ٢٥ % مثلا.

وعليه فان الشركة يجب ان تقوم بتعديل البيانات السابقة، بحيث تصبح بالشكل الاتي:

١. صافي المبيعات	٧٦٨٠٠٠
٢. التكاليف التشغيلية	٦٢٩٧٦٠
٣. صافي الدخل التشغياتي	١٣٨٢٤٠
٤. صافي الموجودات	٦٠٠٠٠٠
٥. الهامش	١٨ % (ثابت)
٦. الدورات	١.٢٨ مرة
٧. القابلية الايرادية	٢٣.٠٤ %

ثالثا: تعديل الهامش والدوران معا (زيادة او نقصانا)

يمكن للشركة تحسين قابليتها الايرادية عن طريق تعديل الهامش والدوران معا، بزيادتهما معا او بزيادة احدهما بنسبة اكبر من الثاني او تخفيض الثاني بنسبة اكبر من زيادة الاول.

ويمكن للشركة وفق هذه الطريقة ان تقوم بالتحديد المسبق انسبة القابلية الايرادية التي تو الوصول اليها بناء على البيانات المتوافرة، ومن ثم تعديل تلك البيانات بما يتلاءم مع تحقيق القابلية الايرادية المستهدفة.

فاذا افترضنا ان الشركة ترغب بتحسين قابليتها الايرادية الى ٣٠% وفق امكانياتها لتحقيق هامش بنسبة٢٤ % ومعدل دوران ١.٢٥ مرة فان الامر يتطلب منها زيادة صافي المبيعات او زيادة صافي الموجودات نظرا للتأثير المباشر لكل منهم على القابلية الايرادية وعناصرها (الهامش و الدوران).

فاذا كان بامكانية الشركة تحقيق صافي مبيعات بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ دينار مثلا فان البيانات المعدلة سوف تظهر وفق الشكل الاتي:

١. صافي المبيعات	١٢٠٠٠٠٠
٢. التكاليف التشغيلية	٩١٢٠٠٠
٣. صافي الدخل التشغيلية	٢٨٨٠٠٠

٤. صافي الموجودات	٩٦٠٠٠٠
٥. الهامش	٢٤ %
٦. الدورات	١.٢٥ مرة
٧. القابلية الايرادية	٣٠ %

كما يمكن للشركة التوصل الى القابلية الايرادية بنسبة ٣٠ % اذا كان بامكانها تحقيق هامش ربح بنسبة ٢٧.٢٧ % اي بزيادة عن المعدل السابق (وهو ١٥ %)، مقابل تخفيض معدل الدوران من ١.٢ مرة الى ١.١ مرة، وهكذا.

تمرين تطبيقية /٧

فيما ياتي قائمة المركز المالي لشركة الطارق المساهمة عن المدة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١(المبالغ بالدنانير)

بيان	١٩٩٢/١٢/٣١	١٩٩٣/١٢/٣١
الموجودات		
نقدية بالصندوق	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
مدينون	١٨٠٠٠	١٠٠٠٠
اوراق مالية	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
أ.ق	١٧٠٠٠	١٤٠٠٠
مخزون	٢٣٠٠٠	٢٦٠٠٠
آلات	٢٠٠٠٠	٢٣٠٠٠
اثاث	٣٠٠٠٠	٢١٠٠٠
اراضي	٤٠٠٠٠	٣٦٠٠٠
م. ماقبل التاسيس	٨٠٠٠	---
شهرة المحل	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠
اجمالي الموجودات	٢٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
المطلوبات وحقوق الملكية		
الدائنون	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
اوراق دفع	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠
قروض قصيرة الاجل	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
قروض طويلة الاجل	١٠٠٠٠	٢٢٠٠٠
راس المال	١٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
ارباح محتجزة	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٢٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠

المطلوب: اعداد القوائم اللازمة لتحليل راس المال العامل لشركة الطارق المساهمة ن المدة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١، اذا علمت الاتي:

١. تحتسب اندثارات الموجودات الثابتة بنسبة ١٠ % سنويا.

٢. قامت الشركة بتوزيع ارباح بمقدار ١٢٠٠٠ دينار.

الحل:

تستلزم عملية تحليل راس المال العامل اعداد نوعين من القوائم هما: قائمة التغيرات في صافي راس الامل العامل و قائمة مصادر واستخدامات الاموال وكما ياتي:

١. قائمة التغيرات في صافي راس المال العامل

شركة الطارق المساهمة قائمة التغيرات في صافي راس المال العامل

عن المدة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١

بيان	١٩٩٢/١٢/٣١	١٩٩٣/١٢/٣١	زيادة	نقصان
الموجودات المتداولة				
نقدية بالصندوق	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٠٠٠	
مدينون	١٨٠٠٠	١٠٠٠٠		٨٠٠٠
اوراق مالية	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	
أ.ق	١٧٠٠٠	١٤٠٠٠		٣٠٠٠
مخزون	٢٣٠٠٠	٢٦٠٠٠	٣٠٠٠	
اجمالي الموجودات المتداولة	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠		
الدائنون	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠		٥٠٠٠
اوراق دفع	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	
قروض قصيرة الاجل	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠		
				١٠٠٠٠
اجمالي المطلوبات المتداولة	٧٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٦٠٠٠	٢٦٠٠٠
	=====	=====	=====	=====
صافي التغير في ر.م.ع (زيادة)			١٠٠٠٠	

٢. قائمة مصادر واستخدامات الاموال

شركة الطارق المساهمة

قائمة مصادر واستخدامات الاموال عن المدة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١

مصادر الاموال

ارباح العمليات ٣٠٠٠٠

يضاف

اندثار الالات ٢٠٠٠

اندثار الاثاث ٣٠٠٠

اطفاء شهرة المحل ٢٠٠٠

م. ما قبل التاسيس ١٥٠٠٠

الارباح المعدلة ٤٥٠٠٠

بيع اثاث ٦٠٠٠

بيع اراضي ٤٠٠٠

قروض طويلة الاجل ١٢٠٠٠

اجمالي مصادر الاموال ٦٧٠٠٠

استخدامات الاموال

توزيع ارباح ١٢٠٠٠

تخفيض راس المال ٤٠٠٠٠

شراء الالات ٥٠٠٠

اجمالي استخدامات الاموال ٥٧٠٠٠

صافي التغير في راس المال العامل (زيادة) ١٠٠٠٠

ملاحظات حول اعداد قائمة مصادر واستخدامات الاموال

١. تم التوصل الى رقم ارباح العمليات (٣٠٠٠٠) من خلال تحديد الارباح المحتجزة التي بلغت ١٨٠٠٠ دينار (٣٨٠٠٠ – ٢٠٠٠٠) مضافا اليها الارباح الموزعة ١٢٠٠٠ دينار، اي ان:

ارباح العمليات = الارباح المحتجزة + الارباح الموزعة = ١٨٠٠٠ + ١٢٠٠٠ = ٣٠٠٠٠ دينار

٢.تم احتساب اندثار الموجودات الثابتة (الالات والاثاث) لسنة ١٩٩٣بنسبة ١٠ % من رصيد سنة ١٩٩٢ (اول المدة لسنة ١٩٩٣) كما ياتي:

أ.

اندثار الالات = ٢٠٠٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$ = ٢٠٠٠ دينار

ب. اندثار الاثاث = ٣٠٠٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$ = ٣٠٠٠ دينار

٣. تم احتساب قسط اطفاء شهرة المحل عن طريق الفرق بين رصيدي اول المدة واخر المدة لسنة ١٩٩٣ (١٢٠٠٠ – ١٠٠٠٠)

٤. تم التوصل اللا مبلغ بيع الاثاث بالشكل الاتي:

أ. الرصيد الصافي للاثاث في سنة ١٩٩٣

= رصيد اول المدة (لسنة ١٩٩٢) – قسط الاندثار

= ٣٠٠٠٠ – ٣٠٠٠ = ٢٧٠٠٠ دينار

ب. ان رصيد الاثاث في نهاية سنة ١٩٩٣ هو ٢١٠٠٠ دينار مما يعني ان النقص قد حصل من خلال عملية بيع جزء من الاثاث بمبلغ ٦٠٠٠ دينار (٢٧٠٠٠ – ٢١٠٠٠).

٥. تم التوصل الى مبلغ بيع الاراضي ٤٠٠٠ دينار نتيجة النقص في رصيد سنة ١٩٩٣ وذلك نظرا لعدم احتساب اندثار على الاراضي (لانها لا تندثر).

٦. تم التوصل الى مبلغ شراء الالات كما ياتي:

أ. الرصيد الصافي للالات في سنة ١٩٩٣ = ٢٠٠٠٠ – ٢٠٠٠ = ١٨٠٠٠ دينار

ب. بما ان الرصيد الظاهر في سنة ١٩٩٣ هو ٢٣٠٠٠ دينار، مما يعني ان هناك زيادة ٥٠٠٠ دينار (٢٣٠٠٠ – ١٨٠٠٠) جاءت من خلال عملية شراء الات جديدة.

تمرين محلول /٨

فيما ياتي قائمة المركز المالي المقارنة لشركة الخليج ال المساهمة عن المدة المنتهية في ١٩٩١/١٢/٣١ (المبالغ بالدنانير)

بيان	١٩٩٠/١٢/٣١	١٩٩١/١٢/٣١
الموجودات		
نقدية بالصندوق	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠
مدينون	٨٠٠٠	٦٠٠٠
قروض قصيرة الاجل	٩٠٠٠	٢٣٠٠٠
مكائن	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
اراضي	٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠
استثمارات طويلة الاجل	١٣٠٠٠	١٠٠٠٠
براءة اختراع	٥٠٠٠	٤٠٠٠
اجمالي الموجودات	٩٥٠٠٠	١١٠٠٠٠
المطلوبات وحقوق الملكية		
المصرف	١٤٠٠٠	-
الدائنون	١٦٠٠٠	١٨٠٠٠
راس المال	٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
الارباح المحتجزة	١٥٠٠٠	٢٠٠٠
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٩٥٠٠٠	١١٠٠٠٠

المطلوب: اعداد القوائم اللازمة لتحليل راس المال العامل للشركة اعلاه عن سنة ١٩٩١ اذا علمت الاتي:

١. اندثار الموجودات الثابتة بنسبة ٥ % سنويا.
٢. تم توزيع ارباح بمبلغ ٧٠٠٠ دينار نقدا.
٣. تم بيع استثمارات طويلة الاجل بمبلغ ٨٠٠٠ دينار نقدا.

الحل:

١. قائمة التغيرات في صافي راس المال العامل

شركة الخليج المساهمة قائمة التغيرات في صافي راس المال العامل

عن المدة المنتهية في ١٩٩١/١٢/٣١

بيان	١٩٩٠/١٢/٣١	١٩٩١/١٢/٣١	زيادة	نقصان
الموجودات المتداولة				
نقدية بالصندوق	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	
مدينون	٨٠٠٠	٦٠٠٠		٢٠٠٠
قروض قصيرة الاجل	٩٠٠٠	٢٣٠٠٠	١٤٠٠٠	
اجمالي الموجودات المتداولة	٢٧٠٠٠	٤٤٠٠٠		
المطلوبات المتداولة				
المصرف	١٤٠٠٠	-	١٤٠٠٠	
الدائنون	١٦٠٠٠	١٨٠٠٠		٢٠٠٠
				٢٩٠٠٠
اجمالي المطلوبات المتداولة	٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠
التغير في صافي ر.م.ع (زيادة)			٢٩٠٠٠	

٢. قائمة مصادر واستخدامات الاموال

شركة الخليج المساهمة

قائمة مصادر واستخدامات الاموال عن المدة المنتهية في ١٩٩١/١٢/٣١

مصادر الاموال

ارباح (خسائر) العمليات (٦٠٠٠)

يضاف

اندثار المكائن ١٠٠٠

اطفاء براءة اختراع ١٠٠٠

٢٠٠٠

الارباح (الخسائر) المعدلة ٤٠٠٠

+ بيع اراضي ٣٠٠٠

+ بيع استثمارات طويلة الاجل ٨٠٠٠

+ زيادة راس المال ٤٠٠٠٠

اجمالي مصادر الاموال ٤٧٠٠٠

استخدامات الاموال

توزيع ارباح ٧٠٠٠

شراء مكائن ٦٠٠٠

شراء استثمارات طويلة الاجل ٥٠٠٠

اجمالي استخدامات الاموال ١٨٠٠٠

صافي التغير في راس المال العامل (بالزيادة) ٢٩٠٠٠

تمرين محلول /٩

بلغت صافي المبيعات لاحدى الشركات (٤٠٠) مليون دينار، وهامش الربح التشغيلي ١٠ % والقدرة الايرادية ٢٠ %. احسب اجمالي الموجودات (الموجودات).

الحل:

أ- هامش الربح التشغيلية = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / صافي المبيعات

١٠ % = س / ٤٠٠

اذن صافي الربح قبل الفائدة والضريبة = ١٠ % × ٤٠٠ = ٤٠ الف

ب- القدرة الايرادية = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / اجمالي الموجودات

٢٠ % = ٤٠ / س

اذن اجمالي الموجودات = ٤٠ / ٢٠ % = ٢٠٠ الف دينار

تمرين محلول /١٠

احسب معدل العائد على حق الملكية (R O E) مستفيدا من المعلومات الاتية:

١. اسهم ممتازة (١٨٠) الف دينار بعائد ٢٠ %.

٢. راس المال المدفوع (اسهم عادية) (٨٤٠) الف دينار، القيمة الاسمية للسهم دينار.

٣. الأرباح المحتجزة (٣٦٠) الف دينار.

٤. صافي الربح بعد الضريبة (٢٤٠) الف دينار.

الحل:

صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية = صافي الربح – أرباح السهم الممتاز

أرباح السهم الممتاز = ١٨٠ × ٢٠ % = ٣٦ الف دينار

صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية = ٢٤٠ – ٣٦ = ٢٠٤ الف دينار

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية}}{\text{حق الملكية}}$$

$$ROE = \frac{٢٠٤}{(٣٦٠ + ٨٤٠)}$$

اذن ROE = ١٧ %

تمرين محلول /١١

افرض في المثال ١٠ ، ان إدارة الشركة وزعت ٣٠ % من صافي الربح المتاح حملة الأسهم العادية على المساهمين، فما هي حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة DPS.

الحل:

الأرباح الموزعة على المساهمين = ٢٠٤ × ٥٠ %

حصة السهم الواحد = الأرباح الموزعة على المساهمين / عدد الأسهم العادية القائمة

= ١٠٢ / ٨٤٠ = ٠.١٢١ دينار

= ١٠٢ الف دينار

تمرين محلول/١٢

توافرت لديك البيانات الاتية عن احدى الشركات الصناعية فيما يتعلق بمركزها المالي وكشف الدخل كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١. وكذلك توافرت لديك بيانات عن معدل الصناعة . المطلوب تقييم أداء الشركة المالي وفقا لمعيار الصناعة (المبالغ الف دينار)

النسب لمعدل الصناعة

١. نسبة التداول	٢.٩٥ مرة
٢. نسبة السيولة السريعة	١.١ مرة
٣. نسبة الديون الى حق الملكية	٥٠ %
٤. دوران المخزون	٠.٣٥ مرة
٥. دوران الموجودات الثابتة	٠.٨٠ مرة
٦. مدة التحصيل	٦٠ يوم
٧. هامش صافي الربح	١٦ %
٨. معدل العائد على الموجودات	١٥ %
٩. معدل العائد على حق الملكية	٢١ %
١٠. ربحية السهم الواحد	١.٥ دينار

كشف الدخل في ٢٠٠٦/١٢/٣١

صافي المبيعات	٣٤٥
تكلفة المبيعات	(١٥٠)
اجمالي الربح	١٩٥
المصاريف التشغيلية الاخرى	(٨٠)
اجمالي الربح التشغياتي قبل الاهتلاك	١١٥
الاهتلاك السنوي	(١٠)
صافي الربح قبل الفائدة الضريبية	١٠٥
الفائدة	(٢٤)
صافي الربح قبل الضريبة	٨١
الضرائب	(٢٧)
صافي الربح	٥٤

الميزانية العمومية في ٢٠٠٦/١٢/٣١

الموجودات		المطلوبات وحق الملكية	
نقد	١٨٠	المطلوبات المتداولة	٢٥٠
الذمم المدينة	٢٤٠		
المخزون	٦٦٠	قروض طويلة الاجل (٨%)	١٥٠
أوراق مالية متداولة	١٢٨	سندات طويلة الاجل (٩%)	٥٠
مجموع الموجودات المتداولة	١٢٠٨		
الموجودات الثابتة	٦٠٠	راس المال المدفوع	٥٠٠
مخصص الاهتلاك	(٨٠)	الاحتياطات والارباح المحتجزة	٧٧٨
		حق الملكية	١٢٧٨
صافي الموجودات الثابتة	٥٢٠		١٧٢٨
اجمالي الموجودات	١٧٢٨		

الحل:

يتطلب احتساب النسب المالية للشركة من قبل الطالب. وفيما ياتي جدول بالتقييم

تقييم الأداء المالي للشركة كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١

النسبة	نسبة الشركة	معيار الصناعة	التقييم
التداول	٤.٨	٢.٩٥	جيدة جدا
السيولة	٢.٢	١.١	جيدة جدا
الديون الى حق الملكية	%٣٢	%٥٠	جيدة جدا
دوران المخزون	٠.٥٢٣	٠.٣٥	جيدة جدا
دوران الموجودات الثابتة	٠.٦٦٤	٠.٨٠	ضعيفة
مدة التحصيل	٢٥٠	٦٠	غير مقبولة
هامش صافي الربح	%١٦	%١٦	جيدة
العائد على الموجودات	%٣	%١٥	ضعيفة جدا
العائد على حق الملكية	%٤	%٢١	ضعيفة جدا
ربحية السهم الواحد	٠.١٠٨	١.٥	ضعيفة جدا

التحليل والتفسير

يظهر من نتائج المقارنة مع معيار الصناعة ما يأتي:

١. ان ملاءة الشركة في الاجل القصير جيدة جدا وتجذب ثقة الدائنين.

٢. كما ان ملاءة الشركة في الاجل الطويل هي الأخرى مرتفعة كون الشركة تستخدم رافعة مالية منخفضة.

٣. هناك ضعف في كفاءة استخدام الموجودات الثابتة على الرغم من كفاءة إدارة المخزون.

٤. سياسة التحصيل لدى الشركة ضعيفة جدا وتعاني الشركة من سوء إدارة تحصيل الديون او هناك إجراءات غير مشددة في التحصيل تتطلب مراجعتها.

٥. ضعف في إدارة الربحية ويتطلب من إدارة الشركة البحث عن الأسباب سواء في اطار الاستثمار والتمويل.

تمرين محلول /١٤

توافرت لديك البيانات الاتية عن احدى الشركات الصناعية، كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١

المطلوب اكمال الميزانية العمومية الاتية: (المبالغ (الف دينار)

الميزانية العمومية كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١

الموجودات		المطلوبات و حق الملكية	
النقد	٣٠	الدائنون	١٢٠
أوراق مالية قابلة للتسويق	٢٥	أوراق الدفع	؟
أوراق قبض وذمم مدينة	؟	المستحقات	٢٠
المخزون	؟	مجموع المطلوبات المتداولة	؟
مجموع الموجودات المتداولة	؟	المطلوبات طويلة الاجل	؟
صافي الموجودات الثابتة	؟	حق الملكية	٦٠٠
اجمالي الموجودات	؟	اجمالي المطلوبات وحق الملكية	

البيانات الاخرى :

١. صافي المبيعات (١٨٠٠) الف دينار.
٢. هامش اجمالي الربح (٢٥ %).
٣. دوران المخزون (٦) مرة.
٤. مدة التحصيل (٤٠) يوم.
٥. دوران اجمالي الموجودات (١.٢) مرة.
٦. نسبة المديونية (٦٠ %).

الحل:

مدة التحصيل = الذمم المدينة × ٣٦٠ / صافي المبيعات

٤٠ = س × ٣٦٠ / ١٨٠٠

اذن الذمم المدينة = ١٨٠٠ × ٤٠ / ٣٦٠ = ٢٠٠ الف دينار

صافي المبيعات
دوران المخزون = ------------- = مرة
المخزون

١٨٠٠
٦ = ---------
المخزون

١٨٠٠
اذن المخزون = --------- = ٣٠٠ الف دينار
٦

صافي المبيعات
دوران اجمالي الموجودات = -------------- = مرة
اجمالي الموجودات

١٨٠٠
١.٢ = ---------------
اجمالي الموجودات

اذن اجمالي الموجودات = ١٨٠٠ / ١.٢ = ١٥٠٠ الف دينار

١. اجمالي الموجودات = مجموع الموجودات المتداولة + صافي الموجودات الثابتة

١٥٠٠ = (٣٠ + ٢٥ + ٢٠٠ + ٣٠٠٠) + س

اذن صافي الموجودات الثابتة = ١٥٠٠ – ٥٥٥

= ٩٤٥ الف دينار

اجمالي المطلوبات طويلة الاجل
نسبة المديونية = ----------------------
حق الملكية

اجمالي المطلوبات طويلة الاجل

٦٠ % = ---------------------

٦٠٠

اذن اجمالي المطلوبات طويلة الاجل = ٣٦٠ الف دينار

اجمالي الموجودات = اجمالي المطلوبات + حق الملكية

اجمالي المطلوبات = المطلوبات طويلة الاجل + المطلوبات المتداولة

١٥٠٠ = المطلوبات المتداولة + ٣٦٠ + ٦٠٠

المطلوبات المتداولة = ١٥٠٠ – ٩٦٠ = ٥٤٠ الف دينار

٢. المطلوبات المتداولة = الدائنون + أ.الدفع + المستحقات

٥٤٠ = ١٢٠ + أ. الدفع + ٢٠

اذن أ. الدفع = ٥٤٠ – ١٤٠

= ٤٠٠ الف دينار

٣. ادخال نتائج حساب النسب في الميزانية العمومية.

تمرين محلول /١٥

احسب معدل العائد على حق الملكية (R O E) مستفيدا من المعلومات الاتية:

١. أسهم ممتازة (١٨٠) الف دينار بعائد ٢٠ %.

٢. راس المال المدفوع (اسهم عادية) (٨٤٠) الف دينار، القيمة الاسمية للسهم دينار.

٣. الأرباح المحتجزة (٣٦٠) الف دينار.

٤. صافي الربح بعد الضريبة (٢٤٠) الف دينار.

الحل:

صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية = صافي الربح – أرباح السهم الممتاز

أرباح السهم الممتاز = ١٨٠ × ٢٠ % = ٣٦ الف دينار

صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية = ٢٤٠ – ٣٦ = ٢٠٤ الف دينار

صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية

معدل العائد على حق الملكية = ---------------------------

حق الملكية

$$ROE = \frac{٢٠٤}{(٣٦٠ + ٨٤٠)}$$

اذن ROE = ١٧ %

تمرين محلول /١٦

افرض في المثال السابق، ان إدارة الشركة وزعت ٣٠ % من صافي الربح المتاح حملة الأسهم العادية على المساهمين، فما هي حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة DPS.

الحل:

الأرباح الموزعة على المساهمين = ٢٠٤ × ٥٠ %

= ١٠٢ الف دينار

حصة السهم الواحد = الأرباح الموزعة على المساهمين ÷ عدد الأسهم العادية القائمة

= ١٠٢ ÷ ٨٤٠ = ٠.١٢١ دينار

تمرين محلول /١٧ (حول استخدام النسب المالية)

فيما ياتي قائمة المركز المالي لشركة الحدباء كما هي في ١٩٩٤/١٢/٣١ (المبالغ بالدنانير)

بيان	١٩٩٣/١٢/٣١	١٩٩٤/١٢/٣١
الموجودات المتداولة		
نقدية في الصندوق	٣٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
مدينون	١٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
مخزون	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
اجمالي الموجودات المتداولة	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
الموجودات الثابتة (صافي)	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
اجمالي الموجودات	٦٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
المطلوبات المتداولة		
المصرف (سحب على المكشوف)	٩٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
دائنون	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
اجمالي المطلوبات المتداولة	١٥٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
قروض طويلة الاجل	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
اجمالي المطلوبات	٢٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
حقوق الملكية		
رأس المال (اسهم)	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
الارباح المحتجزة	٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
اجمالي حقوق الملكية	٤٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٦٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠

فاذا علمت:

١. ان الشركة لم توزع اية ارباح عن المدة.

٢. المبيعات الكلية بلغت (٣٠٠٠٠٠) دينار.

المطلوب:

١. احتساب نسبة السيولة وتفسير نتائجها في ضوء المعيار المطلق.

٢. احتساب نسب الربحية ونسب المديونية في ضوء البيانات المتوافرة لديك والتعليق على النتائج المستخرجة.

الحل:

اولا: نسب السيولة لسنة ١٩٩٢

١. نسبة التداول = اجمالي الموجودات المتداولة / اجمالي المطلوبات المتداولة

= ٣٠٠٠٠٠ / ١٤٠٠٠٠ = ٢.١ : ١

وبما ان المعيار المطلق لنسبة التداول هو ١:٢ ، عليه يمكن القول ان نسبة التداول للشركة فيسنة ١٩٩٤ تعتبر جيدة ومقبولة وهي تعطي مؤشرا لقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير.

٢. نسبة السيولة السريعة = (اجمالي الموجودات المتداولة – المخزون) / اجمالي المطلوبات المتداولة

= (٣٠٠٠٠٠ – ١٥٠٠٠٠) / ١٤٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠٠ / ١٤٠٠٠٠ = ١،٠٧ : ١

وبما ان المعيار المطلق لنسبة السيولة السريعة هو ١:١ ، عليه يمكن القول ان نسبة السيولة السريعة للشركة فيسنة ١٩٩٤ تعتبر جيدة ومقبولة وهي تؤيد ماتم التوصل اليه في نسبة التداول من حيث ان الشركة لها القدرة بالتزاماتها تجاه الغير.

ثانيا: نسب الربحية لسنة ١٩٩٤

١. نسبة صافي الربح = (صافي الربح / صافي المبيعات) × ١٠٠

٤٠٠٠٠

= ---------- × ١٠٠ = ١٣.٣ %

٣٠٠٠٠٠

صافي الربح

٢. معدل العائد على الاستثمار = ------------- × ١٠٠

اجمالي الموجودات

٤٠٠٠٠

= ---------- × ١٠٠ = ٨ %

٥٠٠٠٠٠

صافي الربح

٣. معدل العائد على حقوق الملكية = ------------- × ١٠٠

حقوق الملكية

٤٠٠٠٠

= ---------- × ١٠٠ = ١١.٧٦ %

٣٤٠٠٠٠

صافي الربح   صافي المبيعات

٤. نسبة القوة الايرادية = ------------- × -------------

صافي المبيعات   اجمالي الموجودات

٤٠٠٠٠   ٣٠٠٠٠٠

= ---------- × --------- = ٠.٠٨ %

٣٠٠٠٠٠   ٥٠٠٠٠٠

من خلال النسب اعلاه يمكن القول ان الشركة لها القرة على تحقيق الربحية، ولكن لايمكن اعطاء حكما قاطعا الا من خلال الاعتماد على معايير التحليل المالي من خلال المقارنة

مع المدة الماضية او مع شركة تعمل ضمن نفس القطاع او من خلال المعايير المستهدف تحقيقها فيما اذا توافرت بيانات عن ذلك.

ثالثا: نسب المديونية لسنة ١٩٩٤

١. نسبة الديون الى حقوق الملكية = اجمالي المطلوبات / حقوق الملكية × ١٠٠

= ١٦٠٠٠٠ / ٣٤٠٠٠٠ × ١٠٠ = ٤٧ %

٢. نسبة الديون الى الموجودات = اجمالي المطلوبات / اجمالي الموجودات × ١٠٠

= ١٦٠٠٠٠ / ٥٠٠٠٠٠ × ١٠٠ = ٣٢ %

من خلال النسب اعلاه يمكن القول ان هناك التزامات (ديون) بذمة الشركة تشكل جزءا كبيرا من ممتلكاتها العامة وكذلك من ممتلكاتها الخاصة بالسالكين (المساهمين) مما يتطلب الامر منها ان تحاول التخفيض من مطلوباتها لكي يكون مركزها المالي اكثر قوة اضافة الى امكانية تحقيق الطمأنينة للمقرضين والدائنين باستمرارية علاقتهم مع الشركة في ضوء ذلك، كما يمكننا تحقيق ذلك ايضا عن طريق زيادة رأس مال الشركة.

تمرين محلول/١٩

في حالة استخدام التحليل الرأسي على قائمة الدخل ل مدة مالية واحدة

على افتراض ان قائمة الدخل لشركة الطارق المساهمة عن المدة المنتهية في ١٩٩٢/١٢/٣١ كانت كما ياتي:

بيان	المبلغ
صافي المبيعات	٨٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	(٢٠٠٠٠)
مجمل الربح	٦٠٠٠٠
مصاريف التشغيل	(٢٠٠٠٠)
صافي الربح قبل الضريبة	٤٠٠٠٠
الضريبة ٢٥ %	(١٠٠٠٠)
صافي الربح بعد الضريبة	٣٠٠٠٠٠ ======

يتم استخراج الاوزان النسبية لكل عنصر من عناصر قائمة الدخل قياسا الى صافي المبيعات كما ياتي:

$$\text{الوزن النسبي لكل عنصر} = \frac{\text{مبلغ العنصر}}{\text{المبيعات}} \times ١٠٠$$

$$\text{الوزن النسبي لصافي المبيعات} = \frac{٨٠٠٠٠}{٨٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٠٠ \%$$

$$\text{الوزن النسبي لتكلفة البضاعة المباعة} = \frac{٢٠٠٠٠}{٨٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٢٥ \%$$

$$\text{الوزن النسبي لمجمل الربح} = \frac{٦٠٠٠٠}{٨٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٧٥ \%$$

الوزن النسبي لمصاريف التشغيل = (٢٠٠٠٠ / ٨٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٢٥ %

الوزن النسبي لصافي الربح قبل الضريبة = (٤٠٠٠٠ / ٨٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٥٠ %

الوزن النسبي للضريبة = (١٠٠٠٠ / ٨٠٠٠٠) × ١٠٠ = ١٢.٥ %

الوزن النسبي لصافي الربح بعد الضريبة = (٣٠٠٠٠ / ٨٠٠٠٠) × ١٠٠ = ٣٧.٥ %

وعليه يمكن عرض قائمة الدخل بالمبالغ والاوزان النسبية بالشكل التالي:

بيان	المبلغ	الوزن النسبي
صافي المبيعات	٨٠٠٠٠	١٠٠ %
تكلفة البضاعة المباعة	(٢٠٠٠٠)	٢٥ %
مجمل الربح	٦٠٠٠٠	٧٥ %
مصاريف التشغيل	(٢٠٠٠٠)	٢٥ %
صافي الربح قبل الضريبة	٤٠٠٠٠	٥٠ %
الضريبة ٢٥ %	(١٠٠٠٠)	١٢.٥ %
صافي الربح بعد الضريبة	٣٠٠٠٠٠	٣٧.٥ %

تمرين محلول /٢٠

في حالة استخدام التحليل الرأسي على قائمتين للدخل (او اكثر) سواء لفترتين مالبنين او بالمقارنة مع قائمة دخل لشركة اخرى. على افتراض ان قائمة الدخل المقارنة لشركة الطارق المساهمة عن المدة المنتهية في ١٩٩٢/١٢/٣١ كانت كما ياتي:

بيان	١٩٩١/١٢/٣١	١٩٩٢/١٢/٣١
صافي المبيعات	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	(٣٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)
مجمل الربح	٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
مصاريف التشغيل	(٨٠٠٠)	(٢٠٠٠٠)
صافي الربح قبل الضريبة	١٢٠٠٠	٤٠٠٠٠
الضريبة ٢٥ %	(٣٠٠٠)	(١٠٠٠٠)
صافي الربح بعد الضريبة	٩٠٠٠ ======	٣٠٠٠٠ =====

يمكن التعبير عن قائمة الدخل المقارنة بالاوزان النسبية (بعد احتسابها وفق الصيغ الموضحة سابقا) وفق الشكل الآتي:

قائمة الدخل المقارنة (بالاوزان النسبية) لشركة الطارق المساهمة عن المدة المنتهية في ١٩٩٢/١٢/٣١

بيان	١٩٩١	١٩٩٢
صافي المبيعات	١٠٠ %	١٠٠ %
تكلفة البضاعة المباعة	٦٠ %	٢٥ %
مجمل الربح	٤٠ %	٧٥ %
مصاريف التشغيل	١٦ %	٢٥ %
صافي الربح قبل الضريبة	٢٤ %	٥٠ %
الضريبة ٢٥ %	٦ %	١٢.٥ %
صافي الربح بعد الضريبة	١٨%	٣٧.٥ %

حالـــة تطبيقيـــة

فيما يلي الحسابات الختامية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) لشركة إدارة الأعمال المصرية عن العام المالي 1996م (بالألف جنيه).

والمطلوب : إجراء التحليل المالي للشركة.

قائمة الدخل لشركة إدارة الأعمال المصرية
عن السنة المنتهية فى 1996/12/31

	1996	1996	عن السنة المنتهية في 1995/12/31م	عن السنة المنتهية في 1995/12/31م
صافي المبيعات		51.000		50.000
تكلفة البضاعة المباعة		38.000		37.500
مجمل الربح		13.000		12.500
تكلفة التشغيل				
مصروفات بيعية	3.100		3.000	
قسط الإهلاك	500		500	
مصروفات إدارية	4.400		4.100	
إيجارات	1.000	9.000	1.000	8.600
صافي ربح العمليات		4.000		3.900
أرباح بيع أصول	200		50	
أرباح وفوائد أوراق مالية	300	500	350	400
		4.500		4.300
فوائد ديون		1.000		1.200
صافي الربح قبل الضريبة		3.500		3.100
ضرائب مستحقة (40%)		1.400		1.240
صافي الربح بعد الضريبة		2.100		1.860
توزيعات أرباح أسهم		600		500
صافي الربح القابل للتوزيع		**1.500**		**1.360**

قائمة المركز المالي لشركة إدارة الأعمال المصرية في 1996/12/31م

البيان		1995
الأصول المتداولة		
نقدية	1400	1500
ذمم	10000	8500
مخزون سلعي	12000	11300
أوراق مالية	6100	6100
مصروفات مدفوعة مقدما	500	500
	30000	27900
الأصول الثابتة		
أراضي	2000	2000
مباني	4000	3000
الآت ومعدات	8300	8200
	14300	13200
الإهلاك المتجمع	(7300)	(6800)
صافي الأصول الثابتة	7000	6400
مجموع الأصول	37000	34300

البيان		1995
الخصوم المتداولة		
موردون	3000	3200
أوراق دفع	3400	900
مصروفات مستحقة	3000	3800
تأمينات من الغير	500	500
	9900	8400
الخصوم طويلة الاجل		
قروض طويل الأجل	6800	8000
سندات	2900	3000
حقوق الملكية		
رأس المال	6000	5000
إحتياطيات	1200	1200
أرباح محتجزة	10200	8700
	17400	14900
مجموع الخصوم	37000	34300

إعادة تجهيز قائمة الدخل لشركة إدارة الأعمال المصرية عن السنة المنتهية في 1996/12/31.

بيان	فرعي	جزئي	كلي
قيمة المبيعات		51000	51000
تكلفة المبيعات		(38000)	
مجمل الربح		13000	13000
<u>نفقات التشغيل</u>			
مصروفات بيع	3100		
مصروفات إدارية	4400		
إيجارات	1000	(8500)	
مجمل ربح التشغيل		4500	
مخصص الإهلاك		(500)	4000
صافي ربح التشغيل		4000	
<u>إيرادات غير متعلقة بالتشغيل</u>			
أرباح بيع أصول	200		
أرباح وفوائد أوراق مالية	300	500	
<u>نفقات غير متعلقة بالتشغيل</u>			
فوائد ديون		(1000)	
صافي الربح قبل الضرائب		3500	3500
الضرائب (40%)		(1400)	
صافي الربح بعد الضريبة		2100	2100
توزيعات أرباح أسهم ممتازة		(600)	
صافي الربح القابل للتوزيع		1500	1500

إعادة تجهيز قائمة المركز المالي لشركة إدارة الأعمال المصرية في 31/ 12/1996م

الأصول

البيان		
<u>الأصول الثابتة</u>		
أراضي		2000
مباني	4000	
الآت ومعدات	8300	
	12300	
إهلاك	(7300)	5000
		7000
<u>الأصول شبه الثابتة</u>		
مصروفات مقدمة	500	500
<u>الأصول المتداولة</u>		
نقدية	1400	
أوراق مالية	6100	
ذمم	10000	
مخزون سلعي	12000	29500
		37000

الخصوم

البيان		
<u>حقوق الملكية</u>		
رأس المال	6000	
إحتياطيات	1200	
أرباح محتجزة	10200	17400
<u>الخصوم طويلة الأجل</u>		
قروض طويلة الأجل	6800	
سندات	2900	9700
<u>الخصوم المتداولة</u>		
موردون	3000	
أوراق دفع	3400	
مصروفات مستحقة	3000	
تأمينات من الغير	500	9900
		37000

إعداد قائمة مصادر الأموال وإستخداماتها :

أولاً – صافي الأموال المتولدة من العمليات :

= صافي الربح بعد الضريبة + قسط الإهلاك

= 2100 + 500 = 2600

ثانياً – حساب التغيرات في بنود المركز المالي :

1 – جانب الأصول :

بيـــــــان	1995	1996	التغير
الأصول المتداولة			
نقدية	1500	1400	(100)
ذمم	8500	10000	1500
مخزون سلعي	11300	12000	700
أوراق مالية	6100	6100	–
	27400	29500	2100
الأصول شبه الثابتة			
مصروفات مدفوعة مقدمة	500	500	–
الأصول الثابتة			
أراضي	2000	2000	–
مباني	3000	4000	1000
الآت ومعدات	8200	8300	100
	13200	14300	1100
الإهلاك	(6800)	(7300)	(500)
صافي الأصول الثابتة	6400	7000	600
مجموع الأصول	34300	37000	2700

2 - جانب الخصوم :

بيـــــــــان	1995	1996	التغير
الخصوم المتداولة			
موردون	3200	3000	(200)
أوراق دفع	900	3400	2500
مصروفات مستحقة	3800	3000	(800)
تأمينات من الغير	500	500	—
	8400	9900	1500
الخصوم طويلة الأجل			
قرض طويل الأجل	8000	6800	(1200)
سندات	3000	2900	(100)
	11000	9700	(1300)
حقوق الملكية			
رأس المال	5000	6000	1000
إحتياطيات	1200	1200	—
أرباح محتجزة	8700	10200	1500
	14900	17400	2500
مجموع الخصوم	34300	37000	2700

3 – قائمة مصادر الأموال وإستخداماتها لشركة إدارة الأعمال المصرية عن عام 1996م .

مصادر الأموال	قيمة	%
صافي الأموال المتولدة من العمليات		
صافي الربح	2100	%33.9
قسط الإهلاك	500	%8.1
	2600	%42
النقص في الأصول		
نقدية	100	%1.6
الزيادة في الخصوم		
أوراق دفع	2500	%40.3
الزيادة في حقوق الملكية		
رأس المال	1000	%16.1
إجمالي الموارد المتاحة	6200	%100

إستخدامات الأموال	قيمة	%
الزيادة في الأصول المتداولة		
نمم	1500	%24.2
مخزون سلعي	700	%11.3
	2200	%35.5
الزيادة في الأصول الثابتة		
مباني	1000	%16.1
الأت ومعدات	100	%1.6
	1100	%17.7
النقص في الخصوم المتداولة		
موردون	200	%3.2
مصروفات مستحقة	800	%12.9
	1000	%16.1
النقص في الخصوم طويلة الأجل		
قروض طويل الأجل	1200	%19.4
سندات	100	%1.6
	1300	%21
توزيعات أرباح لسهم ممتازة	600	%9.7
إجمالي الإستخدامات	6200	%100

- ويلاحظ أن الزيادة في الأرباح المحتجزة (1500) لم تظهر كلية في جانب مصادر الأموال لأنها ظهرت ضمن صافي الربح المتولد (2100) الذي وزع منه (600) واحتجز الباقي. أي تم توزيع 28.6% فقط من الأرباح على المساهمين حاملي الأسهم الممتازة في حين بلغ العائد على الاستثمار (2100 ÷ 37000) 5.7% وهو عائد متدني جداً فهو أقل من عائد البنوك التجارية.

التحليل الرأسي لقائمة الدخل بشركة إدارة الأعمال المصرية أعوام:

بيـــان	قيمة 1995	قيمة 1996	قيمة 000	% 1995	% 1996	% 000
صافي المبيعات	50000	51000		%100	%100	
تكلفة المبيعات	37500	38000		%75	%74.5	
مجمل الربح	12500	13000		%25	%25.5	
نفقات التشغيل						
مصروفات بيع	3000	3100		%6	%6.08	
مصروفات إدارية	4100	4400		%8.2	%8.63	
إيجارات	1000	1000		%2	%1.96	
جملة	8100	8500		%16.2	%16.67	
مجمل ربح التشغيل	4400	4500		%8.8	%8.83	
مخصص الإهلاك	500	500		%1	%0.98	
صافي ربح التشغيل	3900	4000		%7.8	%7.85	
إيرادات غير متعلقة بالتشغيل						
أرباح بيع أصول	50	200		%0.1	%0.39	
أرباح وفوائد أوراق مالية	350	300		%0.7	%0.59	
جملة	400	500		%0.8	%0.98	
نفقات غير متعلقة بالتشغيل						
فوائد ديون	1200	1000		%2.4	%1.96	
صافي الربح قبل الضرائب	3100	3500		%6.2	%6.87	
ضريبة مستحقة (40%)	1240	1400		%2.48	%2.75	
صافي الربح بعد الضريبة	1860	2100		%3.72	%4.12	
توزيعات أرباح أسهم	500	600		%1	%1.17	
صافي الربح القابل للتوزيع	1360	1500		%2.72	%2.95	

التحليل الأفقي لقائمة الدخل بشركة إدارة الأعمال المصرية عن أعوام :

بيـــــان	قيمة			%		
	1995	1996	000	1995	1996	000
صافي المبيعات	50000	51000		%100	%102	
تكلفة المبيعات	37500	38000		%100	%101.3	
مجمل الربح	12500	13000		%100	%104	
نفقات التشغيل						
مصروفات بيع	3000	3100		%100	%103.3	
مصروفات إدارية	4100	4400		%100	%107.3	
إيجارات	1000	1000		%100	%100	
جملة	8100	8500		%100	%105	
مجمل ربح التشغيل	4400	4500		%100	%102.3	
مخصص الإهلاك	500	500		%100	%100	
صافي ربح التشغيل	3900	4000		%100	%102.6	
إيـــرادات غيـــر مـــتعلقة بالتشغيل						
أرباح بيع أصول	50	200		%100	%400	
أرباح وفوائد أوراق مالية	350	300		%100	%85.7	
جملة	400	500		%100	%125	
نفقات غير متعلقة بالتشغيل						
فوائد ديون	1200	1000		%100	%83.3	
صافي الربح قبل الضرائب	3100	3500		%100	%113	
ضريبة مستحقة (40%)	1240	1400		%100	%113	
صافي الربح بعد الضريبة	1860	2100		%100	%113	
توزيعات أرباح أسهم	500	600		%100	%120	
صافي الربح القابل للتوزيع	1360	1500		%100	%110.3	

التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي بشركة إدارة الأعمال المصرية أعوام:

بيان	قيمة 1995		قيمة 1996		% 1995		% 1996	
الأصول الثابتة								
أراضي		2000		2000		%100		%100
مباني	3000		4000		%100		%133.3	
الآت ومعدات	8200		8300		%100		%101.2	
	11200		12300		%100		%109.8	
الإهلاك	6800	4400	7300	5000	%100	%100	%107.4	%113.6
صافي الأصول الثابتة		6400		7000		%100		%109.4
الأصول شبة الثابتة								
مصروفات مقدمة		500		500		%100		%100
الأصول المتداولة								
نقدية	1500		1400		%100		%93.3	
أوراق مالية	6100		6100		%100		%100	
ذمم	8500		10000		%100		%117.6	
مخزون سلعي	11300	27400	12000	29500	%100	%100	%106.2	%107.7
إجمالي الأصول		34300		37000		%100		%107.9

تابع التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي بالشركة أعوام :

بيان	قيمة 1995		قيمة 1996		% 1995		% 1996	
حقوق الملكية								
رأس المال	5000		6000		%100		%120	
إحتياطيات	1200		1200		%100		%100	
أرباح محتجزة	8700	14900	10200	17400	%100	%100	%117.2	%116.8
الخصوم طويلة الأجل								
قروض طويلة الأجل	8000		6800		%100		%85	
سندات	3000	11000	2900	9700	%100	%100	%96.7	%88.2
الخصوم المتداولة								
موردون	3200		3000		%100		%93.8	
أوراق دفع	900		3400		%100		%377.8	
مصروفات مستحقة	3800		3000		%100		%78.9	
تأمينات من الغير	500	8400	500	9900	%100	%100	%100	%117.9
إجمالي الخصوم		34300		37000		%100		%107.9

التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي عن أعوام :

بيـــان	قيمة				%			
	1995		1996		1995		1996	
الأصول الثابتة								
اراضي		2000		2000		%5.8		%5.4
مباني	3000		4000		%8.7		%10.8	
الآت ومعدات	8200		8300		%23.9		%22.4	
	11200		12300		%32.6		%33.2	
الإهلاك	6800	4400	7300	5000	%19.8	12.8	%19.7	%13.5
صافي الأصول الثابتة		6400		7000		%18.6		%18.9
الأصول شبة الثابتة								
مصروفات مقدمة		500		500		%1.5		%1.4
الأصول المتداولة								
نقدية	1500		1400		%4.4		%3.8	
أوراق مالية	6100		6100		%17.8		%16.5	
ذمم	8500		10000		%24.8		%27	
مخزون سلعي	11300	27400	12000	29500	%32.9	%79.9	%32.4	%79.7
إجمالي الأصول		34300		37000		%100		%100

تابع التحليل الراسي لقائمة المركز المالي بالشركة أعوام :

بيــــان	قيمة				%			
	1995		1996		1995		1996	
حقوق الملكية								
رأس المال	5000		6000		%14.6		%16.2	
إحتياطيات	1200		1200		%3.5		%3.2	
أرباح محتجزة	8700	14900	10200	17400	%25.4	43.5 %	%27.6	%47
الخصوم طويلة الأجل								
قروض طويلة الأجل	8000		6800		%23.3		%18.4	
سندات	3000	11000	2900	9700	%8.7	%32	%7.8	%26.2
الخصوم المتداولة								
موردون	3200		3000		%9.3		%8.1	
أوراق دفع	900		3400		%2.6		%9.2	
مصروفات مستحقة	3800		3000		%11.1		%1.4	
تأمينات من الغير	500	8400	500	9900	%1.5	24.5 %	%1.4	%26.8
إجمالي الخصوم		34300		37000		%100		%100

النسب المالية :

أولا – نسب السيولة :

1 – نسبة التداولة = $\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}} = \frac{29500}{9900} = 2.98$ مرة

2 – نسبة السيولة =

$\frac{\text{الأصول المتداولة – المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{29500 - 12000}{9900} = \frac{17500}{9900} = 1.78$ مرة

3 – نسبة السيولة السريعة =

$\frac{\text{النقدية + شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{1400 + 6100}{9900} = \frac{7500}{9900} = 0.76$ مرة

4 – قيمة راس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

= 29500 – 9900 = 19600 جنيها

ثانيا – نسب النشاط :

1 – معدل دوران مجموع الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{51000}{37000} = 1.4$ مرة

2 – معدل دوران الأصول المتداولة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}} = \frac{51000}{29500} = 1.7$ مرة

3 – معدل دوران الأصول الثابتة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}} = \frac{51000}{7000} = 7.3$ مرة

4 – معدل دوران رأس المال العامل = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رأس المال العامل}} = \frac{51000}{19600} = 2.6$ مرة

ثالثا – نسب الإقتراض :

1– نسبة الإقتراض إلى حق الملكية = $\frac{\text{الخصوم المتداولة + الخصوم طويلة الأجل}}{\text{حق الملكية}}$

$= \frac{9700 + 9900}{17400} = \frac{19600}{17400} = 112.6\%$

2– نسبة الإقتراض إلى مجموع الأصول= $\frac{\text{الإقتراض}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{19600}{37000} = 52.97\%$

3– نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية = $\frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حق الملكية}} = \frac{9900}{17400} = 56.9\%$

رابعاً – نسب الربحية :

1 – نسبة مجمل الربح = $\frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}} = \frac{13000}{51000} = 25.5\%$

2 – نسبة صافي ربح التشغيل = $\frac{\text{صافي ربح التشغيل}}{\text{المبيعات}} = \frac{4000}{51000} = 7.8\%$

3 – نسبة صافي الربح = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} = \frac{3500}{51000} = 6.9\%$

4 - نسبة صافي الربح بعد الضرائب =

$$= \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{المبيعات}} = \frac{2100}{51000} = \%4.1$$

5 - نسبة صافي ربح التشغيل إلى مجموع الأصول =

$$= \frac{\text{صافي ربح التشغيل}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{2100}{37000} = \%10.8$$

6 - نسبة صافي ربح التشغيل إلى رأس المال المستثمر

$$= \frac{\text{صافي ربح التشغيل}}{\text{حق الملكية + الخصوم طويلة الأجل}}$$

$$= \frac{4000}{9700 + 17400} = \frac{4000}{27100} = \%14.8$$

7 - نسبة صافي ربح التشغيل إلى حق الملكية =

$$= \frac{\text{صافي ربح التشغيل}}{\text{حق الملكية}} = \frac{4000}{17400} = \%23$$

خامساً - نسب التغطية :

1 - معدل تغطية الفوائد = $\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب + الفوائد}}{\text{الفوائد}}$

$$= \frac{1000 + 3500}{1000} = 4.5 \text{ مرة}$$

2 – معدل تغطية الأعباء الثابتة = $\frac{\text{الأرباح قبل الضرائب + الفوائد + الإيجارات}}{\text{الفوائد + الإيجارات}}$

$$= \frac{1000 + 1000 + 3500}{1000 + 1000} = 2.75$$ مرة

المصادر

١. د. سالم محمد عبود ، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الادارية ، دار الدكتور للعلوم بغداد ، ٢٠١٩

٢. د. سالم محمد عبود ، محاسبة التكاليف بين النظرية والتطبيق ، دار الدكتور للعلوم بغداد ، ٢٠١٤

٣. احمد فهمي البرزنجي. مدخل الادارة المالية المتقدمة . دار الدكتور للعلوم بغداد ، ٢٠١٧

٤. احمد فهمي البرزنجي. مدخل الادارة المالية المتقدمة . دار الدكتور للعلوم بغداد ، ٢٠١٧

٥. جميل احمد توفيق: اساسيات الادارة المالية، دار النهضة ال ة، بيروت، سنة النشر ٢٠٠١

٦. د. خالد وهيب الراوي، د. يوسف سعادة: التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، ٢٠٠٠.

٧. ليستر أي هنجر وزميله، المحاسبة الإدارية، دار المريخ ، الرياض، ١٩٩٢،

٨. د. خليل محمد حسن الشماع : الادارة المالية، ط٢، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٥.

٩. د. خيري علي الجزيري: التخطيط المالي ومصادر تمويل المشروعات، القاهرة، ١٩٩٤.

١٠. د. سيد الهواري: الادارة المالية، منهج اتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦.

١١. سمير منير عبد الملك الشماع: المحاسبة المتقدمة في شركات الاشخاص والاموال، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ٢٠٠٠.

١٢. عبد الحميد مصطفى ابو ناعم : اساسيات الادارة المالية (١) ، الدار العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢.

١٣. محمود احمد فياض وآخرين/مبادئ الإدارة/دار صفاء للنشر والتوزيع/عمان ط١/٢٠١٠ ص١٢.

١٤. خليل محمد الشماع / مبادئ الادارة / دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة/ عمان/ ط٥ / ٢٠٠٧.

١٥. صلاح عبد القادر ألنعيمي/الإدارة/دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع /عمان ٢٠٠٨ ص٢٢.

١٦. العلاونة، على سليم . (١٩٩٦). أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٧. قاسم الحبيطي و زياد هاشم، تحليل ومناقشة القوائم المالية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراق ٢٠٠٢

١٨. د.محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني . دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠١٦

١٩. د. عدنان تايه النعيمي و د. ارشد النعيمي . التحليل والتخطيط المالي ، دار اليازوري للنشر ، عمان . ٢٠٠٨ .

٢٠. د. مفلح محمد عقل ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، دار المجتمع العربي ، عمان . ٢٠١١

٢١. احمد ماهر/اتخاذ القرار بين العلم والابتكار/الدار الجامعية/ الإسكندرية/ ٢٠٠٨ .

٢٢. رابح سرير عبد الله/القرار الإداري/دار الحامد للنشر والتوزيع/عمان ط١/ ٢٠١٢

٢٣. "أساسيات التحليل المالي" ٢٠٠٣، أنظر الموقع الالكتروني : www.faculty.ksu.edu.sa.doc

٢٤. أبو بكر ، عيد أحمد "تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة) بالتطبيق على سوق التأمين المصرى" ، أنظر الموقع الالكتروني : http/iefpedia.comarabwp-contentuploads2009

٢٥. منصور، طاهر وشحدة ،حسين "استراتيجية التنويع والاداءالمالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية" دراسات العلوم الادارية ،المجلد ٣٠، العدد٢، ٢٠٠٣.

٢٦. محمد أمين عبد الرحمن لقزاز "تقويم الأداء للمصارف باستخدام النسب المالية للبيان الدولي لمهنة التدقيق رقم (١٠٠٦) بحث تطبيقي في عينة من المصارف الحكومية والخاصة" مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية ،٢٠١١.

٢٧. علي فاضل جابر "التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء – دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية" الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، وهو جزء من متطلبات دراسة

٢٨. مشتاق طالب عبد الأمير الشمري "دور التحليل المالي في تقويم النشاط والمركز المالي – دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات النسيجية –الحلة للمدة من ١٩٩٩–٢٠٠١ المالية" رسالة مقدمة إلى المعهد ال للمحاسبين القانونيين وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية،٢٠٠٦

٢٩. أبو زيد، محمد المبروك "التحليل المالي شركات وأسواق مالية" ، الطبعة الثانية ،دار المريخ للنشر،الرياض،المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.

٣٠. إبراهيم ، إيهاب نظمي ومصطفى، حسن توفيق"محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)" ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩.

٣١. سلمان حسين الحكيم، تحليل القوائم المالية – مدخل صناعة القرارات الاستثمارية والائتمانية ، دار ومؤسسة رسلان ، سوريا، ٢٠١٧.

٣٢. جمال اليوسف، فواز الحموي، الادارة المالية، منشورات جامعة دمشق – نظام التعليم المفتوح، ٢٠١٤.

٣٣. د. مؤيد راضي خنفر و د. غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية– مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٩.

٣٤. أ.د. محمود عبدالحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دار وائل، عمان، ٢٠١٣.

٣٥. حسن سمير عشيش، التحليل المالي ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك، المجتمع العربي، عمان، ٢٠١٠.

٣٦. د. طه الطاهر و د. احمد سباعي، تحليل ونقد القوائم المالية، مركز جامعة القاهرة – التعليم المفتوح ، ٢٠١٤.

٣٧. محمد جمال النزلي ، ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة الاردنية ، الاعصار العملي، عمان، ٢٠١٢

٣٨. د. امين السيد احمد لطفي ، التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة ، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧.

٣٩. د. طارق عبدالعال حماد ، التقارير المالية ، الدار الجامعية ، مصر، ٢٠٠٥.

٤٠. أ. د. وجدي حامد حجازي ، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، مصر، ٢٠١١.

٤١. أ. د. وجدي حامد حجازي، التحليل المالي للمخاطر والقروض المصرفية، دار التعليم الجامعي، مصر، ٢٠١٤.

٤٢. أ. د. طارق عبدالعال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية ، الدار الجامعية ، مصر،٢٠١١.

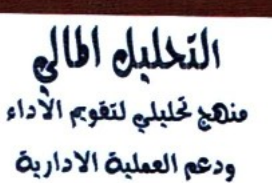
1. Bateman، Snell (2007). The Four functions of management Available www.tempapersmonthly.com.
2. Adolph Matz and Milton Usry: Cost Accounting- Planning and Control (8thed).South- western. Publishing co. 1984.
3. Laster Etleitger And Sarge Matulich: Managerial Accounting (2th ed). Singaphore. Mccraw- Aill. 1986.
4. Cgarlse Horngren And George Foster: Cost Accounting Sitthed. Prenticc- Hall International Editions. Englewood Cliffs.N.J. 1987.
5. Meigs And Meigs: Accounting- The Basis For Business Decision. 4 th ed. Me Craw- Hill BookK Co. N.J. 1977.
6. Robert W. Johnson: Financial Manage ment. 3th ed Allyn And Bacon In.N.J. 1970.
7. Viscions And Others: Contemporary Financial Management Mc Graw-Hill BookK Co. N.J. 1987.
8. A.N. MOSICti And E. JOHN LARSEN: Modern Advanced Accounting. 3ed. Mcgraw- Hill 1th. Singapore. 1983.
9. JAMES R. HITCHNER: Financial valuation- Applications And Models. . inc. NY. 2003،Wiley and Son

M..(1996"Fundamentals of Risk and ، Emmett & Theress،،10. Vauahan John Willey and Sons . ،Insurance "

الانترنيت:

DIR. NET/ FORUM- POST TIR- 2790.www.JPS-
PDF created with pdf factary trial vwrsion www. Pdfactory.com
.www.aliahmedali.com/ forum/ shawthread. Php? P= 12417
.vb/showthread- t- 29833. html.www.ibtesama

المحتويات







دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى

بغداد - شارع المتنبي - الفرع المجاور لمطبعة الاشبال

MOB. 07901798525 - 07705738388

بالتعاون مع دار المعتز بالله للطباعة والنشر

بغداد - شارع الرشيد - قرب مقهى الزهاوي